إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

أسامة عبد الخالق الأنصاري

إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الدكتور

أسامة عبد الخالق الأنصاري

أستاذ إدارة الأعمال المساعد

كلية التجارة ـ جامعة القاهرة

الفهرس

المقدمة

اتصفت البيئة المصرفية خلال التسعينيات بالتغير المستمر السريع والاستجابة المستمرة لظروف وعوامل السوق، ويبدو هذا واضحا من ظهور خدمات مصرفية جديدة ومتطورة تلبي احتياجات العملاء، وفي نفس الوقت تتفق مع التَغَيرات في الأسواق العالمية بصفة عامة، ومع التَغَيرات في ثورة التكنولوجيا بصفة خاصة، حيث ساهمت أدوات التِقْنِية الحديثة في إحداث تطور مذهل في أسلوب تقديم الخدمات ال مصرفية، حيث أصبح الصراف الآلي وبطاقة الائتمان من الخدمات المالية العالمية التي تُسهل عملية الانتقال المادي للأموال بين دول العالم بسهولة ويسر.

واستهدفت التِقْنِية المصرفية الحديثة تغيير المعاملات المصرفية الورقية إلى معاملات مصرفية إلكترونية؛ لتقليل الاعتماد على المستندات الورقية (مثل الشيك/ النقود/ التحويلات)، وزيادة الاعتماد على التحويلات الإلكترونية السريعة بين البنوك سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، واستتبع ذلك أيضا دخول البنوك العالمية

في شبكات اتصالات خاصة مثل SWIFT وذلك لتوحيد لغة التخاطب والاتصال المصرفي على مستوى العالم.

لعبت المنافسة أيضا دورا هاما في تطوير العمليات المصرفية حيث اقتنعت البنوك بأهمية الاعتماد على التسويق المصرفي، ودراسة احتياجات العملاء، ومستوى رضاهم عن جودة الخدمة المصرفية التي تقدمها هذه البنوك، الأمر الذي أدى إلى تغيير أسلوب تقديم وتوزيع وتسعير ونقل الخدمات المصرفية إلى الجمهور.

وعلى المستوى العالمي تهتم البنوك بدراسة مخاطر أسعار الفائدة والتنبؤ بها، وكذلك بتطوير أنظمة حديثة للتأمين على الودائع بهدف حماية المودِعِين من أخطار الفشل المالي. وكذلك اهتمت المصارف المركزية بالاتجاه نحو تحرير البنوك من القيود والإجراءات الخاصة بالممارسات العملية اليومية، وإعطائها دورا في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى زيادة الحرية في الممارسات المصرفية.

وتدخلت بعض الدول الأوربية والأمريكية واليابان لتطوير القواعد والإجراءات الخاصة بإدارة وقياس ملاءمة رأس

المال، الأمر الذي نتج عنه اتفاقية **بازل** التي تَحكُم معـاملات البنوك مع تلك الدول، وتُصنف الدول الأخرى حسب درجـة الخطر الخاصة بكل دولة.

سيتناول الكاتب في هذه الطبعة المفاهيم الأساسـية لإدارة البنوك التجارية وأدوات التِقْنية المصرفية الحديثة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أساسيات البنوك الإسلامية؛ حتى يتوفّر للقارئ معرفة عامة عن نواحي الاتفاق والاختلاف بين هـذه البنوك.

الحمد لله رب العالمين

د. أسامة الأنصاري

القاهرة ـ سبتمبر ١٩٩٤

الجزء الأول

أساسيات عن المؤسسة المالية

الفصل الأول:

*أسباب نشأة المؤسسات المالية.

الفصل الثاني:

*الاستثمار والعائد والخطر.

الفصل الثالث:

*النظام المالي المصرفي بدولة الإمارات العربيـة المتحدة.

الفصل الأول

أسباب نشأة المؤسسات المالية

١/ ١: تعريف المؤسسات المالية.

١/ ٢: أسباب نشأة الوسطاء الماليين.

١/ ٣: الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية.

١/ ٤: ملخص الفصل.

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلـى التعريـف بالوسـطاء المـاليين Financial intermediaries والمؤسسـات الماليـة مـع مناقشة لأهم الوظائف التـي تقـدمها فـي أسـواق المـال Financial markets. ويركز هذا الفصل أيضا على أهـم الأسباب التي تُفَسر أسباب نشأت وظهور الوسطاء المـاليين. وينقسم الفصل إلى الأجزاء التالية:

١/ ١: تعريف المؤسسات المالية.

١/ ٢: أسباب نشأة المؤسسات المالية.

١/ ٣: الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية.

١/ ٤: ملخص الفصل.

١/ ١ تعريف المؤسسات المالية:

المؤسسة المالية: عبارة عـن مؤسسـة أعمـال يتركـز استثمارها الأساسي في حقـوق ماليـة Financial claims مثل: (الأسهم والسندات والقروض)، بـدلاً مـن الأصـول الحقيقية مثل: (المباني، والمعدات، والمواد الخـام)، وتقـوم بتجميع المدخَرات والأمـوال مـن الأفـراد والمسـتثمرين

وتحويلها إلى سِلَع أو أموال يمكـن إقْراضـها Loanable funds للعملاء، وتقوم المؤسسة المالية أو الوسـيط المـالي أيضا بشراء الأوراق المالية Securities من السوق المالي، وتقديم مجموعة من الخدمات لعملاء البنـك، مثـل: خدمـة المعلومات، والتأمين، والحفاظ على ممتلكات العمـلاء فـي خزائن البنك، والقيام بإدارة أموال ومدفُوعات العملاء (تقوم بدور أمناء الاستثمار).

ويوضح الشكل (١/ ١) أهم أنـواع المؤسسـات الماليـة العاملة في أسواق المال العالمية. ويمكن تقسيم المؤسسـات المالية إلى مجموعتين: **المجموعة الأولى** تمثل المؤسسـات التي تعمل في سوق المال Money market، **والمجموعـة الثانية** المؤسسات التي تعمل في سوق رأس المال Capital market.

سوق المال أو النقد: Money market:

تختص المؤسسات المالية في سوق النَقْـد بالاسـتثمارات والائتمان قصير الأجل Short term، ومـن أمثلـة هـذه المؤسسات: البنوك التجارية، ومؤسسة الادخار والإقْراض.

سوق رأس المال: Capital market:

ويتكون من المؤسسات العاملة في مجـال الاسـتثمارات والائتمان متوسط وطويل الأجل، مثل: بنـوك الاسـتثمار، وشركات التأمين، والبنوك الصناعية، وبنوك التنمية المحلية.

ومن ناحية أخرى يتكون سوق رأس المال من المؤسسات العاملة في مجال تنشـيط سـوق الأوراق الماليـة، وهـذه المجموعة من الوسـطاء المـاليين يمكـن تقسـيمها إلـى: المؤسسات العاملة في عملية الإصدار، حيث يـتم تَسـويق وتنظيم عملية الاكْتِتَاب في الإصدارات الخاصـة بالأسـهم والسندات عند إصدارها لأول مرة، ويطلق على هذه السوق، **السـوق الأولـى Primary market :** مثـل شـركات الإصدار، وشركات الاستثمار والتمويل، والهيئات الحكومية التي تقوم بإصدار السندات الحكومية.

المجموعة الثانية: تمثل المؤسسات العاملة فـي مجـال تداول الأوراق المالية (البيع والشراء) وهو ما يطلق عليهـا **السوق الثانوي** Secondary market. ويتم تداول الأوراق المالية أساسا في البورصـة Stock exchange. وهنـاك العديد من المؤسسات التي تعمل في تداول الأسهم والسندات

مثل: سماسرة الأوراق المالية، شركات توظيف الأموال ووكلاء الاستثمار.

ويمكن أيضا تقسيم المؤسسات المالية من حيث نوع النشاط إلى:

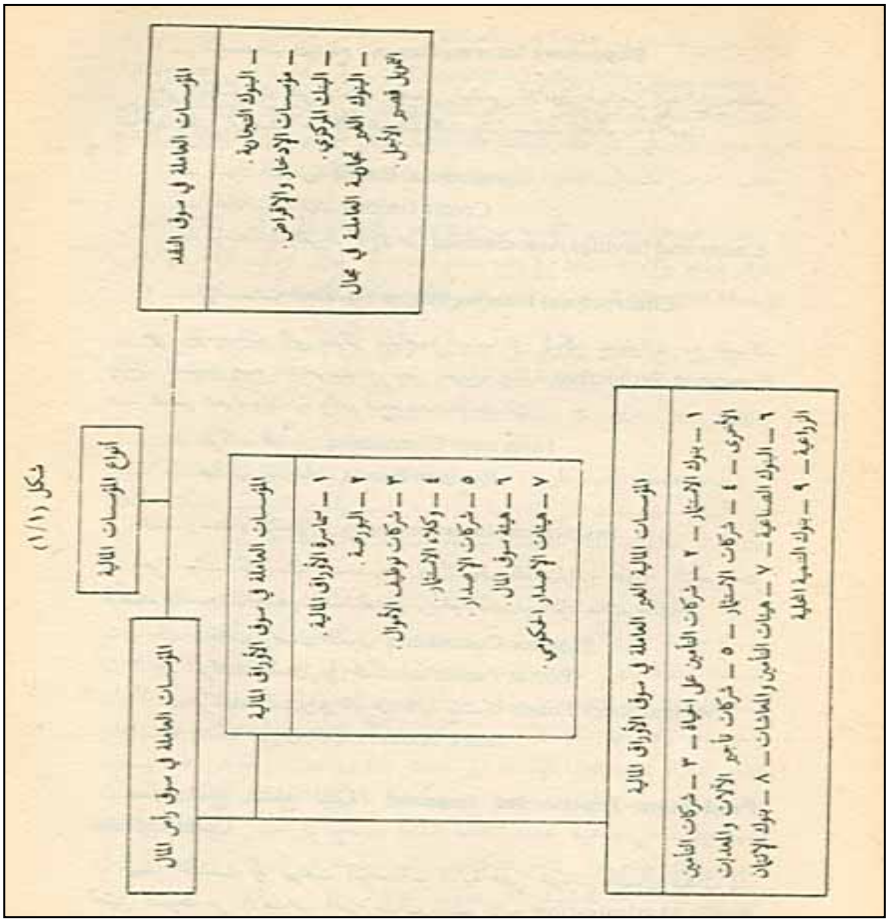

١ ـ مؤسســات الودائــع: Depositary intermediaries:

وهي المؤسسات التي يتكون المصدر الرئيسي للأمـوال فيها من الودائِع بمختلف أنواعها، والتي تم تعبئتها من الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية، وأهمها:

- البنوك التجارية Commercial banks.
- اتحادات الائتمان Credit unions.
- مؤسسات القروض والادخار Loans and savings associations.

٢ ـ المؤسسات التعاقديـة: Contractceal intermediaries:

هي المؤسسات التي يتركز نشاطها أساسـا فـي شـكل تعاقدات مع العملاء، وذلك لتسويق وبيع المدخرات، أو توفير الحماية المالية Financial protection ضد مخاطر الحياة والملكية، وأهم أنواع هذه المؤسسات:

- شركات التأمين Insurance companies.
- هيئات المعاشات Pension funds.

٣ ـ وســطاء الاســتثمار: Investment intermediaries:

وهي مؤسسات مالية تتخصص في تَسويق الاسـتثمارات طويلة الأجل، مثل: الأسهم والسندات، ويتكون هذا النوع من الوسطَاء من المؤسسات التالية:

- شركات توظيف الأموال Finance companies.
- شركات الاستثمار في السندات Bonds funds.
- شركات الاستثمار في الأوراق الماليـة المشـتركة Matual stock funds.
- سماسِرة الأوراق المالية Stock Brokers.

عملية إنتـاج السـلع الماليـة: Poduction process for financial commodities:

مهما اختلفت أو تنوعت المؤسسات المالية فهي شـركات أعمال تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها هدف تعظيم الربح Profit maximization، ولذلك فهي تتشـابه في مجموعة من الخصائص مع شركات الأعمال الأخرى.

ويوضح شكل (١/ ٢) العملية الإنتاجية للمؤسسات المالية التي تبدأ بعملية خلق الطلب على رأس المال والودائع Deposits التي يقوم بها الوسطاء الماليين من خلال المعروف من هذه الودائع والمدخرات، ويمثل الجمهور (الأفراد والشركات) جانب العرض للأموال المطلوبة بواسطة المؤسسات المالية.

وتمثل الودائع جانب المدخلات Inputs بالإضافة إلى: رأس المال، والعمل، والمواد الخام، والإدارة؛ وذلك لإنتاج سِلَع مالية أو توفير أموال قابلة للإقراض Loanable funds وخدمات من النوع التي يطلبها العملاء.

وتهدف المؤسسات المالية - كل حسب نوعها - إلى إنتاج مجموعة من السلع والخدمات المالية بأقل تكلفة مالية ممثلة في المزيج الأمثل للإنتاج، وذلك في ضوء التكلفة والعائد المتوقع لكل سلعة ممكن إنتاجها.

وتحتاج عملية تحديد المزيج الأمثل إلى تخطيط مالي دقيق، وتنبؤ بالطلب المتوقع على السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة المالية؛ وذلك لتحديد الحجم الأمثل

للاستثمارات، والعائد النهائي المتوقـع لأنشـطة وعمليـات الوسيط المالي.

وقد يبدو من الشرح السابق للعملية الإنتاجيـة للوسـطاء الماليين أنها علمية بسيطة وسهلة مثل الإنتاج في أي مشروع صناعي. حقيقًا، إن أنشطة وعمليات المؤسسة المالية أعقـد من عمليات مشروعات الأعمال؛ حيث إن هنـاك علاقـات متداخلة بين الاستثمارات في كل مـن الأصـول ومصـادر الحصول على الأموال (الخصوم) بالإضافة، فهناك عنصـر عدم التأكد Uncertainty، وخطر عـدم الـدفع Default Risk، بالإضافة إلى أخطار أخرى عديـدة يتعـرض لهـا الوسطاء الماليين مثل: خطر الائتمان، وخطر تغيير أسـعار تحويل العملات الأجنبية. نُقَطة أخيرة وهامة: صعوبة تحديد تكلفة خدمة، وإنتاج كل أصل من الأصول على حدة؛ وذلـك لعدم توفّر نظام للتكاليف يسمح بهذا في البنـوك، ولوجـود تداخل فيما بين تكلفة خدمة السلع التي ينتجها البنك.

شكل (٢/١)

العملية الإنتاجية للمؤسسات المالية

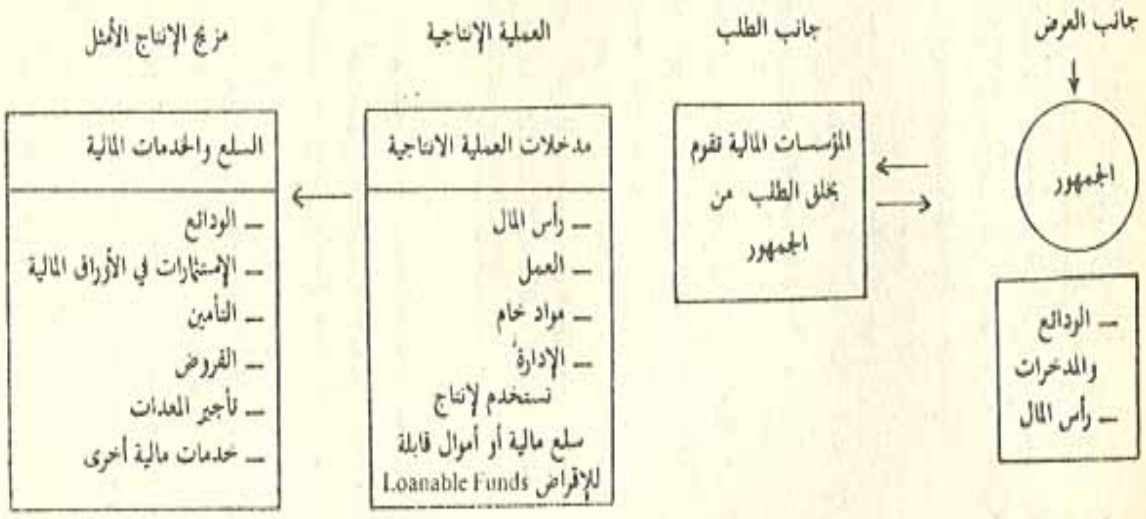

أهم الأنشطة الإدارية للمؤسسة المالية:

لكي تنجح المؤسسة المالية في إنتاج السـلع والخـدمات المالية، وتحقيق أهداف المسـاهمين، فـإن هنـاك بعـض المجالات الخاصة باتخاذ القرارات يجـب أن تأخـذها فـي الاعتبار.

١ ـ إدارة الأصول Management of assets:

تمثل الأصول في منْشَأةٍ مثل البنك أهم مجالات اسـتخدام الأموال، وخاصة في القروض، والأوراق المالية. والهـدف الأساسي هو تعظيم العائد لكل استثمار مع الاحتفاظ بمعدلات سيولة مناسبة تساعد في الاحتفاظ بقدرة البنك علـى سـداد الالتزامات الدورية مثل: السحب الـدوري للمـودعين مـن حسابات الودائِع. أيضا قد يتطلب توجيه الاستثمارات الالتزام ببعض القواعد والإجراءات، والقوانين الموضوعة في البلـد التي يعمل بها البنك، مثل: الاحتفاظ بنسبة سـيولة معينـة، أو إيداع غطاء نقدي معين لدى البنك المركزي، أو الوفـاء بنسبة معينة من الاستثمارات: القروض، والأوراق الماليـة، وحقوق الملكية.

٢ ـ إدارة رأس المال: Management of capital:

يجب على البنك الاحتفاظ بمجموعة من الأرصـدة فـي شكل رأس المال المدفوع، والاحتياطات التي تمثـل حقـوق الملاك، وذلك عند مستويات معينة؛ لتعطي خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التي على البنك Insolvency risk وخاصة في الأجل الطويل. وينشأ هذا الخطر نتيجة لـنقص القيمة الحالية لأصول البنك عن إجمالي قيمة الخصوم.

لهذا تجد دائما أن إدارة رأس المال من الأمور الهامة التي تتطلب الاحتفاظ برصيد عند أقل مستوى ممكن؛ بالشكل الذي يسمح بالاستفادة بأعلى نسـبة مـن المديونيـة Financial leverage لتقليل أموال المساهمين Shareholders وتعظم العائد على حق الملكية، وقد يتطلب الأمر أيضا تحقيق بعض المؤشرات والنسب التي تحقق التوازن بـين الاسـتثمارات ورأس المال في ضوء قواعد البنك المركزي.

٣ ـ إدارة الخصوم: Management of liabilities:

تمثل إدارة الخصوم جانبا من مصـادر الأمـوال التـي يحصل عليها البنـك التجـاري، والتـي أهمهـا: الودائِـع والمدخرات. وتحاول إدارة البنك أن تقلل تكلفـة المديونيـة

(الفائدة المدفوعة للمودعين)، وتعظم العائد المتوقـع علـى الأصول (الفائدة المحصلة من المقترضين)، والفـرق بـين العائد المحصل من الأصول وتكلفة المديونية يمثـل هـامش الربح أو سعر الفائدة Spread or Net Intersest Margin وتتوقف قدرة البنك على تعظيم هذا الهامش أساسا على قـوة المنافسة Competition الموجودة بالسوق بين المؤسسـات العاملة في نفس نوع النشاط.

من الأهداف الهامة أيضا في إدارة الخصوم هـو زيـادة حجم الأموال المتاحة للبنك من المصادر الخارجيـة بهـدف التوسع وتنمية المركز المالي للبنك.

٤ ـ الترشيد والرقابة على التكاليف Expense control:

إن إدارة تكاليف خدمة وإنتاج السلع والخـدمات الماليـة تعتبر من الوظائف الهامة التي تساعد على حماية أو زيـادة ربحِية الوسطاء الماليين. وفي حقيقة الأمـر فـإن عنصـر الربحِية يعتبر مؤشرا أساسيا للتفرقة بين المؤسسة الناجحـة والمؤسسة الفاشلة ماليا. وتعتبر تكلفة العمالة، وسعر الفائدة:

(تكلفة الحصول على الأموال)، من أهم عناصـر التكـاليف التي يواجهها البنك.

ومع تزايد المنافسة بين البنوك في العشر سنوات الماضية أصبح دور البنك في تحديد سعر الفائدة غير موجود تقريبـا (Price taker)، وإنما يتحدد بناء على أسعار السوق، ولذلك اتجهت المؤسسات المالية إلى تخفيض بعض التكاليف مثـل: تكلفة العمالة والمصاريف الثابتة.

ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلي في ميكنة خدمات البنك أدت إلى: تخفـيض الحاجـة إلـى العمالة، وزيادة كفاءة اسـتخدام الأمـوال، وتقليـل تكلفـة الاستثمار في إقامة فروع جديدة؛ لوجود وحـدات السـحب والإيداع الأتوماتيكية التي لا تحتاج إلـى عمالـة، ويمكـن وضعها في النوادي والمقاهي والأحياء المختلفة.

٥ ـ السياسة التسويقية: Marketing Policy:

من الملاحظات الهامة على أنشطة المؤسسات المالية حاليا هو الابتعاد عن سياسة انتظار حضور العميل لتأدية الخدمـة Service oriented banks (الاعتماد على السرعة وجودة الخدمة)، إلى اتباع المنهج أو المدخل التسويقي Marketing

approach، حيث بدأت البنوك ببحث احتياجـات العميـل، استخدام الحملات الإعلانية لأسواق معينة، واستخدام رجـال التسويق Marketing officers الذين يقومون بعمل اتصال مباشر بالعملاء المتَوقعِين وخدمة كبار عملاء البنك.

ويتوقف نجاح السياسة التسـويقية للبنـك علـى تحديـد الأهداف التي ينبغي تحقيقها بصور كمية، وإمكانية قياس هذه الأهداف، وتحديد الخطط قصيرة وطويلة الأجل، بالإضـافة إلى ذلك فالأمر يتطلب مواصلة دراسـة السـوق لتحـديث احتياجات العملاء المتوقعين وخدمة كبار عملاء البنك.

بالإضافة إلى الوظائف الخمس السـابقة، فـإن الوسـيط المالي يسعى إلى تحقيق أهم الأهداف التالية:

(أ) تعظيم وزيادة حق الملكية للمساهمين.

(ب) تحقيق أعلى عائد على الأموال المستثمرة.

(ت) زيادة معدلات نمو الحجم الكلي للمؤسسة.

(ث) زيادة حصة المؤسسة المالية في السوق.

(ج)تحسين الخدمات المقدمة للجمهور.

١/ ٢ أسـباب نشـأة المؤسسـات الماليـة

:Financial Institutions existence

استعرضنا على الصفحات السـابقة بعـض الخصـائص العامة عن المؤسسات المالية كمدخل؛ حتى نستطيع أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى نشأتها في أسواق المال، في واقع الأمر، على المستوى الأكاديمي النظري، فإنه بـالرغم مـن وجود هؤلاء الوسطاء منذ مئات السنين، إلا أنه مع تطـور النظريات الخاصة الحديثة بدأ الفكر الحديث فـي الاقتصـاد والتمويل يبحث عن تفسير للسلوك المالي لهـذه المؤسسـات وأسباب نشأتها؛ وذلك بهدف تحديد Identify أهم المؤشرات والمتَغَيرات التي تؤثر على سلوك اتخاذ القرار؛ وذلك بهدف تحسين أسلوب التنبـؤ والتخطـيط المـالي لأنشـطة هـذه المؤسسات.

يرجع نشأة الوسطاء الماليين إلى الصعوبة التـي يجـدها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار بمفرده؛ وذلك لعدم تـوفّر مجموعة من المقومات الأساسية والعناصر التي تساعده على توجيه الأموال إلى أفضل سبل الاستثمار، أيضـا لا يتـوفّر للمستثمر الخبرة ببعض الخدمات الفنيـة التـي تقـوم بهـا

المؤسسات المالية، وهذا يؤدي إلى وجود احتمال عدم القيـام باتخاذ القرار الصحيح.

فعلى سبيل المثال فإن المدخِر من الأفراد العاديين الـذي يتوفّر لديه رأس مال صغير (١٠,٠٠٠ جنيه) ولا يسـتطيع القيام بمشروع مستقل، ويرغب في اسـتثمار هـذا المبلـغ أو ادخاره؛ لتحقيق أعلى عائـد ممكـن، ولا يتـوفّر لديـه معلومات عن فرص الاستثمار والادخار المتاحة، بالإضـافة لعدم توفّر معرفة عن أخطار الاستثمار بالسوق.

في هذه الحالة يقوم المستثمر بالبحث عن أحد الوسـطاء الماليين الذي يتوفّر لديه خبرة مالية لكي يساعده في اتخـاذ قرار الاستثمار بناء على عقد وكالة من المستثمر، أو عقـد وديعة، أو عقد في صورة بوليصة تأمين.

ولقد أجمع معظم الكتاب الـذين تنـاولوا أسـباب نشـأة المؤسسات المالية إلى تحديد عنصـرين أساسـيين لوجـود الوسطاء الماليين وهم: عنصر الخطر، والمعلومات.

أولاً: عنصر الخطر Risk Element:

عند الحديث عن الخطر يتعين أولاً تحديد علاقة الخطـر بالاستثمار بصفة عامة. هناك نوعان أساسيان من الاستثمار:

النـوع الأول: اسـتثمار بـدون خطـر Riskless investment:

هذا النوع افتراضي ونادر الوجـود؛ حيـث عـادة مـا يصاحب أي استثمار توقع احتمال وقوع الخطر، ولكن مـن الناحية العملية قد يكون هناك بعض صور قد يصعب تحقـق خطر فيها مثل: مدخرات صندوق توفير البريـد، والودائِـع بالبنوك؛ حيث نادرا ما يتوقف بنك عن سـداد قيمـة فوائـد ودائِع المدخِر، ولم يحدث في تاريخنا المعاصـر أن أفلـس إلا عدد قليلٌ من البنوك، ودائما ما تضـمن الـدول والبنـك المركزي أموال المدخِرين. ويتميز هذا النوع من الاسـتثمار بانخفاض العائد. والقاعدة العامة أنه كلما قل الخطر قل العائد المتوقع، وفي هذا النوع من الاستثمار لا يوجد أيـة تكلفـة مقابل الخطر (تكلفة الخطر = صفر).

من الصعب على المستثمر أن يجد مثل هذا النـوع مـن الاستثمار إلا في ظل وجود الوسيط المالي الذي يقوم بتحمل تكلفة الخطر، وتوزيع الأخطار على الاستثمارات المختلفـة مقابل انخفاض العائد الثابت المتاح للمدخِر.

يختلف مفهوم الاستثمار في الوحدة الاقتصادية الإسلامية عن هذا المفهوم، حيث إن أساس وركيزة النموذج الإسلامي للاستثمار يرتكز ويعترف بوجود الخطر واحتمـال الـربح والخسارة، ومن ثم صعوبة تحديد معدل عائد ثابت عند بداية الاستثمار طالما أن الخطر محتمل ومتوقـع لقيـام الوحـدة الاقتصادية أو البنك والمـودع أو المسـتثمر فـي الـربح والخسارة، ويوزع العائد بناء على الربح الصافي الفعلي.

النـوع الثـاني: الاسـتثمارات الخطـرة Risky investements:

معظم الاستثمارات المتاحة في قطاع الأعمـال وأسـواق المال تواجه احتمالات الربح والخسـارة. وتختلـف درجـة الخطر حسب نوع النشاط، والإدارة، وطبيعـة الاسـتثمار، والعائد المتوقع.

المستثمر بطبيعته يكره الخطر Risk Averse ويحـاول دائما اختيار نوع الاستثمار الذي يقلل الخطر المتَوقع. وهناك مجموعة من العناصر الأساسية التي تسـاعد علـى تحديـد الخطر المتوقع عند اختيار فرص الاستثمار المتاحة منها:

١ ـ تحديـد القيمـة الحقيقيـة للأصـل أو الاستثمار Asset Value:

يواجه المستثمر مشكلة تحديد القيمة الحقيقية للأصل الذي يرغب شراءه، أو المشروع الذي يرغب المساهمة فيه، مـع احتمال قيامه بتقدير قيمة أعلى أو أقل من متوسـط القيمـة الحقيقية للأصل بالسوق، فإذا افترضنا أن المستثمر لديه مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه ويتوفّر لديه البدائل التالية:

البديل الأول: شراء شهادات استثمار بمعدل عائد سنوي ثابت ١٣ %.

البديل الثاني: شراء أسهم إحـدى شـركات الـدواجن مـن البورصة.

يمثل البـديل الأول: النـوع الأول مـن الاسـتثمار بـدون المخاطر، وفيه يذهب المستثمر إلى البنك الذي يبيـع شهادات الاستثمار بعد دراسـة مقارنـة للشـهادات المتوفّرة بالسوق مع البنوك المنافسة، ويأخذ قـرار الشراء مقابل العائد الثابت المضمون.

بالنسبة للبديل الثاني: يواجه المستثمر مشكلة تحديد القيمـة الحقيقية لأسهم هذه الشركة، وهذا بالطبع يحتاج إلى

معلومات عن إنجاز هذه الشركة والعائد المتوقع لهذه الأسهم وجودة استثمارات شركة الـدواجن وكفـاءة الإدارة، وهذه المعلومـات قـد لا تتـوفّر بسـهولة للمستثمر العادي وتحتاج إلى وسـيط مـالي مثـل سماسِرة الأوراق المالية وشركات الاسـتثمار فـي الأسهم البديلة بالسوق وأسعارها.

٢ ـ تحديد جودة الأصل Asset quality:

يتصل هذا العنصر بقدرة المستثمر على تحديـد الجـودة الحقيقية لنوع الاستثمار الذي يرغب فيه. ويتطلب هذا تـوفّر المعلومات التي تقلـل خطـر عـدم التأكـد Uncertainty بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين الجودة وسعر الأصل المراد شراءه.

في المثال السابق نجد أن دور الوسيط المالي يساعد فـي تحديد الجودة الزمنية للأصل بمعنى توقـع تحقيـق العائـد المطلوب في الأجل الطويل بالنسبة للأسهم عن طريق التنبؤ بقدرة شركة الدواجن على المحافظة علـى رقـم المبيعـات وتحقيق أرباح في المستقبل.

وترتبط بالجودة مشكلة عدم أمانـة Dishonisty البـائع وإخفائه معلومات هامة عن جودة الأصـل، هـذه المشـكلة ظاهرة جدا في الدول النامية التي لا يتوفّر فيها سوق مـالي منظم، ولا يتوفّر وسطاء ماليين يعملون على تـوفير كافـة المعلومات الممكنة عن فرص الاستثمار المتاحـة. والتكلفـة الحقيقية لعدم الأمانة، ليست في الخداع في عملية الشـراء، ولكنها أيضا تتضمن الخسارة التـي تحـدث نتيجـة لفشـل الاستثمار المتوقع نتيجة للخداع.

٣ ـ دراسة العائد والخطر المتوقع Risk and Return trade off:

من أهم عناصر قرار الاستثمار التنبؤ بالعائـد المتوقـع Expected return وقيـاس قسـط الخطـر – Risk Premium المتوقع تحمله في حالة القيام بهذا النـوع مـن الاستثمار.

ونجد في أسواق المال العالمية مؤسسات مالية متخصصة في عملية دراسة سلوك الأسعار وتوزيعات الأرباح بالنسـبة للأسهم المختلفة خلال سلسلة زمنية تاريخية، مع عمل تنبـؤ بالمستقبل، وبناء على هذا تشتري وتسـتثمر أموالهـا فـي

مجموعـة مـن الأسـهم باتبـاع مبـدأ توزيـع الخطـر Diversification لتعظيم العائد المتوقع.

نستنتج مما سبق أن وجود عنصر الخطر عند اتخاذ قرار الاستثمار أحد أسباب نشأة الوسطاء الماليين، حيث يقومـون بتقليل الخطر المتوقع، أو تحمل الخطر نيابة عن المسـتثمر مقابل إعطائه عائد ثابت للاستثمار، أو تحميله بقسط الخطـر المتوقع، أو مساعدته في اتخاذ قرار الاستثمار مقابل عمولة أو تكلفة معينة.

ثانيا: مشكلة عدم توفّر المعلومات المتجانسـة Information asymmetry:

وضح جليا عند مناقشة مشكلة الخطر كأحد أسباب نشـأة الوسطاء الماليين أن عدم توفّر وتجانس المعلومات المتاحـة في السوق أمام المستثمر أحد الأسباب الرئيسية لعدم القـدرة على تحديد القيمة الحقيقية للأصل المـراد الاسـتثمار فيـه. سنتناول في هذا الجزء مشـكلة المعلومـات بشـيء مـن التفصيل.

يلتقي في أسواق المال كل من البائع والمشتري. وعادة ما تختلف نوع المعلومات التي يحتاج إليها كل منهما، فالمستثمر

يحتاج إلى مجموعة من المعلومات عن الفرص المتاحة في السوق، ولكن قد لا يتوفّر لديه القدرة والتخصص على تجميع هذه المعلومات، ومن ثم ظهرت مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة في توفير هذه المعلومات بتكلفة أقل وبدرجة عالية من التخصص، تتيح مجموعة من السلع المالية المختلفة في السوق.

ومن ناحية أخرى، فإن الوسطاء الماليين يحتاجون إلى توفّر معلومات صادقة عن العملاء؛ وذلك حتى يمكن بيع هذه السلع المالية. فعلى سبيل المثال يريد عميل البنك صاحب المشروع الصناعي الحصول على قرض لحل مشكلة عجز في سهولة المشروع، وفي نفس الوقت يريد البنك أن يحصل على كل المعلومات عن الموقف المالي للعميل؛ حتى يطمئن على قدرته في سداد قيمة القرض، ولكن قد لا يقوم العميل بالإفصاح عن مشكلة العجز في سيولة المشروع. ويتوقع أن يقوم صاحب المصنع بمحاولة إظهار أن موقفه المالي مشَرفٌ، وأن يثبت للبنك بكافة الوسائل الممكنة أنه يستطيع الوفاء بالغرض، وأنه ذو يسرٍ مالي.

في واقع الأمر إن صاحب المشـروع لا يحـب إخفـاء معلومات هامة عن البنك، ولكن من المتعارف عليه دائما أنه لكي تَحصل على القرض يجب أن تعرض أهم الخصـائص الإيجابية عن المشروع، وخاصة السمعة المالية الجيدة، وفي هذه الحالة لن يستطيع البنك بدقة تحديد قدرة العميـل إلا إذا قام أحد العاملين بالمصنع بإفشاء هذه المعلومات للبنك، وفي هذه الحالة سيتغير أساس تقييم أصول العميل.

نتيجة للمشكلة السابقة يحرص الوسطاء المـاليين علـى توفير قاعدة من البيانات المتكاملة عن السـوق والصـناعة وسلوك العملاء لكل نوع من أنواع النشاط في ضوء ما هـو متاح من معلومات وخبرة الوسيط مـع العمـلاء، وتسـمى مشكلة عدم توفير معلومات حقيقية بخطر الأخلاق Moral Hazard الذي يعوق نقل وتوفّر المعلومات بين المتعـاملين في الأسواق.

من الأمثلة التي توضح هذه المشكلة رغبة أحد الأفراد في شراء سيارة مستعملة، ويرغب في تحديد القيمة الحقيقية لهذه السيارة، وصاحب السيارة هو الوحيد الذي يعرف عيوبهـا، وقد لا يرغب في الإفصاح عن ذلك رغبة في الحصول على

أكبر سعر ممكن. والمشتري قد لا يتوفّر لديه المعرفة الفنية بميكانيكا السيارات؛ لذلك قد يلجـأ إلـى أحـد الجراجـات المتخصصة لكي تُقَدر السعر أو القيمة الحقيقية للسيارة.

إذا قام المشتري بدفع قيمة أعلى مـن القيمـة الحقيقيـة للسيارة فإن رأس المال المستَثمر فيها معـرض للخسـارة، وبالتالي حتى يضمن المشتري شراء أصل ذي جودة عاليـة لا بد من توفّر وانتقال المعلومات، ولكن خطر الأخلاق قـد يمنع توفّر هذه المعلومات.

بالنسبة لأسواق المال، يمكن أن تتوفّر المعلومـات التـي تعطي مؤشرا عن جودة المشروعات للمستثمر إذا أتيح لـه بعض المعلومات الداخلية. على سبيل المثـال، إذا رغبـت إحدى الشركات في شراء أسهم إحدى المشروعات الصناعية وتَسرب لها خبر تحقيقها معدلات عائـد علـى الاسـتثمار مرتفعة في نهاية السنة المالية قبل نشر الميزانية وعرضـها على المساهمين، فهذا قد يعتبر مؤشرا يشجعها على شـراء هذه الأسهم، ولكن طبقًا لمبادئ السوق يجب ألا يكون هنـاك إفشاء للمعلومات الداخلية Disclosure rules وبالتالي مـن الصعب اتخاذ قرار الشراء.

إن مشكلة عدم توفّر وتجانس المعلومات المتاحة في سوق المال والاستثمار أحد الأسباب الرئيسية في وجود الوسـطاء الماليين؛ حيث إنها تتخصص في نوع معين مـن النشـاط، وتقوم بإنتاج المعلومات اللازمة وتجميعها وبيعها كجزء من الخدمات التي تُقَدم عند بيع السلع المالية.

تقوم شركات الاستثمار وتوظيف الأموال بإعطاء نصيحة الاستثمار للعملاء، وقد تقوم بإدارة الأموال في مقابل تحقيق أعلى عائد ممكن للعملاء. أيضا سماسِرة ووسـطاء الأوراق المالية تنتج معلومات عن أسهم وسندات الشركات العاملة في مختلف القطاعات، وتعطي نصائح للعملاء عن قرارات البيع والشراء مقابل عمولة معينة.

ويتمثـل العائـد الـذي يتحقـق مـن إنتـاج البيانـات Information Benefit في تقليل الخطـر المتوقـع مـن الاستثمار وتحسين أسلوب اتخاذ القرار بواسطة المسـتَثمِر. وكلما زادت الفائدة المتَوقعة من إنتـاج البيانـات كلمـا زاد الاستثمار الموجه للحصول على هذه البيانات.

١/ ٣ الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية:

في ضوء العرض السابق لأنـواع المؤسسـات الماليـة وأسباب نشأتها خصص الكاتب هذا الجزء لمناقشة وتلخيص أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المؤسسات المالية فـي السوق المالي، وهي:

١- تجميع المدخرات.

٢- إنتاج السلع المالية التي يفضلها العملاء.

٣- توزيع آجال السلع المالية.

٤- توزيع الأخطار وتَحمل خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

أولاً: تجميـــع المـــدخَرات Savings Mobilisation:

تقوم المؤسسات المالية بتجميع وقبـول المـدخَرات مـن صغار المستثمرين أو المـدخِرين وتقـوم بتحويلهـا إلـى استثمارات وقروض كبيرة؛ لتمويل احتياجات العملاء خاصة الشركات والحكومات.

ثانيا: إنتاج السـلع الماليـة التـي يفضـلها العملاء:

من أهم وظائف الوسطاء الماليين تقديم مجموعة من السلع المالية والخدمات التي يحتاج إليها العملاء. فمـن الخـدمات التي يقَدمها الوسطاء الماليين خدمة التأمين.

من المعروف أن الأفراد يكرهون احتمال وقوع الحوادث مثل الحريق، والإصابات، والسطو والسرقة، ومستعدون لدفع قسط التأمين من أجل احتمال وقوع الخطر واحتمال انخفاض مستوى المعيشة.

ومن أجل إنتاج هذه السلع المالية يقوم الوسطاء المـاليين بإصدار مجموعة من الخصوم المالية يفضـلها المقرضـين Lenders بأسعار منخفضة، وتقوم باستثمار هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضين Borrowers عند عائد اسـتثمار متوقع.

ثالثًا: توزيع آجال السلع الماليـة Maturity intermediation:

تقوم المنشأة المالية بالحصول على الأموال من مصـادر قصيرة الأجل (المودِعين) وتقوم بإعادة توزيع آجـال هـذه الودائِع وتحويلها إلى القروض متوسـطة وطويلـة الأجـل للمقْتَرِضِين الـذين يحتـاجون إلـى فتـرة أطـول للوفـاء بالالتزامات.

رابعا: توزيع الأخطار وتحمل خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات:

يرغب الوسيط المالي في استثمار الأمـوال فـي شـكل قروض للعملاء، وتعتبر القروض من الأصول الخطرة، في نفس الوقت، يقوم بإصدار مجموعة مـن الخصـوم الماليـة الآمنة السائلة؛ وذلك لجذب أموال المـدخِرين التـي يمكـن تحويلها إلى قروض، وقيام الوسيط المالي بهذا النشاط يقلّـل خطر احتمال عدم الدفع Default risk، تقوم أيضا المنشـأة المالية بتوزيع وتجميع أخطار الاستثمار؛ وذلـك باسـتثمار وتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر.

يطلق على هذه العملية التنويع المالي Financial diversification الذي يحقق توزيع احتمال وقوع الخطر والعائد على أكثر من أصل؛ لتعظيم العائد المتوقع.

وكلما زاد حجم الاستثمارات الكلي للوسيط المالي، تقل تكاليف التشغيل للوحدة؛ مما يؤدي إلى تقليل تكلفة إنتاج العديد من الخدمات المالية التي تُقَدم للجمهور.

١/ ٤: ملخص الفصل:

ركز هذا الفصل أساسا على طرح مجموعة من المفاهيم عن الوسطاء الماليين حيث استعرضنا دورها الأساسي في سوق النَقْد وأسواق المالي، وبينا عملية إنتاج السلع المالية التي تبدأ بطلب الأموال من المؤسسات المالية، ويمثل الجمهور جانب العرض. ويستخدم الوسيط المالي الأموال والإدارة والمواد الخام وعنصر العمل في إنتاج سِلَع وخدمات مالية أو أموال يمكن تحويلها إلى قروض. وتمثل مخْرجات العملية الإنتاجية في السلع المالية (مثل الودائِع، والقروض) التي تمثل المزيج الأمثل للإنتاج.

من أهم أسباب نشأة الوسطاء الماليين مشكلة وجود الخطر وعدم توفّر المعلومات المتجانسة عند اتخاذ قرار الاستثمار،

الأمر الذي أدى إلى تخصص المؤسسات المالية فـي إنتـاج المعلومات، وتوزيع الأخطـار. وتـؤدي هـذه المؤسسـات مجموعة من الوظائف الهامة مثل تجميع المدخرات، وإنتـاج السـلع، والخـدمات الماليـة، وتوزيـع آجالهـا، وتنويـع الاستثمارات في الأصول.

مراجع الفصل الأول

١- C. A. E. Good heart, Money, Information and Uncertainty (London: The MaCmillan press, ١٩٧٥).

٢- Charles N. Henning, et al., Financial Markets and the Economy, (New Jersey, prentice – Hall, Inc., ١٩٧٨).

٣- C. W. Sealey, and J. T. Lindley, "Inputs, Outputs, and a Theory of Production and cost at Depository Finanial Institutions", Journal of Fiance: Vol. ٣١, No. ٤, September ١٩٧٧, pp. ١٢٥١ – ١٢٦٦.

٤- Dennis W. Draper. And James W. Hoag, "Financial intermediation and the theory of agency". Journal of Financial and Quantitative analysi. Vol. ١٣, No. ٤, November ١٩٧٨, pp. ٥٩٥ – ٦١١.

٥- Eugene F. Fama, And Arther B. Laffer, Information and Capital markets, Journal of business, Vol ٤٤, July ١٩٧١, pp. ٢٨٩ – ٢٩٨.

٦- Eugene F. Fama, Banking in the theory of finance, Journal of monetary economics, No. ٦. ١٩٨٠, pp. ٣٩ – ٥٧.

٧- George A. Akerlof, "The Market for "Lemons": Quality Uncertainity and The Market Mechanism" Quarterly Journal of economics, August ١٩٧٠, pp. ٤٨٩ – ٥٠٠.

٨- G. Benston, and C. W. Smith, "A Transzation Cost Approach To The Theory Of Financial Intermediation, Jornal Of Finance Vol. ٣١, May ٢٩٧٦, pp. ٢١٥ – ٢٣١.

٩- Hayne E. Leland, and David H. Pyle, "Information asymmetries, Financial structure, and financial intermediation", Journal of Finance, Vol. ٣٢, No. ٢, May ١٩٧٧, pp. ٣٧١ – ٣٨٧.

١٠- Peter S. Rose, and Donald R. Fraser, Financial institutions, (Texas, Business Publications Inc., ١٩٨٥).

١١- Richard T. Stillson, "An Analysis Of Information And Transaction Services In Financial Institutions", Journal of

money, Credit and Banking, Vol. ٦, No. ٤, Nov. ١٩٧٤, pp. ٥٢٧ – ٥٣٥.

١٢- Tim S. Campbell, and William A. Kracaw, "Information Production, Marketing Signaling, And The Theory Of Financial Intermediation", Journal of Finance: Vol. ٣٥, No. ٤, September ١٩٨٠, pp. ٨٦٣ – ٨٨٢.

الفصل الثاني

الاستثمار والعائد والخطر

٢/ ١: العلاقة بين العائد والخطر.

٢/ ٢: أنواع المستثمرين من حيث درجة تقبلهم للخطر.

٢/ ٣: قسط الخطر.

٢/ ٤: مبدأ تنويع الاستثمارات.

٢/ ٥: إدارة مخاطر الاستثمار.

٢/ ٦: ملخص الفصل.

مقدمة

يلقي هذا الفصل الضوء على مجموعـة مـن المبـادئ الأساسية الخاصة بالاستثمار مع مناقشة العلاقة بين المستثمر والخطر والعائد. سيتم الاهتمام بتعريـف القـارئ بـأنواع المستثمرين من حيث درجة تقبلهم للخطر، وكيف يمكن إدارة الأخطار التي يتعرض لها الاستثمار، وما هي الأخطار التي يمكن التحكم فيها، والأخطار التي يصعب إدارتها وتقليلها.

ومن الأمور الهامة توضيح أن هذا الفصـل يخـدم فـي تعريف القارئ بسلوك المستثمر عند اتخاذ قرار الاسـتثمار؛ حيث يمكن أن يكون المستثمر فردا يتعامل مع مؤسسة مالية وبالتالي يجب التعرف علـى سـلوكه عنـد اتخـاذ قـرار الاستثمار، ومن ثم التعامل مع المؤسسات المالية. وفي نفس الوقت قد يكون المستَثمِر شركة قطاع عام أو قطاع خـاص أو مشروع وفي هذه الحالة أيضا يكون لها سلوك معين عند اتخاذ قرار الاستثمار ويجب التعرف عليه.

وقد يوجه المستثمر أمواله إلى مشروع واحد أو فرصـة استثمار واحدة، وقد يوزع أمواله على أكثـر مـن فرصـة

استثمار. لذلك سنبين تأثير ذلك على الأخطار التي يتوقع أن يقابلها المستثمر.

وينقسم الفصل الثاني إلى الأجزاء التالية:

٢/ ١: العلاقة بين العائد والخطر.

٢/ ٢: أنواع المستثمرين من حيث درجة تَقَبِلهم للخطر.

٢/ ٣: قِسطُ الخطر.

٢/ ٤: مبدأ تنويع الاستثمارات.

٢/ ٥: إدارة مخاطر الاستثمار.

٢/ ٦: ملخص الفصل.

٢/ ١: العلاقة بين العائد والخطر:

The relationship Between risk & Return:

استعرضنا في الصفحات السابقة أن عنصر الخطر من العناصر الهامة التي تؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار، ويمكن تعريف الخطر بأنه احتمال أن لا يحقق المستثمر العائد المتوقع للاستثمار. فإذا كان معدل التغيير بين العائد المتوقع والعائد الحقيقي مرتفعا ففي هذه الحالة تكون درجة

الخطر مرتفعة. وإذا كان معدل التغيير صغيرا ففـي هـذه الحالة تنخفض درجة الخطر.

وبصفة عامة، هناك علاقة طردية Positive بين العائـد على الاستثمار وبين الخطر المتوقع. كلمـا زادت مخـاطر الاستثمار المتَوقعة زاد العائد المتوقع.

حيث يتحمل المستثمر أخطارا أعلى، على أمل أن يزيـد العائد المتوقع. ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا بالشكل التالي:

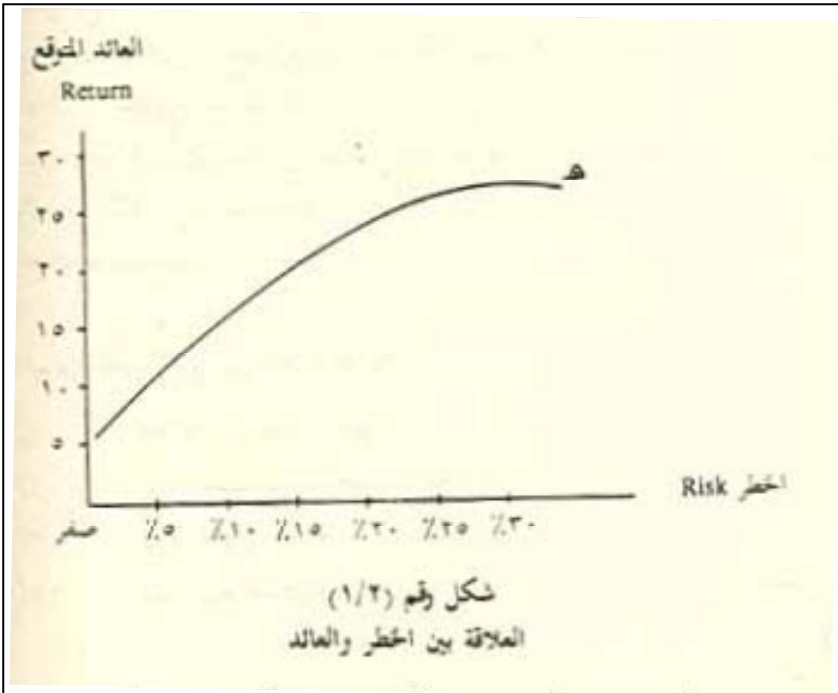

شكل رقم (١/٢)
العلاقة بين الخطر والعائد

لاحظ أنه كلما زاد الخطر المتوقع زاد العائد حتى نُقَطـة معينة (هـ)، بعد هذه النُقْطَة فإن أية زيادة في الخطـر قـد تؤدي إلى توقع عائد منخفض.

ويمكن أيضا تمثيل العلاقة السابقة أيضـا علـى منحنـى الاستثمار الكفء Efficient portfolios في الشكل التـالي والذي يمثل جميع أنواع فُرص الاستثمار الأمثل على منحنى العائد والخطر في وقت معين لحجم من الأموال المستثمرة.

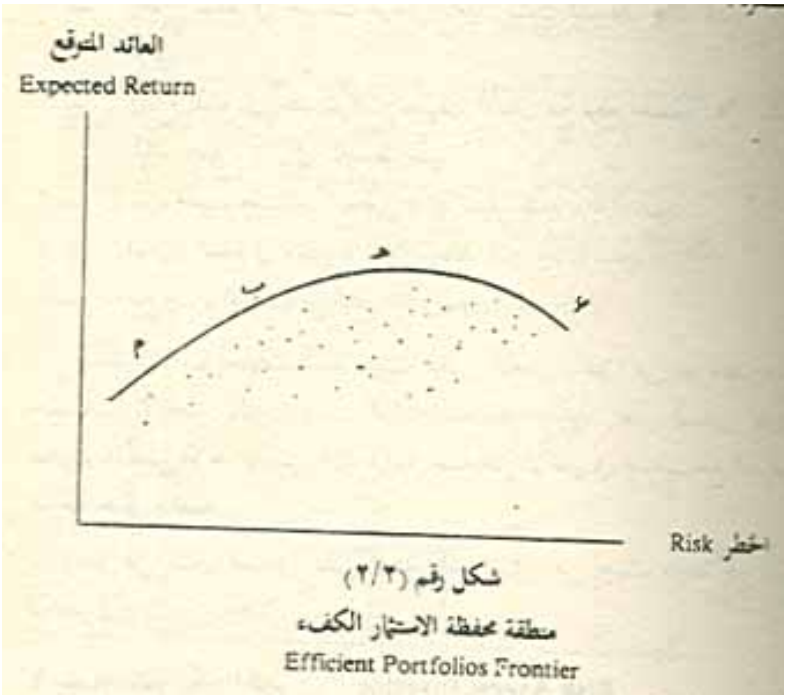

شكل رقم (٢/٣)

منطقة محفظة الاستثمار الكفء

Efficient Portfolios Frontier

فالاستثمارات التي تقـع علـى المحنـى أ ب جـ ـ تعتبـر استثمارات كفؤة Efficient وذلك لأنها تعطي أعلى معـدل عائد عند درجة خطر معينة، وأقل خطر ممكن عند مستوى عائد معين. ويفترض أن المستثمر الرشـيد سـوف يفضـل اختيار محفظة الاستثمار داخل منطقة الاسـتثمار الكـفء، والتي تعظم له العائد المتوقع. أي: نُقَطة على المنحنى بعـد النقطة (جـ) مثل (د) تمثل معدلَ خطرٍ أعلى، ومعدلَ عائـدٍ أقل ومن ثم بداية الاستثمارات غير الكفؤة.

٢/ ٢: أنواع المستثمرين من حيـث درجـة تقبلهم للخطر:

تتفاوت درجة إدراك المستثمر للخطر حسب درجة تقبـل كل واحد لنوع الخطر المتوقع، وكذلك عائد الاستثمار.

فعلى سبيل المثال إذا سألنا عينة تتكون من خمسة أفـراد عن كيفية استثمار مبلغ قدره ١٠,٠٠٠ جنيه مصري فإننا قد نحصل على الإجابات التالية:

١- إيداع المبلغ في حساب ادخار بأحد البنوك بمتوسـط عائد قدره ١١ % سنويا.

٢- إيداع المبلغ في أحد شركات توظيف الأموال مع توقع الحصول على معدل عائد قدره ٢٠ % في المتوسط سنويا.

٣- شراء أسهم وسندات لتحقيق عائد متوقع قدره ٥٠ % سنويا.

٤- استثمار المبلغ في مشروع تجاري بعائد قدره ٦٠ % سنويا.

٥- بيع وشراء الذهب مع توقع عائد سنوي قدره ٧٠ %.

وهكذا تتفاوت إجابات العينة، حيث يفضل البعض استثمارا من غير خطر مثل حسابات الادخار بالبنك ذات العائد المنخفض ودرجة خطر تساوي تقريبا صفر، والبعض الآخر يفضل عائدا مرتفعا جدا مثل الاتجار في الذهب مع التعرض لدرجة خطر مرتفعة.

وبناء على المثال السابق يمكن تقسيم المستثمرين من حيث درجة إدراكهم للخطر إلى:

١ ـ مسـتثمر يكـره الخطـر: Risk Averse investor:

يفضل هذا المستثمر دائما أن يوجه أمواله إلى استثمارات أقل خطورة وذات عائد منخفض. ومثل هـذا النـوع مـن المستثمرين يتوجه إلى البنك للحصول على وديعة، أو فـتح حساب ادخار بمعدل فائدة ثابت حوالي ١١ % سنويا في هذا المثال.

٢ ـ مسـتثمر محايـد للخطـر: Risk neutral investor:

يرغب هذا المستثمر في تحمل درجة خطر معقولة مقابل معدل عائد محدود.

٣ ـ مستثمر محب للخطر: Risk lover investor:

هذا النوع من المستثمرين يحِب فُـرص الاسـتثمار ذات العائد المرتفع؛ ولذلك فهو يتحمل درجـات خطـر مرتفعـة أيضا.

٢/ ٣: قسط الخطر: Risk Premium:

أوضحنا من قبل أن هناك اسـتثمارات خطـرة Risky investments وهناك استثمارات غيـر خطـرة – Free Risk investments أو تقل درجة الخطر فيها.

وبناء على ذلك سنعتبر أن العائد الـذي يحصـل عليـه المستثمر من البنك مقابل مدخراته السـنوية (١١ %) هـو الاستثمار غير الخطر، ومن ثم فإن منحنى العائد والخطـر يبدأ من درجة خطر تساوي صفرا، ومعدل عائـد يسـاوي ١١ % (عند النقطة أ) كما هو موضح بالرسم التالي (شـكل ٢/ ٣).

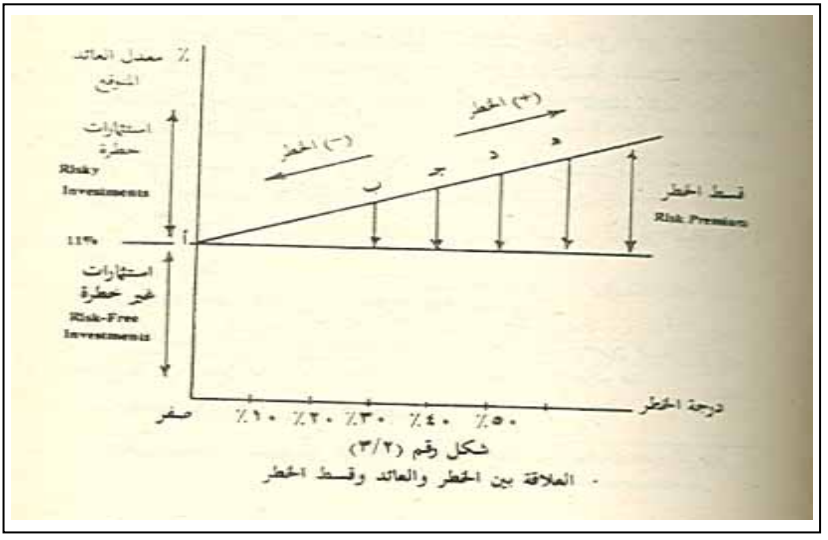

شكل رقم (٢/٣)
- العلاقة بين الخطر والعائد وقسط الخطر

لاحظ أن هناك عدة فرص للاستثمار على المنحنـى (ب، جـ، د، هـ) وكلما صعدنا لأعلى زادت درجة الخطر وزاد معدل الفائدة.

ويقابل كل نوع من فرص الاستثمار درجة خطر معينـة تتمثل في احتمال انخفاض العائد الحقيقي عن العائد المتوقع.

ويمكن قياس درجة الخطر عن طريق قسط الخطر Risk Premium الذي يعبر عن الفَرق بين العائد المتوقع لنـوع الاستثمار الذي اختاره المستثمر (على سـبيل المثـال عنـد النقطة د) على منحنى الشكل رقـم (٢/ ٣) وبـين العائـد الخاص بالاستثمارات غير الخطرة، وهو في مثالنا السـابق يساوي ١١ %.

فعلى سبيل المثال إذا كان العائد المتوقع عند النقطـة (د) يساوي ٢٠ %، ومعدل الاستثمارات غير الخطرة عند درجة خطر يساوي صفرا = ١١ %

قسط الخطر = ٢٠ % ـ ١١ % = ٩ %.

٢/ ٤: مبـــدأ تنويـــع الاســـتثمارات Diversification Principle:

يتجه المستثمر الراشد دائما إلى تنويع وتخصيص أموالـه في أكثر من وعاء استثماري وذلك بدلاً من "وضع البـيض كله في سلة واحدة". وبالطبع يفَضل المستثمر ذلك بغـرض توزيع مخاطر الاستثمار، وتقليل الخسارة المتَوقعة، وتعظيم العائد النهائي لأوعية الاستثمار المختلفة.

إذا قام المستثمر باستثمار كل أمواله في مشـروع واحـد وحدث فشل للمشروع ففي هذه الحالة يخسـر كـل أموالـه وترتفع درجة الخطر.

ولكن احتمالات الخسارة ودرجة الخطـر تقـل إذا قـام المستثمر باستثمار أمواله في أكثر من مشروع.

٢/ ٥: إدارة مخـــاطر الاســـتثمار: Risk management:

يمكن تقسيم الأخطار التي يتعرض لها المستثمر من حيث قدرته على إدارتها أو تخفيضها إلى: أخطار يمكن إدارتهـا وتقليلها، وأخطار يصعب التحكم فيها.

أ ـ الأخطار التي يمكن إدارتها أو تقليلها:

يمكن للمستثمر أن يتدخل فـي إدارة وتقليـل الأخطـار الخاصة بمحفظة الاستثمار Portfolio investment وذلك لنوع من الأخطار، ويطلق عليها الأخطار غير المنظمـة [1] Unsystematic risk أو الأخطار الفريدة Uniqu risk.

هذه الأخطار تتعلق ببعض العوامل التـي تحـيط بنـوع الاستثمار أو المشروع مثل:

- خطر انخفاض مهارة الإدارة العليا والعاملين.
- صعوبة تَسويق منتجات المشروع.
- تأثير المنافسة على المشروع.
- عدم استخدام سياسات ترويج ناجحة.
- إنشاء منافذ توزيع من غير دراسة.

كل العناصر السابقة أو هذه الأخطـار يمكـن لصـاحب المشروع أن يتَحكم فيها، أو أن يقَلِّلَها؛ وذلك عـن طريـق حسن اختيار الإدارة العليا، والعاملين بالمشـروع، وتطـوير سياسات الترويج والتسويق، ودراسة سياسـات المنافسـين،

---

١) يطلق بعض الكتاب على هذه الأنواع من الأخطار: Unique risk, or unsystematic risk, or residual risk, or specific risk.

وإنشاء منافذ توزيع بناء على دراسة احتياجات المستهلك. أي أنه إذا حدث أي انخفاض في الإيرادات نتيجة لأحد العوامـل السابقة يمكن التدخل وإيجاد حلول لمنع تأثير هذه العوامـل، ولتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار.

وتؤدي سياسة التنويع إلى تقليل مخاطر هـذه العناصـر، أو قد تؤدي إلى إلغاء تأثيرها على المشروع.

ب ـ أخطار السوق: Market risk:

هو النوع الآخر من الأخطار التي لا يستطيع المستثمر أن يديرها أو يتجنبها مهما زادت درجة تنويـع الاسـتثمارات، ويعرف هذا الخطر "بأخطار السوق" أو الأخطار المنْتَظَمة.

شكل رقم (٤/٢)

ويمثل المنحنى التالي العلاقة بين درجة الخطـر وقُـدرة المستثمر على إدارة هذه الأخطار، وبين سياسة تنويع فرص الاستثمار.

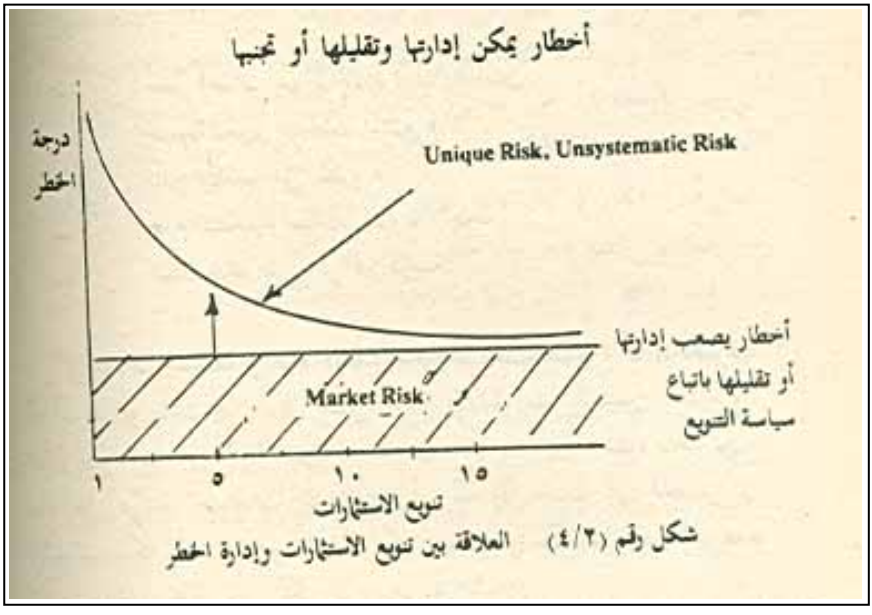

شكل رقم (٤/٢) العلاقة بين تنويع الاستثمارات وإدارة الخطر

يلاحظ من الشكل السـابق أن المسـتثمر يسـتطيع إدارة الأخطار الفريدة Unique risks حتى نُقَطة معينـة علـى المنحنى، فإنه مهما استطاع المستثمر تنويـع الاسـتثمارات وزيادة عددها فإنه يدخل في منطقة أو نطاق أخطار السوق،

والتي يصعب إدارتها أو منعها مهما قام المسـتثمر باتبـاع سياسة تنويع الاستثمارات.

وتعكس أخطار السوق العوامل التي تؤثر في الاستثمارات وتدخل في نطاق خارج عن إدارة المشـروع أو المسـتثمر. ولكنها أخطار خاصة بالتغييرات الاقتصادية وتأثير السـوق على الاستثمار. وأهم أنواع هذه الأخطار:

- خطر تغيير أسعار الفائدة.
- خطر تغيير معدلات أسعار الصرف.
- الازدهار والكساد الاقتصادي.
- المخاطر السياسية والاجتماعية.

نستخلص مما سبق أن هناك بعض الأخطار التي يمكـن إدارتها وتقليلها أو تجنبهـا وذلـك باتبـاع سياسـة تنويـع الاستثمارات، وهناك أيضا أخطار السـوق التـي يصـعب إدارتها أو منعها مهما قام المستثمر بتنويع استثماراته.

أثر المعلومات على اتخاذ قرارات الاستثمار:

كلما توفّر للمستثمر معلومات عـن فـرص الاسـتثمار المتاحة في السوق والأخطار المتَوقعة، كلما استطاع أن ينَوع

استثماراته، وأن يكْتَسِب المهارات والخبرات التي تساعده في اتخاذ قرارات الاستثمار وإدارة الأخطار.

ويحدث العكس عندما لا يتوفّر معلومات كافية عن فرص الاستثمار، مما يعوق المستثمر عن إدارة الأخطـار وعـن الاختيار بين البدائل المتاحة، ومن ثم زيادة درجـة الخطـر واحتمالات فشل المشروع.

٢/ ٦: ملخص الفصل:

ناقش هذا الفصل أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية الخاصة بالاستثمار، والعلاقة بين العائد والخطر والمستثمر.

اتضح من العرض السابق أن هناك علاقة طرديـة بـين الخطر وبين العائد على الاستثمار، فكلما زاد العائـد علـى الاستثمار كلما زادت درجة الخطر، والعكس صحيح. ويمكن تطبيق هذا المبدأ حتى نُقَطة معينة على منحنى الخطر حيث يزيد الخطر ويقِل العائد المتوقع.

ويمكن تقسيم الاستثمارات من حيـث درجـة تعرضـها للخطر إلى استثمارات خطرة، واستثمارات غيـر خطـرة. ويمكن تصنيف المستثمر من حيث درجة إدراكه للخطر إلى:

أ- مستثمر يكره الخطر.

ب- مستثمر محايد من حيث إدراكه للخطر.

ج- مستثمر يحب الخطر.

وطالما أن كل مستثمر يدرك الخطر بطريقة مختلفة فـإن هناك قِسطًا مقابل درجة إدراكه للخطر يسمى قِسطَ الخطـر، ويمكن تعريف قسط الخطر على أنه الفرق بين العائد المتوقع لاستثمارات المستثمر، وبين العائد السائد لأقل الاسـتثمارات خطرا في السوق.

من المبادئ الهامة في الاستثمار مبدأ تنويع الاستثمارات. وينادي هذا المبدأ بزيادة فرص الاستثمار التي يوجـه إليهـا المستثمر أمواله؛ وذلك لتقليل احتمالات فشـل الاسـتثمارات ومن ثم تقليل الخطر.

ويمكن للمستثمر أن يستخدم سياسة التنويع وذلـك لإدارة وتقليل أو إلغاء الأخطار غير المنتظمة أو الفريدة Unique risk. وهناك مجموعة أخرى من الأخطار لا يمكن تقليلهـا أو التحكم فيها، ويطلق عليها أخطار السـوق Market risk ولا يستطيع المستثمر أن يتجنبها حتى لو اتبع سياسة التنويع.

إن توفّر المعلومات عن فرص الاستثمار المتاحـة فـي السوق يساعد المستثمر على اختيار واتخاذ قرار الاسـتثمار

الأفضل، ويساعد أيضا على تنفيذ سياسة التنويع بالشكل الذي يعظم العائد.

وتساعد المعلومات أيضا في إدارة الأخطار التي يمكـن التحكم فيها، أو على الأقل توقع الأخطار الأخرى الخاصـة بالسوق.

ومرة أخرى فإن العرض السابق يؤكـد أسـباب نشـأة المؤسسات المالية وهي: تحمـل عـبء الخطـر، وتـوفير المعلومات عن فرص الاستثمار للمستثمر. وهنـاك ثـلاث بدائل متاحة أمام المؤسسة المالية والمستثمر:

البديل الأول: أن تقوم المؤسسة المالية بتحمل عبء الخطـر كلية عن كاهل المستثمر، وتوفير المعلومات اللازمة كما في حالة إيداع الأموال بالبنك.

البديل الثاني: أن يشارك العميل والمؤسسة المالية في تحمل مخاطر الاستثمار، وتوفير المعلومات اللازمة مقابل تحمل تكلفة الحصـول علـى المعلومـات، وإدارة الاستثمارات التي إما أن تدفع للمؤسسة، أو العميـل، أو يتحملها كلاهمـا، كمـا فـي حالـة المشَـاركة والمضاربة والمرابحة بالبنوك الإسلامية.

البديل الثالث: أن يتحمل المستثمر عبء الاستثمار والخطـر مقابل دفع تكلفة للحصول على المعلومات اللازمـة لأحد الوسطاء الماليين مثل: سمسار الأوراق المالية الذي يتقاضى عمولة من المستثمر نتيجـة لتـوفير المعلومات اللازمة لتساعد المستثمر على تخصيص أمواله في شراء الأوراق المالية.

مراجع الفصل الثاني

١- Donald E. Fischer and Ronald J. Jordan, Security analysis and Portofolio management, ١٩٧٩.

٢- James Jorie, and Mary Hamilton, the stock maket, theories and evidenvce, (Illinois: ١٩٧٣).

٣- R. B. Brockington, Financial management, (England, D. P. Publications, ١٩٨٤).

٤- Richard Brealey and Stewart Myers, principles of corporate finance, (London, McGraw – Hall company, ١٩٨٤).

الفصل الثالث

النظام المالي والمصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة

Emirates financial and banking system

٣/ ١: تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمـارات العربية المتحدة.

٣/ ٢: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي.

٣/ ٣: الإجراءات والقواعـد والمحـددات التـي تُطبق على الجهاز المصرفي.

٣/ ٤: قطاع التأمين.

٣/ ٥: تداول الأوراق المالية.

٣/ ٦ ملخص الفصل.

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تعريف القارئ بـأهم المؤسسـات المالية المصرفية وغير المصرفية العاملة في النظام المـالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف دراسة هيكـل هذه المؤسسات وتطور إنجازها، مع التركيز علـى النظـام المصرفي بالدولة وتطوره على أساس أنه يعد أهـم قطـاع بالجهاز المالي.

وينقسم هذا الفصل إلى الأقسام التالية:

٣/ ١ تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمـارات العربيـة المتحدة.

٣/ ٢ الهيكل الحالي للجهاز المصرفي.

٣/ ٣ الإجراءات والقواعد والمحددات التي تطبق علـى الجهاز المصرفي.

٣/ ٤ قطاع التأمين.

٣/ ٥ تداول الأوراق المالية.

٣/ ٦ ملخص الفصل.

٣/ ١ تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة:

يتعرض هذا الجزء إلى أهم مراحل تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك أهم أنواع البنوك العاملة بالدولة، بالإضافة إلى التعرف على هيكل البنوك التجارية والأجنبية، وكذلك البنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار.

مراحل تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة:

كان للتطور الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة أثر واضح في التأثير على تطور الجهاز المصرفي بدولة الإمارات خلال العِقْدين الماضيين على نحو كان لكل مرحلة من المراحل ظروف خاصة، ومناخ أثر على إنجاز الجهاز المصرفي بالكامل.

ويمكن تقسيم تطور الجهاز المصرفي بدولـة الإمارات إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاتحاد (قبل ١٩٧٢).

المرحلة الثانية: مرحلة النمو والتوسع (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩).

المرحلة الثالثة: مرحلة تدخل الدولة في الرقابة على الجهاز المصرفي (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣).

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج والتطـوير (١٩٨٤ وحتـى الآن).

المرحلة الأولى: مرحلة مـا قبـل الاتحـاد (قبـل ١٩٧٢):

تغطي هذه المرحلة تطور الجهاز المصرفي ما قَبلَ دخول دولة الإمارات في اتحاد فِدرالي، حيث كان اقتصاد كل إمارة متواضعا إلى حد ما، اقتصاد بسيط غير معقد يتميز بممارسة الأنشطة التجارية ـ خاصة التجـارة الدوليـة ـ ومزاولـة الحرف التقليدية مثل الرعي وصيد السمك والنشاط الزراعي المحدود بالإضافة إلى نشاط بعض الإمـارات فـي مجـال استخراج وصناعة اللؤلؤ ـ التي كانت تُشَكل عمودا فِقَريـا

لبعض الإمارات - كان النشاط الصناعي قاصرا على الصناعات الأولية الحِرفية التي تعتمد على المهارات والخبرات الفردية، وعلى ما هو متاح محليا من المواد الخام.

وقد انعكست مظاهر اقتصاد هذه الفترة على نشاط الجهاز المصرفي حيث كان عدد البنوك محدودا، ولم يزد على حوالي ٢٠ مصرفًا فقط. حوالي ٦ بنوك محلية تجارية و١٤ بنكًا تجاريا أجنبيا فروعا لبنوك أجنبية موزعة على أنحاء الإمارات خاصة أبو ظبي ودبي وبمعدل أقلّ في إمارة الشارقة.

المرحلة الثانية: مرحلة التميز والتوسع (١٩٧٣ - ١٩٧٩):

تميزت هذه المرحلة بإنشاء اتحاد الإمارات السبعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وظهور البترول كمصدر أساسي لتمويل صادرات الدولة؛ مما أدى إلى زيادة عدد المصارف العاملة في الدولة بشكل مطرد، وظهور عدد كبير من فروع البنوك الأجنبية بالإضافة إلى عدد ٣٠ مكتبا تابعا للبنوك الأجنبية موزعة على مستوى الإمارات.

وفي عام ١٩٧٥ ارتفع عدد المصارف إلى ٣٩ مصـرفًا مرخصا لها، بالإضافة إلى ٢٤٦ فرعا تابعةً لهـذه البنـوك، وفي عام ١٩٧٧ ارتفع العدد إلى ٤٧ مصرفًا و٢٩٥ فرعا.

وأدى وجود هذا العدد الهائل من المصارف إلـى زيـادة وخلق الائتمان المصرفي لكافة القطاعات الإنتاجية العاملـة بالدولة، ولم تتوفّر رقابة فعلية من قبل الدولة على الجهـاز المصرفي؛ حيث إن المصرف المركزي لم ينشأ إلا في عام ١٩٨٠.

واتصفت هذه الفترة أيضا بعدم قيـام البنـوك التجاريـة بالأخذ في الاعتبار مخاطر الإقبال غير العادي على عمليـة الاقتراض في قطاع الإسكان، بالإضافة إلى عدم الجدية فـي دراسة طلبات عملاء الائتمان، والدراسة الدقيقـة لمخـاطر الائتمان لكل عميل.

ونتيجة لهذه الزيادة غير المخططة وغياب الرقابة الفعالة على الجهاز المصرفي فقد حدثت بعض الانعكاسات السـلبية التي أدت إلى إلغاء عمل مصرفين هما: بنك جاناتا، وبنـك عجمان العربي في مـايو ١٩٧٧، الأمـر الـذي أدى إلـى إضعاف الثقة بالجهاز المالي بالدولة.

إنشاء مجلس النَقْد:

تميزت هذه المرحلة أيضا بإنشاء مجلـس النَقْـد بدولـة الإمارات في مايو ١٩٧٣ كأول سلطة تنفيذية رسـمية فـي الدولة، حيث كانت تعتمد قبل ذلك على مجلـس نقـد قطـر ودبي، أو مجلس النَقْد في البحرين، كان يقـوم كـلا هـذين المجلسين بإصدار واسترداد قيمة عملتها بالجنيه الإسـترليني في لندن بسعر محدد من قِبل بنك إنجلترا.

ثم طرح الدرهم كعملة جديدة في الدولـة ليحـل محـل الروبية الهندية في مايو ١٩٧٣، الذي قسم إلى ١٠٠ فلـس وله قيمة تعادل (١٨٦٦٢١، ٠) غراما من الذهب الخـالص لتحل محل الدينار البحريني والريال القطري وريال دبي.

وقد قام كل من بنك أبو ظبي الوطني، وبنك دبي الوطني، بالعمل كوكلاء لمجلس النَقْد بالإضافة إلى الإشـراف علـى البنوك التجارية.

ولقد كان لمجلس النَقْد سـلطات الرقابـة علـى الجهـاز المصرفِي، وقد قام بإصدار بعض الإجراءات التي كان هدفها الرئيسي استعادة الثقة بالجهاز المالي، وتحسين فعالية الجهاز المصرفِي، منها على سبيل المثال:

(١) تعديل قيمة الـدرهم (الإمـارات) مقابـل الـدولار الأمريكي بهدف دعم واستقرار الدرهم.

(٢) إعطاء بعض التوجيهات العامة للمصـارف بشـأن مستويات الائتمان المطلوبة.

(٣) بعـض الإجـراءات الخاصـة بـرءوس أمـوال المصارف.

(٤) إدخال بعض التعديلات فـي شـأن الحـد الأدنـى للاحتياطي الإلزامي.

(٥) تطوير السياسة المالية بهدف تنظيم وترشيد الإنفاق الحكومي.

لتحسـين إدارة القطـاع المصـرفي بدولـة الإمارات اتخذ مجلس النَقْد بعـض الخطـوات التنظيمـية الـتالية في أواخر عام ١٩٧٧:

١- إلغاء إصدار تراخيص لافتتاح مصـارف جديـدة، وعدم الترخيص بفتح فـروع للمصـارف القائمـة أو لأية مؤسسة مالية.

٢- رفع نسبة الاحتياطي القانوني الـذي يجـب علـى المصارف إيداعه لدى المجلس من ٥ % إلى ٧ % على الودائِع بالدرهم، ومن ١ % إلى ٥ % علـى الودائِع بالعملة الأجنبية.

٣- ضرورة تعديل أوضاع المصارف بحيـث لا يزيـد أصول أي مصرف على ١٥ ضِـعفَ حجـمِ رأس المال والاحتياطيات.

٤- أُخْطِرت المصـارف بضـرورة تخفـيض نسـبة الإقراض إلى الودائِع، وقد بدأ مجلس النَقْد في يوليو من عام ١٩٧٧ بقبـول الودائِـع مـن المصـارف بالدرهم مقابل إصدار شهادات إيداع قابلة للتـداول لفترة شهر أو ثلاثة أشهر وستة أشهر بسعر فائـدة ٦,٥ %، ٦,٧٥ %، ٧,٥ % على التوالي.

المرحلة الثالثة: مرحلة تدخل الدولة في الرقابة على الجهاز المصرفي (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣):

تميزت هذه الفترة أساسا بإنشاء المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٨٠، حيث تم تحويل مجلس النَقْد إلى المصرف المركزي، وارتفـع خـلال هـذه

الفترة عدد المصارف العاملـة بالدولـة إلـى ٤٩ مصـرفًا بإجمالي عدد فروع قدره ٣٤٧ فرعا. يتضمن هـذا العـدد ٢٨ مصـرفًا كفـروع لبنـوك أجنبيـة (٢٢٤ فرعـا)، و٣١ مصرفًا محليا.

في يونيو ١٩٨١ اتخذ مجلس إدارة مصـرف الإمـارات المركزي قرارا يقضي بتحديد عدد الفروع لكـل مصـرف أجنبي بـ ٨ فروع فقط. وعند اتخاذ هذا القرار كـان عـدد الفروع الزائدة حوالي ٨٣ فرعا موزعة على ٩ مصـارفٍ أجنبية، لكل منها أكثر من ٨ فروع. ولقد تم بالفعل إغـلاق عدد من هذه الفروع بنهاية عام ١٩٨١.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج والتطـوير (١٩٨٤ وحتى الآن):

تأثر الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة بمشكلة الانكمـاش الأساسي في حجم التجارة الخارجية، وعانى الاقتصاد مـن انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى ظهور مشاكل اقتصادية عديدة، وأدى أيضا إلى انكماش عـدد المصـارف العاملـة بالدولة، وتوسعت البنوك حتى عام ١٩٨٦ في منح الائتمـان بدون ضوابط، مما أدى إلى زيادة الـديون المشـكوك فـي

تحصيلها، وحدوث خسائر لبعض البنوك، الأمر الـذي أدى إلى عملية الإدماج.

خرج الجهاز المصرفي من أزمة فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ قويا بعد أن تم تحسين تنظيمه، ورفع مستوى أدائه، ومعالجة مشاكل الـديون عديمـة الأداء، والاحتيـاط لهـا بفـرض مخصصات عالية نسبيا. وبدأ الائتمان في التوسع مرة أخرى عام ١٩٨٧ خاصة مع بداية ارتفاع أسعار البترول.

ومن حيث اندماج المصارف فقد حث المصرف المركزي على الاندماج فيما بينها تحقيقًا للأهداف التالية:

١- إيجاد وحـدات مصـرفية أكبـر وأقـوى وبفروع أقل.
٢- رفع الكفاءة الإداريـة (مجلـس إدارة أكفـأ وأقوى).
٣- رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين.
٤- تخفيض التكلفة وزيادة الربحية.
٥- إدخال التقنيـات الحديثـة إلـى عمليـات المصارف.

ولقد تم دمج ثلاثة مصارف في إمارة دبي في مصـرف واحد هو مصرف الاتحاد للشرق الأوسـط، وكـذلك ثلاثـة مصارف في إمارة أبو ظبي في مصرف جديد هو مصـرف أبو ظبي التجاري. وقد ساهمت الحكومات المحلية في كـل من دبي وأبو ظبي مساهمة مالية كبيـرة لإنجـاح عمليـات الدمج.

وتم أيضا في مجال تطوير الجهاز المصرفي فتح معهـد التدريب المصرفي بالشارقة؛ وذلك من أجل إعداد الكـوادر المحلية اللازمة لتغطية احتياجات المصارف المحلية، وكذلك لتحقيق سياسة توطين الوظائف المصرفية، ولتوفير الكفاءات الوطنية بإعداد أصبحت كافية.

واستهدفت المصارف التجارية بعد موجة الانحسار خلال ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ تحقيق الأهداف التالية:

١- دعم الأموال الخاصة (رأس المال وحق الملكية).
٢- إدارة أعباء الديون عديمة الأداء.
٣- الاهتمام بدمج البنوك الصغيرة.
٤- تدريب وتنمية إدارة المصارف ورفع كفاءتها.
٥- اتباع سياسة ائتمانية حذرة.

٣/ ٢ الهيكل الحالي للجهاز المصرفي بدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة The present structure of the Emirates Banking system:

يهتم هذا الجزء باسـتعراض الهيكـل الحـالي للجهـاز المصرفي بنهاية عام ١٩٨٨ وذلك كما يظهر من الشكل رقم (٣/ ١) الذي يبين هيكل الجهاز المصرفي، وكـذلك هيكـل الجهاز المالي للدولة في ٣٠ مارس ١٩٨٨.

يتضح من الشكل التالي أن النظام المصـرفي لدولة الإمارات يتكون من:

١- المصرف المركزي. ١

٢- البنوك التجارية:

- مصارف وطنية. ١٩
- فروع لبنوك أجنبية. ٢٨

٣- المصارف المتخصصة. ١

٤- المصارف ذات التراخيص المحدودة. ٢

٥- مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية. ١١

وبناء على التوزيع السابق فهناك ٥١ مصـرفًا بالدولـة بالإضافة إلى ١١ مكتب تمثيلٍ، ونستعرض على الصـفحات القادمة نبذة مختصرة عن كل نوع من أنواع هذه المصارف.

١ ـ المصرف المركزي لدولة الإمـارات العربيـة المتحدة: Central bank:

أنشأ المصرف المركزي بالقانون رقم ١٠ لسـنة ١٩٨٠ وذلك خلفًا لمجلس النَقْد كمؤسسـة عامـة لهـا الشخصـية الاعتبارية، وتتمتع بالأهلية القانونية اللازمة لمباشرة جميـع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي تقـوم بها.

ويهدف المصرف إلى تنظيم السياسة النقدية والائتمانيـة والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقًا للخطة العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد.

ولقد نصت المادة رقم ٥ من الفصل الثاني لقانون المصرف على أهم الوظائف التالية:

١- ممارسة امتياز إصدار النقد.

٢- العمل على دعم النَقْد وتحقيق ثباته في الداخل والخارج، وضمان حرية تحويله إلى العملات الأجنبية.
٣- العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي.
٤- تنظيم المهنة المصرفية وتطويرها، ومراقبة فعالية الجهاز المصرفي.
٥- القيام بوظيفة مصرف الحكومة.
٦- تقديم المشورة للحكومة في الشئون النقدية والمالية.
٧- الاحتفاظ باحتياطي الحكومة من الذهب والعملات الأجنبية.
٨- العمل ك مصرف للمصارف العاملة في الدولة.
٩- القيام بوظيفة الوكيل المالي للحكومة لدى صندوق النَقْد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغيرهما من المؤسسات وصناديق النَقْد العربية والدولية، ويتولى معاملات الدولة مع تلك الجهات.

وفيما يلي ملخص لأهم العمليات التي يقوم بهـا المصرف كما وردت بالقانون فيما يخـص علاقتـه بالمصارف المحلية والمؤسسات المالية:

(١) إصدار شهادات إيداع المصرف بالدرهم، والتعامل بها بيعا وشراء في الحدود والشروط التي يقررها مجلـس الإدارة.

(٢) بيع وشراء وخصم وإعادة خصم الأوراق التجارية.

(٣) منح قروض أو سلف بالحساب الجاري لمدة سبعة أيام دون ضمان، أو لستة أشهر على الأكثر لقاء ضـمانات يعتبرها المصرف كافية.

(٤) شراء وبيع السبائك والمسكوكات الذهبية، والتعامل بها.

(٥) أن يجري جميع عمليات العملات الأجنبية والتحويلات الخارجية.

(٦) أن يكون له حساب لدى مصارف مركزية، أو مصارف أجنبية، أو مؤسسات مالية أو نقدية عربيـة أو دوليـة، أو صناديق نقد عربية أو دولية.

(٧) فتح حسابات لمصارف مركزية، أو لمصارف أجنبيـة، أو لمؤسسات مالية.

(٨) شراء وبيع أسهم أية شـركة تسـهم فيهـا الحكومـة، أو تتمتع بامتياز في دولة الإمارات العربية المتحدة.

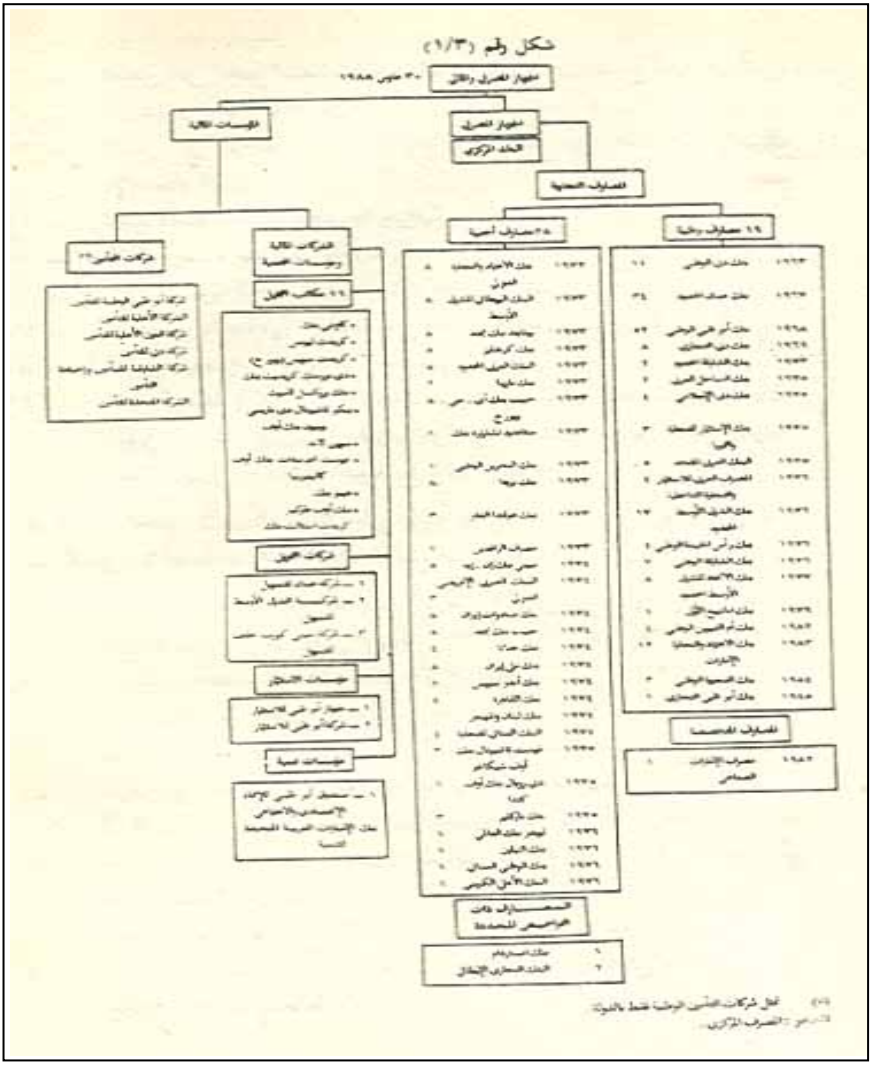

(٩) شراء وبيع الأذونات، والاكْتِتَاب في القـروض التـي تصدرها الحكومة أو الهيئات العامة، أو تكون مضمونة منها.

ويوضح الشكل التالي رقم (٣/ ٢) الهيكل التنظيمي لـل مصرف المركزي.

٢ ـ المصارف التجارية:

يوجد حاليا في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩ بنكًـا تجاريا وطنيا مملوكًا بالكامل لرأس المال الوطني، وحـوالي ٢٨ بنكًا تجاريا عبارةً عن فروع لبنوك أجنبية.

ويعرف القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ البنك التجاري فيما يلي:

المصارف التجارية هي:

١- المنشآت التي تقوم بصفة معتادة بتلقى الأموال مـن الجمهور على شكل ودائِع تحت الطلب، أو لإشعار، أو لأجل.

٢- أو تقوم بتوظيف سندات قروض، أو شهادات إيداع؛ لاستعمالها كليا أو جزئيا في منْح القروض والسلف لحسابها، وعلى مسئوليتها.

٣- إصدار الشيكات وقبضها، وطرح القروض العامـة والخاصة، والمتاجرة بالعملات الأجنبية، والمعـادن الثمينة، وغير ذلك من العمليات المصـرفية التـي ينص عليها قانون التجارة، أو قضى العرف أنها من أعمال المصارف التجارية.

ويشْتَرط المصرف المركزي على المنشآت التي تمـارس أعمال المصارف التجارية أن تتخذ شكل شركات مسـاهمة عامة، ويستثنى من ذلك فروع المصارف الأجنبية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويشْترط أيضا المصرف المركزي ألا يقـل رأس مـال المصرف التجاري عن أربعين مليون درهم مدفوعة كاملـة. ولا يجوز لأي مصرف تجاري أن يفتح فرعا جديدا له داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجهـا، ولا أن يغَيـر مكان الفرع، أو أن يغْلِق فرعا إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة بذلك من مجلس الإدارة.

ويبين الجدول التالي رقـم (٣/ ١) الميزانيـة العموميـة المجمعة للمصارف التجارية خلال الفتـرة مـن (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦)، يتضح من الجدول المؤشرات التالية:

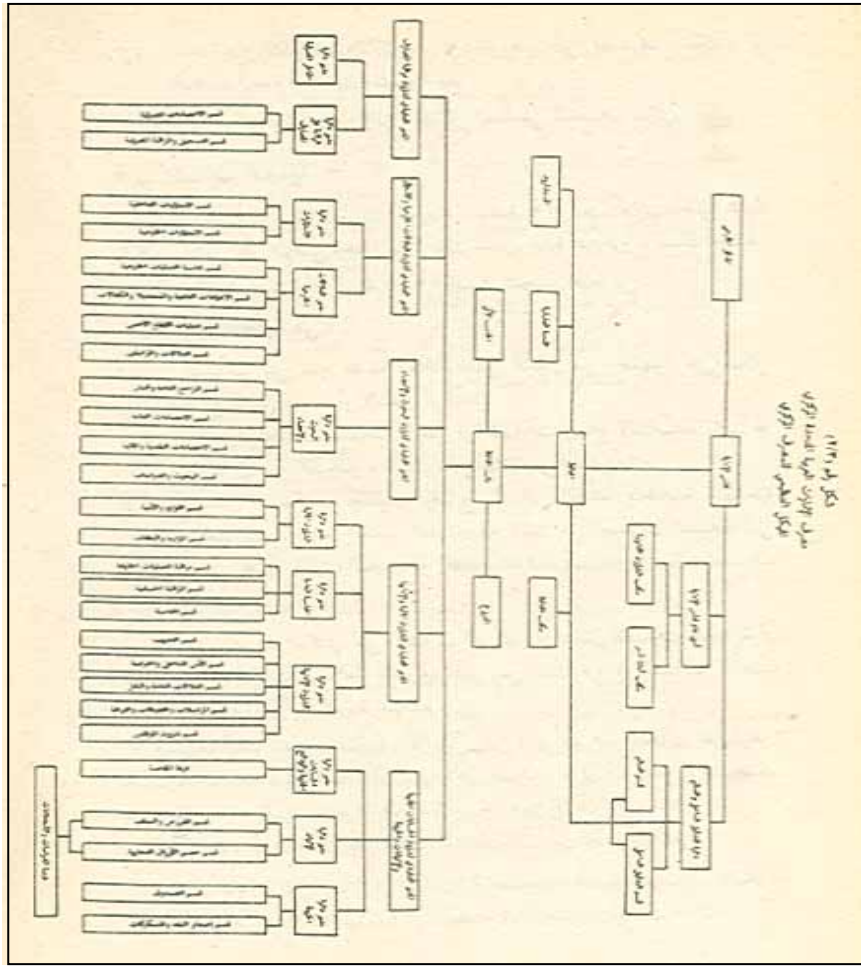

١- معظم القروض التي تمنحها المصـارف التجاريـة توجه إلى القطاع الخاص.

٢- تتجه إجمالي محفظة القروض إلى الانخفاض حيـث كانت حوالي ٥٨,٤ % بالنسبة لإجمالي الأصول في عام ١٩٧٩، انخفضت إلـى ٤٤,٣ % فـي عـام ١٩٨٦ وهذا يرجع إلى فترة الركود وعدم الاستقرار في النظام المصرفي التي انحسرت بعد عام ١٩٨٦.

٣- وعلى الجانب الآخر اتجهـت محفظـة الأصـول الأجنبية إلى الارتفاع حيث كانت ٣٠,٩ % في عام ١٩٧٩ زادت إلى حوالي ٤٩ % في عـام ١٩٨٦، ويرجع هذا إلى انكماش القروض المحليـة، الأمـر الذي شجع قيام البنوك بإيداع الأموال مـع البنـوك الخارجية.

٤- الودائع بالعملة المحلية كانت شبه ثابتة خلال هـذه الفترة حيث كانت ٤٩,٦ % عام ١٩٧٩ ووصـلت إلى ٥٣,٢ % عام ١٩٨٦، أمـا بالنسـبة للودائـع بالعملة الأجنبية انخفضت من ٣٥ % عـام ١٩٧٩

إلى ١٦,٧ % فقط في عام ١٩٨٦؛ نتيجة لانخفاض الطلب على القروض محليا.

جدول رقم (٣/ ١) الميزانية العمومية المجمعة للمصارف التجارية في نهاية ديسمبر (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦)

	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
الأصول								
النقدية	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
ودائع لدى المصرف المركزي	٧,٦	٣,٩	٣,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٤,٢	٤,٢
القروض (منها الأوراق المالية)	٥٨,٤	٥٥,٧	٥٠,٢	٤٨,١	٤٩,٨	٤٤,٤	٤٦,٨	٤٤,٣
منها (قروض القطاع الخاص) *	٤٨,٩	٤٨,٥	٤٤,٥	٤١,٠	٤٢,٠	٣٦,٤	٣٤,٤	٣٥,٩
الأصول الأجنبية	٣٠,٩	٣٧,٤	٤٣,٢	٤٥,٣	٤٣,٩	٤٨,٥	٤٥,٣	٤٩,٠
الأصول الأخرى	٢,٦	٢,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٤	٣,٢	٤,٣	٢,٢
إجمالي الأصول/ الخصوم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الخصوم								
إجمالي الودائع	٤٩,٦	٥١,٣	٤٧,٧	٤٥,٧	٤٧,١	٥٣,٠	٥٢,٣	٥٣,٢
خصوم أجنبية	٣٥,٠	٣٢,٣	٣٣,٥	٣٤,٣	٣١,٠	٢٢,٧	٢٠,٤	١٦,٧
رأس المال والاحتياطي	١٠,٥	١٠,٦	١٢,٥	١٣,٩	١٤,٥	١٣,١	١٤,٦	١٢,٥
خصوم أخرى	٤,٩	٥,٨	٦,٣	٦,١	٧,٤	١١,٢	١٢,٨	١٧,٦

* **المصدر**: المصرف المركزي

٣ ـ المصـارف المتخصصـة: (مصـرف الإمارات الصناعي)

يتضمن الجهاز المصرفِي بدولة الإمارات العربية المتحدة بنكًا متخصصا واحدا هو مصرف الإمارات الصناعي. أُنْشِئ هذا البنك نتيجة لاهتمام الدولة بإنشاء قطاع صـناعي قـوي يساعد على تنويع مصادر الدخل القومي للدولـة بـدلاً مـن الاعتماد فقط على البترول كمصدر أساسـي مـن مصـادر الدخل.

أنشئ مصرف الإمارات الصـناعي بموجـب القـانون الاتحادي رقم (١) لسـنة ١٩٨٢، حيـث أعطـى القـانون المصرف مهام ومسئوليات إنمائية واسـعة، مـن أبرزهـا الإسهام في إنماء وتطوير اقتصاد دولة الإمـارات العربيـة المتحدة، وتنويع بنائه الإنتاجي، وبذلك يكون المصرف قـد كُلفَ بكل ما يؤدي إلى تقوية القطاع الصـناعي، وتنسـيق وتشجيع الاستثمارات الصناعية.

يتمثل الشكل القانوني للمصرف في شركة مساهمة برأس مالٍ مصرحٍ به يبلغ ٥٠٠ مليون درهم، موزع علـى ٥٠٠ ألف سهم، ورأس مالٍ مكْتَتَـبٍ فيـه ٢٠٠ مليـون درهـم

(٢٠٠ ألف سهم فقط)، والقيمة الاسمية للسهم الواحد ١٠٠٠ درهم.

وقد منحت الدولة المصرف قرضا طويل الأجـل قـدره ١٠٠٠ مليون درهم، بفائدة سنوية قدرها ١ % وذلك بموجب اتفاقية قرض تم توقيعها في أكتوبر ١٩٨٢.

أهداف مصرف الإمارات الصناعي:

١- منح القروض الصناعية لقطاع الصناعة بالدولة، مع اقتراح مشاريع صناعية جديدة ملائمـة، وإجـراء الدراسات الأولية لها.

٢- التعرف على مشاكل ومعوقـات قطـاع الصـناعة بالدولة، ووضع برنامج زمنـي ومـالي لمعالجـة ما فيها من مشاكل.

٣- الإسهام فـي تحقيـق التنميـة الصـناعية ضـمن استراتيجية طويلة الأمد، غايتها تنويع مصادر الدخل الوطني في الإمارات العربية المتحدة، وإقامة قطاع صناعي قوي ومتطور.

٤- تنمية المشاريع الصناعية الناجحة في الإمارات العربية المتحدة، والإسهام في الاستثمارات اللازمة لها.

٥- تشجيع إقامة سوق منظمة للأوراق المالية وتسهيل توجيه المدخَرات الخاصة نحو المشاريع الصناعية.

أنواع الأنشطة الائتمانية للمصرف:

فيما يلي أهم القروض التي يمنحها المصرف للعملاء:

١- القروض قصيرة الأجل: تخصص لتمويل احتياجات المنشأة الصناعية من رأس مال عامل.

٢- القروض متوسطة الأجل: وعادة ما تخصص هذه النوعية من القروض لتوسيع منشأة صناعية قائمة، أو لتجديد آلاتها، أو ليحل محل قرض تجاري.

٣- القرض طويلة الأجل: والذي يخصص لإقامة مشروع صناعي جديد.

تمنح عادة هذه القروض بفائدة سنوية مقدارها ٤ % ويضاف إليها ٠,٥ % كمصاريف إدارية. ولا يتجاوز القرض الصناعي الواحد نسبة ٢٠ % من رأس مال

المصرف المكتتب فيه واحتياطياته، أو ٦٠ % مـن تكلفـة المشروع أيهما أدنى.

الهيكل التنظيمي لمصرف الإمارات الصناعي:

يبين الشكل رقم (٣/ ٣) الهيكـل التنظيمـي لمصـرف الإمارات الصناعي، حيث يظهر بوضوح أن هيكل المصرف ينقسم إلى قطاعين رئيسيين:

القطاع الأول: دائرة المشاريع:

والتي تهتم بعملية تقييم القروض والدراسات التابعة لهـا، وإعطاء الموافقات على تمويل المشروعات، وتتكـون مـن الأقسام التالية:

١- قسم التقييم.

٢- قسم القروض.

٣- مركز المعلومات.

القطاع الثاني: الدائرة المالية والإدارية:

وتتضمن الأقسام الخاصة بالأنشـطة الإداريـة والماليـة للمصرف، وتنقسم إلى:

١- قسم الشئون الإدارية.

٢- قسم الشئون المالية.

٣- قسم الاستثمار.

٤- الشئون القانونية.

ويتبع قسم الرقابة والتدقيق مباشرة المدير العـام كجهـة استشارية تقوم بالتدقيق على جميع الأنشطة الخاصة بإدارات المصرف.

ومما هو جدير بالذكر أن المركز الرئيسـي للمصـرف بـ(أبو ظبي)، وله فرع واحد في دبـي، أنشـئ فـي عـام ١٩٨٥. ونشاط هذا الفرع محدود؛ حيث يقوم بتلقي طلبـات القروض من المستثمرين ودراسة هذه الطلبات ورفعها إلـى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار.

شكل رقم (٣/٣)

الهيكل التنظيمي لمصرف الإمارات الصناعي

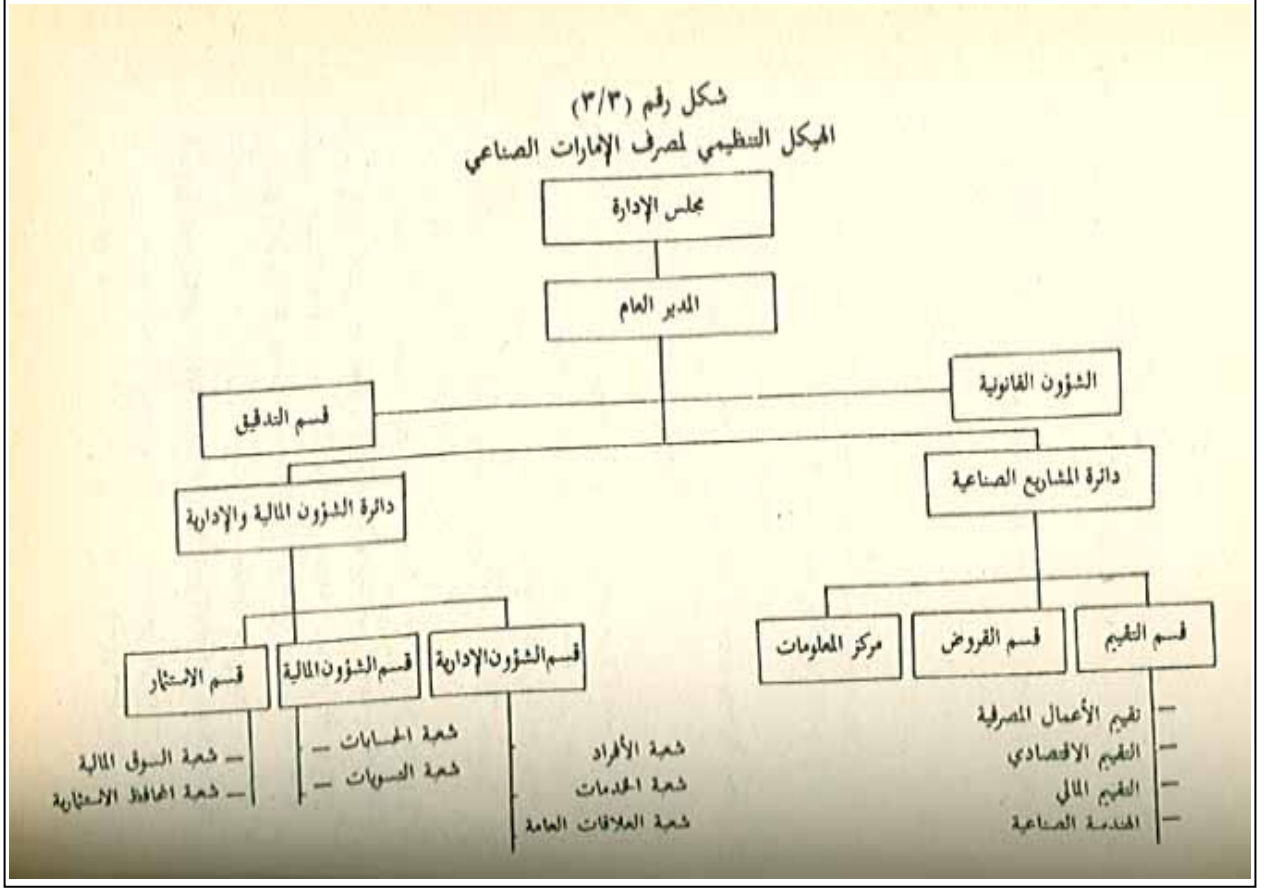

مصادر واستخدامات الأموال بالمصرف

يوضح الجدول التالي رقم (٣/ ٢) الميزانيـة العموميـة لمصرف الإمارات الصناعي خلال الفترة من ٨٤ ـ ١٩٨٧ وأهم مصادر الحصول علـى الأمـوال، وأهـم مجـالات استخدامها داخل المصرف. وفيما يلي أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من الجدول:

١- انخفاض نسبة توظيف أموال المصرف فـي شـكل قروض بصورة واضحة بالنسبة لإجمـالي أصـول المصرف. النسبة كانـت ١٣,٥ % عـام ١٩٨٤، ١٥,٨ % عام ١٩٨٧.

٢- معظم استخدامات الأموال في شـكل ودائِـع لـدى مؤسسات مالية حوالي ٨٢,٩ % عام ١٩٨٧.

٣- الأموال التي خصصها البنك في شكل قروض أقـل بكثير من الأموال التي حصل عليها البنك في صورة قروض طويلة الأجل من الدولـة بهـدف تمويـل المشروعات الصناعية.

٤- قدرة البنك على تنويع مصـادر الحصـول علـى الأموال من المصادر المختلفة إلى جانب الودائِـع،

ضعيفة جدا حيث بلغت ودائع المؤسسات المالية حوالي ١٣,٨ % من جملة الخصوم عام ١٩٨٧. وفي الجانب الآخر فإن الجزء الأكبر من مصادر الأموال الخاصة بالبنك حصل عليها عن طريق قروض طويلة الأجل من الدولة، حيث تمثل هذه القروض حوالي ٥٢,٩ % عام ١٩٨٧.

٥- معدل النمو في إجمالي حجم البنك (إجمالي الأصول) متباين جدا، حيث كان ٢,٢ % عام ١٩٨٥ زاد إلى ٢٦ % عام ١٩٨٦ وانخفض إلى (-٣,٤ %) بالسالب عام ١٩٨٧.

جدول رقم (٣/ ٢)

الميزانية العمومية لمصرف الإمارات الصناعي

(١٩٨٤ ـ ١٩٨٧)

(القيمة بالألف درهم)

بنود الميزانية	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الأصول								
نقدية وأرصدة تحت الطلب	٣٩٣	٠,١	٨٧٣	٠,٢	٧١٥	٠,١	٧٦٩	٠,١
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٧٨٢٠٠	٨٤,٦	٤٤٥١٥٠	٧٧,١	٥٩٨٠٤٧	٨٢,٢	٥٨٢٥٠٠	٨٢,٩
قروض	٧٦٠٦٢	١٣,٥	١٢٣,٤٥	٢١,٣	١٢١٠٩١	١٦,٦	١١٠٨٥١	١٥,٨
موجودات أخرى	١٠٣٢٨	١,٨	٨١١٧	١,٤	٧٦٢٣	١,١	٨٣٤٥	١,٢
إجمالي الأصول	٥٦٤٩٨٣	١٠٠	٥٧٧١٨٥	١٠٠	٧٢٧٤٧٦	١٠٠	٧٠٢٤٦٥	١٠٠
حقوق المساهمين								
رأس المال	١٠٠٠٠٠	١٧,٧	١٧٥٠٠٠	٣٠,٢	١٧٥٠٠٠	٢٤,١	٢٠٠٠٠٠	٢٨,٥
احتياطيات	١٦٢٣٢	٢,٨	٢١٧١٢	٣,٨	٢٥٩١٨	٣,٥	١٩٨٢٢	٢,٨
أرباح غير موزعة	٥٩٣٣٤	١٠,٥	٩٤٩	٠,٢	٨٧٢٧	١,٢	ـ	صفر
إجمالي حقوق المساهمين	١٧٥٥٦٦	٣١,٧	١٩٧٦٦١	٣٤,٢	٢٠٩٦٤٥	٢٨,٨	٢١٩٨٢٢	٣١,٣
الخصوم:								
ودائع من مؤسسات مالية	١٠٠٠٠	١,٨	ـ	ـ	١٣٣٥٠٠	١٨,٤	٩٧٠٠٠	١٣,٨
دائنون ومستحقات	٢١١٧	٠,٤	٢٢٢٤	٠,٤	٣٢٨١	٠,٥	٣٣٤٣	٠,٥
أرباح مقترح توزيعها	٥٠٠٠	٠,٩	٥٠٠٠	٠,٨	٨٧٥٠	١,٢	١٠٠٠٠	١,٤
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٣٠٠	٠,١	٣٠٠	٠,١	٣٠٠	٠,١	٣٠٠	٠,١
قرض طويل الأجل	٣٧٢٠٠	٦٥,٨	٣٧٢٠٠٠	٦٤,٥	٣٧٢٠٠٠	٥١,٠	٣٧٢٠٠	٥٢,٩
إجمالي الخصوم وحقوق المساهمين	٥٦٤٩٨٣	١٠٠	٥٧٧١٨٥	١٠٠	٧٢٧٤٧٦	١٠٠	٧٠٢٤٦٥	١٠٠
معدل النمو لإجمالي الأصول	ـ	ـ	٢,٢ %	ـ	٢٦,٠ %	ـ	٣,٤ % ـ	-

٤ ـ المصـارف الاسـتثمارية Investment banks:

يعرف قانون المصرف المركزي المصارف الاستثمارية بأنها المصارف التي يطلق عليها عادة مصارف الأعمـال، أو التنمية، أو الاستثمار، أو ذات الأجل المتوسط والطويـل، أو ما يقابلها من التعابير أو التسميات، والتي تتميز بصـورة رئيسية عن المصارف التجارية بأنه يحذر عليها قبول ودائع لأقل من مدة سنتين.

ويتضح حاليا عدم توفّر مثل هذه النوعية من المصـارف في دولة الإمارات بالرغم من أهمية دورها، وذلك في تطوير وتنمية الاستثمارات ومجالات التمويـل متوسـطة وطويلـة الأجل بدلاً من انتقال رءوس الأموال خارج الدولة، ولـذلك نناشد الجهاز المصرفي بالسماح بإنشاء البنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار، ووقف إنشاء مزيد من البنوك التجاريـة؛ بهدف تنمية الجهاز المصرفي حسب الاحتياجـات الحقيقيـة لقطاع الأعمال بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٥ ـ المؤسسات المالية الأخـرى الخاضـعة لإشراف المصرف المركزي:

بالإضافة إلى النوعيات السابقة من المصـارف السـابق الإشارة إليها فإن المصرف المركزي يقوم بالرقابـة علـى المؤسسات المالية التي يكون موضع عملها الرئيسي إجـراء عمليات تسليف أو إقراض، أو عمليات مالية، أو الإسهام في مشاريع قائمة أو قيد التأسيس، أو استثمار أموالها فـي قـيم منقولة، وغير ذلك من الأغراض التي يحـددها المصـرف. وهذه المؤسسات تتلقى الأموال في صورة ودائِع ويجوز لها أن تقترض من مركزها الرئيسي، أو من المصارف المحلية أو الأجنبية، أو من الأسواق المالية.

ويخضع لرقابة المصرف المركـزي أيضـا الوسـطاء الماليون والنقديون، ومكاتب التمثيل. وعلى سـبيل التحديـد المؤسسات التي تزاول المهن أو الأعمال الآتية:

أ- مهنة الصِرافَة القائمة على بيـع وشـراء العمـلات والأوراق النقدية، والمسكُوكات النقدية على اختلاف أنواعها، وشيكات المسافرين.

ب- عملاء البورصة وسماسرة بيع وشراء الأسهم والسندات المحلية والأجنبية، سواء أكانوا محليين أو وكلاء ممثلين لمؤسسات أجنبية.

تعقيب على مشاكل الائتمان التي واجهها القطاع المصرفي:

واجهت دولة الإمارات خلال السبعينات وبداية الثمانينات مشكلة التوسع الائتماني غير المدروس بعناية، وغير المقرون بضمانات كافية. تضخمت الأرباح الدفترية لهذه البنوك دون الحصول على الأرباح من العملاء، وكذلك أصبحت المراكز المالية غير حقيقية، وزادت الأموال التي خصصت في شكل مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وتحميل أرباح البنوك بالديون المعدومة الناجمة عن عدم المقدرة على السداد.

الأسباب التي أدت إلى زيادة المخاطر:

من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة مخاطر الائتمان تَركز معظم الائتمان المصرفي في قطاعين أساسيين هما:

(١) قطاع التشييد والتجارة.

(٢) ضعف الائتمان المصرفي المقدم إلـى القطاعـات الإنتاجية الأخرى (الزراعة والصناعة)، وعدم توفّر المصارف المتخصصة والاستثمارية التي تلعب هذا الدور.

الإجراءات التصـحيحية للمخـاطر الائتمانيـة المصرفية:

اتخذ المصـرف المركـزي العديـد مـن الإجـراءات التصحيحية بعد المشاكل التي واجهت الجهـاز المصـرفي، منها:

١- ضرورة رصد مخَصصات لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها.

٢- عدم فرض سقف فائدة أعلى على الودائِـع لتقليـل تدفقات الودائِع إلى الخارج، حيث إن اقتصاد الدولة مفتوح.

٣- طرح شهادات الإيداع بالدرهم في البنـوك العاملـة بالدولة من خلال بيع دولارات أمريكية للمصـرف المركزي بما يعادل القيمة الاسمية للشهادة؛ بغرض تخفيض صافي الأصـول الأجنبيـة للمصـارف،

وبالتالي إعادة جزء من فائض السيولة لدى بعـض البنوك بالدولة والموظفة بالخارج.

٤- دمج بعض البنوك العاملة بالدولة.

٥- تعديل رأس مال البنك التجاري بحيث لا يقل عـن ٤٠ مليون درهم.

٦- عدم السماح للمصارف التجارية العاملـة بالدولـة بتوزيع أيـة أربـاح إلا بعـد موافقـة المصـرف المركزي؛ للتأكد من عدم توزيع أرباح صورية.

٧- إنشاء إدارة مستقلة بالمصرف المركـزي كمركـز للمخاطر المصرفية.

٣/ ٣ الإجراءات والقواعد والمحـددات التـي تطبـق علـى النظـام المصـرفي The Regulatory Framework of The Banking System:

يتناول هذا الجزء شـرح لأهـم القواعـد والإجـراءات والمحددات التي تغطي أنشطة وعمليات الجهاز المصـرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. سيغطي هذا الجزء نظام

أسعار الصرف، ونظام أسعار الفائدة، والقواعد والإجراءات التي يطبقها المصرف المركزي.

٣/ ٣/ ١ نظام أسعار الصرف للعملات الأجنبية Foreign exchange system:

تاريخيا تعتبر أول عملة تستخدم في الإمارات السبعة هي الروبية الهندية، ثم تلا ذلك استخدام الروبية الخليجية، ثم استخدام الريال القطري وريال دبي بالإمارات الشمالية، واستخدام الدينار البحريني في ولاية (أبو ظبي) حتى قيام الاتحاد في ١٩٧٣ حيث تم تعميم استخدام الدرهم كعملة للدولة.

ولقد تأسس مجلس النَقْد بدولة الإمارات العربية ليقوم بدور الإشراف على نظام أسعار الصرف، بالإضافة إلى الإشراف على البنوك العاملة بالجهاز المصرفي إلى أن تم إنشاء المصرف المركزي في عام ١٩٨٠.

تم إنشاء صندوق النَقْد العربي بعد انضمام الإمارات إلى عضوية كل من صندوق النَقْد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وكانت المهام الرئيسية لمجلس النَقْد آنذاك:

١- إصدار واستبدال والتعامل في العملة.

٢- الحفاظ على استقرار قيمـة العملـة فـي الـداخل والخارج.

٣- تدعيم وتحسين النظام المالي والجهاز المصرفي.

وقد قام مجلس النَقْد بربط الدرهم بالدولار الأمريكي على أساس الدولار = ٣,٩٤٧ درهم. ولقد احتفظت الدولة بحقهـا في التحرك في الهامش الذي حدد بـ ـ ٢,٢٥ % ارتفاعـا أو هبوطًا من سعر التعادل، وهو ما سمح به صندوق النَقْـد الدولي آنذاك.

وفي مارس ١٩٧٥ أعلنت كـل مـن الكويـت وقطـر والسعودية انسحابها من الارتباط بالدولار الأمريكـي بينمـا توقعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن الدولار سـيقوى، وقد حدث هذا بالفعل، وتحقق فائض في الميـزان التجـاري لأمريكا مما أدى إلى زيادة القوى الشرائية للدرهم في أسواق السلع العالمية.

وكخطوة تالية لإنشاء المصرف المركزي قام المصـرف المركزي برفع سعر درهم الإمارات مقابل الدولار الأمريكي ليكون ٣,٦٦٩ درهم، ومنذ عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ لم يطرأ تغيير على معدل صرف الدرهم.

ويلاحظ بشكل واضح تدخل المصرف المركزي للمحافظة على أسعار صرف الدرهم مقابل الدولار وبـاقي العمـلات الأجنبية، بالرغم من التغير المستمر في أسعار الصرف عن طريق الاحتياطيات التي يكونُهـا للمحافظـة علـى أسـعار الصرف، وخاصة عند حدوث الانخفاض الحاد فـي أسـعار البترول في أوائل الثمانينيات، وارتبـاط أسـعار البتـرول بالدولار، الأمر الذي أدى إلى انخفـاض القـوى الشـرائية للدرهم. ولقد تابع المصرف المركزي العمل علـى تحقيـق أهداف سياسة معدل صرف الدرهم الثابتة، وذلك يهدف إلى:

١- استقرار وتدعيم قيمة الدرهم.

٢- تحقيق ثبات الدرهم في الداخل.

٣- تحقيق استقرار قيمة الدرهم عالميا.

٤- ضمان حرية تحويله إلى العملات الأخرى.

ويبين الجدول التالي رقم (٣/ ٣) تطور أسـعار صـرف الدرهم مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة مـن (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧)*. ويظهر واضحا من الجدول ثبات سعر صـرف الدرهم أمام الدولار، وارتفاعه أمام الإسترليني، وانخفـاض الدرهم أمام باقي العملات الرئيسية.

جدول رقم (٣/ ٣)
تغير أسعار صرف الدرهم مقابل العملات الرئيسية (متوسط الفترة)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	النصف الأول ١٩٨٧
الدولار الأمريكي	٣,٧٠٧٤	٣,٦٧١٠	٣,٦٧١٠	٣,٦٧١٠	٣,٦٧١٠	٣,٦٧١٠	٣,٦٧١٠	٣,٦٧١٠
الجنيه الإسترليني	٨,٦٢٤٥	٧,٤٤٤٤	٦,٤٢٦١	٥,٥٦٨٩	٤,٩٠٥٥	٤,٧٥٨٧	٥,٣٨٥٣	٥,٨٤٥٠
المارك الألماني	٢,٠٣٩٦	١,٦٢٤٣	١,٥١٢٨	١,٤٣٧٧	١,٢٨٩٩	١,٢٤٦٩	١,٦٩٠٥	٢,٠١٤٤
الفرنك الفرنسي	٠,٨٧٧٤	٠,٦٧٥٥	٠,٥٦٨٦	٠,٤٨١٧	٠,٤٢٠١	٠,٤٠٨٦	٠,٥٣٠٠	٠,٦٠٤١
الين الياباني	٠,٠١٦٣٥	٠,٠١٦٦٤	٠,٠١٤٧٤	٠,٠١٥٤٦	٠,٠١٥٤٦	٠,٠١٥٣٩	٠,٠٢١٧٨	٠,٠٢٤٨٢
الفرنك السويسري	٢,٢١٢٤	١,٨٦٩٠	١,٨٠٨١	١,٧٤٨٨	١,٥٦٢٣	١,٤٩٤٠	٢,٠٤٠٧	٢,٤١٧٧
الجلدر الهولندي	١,٨٦٤٨	١,٤٧١٢	١,٣٧٤٨	١,٢٨٢٦٢	١,١٤٤١	١,١٠٥٢	١,٤٩٨٤	١,٧٨٥٣
ليرة إيطالية	٠,٠٠٤٣٣	٠,٠٠٣٢٣	٠,٠٠٢٧١	٠,٠٠٢٤٣	٠,٠٠٢٠٩	٠,٠٠١٩٢	٠,٠٠٢٤٦	٠,٠٠٢٨٢
سوق السحب الخاصة	٤,٨٢٥٣	٤,٣٢٨٧	٤,٥٠٢٨	٣,٩٢٤٣	٣,٧٦٢٨	٤,٧٢٧٣	٤,٣٠٦٧	٤,٦٨٨٩

٣/ ٣/ ٢ نظام أسعار الفائدة Interest rate system:

لا يتدخل المصرف المركزي في تحديد هيكل أسعار الفوائد المدِينَة والدائنة؛ وذلك بهدف تحقيق المرونة المطلوبة، ويترك قوى السوق لكي تحدد معدلات الفوائد الدائنة منها والمدينة. ونظرا لانفتاح الأسواق النقدية في جميع أنحاء العالم فإن معدلات الفائدة على الدرهم لمختلف الآجال ظلت

متقاربة مع معدلات الفائدة على الـدولار. فحينمـا اتجهـت أسعار الفائدة على الدولار للانخفاض لحقت بهـا معـدلات الفائدة على الدرهم؛ مما دفع معدلات الفائدة على الإقـراض في الأسواق النقدية المحلية للانخفاض خلال الأعـوام مـن ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩. وقد تلاءم هذا الاتجاه مع الرغبـة فـي تشجيع الاستثمار المحلي فـي محاولـة لتوقيـف عوامـل الانحصار لدفع النشاط الاقتصادي نحو معدلات أعلى:

ويبين الجدول التالي (٣/ ٤) تطور معدلات الفائدة علـى القروض، والودائِع لأجل، خلال الفتـرة مـن ١٩٨٥ إلـى ١٩٨٩. ويلاحظ بصفة عامة اتجـاه أسـعار الفائـدة إلـى الانخفاض خلال هذه الفترة، سواء أسـعار الفائـدة المدِينَـة أو الدائنة.

جدول (٣/ ٤)

معدل الفائدة على القروض والودائع لأجل

القروض			الودائع لأجل		
المعدل المتوسط (% في السنة)		الرقم القياسي (١٩٨٠ = ١٠٠)	المعدل المتوسط (% في السنة)	الرقم القياسي ديسمبر (١٩٨٠ = ١٠٠)	
١٩٨٥	ديسمبر	١١,٢٥	١٠٠	٨,١٥	٨٢
١٩٨٦	ديسمبر	١٠,٢٤	٩١	٦,٣٨	٦٤
١٩٨٧	مارس	٩,٩٣	٨٨	٦,٠٣	٦٠
	يونيو	٩,٥٥	٨٥	٦,٧٣	٦٧
	سبتمبر	٩,٧١	٨٦	٦,٧٠	٦٧
	ديسمبر	٩,٦١	٨٥	٧,٠١	٧٠
١٩٨٨	مارس	٩,٠٩	٨١	٦,٦٦	٦٧

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - النشرة الاقتصادية ١٩٨٨، ص ٢٨.

٣/ ٣/ ٣ القواعد والإجراءات التي يطبقها المصرف المركزي:

تتميز صناعة البنوك Banking industry في العالم بالخضوع للإشراف المباشر والرقابة من قبل البنوك المركزية وأجهزة حكومية أخرى. وتخضع جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات الموضوعة بواسطة المصرف المركزي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- قواعد ضبط الائتمان المصرفي.

ب- نسبة السيولة.

ت- سياسات الاستثمار في الأوراق المالية.

ث- مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية.

ج- قواعد الرقابة على المصارف.

أ ـ قواعد ضبط الائتمان المصرفي:

ظهرت خلال الفترة الماضية العديد من القواعد الخاصة بضبط الائتمان المصرفي بالدولة خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى الآن. فقد أصدر مجلس النَقْد في مايو ١٩٧٧ تعميما

إلى المصارف التجارية أكد فيه على ضرورة تخفيض نسبة القروض إلى الودائع لديها؛ وذلك من أجل الحد تدريجيا من نسب الإقراض العالية لدى بعض المصارف، ثم تلـى ذلـك إرسال تعميم في شأن المحافظة على نسبة الإقراض/ الودائع في حدود ١: ١.

وفي يناير ١٩٨٦ أصدر المصرف المركزي التعميم رقم ٣٩٤ الذي يقضي بالإبقاء على نفس النسبة السابقة مع إدخال التعديلات التالية:

(١) يضاف للقروض والسلفيات.. الإيداعات فيما بـين المصارف التي بقي على تاريخ استحقاقها فترة تزيد على ثلاثة أشهر.

(٢) يشمل بند الودائع مصادر الأمـوال المسـتقرة لـل مصرف التجاري، والتي تتكون من أموال المصرف الحرة مضافًا إليها ودائع العملاء المستقرة، والودائع المستعملة من المصارف التي بقـي علـى تـاريخ استحقاقها فترة تزيد على ستة أشهر، وذلـك لكـي تُظْهر هذه النسبة وضع السيولة بصورة أشمل.

ويجب على المصـارف العاملـة بالجهـاز المصـرفي ضرورة الالتزام وعدم تجاوز هذه النسبة وإلا سيتم تعـديل أوضاع المصارف المخالفة، إما بتخفيض حجـم القـروض والسلفيات والإيداعات لدى المصارف الأخـرى، أو زيـادة مصادر الأموال المستقرة.

القواعد الخاصة بالقروض الممنوحة إلـى أعضـاء مجلس الإدارة:

لترشيد عملية منح الائتمان وتنظيمه أصـدر المصـرف المركزي تعليمات بالحد من القـروض والتسـهيلات التـي تقدمها المصارف التجارية لمجالس إدارتها، حيث تم التنبيـه على البنوك بعدم منح قروض أو تسهيلات ائتمانية لأعضاء مجالس إدارتها تزيد عن ٥ % مـن رأس مـال المصـرف المدفوع، وعلى ألا تتجاوز تلك القـروض ٢٥ % لجميـع أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين.

كما تم إنشاء مركز للمخاطر الائتمانية يخـتص بتجميـع المعلومات عن عملاء المصارف الذين تصل قروضهم لـدى أي مصرف نصف مليون درهم فأكثر. وتستفيد المصـارف التجارية من هذه المعلومات في عملية تحديد جودة عمـلاء

الائتمان، خاصة هؤلاء العملاء الذين استفادوا من الحصـول على قروض من أكثر من مصرف بدون تـوفّر الضـمانات الكافية؛ مما نتج عنه مؤخرا مشكلة الديون المشـكوك فـي تحصيلها، والتي ما زال يعاني منها الجهاز المصرفي حتـى الآن.

ويتابع المصرف المركزي إصدار التعليمـات الخاصـة بتصنيف الديون، وتخصيص احتياطيـات لمقابلـة الـديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها، والفوائد غير المدفوعة.

ب ـ نسبة السيولة:

يهتم المصرف المركزي بحساب نسبة الأموال السائلة إلى إجمالي الأصول، وتعرف الأموال السـائلة بـالبنود التاليـة (نقدية، وحسابات لدى البنوك، والاسـتثمارات ذات القيمـة السوقية)، وتنسب هذه البنوك إلى إجمـالي الأصـول أولاً. وتعتبر النسبة الجيدة للأصول السائلة إلى مجموع الأصـول ٢ ـ ٣٠ % إذا ما تمتع بها البنك، ولكن مـع الأخـذ فـي الاعتبار نوعية القروض.

ثم يستقطع بعد ذلك من الأموال السائلة الودائع الادخارية والجارية، والودائع الغير متحركة، والإقراض قصير الأجـل من البنوك، وبذلك نحصل على صافي سيولة البنك.

ويستخدم أيضا البنك المركزي النسـب التاليـة لحسـاب السيولة:

١ ـ نسبة القروض إلى الودائع = $\frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$ يجب أن لا تزيد عن ١: ١

٢ ـ نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

ج ـ سياسات الاستثمار في الأوراق المالية:

يلاحظ أن معظم المصارف العاملة بالجهاز المصرفي بدولة الإمارات تستثمر نسبة ضئيلة جـدا لا تتعـدى ٥ % مـن إجمالي محفظة الأصول في شكل اسـتثمارات فـي أوراق مالية، وأحد أسباب هذه النتيجة يرجع إلى عدم وجود أوراق مالية حكومية محلية، في حين أن أغلـب أسـهم الشـركات المنشأة محليا مملوك على الغالب بصورة كاملة لمؤسسـين،

وسوق تداولها ضعيف جدا، لذا فإن فـائض السـيولة لـدى المصارف التجارية يتجه نحو الاستثمارات الخارجية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن قانون المصارف مـادة رقـم (٩٠) تنص على أنه لا يجوز للمصارف أن تشتري أسهم الشركات التجارية أو سندات القروض العائدة لها إلا في حدود ٢٥ % من أموال المصرف الخاصة ما لم تكن قد آلت إليها استيفاء لدين مستحق، وعلى المصرف في هذه الحالة بيـع الزيـادة خلال سنتين من تاريخ تملكها، ولا يسري هذا الحظر علـى سندات القروض التي تصدرها الحكومة والمؤسسات العامـة أو تكون بضمانتها.

د ـ مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية:

تقوم المصارف العاملة بالدولة بإرسـال بيانـات ماليـة وإحصائية بصفة دورية شهرية وربع سنوية إلى المصـرف المركزي حيث يقوم بتحليل هذه البيانات ومقارنتها ببيانـات الفترات السابقة؛ للتعرف على التغييرات التي طرأت عليهـا وآثارها على النشاط الاقتصـادي فـي الدولـة. ويسـتخدم المصرف المركزي العديد من المؤشرات لتقييم الأداء، لكـن أهم هذه المؤشرات على الإطلاق ما يطلق عليـه Camel

Rating وكلمة Camel اختصار للحـرف الأول للخمـس نسب التالية:

١- ملاءمة رأس المال Capital adequacy.

٢- جودة الأصول Assets quality.

٣- الإدارة Management.

٤- الربحِية Earnings.

٥- السيولة Liquidity.

١ ـ ملاءمة رأس المال Capital adequacy:

يستخدم مفهوم ملاءمة رأس المال وذلك للحكم على كفاية رأس المال لتغطية الأخطار أو الخسائر المتوقع أن يتعرض لها البنك التجاري. ويحدد المصرف المركـزي نسـبة رأس المال والاحتياطات إلى صافي أصول البنـك بـ ـ ١: ١٥، ويجب ألا تتجاوز البنوك العاملة في الجهاز المصرفي هـذه النسبة وإلا منعها المصرف المركزي من زيادة أصولها.

٢ ـ جودة الأصول Assets quality:

من أجل التأكد من جـودة الأصـول الخطـرة (خاصـة القروض) التي خصصها البنك للعملاء ولتقليل مخاطر عـدم السداد Default risk وحسب ما يتبع في النظـام الفـدرالي

الأمريكي فإن الديون يتم تقسيمها إلى: ديون دون المستوى العادي ذات درجة خطورة عالية، وقروض مشكوك في تحصيلها، ويجب تحديد القيمة التي يعتقد عدم سدادها، ثم القروض المعدومة والتي لا يتوقع خبراء البنك سدادها ومن ثم يجب شطب هذه الديون واعتبارها خسارة على البنك.

ويعتمد المصرف المركزي على المراجعين الذين يقومون بالتفتيش الميداني لعينة من القروض التي خصصها كل مصرف حسب التقسيمات الرئيسية للقروض. وعادة ما تتبع البنوك المحلية سياسة خصم ٣ % من إجمالي رقم القروض Outstanding loan Portfolio وذلك لمخصص خسائر القروض.

٣ ـ الربحِية: Earning:

يهتم المصرف المركزي بقياس وتقييم كفاءة المصارف في تحقيق ربحِية مناسبة كعائد على إجمالي الأصول، ومن أهم المؤشرات التي يستخدمها المصرف:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

والنسبة المقبولة عالميا في المتوسط ١,٥ %، ومحليا من ١ ـ ٢ %. ويستخدم المصرف المركزي بالإضافة إلى النسب السالفة نسبا أخرى مثل:

معدل العائد على رأس المال= صافي الربح / رأس المال

ـ نسبة الفوائد المدفوعة إلى إجمالي المصروفات.

ـ نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات.

٤ ـ السيولة: Liquidity:

يمكن استخدام المؤشرات التالية للحكم على مستوى السيولة للبنوك.

أ ـ نسبة القروض إلى الودائع = القروض / الودائع

والنسبة النمطية ١: ١ أو أقل للقروض.

ب ـ نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وهذا بالإضافة إلى ما سبق توضيحه على الصفحات الماضية.

٥ ـ كفاءة الإدارة Management:

يستخدم هذا المؤشر وذلك لقياس كفاءة إدارة المصـرف، وكذلك إدارة كافة الأنشطة والعمليات بصفة عامـة، وذلـك بالرجوع إلى المؤشرات السابقة وعمل مجموع نُقَط نمطـي لكل مصرف، وهذه المؤشـرات هـي: الربحِيـة، وجـودة الأصول، وكفاءة رأس المال، والسيولة، والتغير فـي حجـم الودائِع، والتغير في إجمالي الأصول، ومعدل العائـد علـى الاستثمار، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، ومعـدل العائد على رأس المال.

وبالإضافة إلى ما سبق يمكن قياس جودة الإدارة وذلـك بمجموعة أخرى من المؤشرات الوصفية مثل: التوسع، وعدد الفروع، ونوعية العملاء، وجودة القروض، وجودة العاملين.

هـ ـ قواعد الرقابة على المصارف:

يلْزم المصرف المركزي البنوك العاملة بالدولة بضرورة توفير المعلومات والبيانات المالية عن إنجازهـا للمصـرف المركزي بصفة دورية شهرية وربع سنوية؛ وذلك للتأكد من سلامة مراكزها المالية؛ وللتأكد من أنها تتقيد أثنـاء عملهـا بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمـات والتوجيهـات التـي

يصدرها المصرف المركزي؛ وذلك لحماية عملاء المصارف والاقتصاد الوطني، وسلامة الجهاز المصرفي.

وهناك الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية. وتـتم الرقابـة المكتبية من خلال: فحص ومراجعة البيانات الشهرية والربع سنوية، وتحليلها ماليا، وإعداد تقارير عن الإنجاز الـدوري لهذه البنوك بالمقارنة بالفترات التاريخيـة، بالإضـافة إلـى مراجعة تقارير المراجع الخارجي للحسابات عن الحسـابات الختامية النهائية للعام المالي للمصرف، ومقارنة هذه النتائج بالتقارير الميدانية التي أعدها مراجعو المصـرف وإجـازة الأرباح التي يقرر أن يوزعها المصرف.

يركز المصرف المركزي أيضا على المتابعة والفحـص الميداني من خلال دائرة الرقابة على المصارف؛ للتأكد مـن أن نشاطها يتفق مع القوانين والقواعد الموضوعة، والتأكـد من سلامة البيانات والإحصاءات المرسلة بصـفة دوريـة، بالإضافة إلى إجـراء تقيـيم الأداء المـالي والإداري لكـل مصرف.

٣/ ٤ قطاع التأمين بدولة الإمـارات العربيـة المتحدة Emirates insurance sector:

يأتي قطاع التأمين بدولة الإمارات في المرتبة الثانية مـن حيث حجم المدخَرات بعد القطاع المصرفي علـى مسـتوى النظام المالي بالدولة. ويلعب قطاع التأمين دورا هامـا فـي تغطية الأخطار التـي يتعـرض لهـا الأفـراد والمنشـآت والممتلكات، ويشكل وعاء ادخاريا هاما يساعد فـي تـدعيم الاستثمارات اللازمة لتمويل خطة التنمية بالدولة.

وينقسم سوق التأمين بدولة الإمارات إلى شركات التأمين وهيئات التأمينات الاجتماعية.

وينظم قطاع التأمين بدولة الإمارات القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين، والذي بدأ تنفيذه اعتبارا من ١/ ٧/ ١٩٨٤. ولقـد أخضـع القـانون المذكور شركات ووكلاء التأمين العاملة في الدولة والأفراد، والشركات العاملة في مجال المهن المرتبطة بعمليات التأمين لإشراف ورقابة وزارة الاقتصاد والتجارة، وتضمن القـانون الأحكام التالية:

أولاً: أنواع فروع عمليات التأمين:

١- التأمين على الحياة.

٢- وثائق التأمين التي تتضمن الادخار وتكوين الأموال.

٣- التأمين على الحوادث والمسئولية.

٤- التأمين ضد الحريق.

٥- التأمين من أخطار النقل البري والبحري والجوي.

هذا بالإضافة إلى أنواع وثائق التـأمين الأخـرى ضـد الأخطار التي لم ينص عليها القانون صراحة.

ثانيا: تشكل لجنة عليا للتأمين:

يصدر بتشكيلها وتنظيم اجتماعاتها قرار من الوزير تمثل فيها السلطات المختصة بالإمـارات واتحـاد غـرف التجـارة والصناعة، وتختص هذه اللجنة برسـم السياسـات العامـة للتأمين في الدولة، واقتراح النظم المتعلقة بالمسائل الآتية:

١- القواعد العامة للرقابة علـى الشـركات الخاضـعة لأحكام هذا القانون.

٢- المخاطر التي يكون فيها التأمين إجباريا.

٣- المبادئ الخاصة باستثمار احتياطي شركات التأمين.

٤- التعريفات الموحدة لبعض فروع التأمين في الأحوال التي تقتضي فيها المصلحة العامة ذلك.

٥- اقتراح الإجراءات الخاصة بتأسيس جمعية التـأمين تضم جميع شركات التأمين العاملة في الدولة، على أن يراعى أن تكون الأغلبية المطلقة لهيئاتها التنفيذية من ممثلي شركات التأمين المؤسسة في الدولة.

ثالثًا: قواعد الرقابة على شركات التـأمين العامـة بدولة الإمارات:

ينص القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٤ مادة رقـم (٥) على إنشاء لجنة للرقابة على شركات التـأمين يصـدر بتشكيلها قرار من الوزير، وتمثل فيها السلطات المختصة في الإمارات الأعضاء في الاتحاد، وتختص اللجنة بالنظر فـي المسائل المنوطة بها بموجب أحكام هذا القانون. وفيما يلـي ملخص لأهم القواعد والمحددات التي تطبق علـى شـركات التأمين:

١- لا يجوز أن تقل قيمة المدفوع من رأس مال شركة التأمين عن ١٠ ملايين درهم من جميع الأصول.

٢- يجب على الشركات بعد التأسيس أن تقيد في سـجل شركات التأمين بالوزارة؛ وذلك حتى تباشر عمليات التأمين.

٣- على كل شركة تأمين أن تودع في أحد المصـارف العاملة في الدولة وديعة كضمان لقيامها بالتزاماتهـا مقدارها:

أ- مليونا درهم عن فرعـي التـأمين علـى الحيـاة، والادخار وتكوين الأموال.

ب- مليون درهم عن كل فرع من فروع التأمين الأخرى وبحد أقصى ثلاثة ملايـين درهـم عـن مجمـوع التأمينات العامة.

ج- تكون الوديعة على شكل نقود، أو ما يعادلهـا مـن أسهم وسندات لشركات مؤسسة في الدولة، أو رهـن لعقار موجود فيها، وذلك بشرط موافقة الوزير.

٤- على الشركات التي تمارس عمليات التـأمين علـى الحياة والادخار وتكوين الأموال:

أ- أن تحتفظ لديها داخل الدولة بأموال تعـادل قيمتهـا على الأقل كامل مقدار الاحتياطي الحسابي الخـاص بالعقود المبرمة داخل الدولة أو التي تنفذ فيها.

ب- أن تحتفظ بنسبة لا تقل عن ٢٥ % مـن المجمـوع الإجمالي للأقساط المستَوفَاة في السنة السابقة، وذلك بالنسبة لفرع التأمين مـن أخطـار النقـل البـري والبحري والجوي.

ج- نسبة لا تقل عن ٤٠ % مـن المجمـوع الإجمـالي للأقساط المستَوفَاة في السنة السابقة، وذلك بالنسـبة لفروع التأمين الأخرى، وهي: فرع التـأمين ضـد الحوادث والمسـئولية، والتـأمين ضـد الحريـق، والتأمينات الأخرى.

٥- هناك أيضا رقابة على أعمال الشركة ودفاترها من خلال تعيين مراجعي حسابات في سجل المحاسـبين والمراجعين عن طريق الوزارة.

هيكل شركات التأمين بالدولة:

بلغ عدد شركات التأمين في الدولة قبل تنفيذ القانون رقـم (٩) لسنة ١٩٨٤ حوالي ٧٦ شركة تأمين، منها ٢٢ شـركة وطنية، وعدد ٥٤ شركة فروع لشركات أجنبية ومشتركة.

وتنفيذًا لأحكام قانون شركات ووكلاء التأمين الذي ألـزم شركات التأمين العاملة في الدولة بـأن تتقـدم إلـى وزارة الاقتصاد والتجارة لطلب قَيدِها في سِجِل شـركات التـأمين بالوزارة خلال مهلة تنتهي في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٤. وقد تقدمت ٦١ شركة تأمين من الشركات العاملة في الدولـة بطلبـات لقيدها في سجل شركات التأمين، منهـا ٢٠ شـركة محليـة و٤١ شركة فروع لشركات أجنبية. ولقد تم قيد هذه الشركات فعلاً قبل انتهاء المهلة التي حددها القانون. وبذلك يبلغ عـدد الشركات التي انسحبت من سوق التأمين في الدولة بعد تنفيذ القانون (١٥) شركة، منها شركتان محليتان.

ويرجع انسحاب هذه الشركات إلى ما اشترطه القانون من ضوابط وقواعد تتعلق بتنظيم نشاط شركات التأمين، وعلـى الأخص ضرورة قيام الشركة بإيداع مبلغ يتراوح بين مليون وخمسة ملايين درهم حسب فروع التأمين التي ترغب فـي

مزاولتها - لأمر وزير الاقتصاد والتجارة - بأحد البنـوك العاملة في الدولة، وذلك كضمان لقيامها بالتزاماتها.

ويبين الشكل التالي

ملخصا لأهم شركات التأمين العاملة بالدولة

نوع فروع التأمين	عدد الشركات	
	وطنية	فروع أجنبية ومشتركة
١ - التأمينات على الحياة والادخار وتكوين الأموال	٧	٤
٢ - التأمينات العامة (جميع فروع التأمين ما عدا الحياة والادخار وتكوين الأموال)	١٣	٣٧
الإجمالي	٢٠	٤١

وتوجه معظم استثمارات شركات التـأمين بالدولـة إلـى الودائِع بنسبة ٧٤ %، وكذلك الأسهم والسندات بنسبة ١٥ % ولا تتعدى الاستثمارات في مجال العقـارات حـوالي ٥ % ونسبة القروض حوالي ٢ %.

ـ هيئة التأمينات الاجتماعية:

يوجد لدى دول الإمارات هيئة للتأمين الاجتماعي تابعـة لوزارة الشئون الاجتماعية، وكذلك هيئة الضمان الاجتماعي. تختص هيئة التأمين الاجتماعي بتقديم المساعدة للمـواطنين العاجزين عن العمـل، والأرامـل، والمطلقـات، والعجـزة والمسنين، وذوي الدخل المحدود، والطلبة، وكـذلك بعـض الفئات المستَثْنَاة. وتقوم الدولة بتمويل هذه الهيئة عن طريـق استقطاع جزء من الميزانية العامة، وتُعطَى هـذه الإعانـات للمواطنين بصفة دورية.

تعمل هذه الهيئة أيضا على إغاثة المنكوبين من المواطنين الذين يتعرضون لكوارث طبيعية، وتوجد لجنة إغاثة مسئولة عن هذا.

أما بالنسبة لهيئة الضمان الاجتماعي فإنها تحصل علـى إيراداتها من أقساط التأمينات الإجبارية التي تُحصـل مـن العاملين في القطاع الخاص والعام عن طريـق قسـط مـن المرتبط الخاص بكل فرد. ويحقق نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين فرصة للحصول على معاش شهري بعـد الإحالـة

للمعاش. وتستخدم هيئة التأمينات والمعاشات أموالها في تمويل مشروعات خطة الدولة.

٣/ ٥ تداول الأوراق المالية:

لا يتوفر حاليا بدولة الإمارات العربية المتحدة سوق منظمة لتداول الأسهم والسندات (بورصة الأوراق المالية). يتم تداول الأسهم والسندات عن طريق مجموعة من مكاتب السماسرة المنتشرة في الإمارات السبعة. يوجد حاليا سوق شبه ثابتة لتداول الأوراق المالية ستستمر حتى يتم إصدار القانون الجديد الخاص بإنشاء بورصة الأوراق المالية.

وجدير بالذكر، فإن هناك مشروع قانون لإنشاء سوق للأوراق المالية تم إصداره في عام ١٩٨٨، ولكنه ما زال تحت الدراسة إلى أن يتم توفر القوانين الأخرى التي تساعد على استقرار السوق، مثل:

١- قانون الشركات المساهمة الذي ينظم سوق الإصدار الأولي.

٢- القانون التجاري وذلك لتنظيم الحقوق والالتزامات التي قد تنشأ نتيجة لتداول الأسهم والسندات.

٣- القواعد الخاصة بتنظيم قواعد التعامل بين العملاء المستثمرين ومكاتب السماسِرة ووسطاء الأوراق المالية بالدولة.

وهناك أيضا تفكير لإنشاء جمعية للسماسِرة ووسطاء الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك لإرساء القواعد والأسس المِهنية التي يجب على الوسطاء الالتزام بها، بالإضافة إلى تحديد لأهم المؤهلات العلمية للعاملين بمهمة الوساطة في مجال تداول الأسهم والسندات.

هناك استفسار دائم في سوق المال عما إذا كان حجم التعامل في السوق الحالي والمتوقع في المستقبل يستدعي إنشاء بورصة للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتعلل أصحاب وجهة النظر الخاصة بأن السوق لا يستوعب إنشاء بورصة بارتفاع أسعار الفائدة بالمقارنة بالأرباح التي توزع على السندات والأسهم، والتي تتجه إلى الانخفاض والتَقَلب في السنوات الأخيرة. تواجه أيضا الاستثمارات في الأوراق المالية محليا ضمانات قليلة من حيث الرقابة على الإصدارات الجديدة، ووضع المضاربات، وتنظيم سوق التداول، والسمسرة، وعدم التزام الشركات

بنشر البيانات والتحليلات المالية في أجهزة الإعلام المتخصصة. يلاحظ أيضا أن معظم الأسهم الخاصة بالقطاع الخاص عبارة عن أسهم شركات مغلقة وليس شركات مفتوحة.

٣/ ٦ ملخص الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل باختصار وتركيز النظام المالي والجهاز المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة. حاول الكاتب استعراض أهم الملامح الرئيسية للنظام المصرفي حيث اتضح أن عدد البنوك قد ارتفع بشكل واضح بعد قيام الدولة، وارتفاع أسعار البترول، ولكن معظم البنوك العاملة بنوك تجارية، ولا يوجد إلا بنك متخصص واحد ما زال في طور النمو، بالإضافة إلى عدم توفر أية بنوك استثمارية على مستوى الدولة بالرغم من الحاجة الماسة إلى البنوك المتخصصة والبنوك التي تعمل في مجال الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل؛ للاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية كبدائل استراتيجية للبترول بالدولة.

ومن المميزات الهامة للنظام المصرفي وجود مصرف مركزي متطور يحاول إدخال الأساليب والأدوات الحديثة

بالرقابة على الجهاز المصرفي؛ وذلـك لحمايـة واسـتقرار الاقتصاد، بالإضافة إلى اتباع سياسة رشيدة للمحافظة علـى استقرار أسعار صرف الدرهم مقابل العملات الأجنبية، وقـد ساعدت هذه السياسة كثيرا على الاستقرار الاقتصادي خاصة لأسعار السلع الأساسية، ويعطي المصرف المركزي البنـوك حريةً في تحديد أسعار الفائـدة المدِينَـة والدائنـة للودائِـع والقروض بالعملة المحلية، ولقد ساعدت هذه السياسة علـى تنافس البنوك لتقديم خدمة أفضل للعملاء.

ويعتبر قطاع التأمين القطاع الرئيسي الثاني بعد الجهـاز المصرفي على مستوى الدولة حيث توجد أعداد كثيرة جـدا من شركات التأمين الناجحة التي تساند في حمايـة النظـام الاقتصادي وتقليل مخاطر الاستثمار. وتخضع هذه الشركات لرقابة دقيقة من لجنة الرقابة على شركات التـأمين التابعـة لوزارة الاقتصاد.

ولا تتوفر بورصة أو سـوق لـلأوراق الماليـة بدولـة الإمارات العربية المتحدة، ويتم التداول من خلال المصارف أو بعض المكاتب الوسيطة بدون وجود أي هيكل منظم مـن

قبل الدولة، وهناك دراسات عديدة تعد حاليا لاتخـاذ قـرار بإنشاء سوق المال.

ويود الكاتب إلى أن يشير في نهاية هذا الفصـل إلـى أن مشكلة توفر البيانات الكافية عـن النظـام المـالي بالدولـة ـ وخاصة بيانات صالحة للاستخدام الأكاديمي ـ يعتبر أحد المحددات للمعلومات التي ظهرت بهذا الفصل الـذي نأمـل تطويره في المستقبل القريب. والحمد لله.

ملحق رقم (٣/ ١)

قائمة بأسماء المصارف التجارية وفروعها العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة

المصارف الوطنية

اسم المصرف	أبو ظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	عجمان	أم القوين	الفجيرة	المجموع
١- بنك أبو ظبي الوطني	١٧	٢	٢	٢	١	-	٢	٢٦
٢- بنك دبي الوطني المحدود	٢	٩	-	-	-	١	-	١٢
٣- بنك دبي التجاري المحدود	١	٥	١	١	-	-	-	٨
٤- بنك دبي الإسلامي	٢	٣	-	-	-	-	-	٤
٥- بنك الشارقة الوطني	١	-	٧	-	-	-	-	٨
٦- بنك الشارقة المحدود	-	-	٢	-	-	-	-	٢
٧- بنك أبو ظبي التجاري	١٥	٣	١	١	-	-	١	٢١
٨- بنك الشرق الأوسط المحدود	٢	٤	١	١	-	-	-	٩
٩- بنك الاتحاد للشرق الأوسط المحدود	-	٧	-	-	-	١	-	٧
١٠- بنك أم القوين الوطني	١	١	-	-	-	-	-	٤
١١- بنك رأس الخيمة الوطني ش م ع	١	١	-	٣	-	٢	-	٥
١٢- بنك الفجيرة الوطني	١	١	-	-	-	-	١	٣
١٣- البنك العربي المتحد	٢	٢	١	١	-	-	-	٦
١٤- بنك الساحل الغربي	-	١	-	١	-	-	-	٢
١٥- بنك عمان المحدود	٣	٩	٤	٢	١	-	٢	٢٣
١٦- بنك الخليج الأول	-	-	-	-	١	١	-	١
١٧- المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	٣	١	-	-	-	-	-	٤
١٨- بنك الاعتماد والتجارة (الإمارات)	٩	٤	١	١	-	-	١	١٦
١٩- بنك الاستثمار للتجارة والتحويل ش م م	٢	١	١	-	-	-	-	٤
المجموع	٦٢	٥٣	٢١	١٣	٣	٥	٧	١٦٤

المصارف الأجنبية

اسم المصرف	أبو ظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	عجمان	أم القوين	الفجيرة	المجموع
٢٠- البنك العربي المحدود	٢	٢	١	١	١	-	١	٨
٢١- البنك العربي الأفريقي الدولي	١	١	-	-	-	-	-	٢
٢٢- مصرف الرافدين	١	-	-	-	-	-	-	١
٢٣- بنك البحرين الوطني	١	-	-	-	-	-	-	١
٢٤- البنك البريطاني للشرق الأوسط	٣	٣	١	١	-	-	١	٩
٢٥- بك الاعتماد والتجارة الدولي	٣	٣	١	-	١	-	-	٨
٢٦- بنك أندوسويز	١	١	-	-	-	-	-	٢
٢٧- بنك القاهرة	١	١	١	١	-	-	-	٤
٢٨- البنك اللبناني للتجارة	١	١	١	١	-	-	-	٤
٢٩- بنك النيلين	١	-	-	-	-	-	-	١
٣٠- البنك الوطني العماني المحدود	١	-	-	-	-	-	-	١
٣١- بنك باركليز العالمي المحدود	١	١	١	-	-	-	-	٣
٣٢- بنك بارودا	٢	٣	١	١	-	-	-	٦
٣٣- بنك باريبا	١	١	-	-	-	-	-	٢
٣٤- ستاندرد تشارترد بنك	٣	٣	١	-	-	-	-	٧
٣٥- البنك الأهلي الكويتي	-	١	-	-	-	-	-	١
٣٦- بنك جانانا	٢	١	١	-	-	-	-	٤
٣٧- حبيب بنك المحدود	٣	٢	٢	١	-	-	-	٨
٣٨- حبيب بنك أي جي زيوريخ	٣	٤	١	-	-	-	-	٨
٣٩- دي رويال بنك أوف كندا	-	١	-	-	-	-	-	١
٤٠- سيتي بنك إن آي	٢	٢	١	-	-	-	-	٥
٤١- بنك صادرات إيران	٢	٣	١	-	١	-	١	٨
٤٢- فيرست ناشونال بنك أوف شيكاغو	-	١	-	-	-	-	-	١
٤٣- بنك كرندليز المحدود	٢	١	١	-	-	-	-	٤
٤٤- بنك لبنان والمهجر ش. م. ل	-	١	١	-	-	-	-	٢
٤٥- بنك لويدز العالمي المحدود	-	١	-	-	-	-	-	١
٤٦- بنك صلي إيران	٢	٣	١	١	-	-	١	٨
٤٧- بنك هولندا العام	١	١	١	-	-	-	-	٣

٤٨- يونايتد بنك المحدود	١	٣	١	١	-	-		٨
المجموع	٤٤	٤٤	١٩	٧	٣	-	٤	١٢١

المصدر: المصرف المركزي.

مراجع الفصل الثالث

١- أحمد سلوم، مصارف الإمارات، تجربة رائدة وأمل بالمستقبل، **مجلة المصارف العربيـة**، العـدد ٩٥، تشرين ثاني ١٩٨٨، ص ٣٩ ـ ٥١.

٢- عبد الله أسامة المالكي: ملامح رئيسية في التطورات النقدية والمصرفية في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦)، **مجلـة المصـارف العربية**، العـدد ٧٣،كـانون الثـاني ١٩٨٧، ص ٣٢ ـ ٤٤.

٣- عبد الملك الحمر، المصارف العربية في مواجهـة مشاكل الإقراض الداخلي، تجربة دولـة الإمـارات العربية، **مجلة المصارف العربية**، العدد ٧٧، أيـار ١٩٨٧، ص ٤٠ ـ ٤٥.

٤- غرفة تجارة وصناعة الشارقة، الحركة المصـرفية في الشارقة وأثرها في النشاط الاقتصـادي، **مجلـة التجارة**، غرفة تجارة وصناعة الشارقة، العـدد ٧، يوليو ١٩٨٨، ص ٦ ـ ٩.

٥- قانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية.
٦- مجلة المصارف العربية - **عدد خاص عن الجهاز المصرفي والمالي في الإمارات العربية المتحدة**، العدد ٩٢، أغسطس ١٩٨٨.
٧- قانون اتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين.

الجزء الثاني

إدارة الأصول والخصوم

الفصل الرابع:

*إدارة حسابات الودائِع للبنك التجاري.

الفصل الخامس:

*إدارة رأس المال للبنك التجاري ومفهوم ملاءمـة رأس المال.

الفصل السادس:

*إدارة محفظة القروض وتحليل الائتمان.

الفصل السابع:

*تقييم الأداء المالي للبنك التجاري.

الفصل الثامن:

*المدخل الحديث في التخطيط المـالي للبنـك باسـتخدام أسلوب البرمجة الخطية.

تمهيد

يهدف الجزء الثاني إلى شرح لأهم الأساسيات الخاصـة بإدارة أصول وخصوم البنـك التجـاري. بالنسـبة لجانـب الخصوم سيتم التركيز على إدارة محفظة الودائِع مع شـرح لأهم الخدمات التي يقَدمها البنك التجاري للمودعين.

سيتم إلقاء الضوء أيضا على دراسة رأس المـال العـام وتحديد مدى ملاءمة رأس المال للبنك. ويعتبر هذا الموضوع من المفاهيم الأساسية الجديدة التي تحتاج إلى اهتمام خـاص في الجهاز المصرفِي المصري.

بالنسبة لجانب الخصوم سيناقش هذا الجزء إدارة محفظـة القروض بالتفصيل مع تركيز خاص على تحليل الائتمـان، وأهم النماذج والأساليب الإحصائية الحديثة التـي يمكـن أن تستخدم لتحليل الائتمان، وربحِية البنك من التعامل مع عملاء الائتمان.

ينتهي هذا الجزء **بالفصل السابع** الذي سيناقش تقييم الأداء للبنك التجاري، وكذلك **الفصل الثامن** الذي يسـتعرض أحـد المداخل الحديثة في التخطيط المالي للبنك باستخدام أسـلوب البرمجة الخطية.

الفصل الرابع

إدارة حسابات الوَدَائِع للبنك التجاري

٤/ ١: مقدمة عن ميزانية البنك التجاري.

٤/ ٢: أهم أنواع حسابات الودائِع.

٤/ ٢/ ١: الحسابات الجارية.

٤/ ٢/ ٢: الودائِع الآجلة.

٤/ ٢/ ٣: الودائِع الادخارية.

٤/ ٢/ ٤: شهادات الإيداع والادخار.

٤/ ٣: تحديد مستوى الودائِع للبنك التجاري.

٤/ ٤: الخدمات المصرفية التي تقـدمها البنـوك التجارية.

٤/ ٥: ملخص الفصل.

مقدمة

إن المرحلة الأولى من مراحل إنتاج السلع المالية تتوقف على قدرة البنك التجاري على جذب المدخَرات والودائِع من الجمهور الخارجي حيث إن الودائِع تعتبر المصدر الأساسي للأموال بالبنك.

ويتوقف الحجم الكلي للبنك Bank's total size، وكذلك معدل النمو بالنسـبة لإجمـالي الأصـول Total assets growth rate على قدرة البنك على جذب أكبر عـدد مـن المودعين، وكذلك على زيادة رقم إجمالي الودائِع.

ومن السياسات الهامة التي تتبع لزيادة حجم الودائِع، قيام البنك بإصدار العديد مـن أدوات الادخـار التـي تتناسـب واحتياجات العميل المودِع والمدخِر، وذلك إلى جانب تنـوع الخدمات المصرفِية التي تقدم إلى أصحاب الحسابات الخاصة بالودائِع. ومن السياسات الناجحة أيضا زيادة عـدد فـروع البنك؛ حيث إن البنك التجاري يعتبر مـن بنـوك التجزئـة Retail banking التي تحتاج إلى فروع كثيرة لجذب أكبر عدد من صِغَار المدخرين، بالإضافة إلى الاهتمام بالسياسات التسويقية الناجحة لمواجهة المنافسة الموجودة في السوق.

إن تنويع وخلق الأوعية الادخارية الجديـدة والخـدمات المكملة لها كأحد السياسات الهامة لجذب المدخرين يسـاعد البنك على مواجهة المنافسة التي يتعرض لها من باقي البنوك التي تعمل بنفس النشاط، وكذلك من باقي المؤسسات الماليـة (شركات التأمين، وشركات الاستثمار، وبنـوك الاسـتثمار، وشركات توظيف الأموال) التي تتنافس معـه فـي السـوق المالي.

بالإضافة إلى عنصر المنافسة، فهنـاك أخطـار عديـدة تتعرض لها حسابات الودائِع مثل: التقلبات الغيـر متَوقعـة للأرصدة، واحتمالات السحب المفاجئ نتيجة لأيـة أخطـار أو ظواهر تهدد السوق.

ويتطلب مواجهة هذه الأخطار بالإضـافة إلـى عنصـر المنافسة، قيام إدارة البنك بإعداد خطة للتنبؤ بحجم الودائِـع المتَوقعة في ضوء عدة عوامل أهمهـا: ظـروف السـوق، والأوعية الادخارية المتاحة في السوق، والحد الأقصى لحجم الودائِع الذي يمكن للبنك أن يصل إليه دون أن يـؤثر ذلـك على قدرة البنك على استخدام الأموال.

ويهدف هذا الفصل أساسا إلى التعرف على أهم الحسابات والأوعية الادخارية التي تقدمها البنوك التجارية، بالإضـافة إلى أهم الوسائل التي تستخدم لجذب العمـلاء، والخـدمات المصرفية التي تُقدم للعملاء. وينقسم الفصل إلـى الأجـزاء التالية:

٤/ ١: مقدمة عن ميزانية البنك التجاري.

٤/ ٢: أهم أنواع حسابات الودائع.

٤/ ٢/ ١: الحسابات الجارية.

٤/ ٢/ ٢: الودائع الآجلة.

٤/ ٢/ ٣: الودائع الادخارية.

٤/ ٢/ ٤: شهادات الإيداع والادخار.

٤/ ٣: تحديد مستوى الودائع للبنك التجاري.

٤/ ٤: الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية.

٤/ ٥: ملخص الفصل.

٤/ ١ مقدمة عن ميزانية البنك التجاري: The Balance sheet:

تحتوي ميزانية البنك التجاري على ملخص لأهـم بنـود الأصول (الاستخدامات)، والخصوم (مصادر الأموال) فـي تاريخ معين. ويوضح الجدول رقم (٤/ ١) ميزانية أحد بنوك الانفتاح الصغيرة ذات خبرة عملية قصيرة خلال الفترة مـن (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥).

وتمثل بنود الودائِع أحد المصادر الرئيسية للأموال، كمـا يوجه البنك الجانب الأكبر من هذه الأمـوال إلـى تمويـل المشروعات.

ولذلك سيركز الكاتب على إدارة الودائِـع ورأس المـال بالنسبة لجانب الخصوم، وعلى إدارة الائتمان بالنسبة لجانب الأصول. وسيركز هذا الفصل على إدارة الحسابات الجارية وودائِع البنك التجاري.

٤/ ٢ أهم أنواع الحسابات: الودائع Types of deposits accounts:

تنقسم حسابات الودائع في معظم البنوك التجارية إلى نوعين رئيسيين:

أ) الحسابات أو الودائع الجارية (تحت الطلب) Damand or current deposits.

ب) الحسابات أو الودائع الآجلة Time deposits.

جدول رقم (٤/ ١)

الميزانية العمومية لأحد بنوك الانفتاح

(٨٠ ـ ١٩٨٢)

أولاً: جانب الأصول:

بنود الأصول	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
النقدية:			
نقدية بالصندوق	٠,٧	٠,٦	١,٦
أرصدة لدى البنك المركزي (مصري)	١٤,٦	١٥,٩	١٣,٠
أرصدة لدى البنك المركزي (أجنبي)	ـ	١,٦	٢,٤
	---	-----	---
إجمالي النقدية	١٥,٣	١٨,١	١٧,٠
	---	-----	---
أرصدة لدى البنوك	٣٤,٠	٢٥,٠	٣٠,٠
استثمارات في أوراق مالية	١,٦	١,٥	١,٤
قروض وأرصدة مدينة	٤٦,٧	٥٠,٤	٤٨,٦
الأصول الثابتة والأخرى	٢,٤	٥,٠	٣,٠
	---	-----	---
إجمالي الأصول	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تابع: جدول (٤/ ١)

ثانيا: جانب الخصوم:

بنود الخصوم	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
١ ـ حق الملكية ورأس المال:			
رأس المال	٧,٩	٦,٦	٨,٩
الاحتياطي القانوني	٠,١	٠,٢	٠,٤
الاحتياطي العام	١,٢	٢,٣	٤,٠
الأرباح المحتجزة	٣,٠	٢,٨	٤,١
إجمالي حق الملكية	١٢,٢	١١,٩	١٧,٤
٢ ـ الودائع:			
ودائع جارية	١٧,٣	١٤,٨	١٨,١
ودائع لأجل وتوفير	٣٩,٢	٥٠,٥	٤٦,٢
ودائع أخرى	٩,٥	٥,٤	٤,٤
إجمالي الودائع	٦٦,٠	٧٠,٧	٦٨,٧
المستحق للبنوك	١٩,٢	١٣,٤	٦,٦
أرصدة دائنة أخرى	٢,٦	٤,٠	٧,٣
إجمالي الخصوم	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وذلك بالإضافة إلى حسابات الادخار وشهادات الادخـار والاستثمار بأنواعها المختلفة. ويهدف هذا الجزء أساسا إلـى إلقاء الضوء على أهم ملامح وسمات وأنواع هذه الحسابات، وأهم المحددات والقيود التي تؤثر على استخدامها.

وبصفة عامة يتعامل في شراء واستخدام حسابات الودائع العديد من الفئات أهمها:

أ- صغار المدخرين من الأفراد.

ب- شركات الأعمال والخدمات (مع اختلاف شكلها القانوني).

ج- المشروعات الخدمية التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح.

د- الوحدات الحكومية المختلفة.

وتهتم كل هذه الفئات بإيداع حساباتها مع البنوك؛ وذلك لتوقع الحصول على بعض الفوائد أهمها:

١- توفير عنصر الحماية والأمان؛ وذلك لقيام البنك بتحمل عنصر الخطر نيابة عن العميل، هذا طبعا بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بالرقابة على نشاط البنوك، وتغطية الخسائر المتَوقعة، وذلك عن طريق الأرصدة التي يحتفظ بها لديه لحماية خطر السيولة المتَوقعة، وذلك عن طريق الأرصدة التي يحتفظ بها لديه لحماية خطر السيولة المتوقع.

٢- تقديم مجموعة من الخدمات التي يحتاجها العميل صاحب الحساب الجاري أو الآجل مثل: الحصول على الائتمان، وإدارة أنشطة العميل، وسداد الالتزامات... وما إلى ذلك من الخدمات العديدة التي سنتعرض لها في أجزاء أخرى من هذا الفصل.

٤/ ٢/ ١ الحسابات الجارية Demand and current deposits:

من أشهر أنواع الحسابات استخداما بين العملاء الحسابات الجارية؛ حيث يفتحها أصحابها وذلك لتنظيم عملية السحب والإيداع المستمر، وفي واقع الأمر أن نُقَطة البداية للتعامل مع خدمات البنك تبدأ بوجود حساب جاري للعميل يستطيع بعد ذلك التمتع بباقي أنواع الخدمات التي يقَدمها البنك باستثناء حسابات الادخار وشهادات الاستثمار التي يستطيع العميل الحصول عليها، وذلك بدون الحاجة إلى فتح حساب جاري.

فعادة ما يقوم الفرد العادي بفتح الحساب الجاري وذلك مثلاً ليتلقى مرتبه الشهري، وباقي بنود دخله الدوري، ويستخدم حسابه الدائن في دفع الالتزامات الدورية التي

يحتاج إلى تغطيتها شهريا، أو بصفة دورية. وتقوم الشركات أيضا باستخدام هذا النوع من الحسـابات لتنظـيم عمليـات السـحب والإيـداع اليـومي طبقًـا لأنشـطة الإيـرادات والمصروفات، إما عن طريق الشيكات، أو السحب النقـدي. وتستفيد الشركة بإيداع أرصدتها لدى البنـك بالعديـد مـن الخدمات مثل: الحصول على الائتمان، وخدمة السحب على المكشوف، والحصـول علـى خطابـات الضـمان، وفـتح الاعتمادات المستَنَدِية... وما إلى ذلك من خـدمات يقَـدمها البنك للعميل.

ويفضل الحساب الجاري للعملاء والأفراد الذين يحتاجون إلى أرصدة سائلة تفي باحتياجاتهم، ويتم السحب والإيداع من هذه الحسابات إما بصورة نقدية، أو عن طريـق اسـتخدام الشيكات التي تصدر من صاحب الحساب، أو عـن طريـق التحويلات المتَعارف عليها.

ويجب دائما الاحتفاظ بهذه الحسابات بشكل دائن إلا إذا تم الاتفاق مع البنك على الاستفادة من خدمـة السـحب علـى المكشوف Overdraft facilities وفي هذه الحالة يجب أن يحدد البنك:

١) الحد الأقصى لقيمة السحب على المكشـوف المسموح به لكـل عميـل والـذي يجـب ألا يتعداه.

٢) يتم احتسـاب الفائـدة علـى قيمـة هـذه المسحوبات على أساس هيكل أسعار الفائـدة السائد في كل دولة.

وعادة ما يصاحب خدمة السحب على المكشوف قيام البنك بتحميل العميل ببعض العمولات والمصروفات والعمـولات الأخرى، خاصة في حالة عدم قيام العميل باسـتخدام هـذه الخدمة، بالرغم من الاتفاق مع البنك على ذلك.

وبالرغم من قيام معظم الدول المتقدمة باستخدام الشبكات في عمليات السحب والإيداع بالنسبة للحسابات الجارية إلا أن السوق المصري له بعض الخصائص الخاصة التي تجعل من استخدام الشيكات من العادات المصرفية غير المقبولة بـين الأفراد، وبين الفرد ومشروعات الأعمال المختلفة. وتـؤدي هذه الظاهرة إلى أن معظم عمليات السحب والإيداع تقريبـا تتم بشكل نقدي، وخاصة عند التعامل بين الأفراد والشركات،

ويقتصر التعامل بالشيكات بين مجتمع رجال الأعمال والمشروعات.

ويحقق استخدام الشيكات العديد من المزايا مثل: تقليل تكلفة النقل، واحتمال سرقة النقود أو ضياعها، وعادة ما يتم تصفية الشيكات بين البنوك من خلال غرفة خاصة للمقاصة بدون أن يؤثر ذلك على الساحب والمسحوب.

الحساب الجاري والفوائد:

عادة لا تعطي البنوك التجارية فوائد بالنسبة للحسابات الجارية، ولكن قد تستخدم بعض البنوك سعر الفائدة كأحد الوسائل لجذب المدخرات. وهذه الظاهرة كانت واضحة في مصر بين البنوك الخاصة والبنوك المشتركة الجديدة، خاصة عندما زاد عدد البنوك واشتدت المنافسة بينها على جذب الودائع بالعملة الأجنبية قامت بعض البنوك الجديدة الصغيرة التي تتميز بوجود عدد فروع صغيرة (فرعين أو ثلاثة) والتي لم تستطع منافسة البنوك الكبيرة ذات الفروع المنتشرة، بمنح عملاء الحسابات الجارية معدل فائدة على الحسابات الجارية بالدولار بمعدل متوسط سعر الفائدة الشهري على الودائع عالميا أو أقل، وذلك بشرط ألا يقل رصيد الحساب

على حد معين. وتتبع هذه السياسة أيضـا بعـض البنـوك الأجنبية التي تحاول تشجيع العملاء علـى تقليـل معـدلات السحب من أرصدة الحسابات الجارية؛ حتى يستطيع البنـك توظيف جزء من أرصدة هذه الحسابات.

أما بالنسبة للحسابات الجارية بالعملة المصرية، فإنه طبقًا لتعليمات البنك المركزي فلا يجوز إعطاء العميل أية فوائـد مقابلا لها. والتجاوز الوحيد المسموح به بالنسبة للأرصـدة التي تزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ جنيه، حيث يمكن أن تحصل على ٥ % معدل سعر فائدة بحد أقصى، وطبقًا للسياسات الداخلية لكل بنك تجاري على حدة أو حسب الاتفاق مع البنك.

وتغالي البنوك المصرية وبنوك الانفتاح الجديدة في تحديد الحد الأدنى اللازم لفتح الحساب الجاري، وذلك على عكـس سياسة البنوك الأجنبية بالدول الخارجية التي تشجع صـغار المدخرين على فتح الحسابات الجارية بمبلغ قد يبدأ بـ ٥٠ جنيها أو أقل. ومن الدراسات الحديثة التي تمت بالنسبة لعينة من البنوك المصرية المشتركة وجد الكاتب أن الحد الـلازم لفتح الحساب الجاري بالعملة المحلية يتراوح بين ٥٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠ جنيه، وبين ٥٠٠ دولار إلى ٧٠٠ دولار بالنسبة

للحساب الجاري بالعملة الأجنبية. وتهدف البنوك المشـتركة إلى اتباع سياسة اختيار نوعية العميل، لذلك تغالي في تحديد الحديد الأدنى المطلوب.

وتتجه معظم البنوك الأجنبية إلى تقـديم مجموعـة مـن الخدمات المجانية للعملاء الذين لا تقل أرصدتهم الجارية عن حد معين. فعلى سبيل المثال تشترط البنوك الإنجليزية حـدا أدنى قدرة ٥٠ جنيها إسترلينيا، وذلك لمنح العميل خـدمات مجانية بدون أية مصروفات مثل:

١) دفتر الشيكات.

٢) منح العميـل قائمـة بالرصـيد Bank statement بشكل دوري شهري بدون أية مصروفات بريدية.

٣) خدمات التحويل من وإلى الحساب.

٤) حق العميل في سداد جميـع الالتزامـات الدوريـة مباشرة من حسابه بناء على تعليمات مسـبقة مـن العميل.

بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخـرى المميـزة والتـي سوف نناقشها في نهاية الفصل.

واتجهت معظم البنوك المشتركة والخاصة، وفروع البنوك الأجنبية التي أنشئت خلال فترة الانفتاح إلى نظـام اختيـار عملاء البنك الذين لهم حق فتح الحسابات الجارية. وبصـفة عامة حاولت هذه البنوك التركيز على جودة العميل وحجـم الرصيد بدلاً من التركيز على زيادة عدد أصحاب الحسابات الجارية. أيضا ركزت هذه البنوك على اختيار كبار العمـلاء سواء من الأفراد أو الشركات، وخاصة الـذين لهـم حـق التعامل مع الفرع الرئيسي. وعادة لا تسـمح هـذه البنـوك لصغار المدخرين بفتح حسابات جارية وتوجههم إلـى فـتح حسابات الادخار مع الفروع.

الأهمية النسبية للودائع الجارية:

يظهر الجدول التالي رقم (٤/ ٢) تحليل لهيكـل الودائـع على مستوى البنوك التجارية العاملة في مصر خلال الفتـرة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٥.

جدول رقم (٤/ ٢)

تحليل لهيكل الودائع على مستوى البنوك التجارية بمصر (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥)

سنوات	نسبة الودائع إلى إجمالي الودائع %	نسبة الودائع لآجل إلى جملة الودائع	نسبة ودائع التوفير إلى جملة الودائع	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى جملة الودائع	نسبة الودائع الأخرى إلى جملة الودائع
١٩٧٦	٤١,٦	٢١,٦	١١,٩	٢٢,٠	٢,٩
١٩٧٧	٣٨,٣	١٧,٨	١١,١	٢٩,٧	٣,١
١٩٧٨	٣٤,٣	١٩,٦	١١,٢	٣٢,٥	٢,٤
١٩٧٩	٣٥,٥	٢١,٣	١٠,٢	٣١,٠	٢,٠
١٩٨٠	٣٣,٢	٢٣,٢	٩,٩	٣١,٨	١,٩
١٩٨١	٢٨,٨	٢٧,٧	٩,١	٣٢,٦	١,٨
١٩٨٢	٢٥,٨	٢٨,١	٩,٧	٢٣,٩	٢,٥
١٩٨٣	٢٢,٣	٣٢,٧	١٠,٩	٣١,٨	٢,٣
١٩٨٤	٢١,٤	٣٤,٨	١١,٦	٢٩,٠	٢,٢
١٩٨٥	٢١,٤	٣٤,٧	١٢,٢	٢٨,٩	٢,٨

سبتمبر ١٩٨٥.

المصدر: البنك المركزي المصري.

يلاحظ من الجدول اتجاه نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع إلى الانخفاض خلال فترة الانفتاح من ١٤,٦ % عام ١٩٧٦ إلى ٢١,٤ % عام ١٩٨٥.

وقد يرجع سبب هذا الانخفاض إلى العوامل التالية:

١) ارتفاع معدل الفائدة على الودائع الآجلة بالعملة المحلية والأجنبية خلال هذه الفترة مما شجع الأفراد على تحويل ودائعهم من الحساب الجاري إلى الآجل أو مدخرات التوفير.

٢) ساعدت زيادة حدة المنافسة على جذب الودائع؛ وذلك نتيجة زيادة عدد الفروع، وزيادة عدد الأوعية الادخارية المصدرة خلال الفترة وتنوعها.

٣) زيادة الوعي الادخاري والاستثماري لدى عملاء البنوك التجارية.

٤/ ٢/ ٢ الودائع الآجلة Time deposits:

تعتبر الودائع الآجلة بالإضافة إلى حسابات الادخار والتوفير أحد المصادر الأساسية للأموال التي يقوم البنك بتحولها إلى أموال قابلة للإقراض Loanable funds

أو التي يقوم البنك بتحويلها إلى استخدامات تظهر في جانب الأصول.

ويقوم عميل البنك المودِع بإيداع أمواله في وديعة آجلـة لفترة معينة مقابل الحصول على فائدة معينة في نهاية فتـرة التعاقد حسب الاتفاق مع البنك، ويحق للعميل سحب الوديعة في نهاية فترة التعاقد المتفق عليها، أو عند الطلب لمدة كافية حسب ما ينص في التعاقد مع البنك.

ويتميز هذا النوع من الحسابات بعدم إصدار دفتر شيكات للعميل، ويتم الإيداع في حساب العميل إمـا عـن الطريـق النقدي أو بشيكات أو بحوالة مصرفية، ولا يسمح فـي هـذا النوع من الحسابات خدمة السحب على المكشوف، أو كتابـة الشيكات على الحسابات الآجلة. وتشترط معظم البنوك قيـام العميل بفتح حساب جاري بالبنك قبل السماح بفتح حسـابات الودائِع الآجلة.

ويحدد البنك المركزي سعر الفائدة الممنوحة فـي حالـة الودائِع الآجلة بالعملة المصرية حسب الحد الأدنى المطلوب وفترة الوديعة كما سبق أن أوضحنا في الفصل الثالث.

ويتراوح الحد الأدنى المطلوب لفتح حساب آجل بـالبنوك التجارية المصرية بين ٥٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ جنيه كحـد أدنـى ومن ١٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ دولار أو المقابل للدولار بالعملـة الأجنبية، أما بالنسبة للودائع الآجلة الصغيرة جدا (من أسبوع إلى ثلاثة أسابيع) فتشترط البنوك حدا أدنى للرصيد المطلوب لفتح الوديعة الآجلة حسب السياسة الداخلية لكل بنك.

وتعتبر الودائع الآجلة من الأدوات الجيدة وذلك لاستثمار الأموال الفائضة التي ليس لها استخدام حالي للعميـل حيـث يمكن إيداعها بسهولة مقابل عائد، في نفـس الوقـت يمكـن سحبها بسهولة إذا استوجبت الحاجة قبل موعـد اسـتحقاقها، بالإضافة إلى وجودها لدى مؤسسات مالية آمنة.

وعادة ما تقل أسعار الفائدة الموزعة لهذه الحسابات عـن باقي المؤسسـات الماليـة، وشـركات توظيـف الأمـوال والاستثمار، التي يزداد فيها عنصر المخاطرة ولكنها تعكس درجة الأمان Degree of safety وسهولة سحب الأمـوال عن أي استثمار آخر متاح في السوق.

وتتاح معظم الخدمات المصـرفية التـي يقَـدمها البنـك التجاري إلى أصحاب حسابات الودائع، ولكن بعض الخدمات

التي تقدم للحساب الجاري غير متاحة مثل: الحصول على دفتر شيكات، كروت الشيكات Cheque cards، أو بطاقات السحب النقدي الآلي Auto teller cards، أو Cash cards، ولكن قد تسمح بعض البنوك بخدمة بطاقات الائتمان Credit cards لأصحاب الودائع الآجلة.

٤/ ٢/ ٣ الودائع الادخارية Saving deposits:

تهدف الودائع الادخارية أساسا إلى جذب وتجميع مدخرات صغار المدخرين وذلك عن طريق إصدار مجموعة من صناديق الادخار أو دفاتر التوفير للعملاء سواء بالعملة الأجنبية أو العملات المحلية.

ومن أهم الأنواع الشائعة لحسابات الادخار، الودائع الادخارية Saving deposits والتي يطلق عليها دائما حساب الادخار، أو دفتر الادخار Passbook saving account.

ويمكن لعميل البنك التجاري فتح هذا الحساب بسهولة، ويقوم البنك بإصدار دفتر توفير وذلك لتسجيل عمليات السحب والإيداع في هذا الدفتر، ويجب تقديمه إلى صراف

البنك Teller وذلـك خـلال عمليـات السـحب والإيـداع Deposits or withdrawal.

ويفيد هذا النوع من الحسابات العملاء ويشـجعهم علـى الاقتصاد والتدبير وعدم التبذير. ويستخدم حساب الادخار كل من الأفراد والمؤسسات التي لا تهدف إلـى تحقيـق أربـاح Non profit organization.

وتتقارب أسعار الفائدة المدفوعة لحسابات الادخـار مـن أسعار الفائدة المدفوعة على حسابات الودائع الآجلة بالجنيـه المصري. وقد ساعد على هذا التقارب ظهور بنوك الانفتاح الجديدة، حيث تنافست البنوك على إصدار أوعيـة الادخـار وذلك لزيادة حجم الودائع وخاصة بالعملة الأجنبية؛ لتشـجيع وجذب مدخرات المصريين العاملين في الخارج.

ويتراوح الحد الأدنى المطلوب لفتح دفتـر ادخـار بـين (٥ ـ ٨٠٠ جنيـه) للحسـابات بالعملـة المحليـة، وبـين (١٠٠ ـ ١٥٠٠ دولار) للحسابات بالعملة الأجنبية.

وتتنافس البنوك العاملة فـي مصـر فـي مـنح بعـض الامتيازات والجوائز لأصحاب هذه الحسابات عـن طريـق السحب الشهري أو الدوري الربع سنوي، مع إعطاء جـوائز

نقدية قيمة قد تصل إلى ١٠,٠٠٠ جنيـه، أو حسـب عملـة الحساب، بالإضافة إلى بعض الجوائز العينية أيضـا مثـل: الحصول على شقة تمليك للفائز الأول في عمليـة السـحب، ومن المميزات أيضا أن معظم فوائد هذه الحسابات معفاة من الضرائب، مما يشجع الأفراد على المزيد من الاكْتِتَاب فيها.

وقد استحدثت أيضا بعض البنوك العاملة في مصر بعض أدوات الادخار التي تقدم خدمة خاصة يحتاجها العميل مثـل: قيام بنك مصر بإصدار "دفتر توفير إسكان بنك مصر" حيث يجمع هذا الوعاء الادخاري بـين خدمـة التـوفير العـادي ذو العائد السنوي، بالإضافة إلى ميزة استخدام ودائِع الحساب في الحصول على قرض وذلك للحصول على المسكن الـذي يرغب فيه صاحب الحساب.

ومن أهم شروط هذا الوعاء الادخاري:

- الحد الأدنى لفتح دفتر توفير الإسـكان مبلـغ ١٠٠ جنيه.
- يحصل العميل على عائـد لودائِعـه بسـعر ١٠ % صافي سنويا.

- يحق للعميل عندما تصل ودائِعه إلى نصف أو ثلـث قيمة المسكن الذي يقع عليه اختياره، أن يكـون لـه الحق في اقتراض باقي ثمن المسكن وبحـد أقصـى ٢٠ ألف جنيه.
- يمنح القرض بعد مرور ٦ شـهور علـى رصـيد الوديعة لدفتر توفير الإسكان.
- ويسدد القرض على أقساط شهرية متساوية في فترة تتراوح بين ٣ سنوات و١٥ سنة تبعا لرغبة ودخـل العميل.

حسابات الادخار تحت الطلب Call account:

قامت بعض البنوك الجديدة بفتح حسابات الادخار تحـت الطلب تتميز بمعدل فائدة أعلى من معـدل الفائـدة السـائد بالنسبة لحساب الادخار بالعملة الأجنبية، وبعضـها يعطـي معدل سعر فائـدة معـوم Floating interest rate طبقًـا للأسعار العالمية، مع شروط خاصة بعملية إخطـار البنـك بوقت كافٍ قبل عملية السحب من هذه الحسابات.

٤/ ٢/ ٤ شهادات الإيداع والادخار Certificates of deposits:

تعتبر شهادات الإيداع والادخار من الأوعية الادخاريـة الجديدة التي تعمل على جذب الودائع طويلة الأجـل Time deposits، وتعمل على تنشـيط سـوق المـال Money marker.

وتتيح شهادات الودائع والادخار الفرصـة أمـام البنـك لتركيب هيكل آجال الودائع بالشـكل الـذي يسـاعد علـى تخصيص الأموال في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل. وأصول هذه الشهادات قابلة للدفع في نهاية فتـرة الانتهـاء حسب أنواعها. ويتم تصنيف أموال هذه الشـهادات ضـمن حسابات البنك تحت اسم شهادات الادخـار الآجلـة Time certificates of deposits وليسـت ضـمن حسـابات أو مراكز العملاء.

ويمكن للعميل شراء شـهادات الادخـار فـي أي وقـت يفضله، وتستحق هذه الشهادات فوائد مـن تـاريخ الشـراء أو الشهر التالي للشراء، أو حسب الشروط الخاصة بكل نوع من أنواع هذه الشهادات التي يصدرها كل بنك.

وهناك العديد من أنواع شهادات الودائع والادخار التـي تصدرها البنوك التجارية، تختلف حسب المواصفات التالية:

أ) **نوع العملة المصدرة بها الشهادة** (محلي/ أجنبـي/ عملات مركبة).

ب) **فترة استرداد الشـهادة Certificate maturity** حيث تتراوح فترة الاسترداد بـين ٣٠ يومـا إلـى ١٠ سنوات.

ج) **معدل سعر الفائدة** (ثابت، مركب، عـائم) ويختلـف معدل الفائدة حسب حجم الوديعة، وتاريخ الاسترداد.

د) الخدمات التي يستفيد منها صاحب الشهادة:

١- الإعفاءات الضريبية.

٢- إمكانية الاسترداد مع الاحتفاظ بالعائـد قبـل فتـرة الاسترداد.

٣- إمكانية الاقتراض بضمانها.

٤- إمكانية الدخول في نظام السحب بالجوائز الشهرية.

٥- احتساب الفائدة الشهرية من تاريخ الشراء.

ه) **توزيع العائد:** (شهري، دوري: ربع سنوي، نصـف سنوي، سنوي).

و) **قيمة الشهادة المصدرة:** تختلف قيمة الشهادة حسب نوعها، وعلى سبيل المثال نجد في السوق المصري شهادات ذات العائـد قـد تبـدأ مـن 5 جنيهـات أو مضاعفاتها.

ومرة أخرى تستفيد البنوك من حصيلة أمـوال شـهادات الودائِع وذلك في تمويل الاستثمارات متوسطة الأجل بدرجة عالية من التأكد وذلك لأن البنك يعلم مـدة اسـتحقاق هـذه الشهادات، ويستطيع أن يستخدمها حتى تستحق آجالها.

وتحقق شهادات الادخـار بالنسـبة للمسـتثمر ميـزتين أساسيتين:

١- معدل سعر فائدة ثابت محدد قبل الشراء والمعروف خلال فترة الشهادة.

٢- من السهل بيع الشهادة إذا كانت قابلة للتداول، أو من الممكن استرداد قيمتها من البنك إذا كانـت هنـاك حاجة ماسة للأموال.

ولذلك تعتبر هذه الشهادة من وجهة نظر المـودع أكثـر مرونة من الودائِع الآجلة.

وتنقسم شهادات الادخار والودائع إلـى شـهادات قابلـة للتداول وشهادات غير قابلة للتداول Negotiable and non negotiable.

معظم الشهادات التي تصدرها البنوك التجارية هي عبارة عن شهادات غير قابلة للتداول (أي لا يمكن شراؤها أو بيعها بين الجمهور مثل الأوراق المالية)، ويمكن تحويلها إلى نقدية عند انتهاء مدتها من خلال البنك المصدِر فقط.

وتتجه المؤسسات المالية حاليا في العـالم إلـى إصـدار مجموعة من شهادات الادخار أو الاستثمار في أسواق النقد، وذلك لتجميع أكبر مدخرات ممكنة. ومن أمثلة تلك الشهادات إصدار شهادات الودائع القابلة للتداول فـي أسـواق المـال العالمية Negotiable certificates of deposits.

ويقوم سماسِرة الأوراق المالية بتداول مثل هذه الشهادات في السوق الثـانوي Secondary market. ويمكـن هـذا الوعاء الادخاري البنوك من المنافسة على جذب الودائع من عدد كبير من المستثمرين بدلاً من التعامـل مـع الأوعيـة الادخارية التقليدية Deposits instruments المتاحة فـي السوق المالي.

ويشتري هذا النوع من شهادات الاستثمار القابلة للتـداول عادة شركات الأعمال والأجهزة الحكومية التي تقوم بالشراء بمبالغ كبيرة تتراوح ما بين ١٠٠,٠٠٠ دولار إلـى مليـون دولار. وعادة ما تكون فترة استرداد هذه الشهادات قصـيرة الأجل بحد أقصى سنة، ويمكن تداولها فـي سـوق الأوراق المالية قبل انتهاء مدتها.

وهناك نوع آخر من شهادات الادخار تصـدرها البنـوك التجارية، وهي شهادات سوق النَقْد قصيرة الأجل، وهي غير قابلة للتداول ومدتها حوالي ٦ شهور وتوجد فـي الأسـواق العالمية مثل أوروبا وأمريكا.

وحقيقة الأمر فلا يوجد اخـتلاف كبيـر بـين شـهادات الاستثمار وشهادات الادخار، وإن كانت من وجهة التأصـيل العلمي فإن شهادات الادخار عـادة تتصـف بطـول فتـرة الاسترداد.

وتصمم عادة شـهادات الاسـتثمار والادخـار لمقابلـة احتياجات المستثمر المتوسط الذي يبغي معدلات عائد مرتفعة أكثر من الفائدة التي تدفع للودائِع الآجلـة. وهـذا الوعـاء الادخاري من الأدوات الهامة في الدول النامية التي تتصـف

بعدم وجود سوق نقدي غير منظم، وغير نشط، وحيث يقل اهتمام المستثمر بالسندات الحكومية والأسهم والسندات.

٤/ ٣ تحديد مستوى الودائع للبنك التجاري:

يتوقف تحديد مستوى وحجم الودائع المطلوب توفّره بالنسبة للبنك التجاري على قدرته على تخصيص هذه الودائع، وعلى قيمة الائتمان التي يمكن أن يمنحه البنك في شكل قروض واستثمارات.

ويتنافس البنك التجاري دائما على زيادة ونمو محفظة الودائع Deposits portfolio لذلك عادة ما يقوم البنك بإعداد الأبحاث والدراسات التسويقية لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الودائع إلى البنك. وهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد حجم ومستوى ودائع البنك التجاري [٢]:

السمات الشخصية والطبيعية للبنك:

١- الخدمات والمزايا التي تقدم للعميل بواسطة البناء.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:
Edward W. Reed, et, al., Commercial Banking, (New Jersey, Prentice – Hall ١٩٨٠) pp. ١٣٠ – ١٣٤.

٢- السياسات الداخلية والمركز المالي للبنك.

٣- مستوى النشاط الاقتصادي السائد في السوق.

٤- الموقع المتميز للبنك وفروعه.

٥- الموقف التنافسي للبنك في السوق.

٤/ ٤ الخدمات المصرفية التي تقدمها البنـوك التجارية:

بالإضافة إلى السلع المالية التي تقـوم بإنتاجهـا البنـوك التجارية، فإنها تقوم بتقديم العديد مـن الخـدمات المكملـة لأصحاب الحسابات الجارية والودائع. وتقدم هذه الخـدمات سواء لأصحاب الحسابات الشخصـية أو رجـال الأعمـال أوالشركات الاعتبارية، ونقطة البداية الأساسـية أن معظـم الخدمات التي سنتعرض لها في هـذا الجـزء تتـاح فقـط لأصحاب الحسابات الجارية من الأشخاص، وبعضها يمكـن استخدامه بواسطة أصـحاب الودائـع الآجلـة والادخاريـة والشركات الاعتبارية. وفيما يلي أهم الخدمات التي سنتناولها في هذا الجزء:

١) بطاقات الشيكات Cheque cards.

٢) بطاقات الائتمان Credit cards.

٣) خدمة الصِرافَة الآلية Auto teller services.

٤) خدمات السفر Travel services.

٥) إدارة حسابات المودِع Budget Account.

٦) خدمات التأمين Insurance services.

٧) خزائن الودائِـع العينيـة safe boxes and safe deposits.

٨) الخزائن الليلية Night safes.

٩) إدارة اسـتثمارات العمـلاء Management of investments.

١) بطاقات الشيكات: Cheque cards

تصدر معظم البنوك العالمية لأصحاب الحسابات الجارية الشخصية بطاقة خاصة تسمى بطاقة الشيكات يتم استخدامها مع دفاتر الشيكات الممنوحة للعميل. وتحتوي هـذه البطاقـة على اسم العميل ورقم الحساب والإمضاء المعتمد من البنك، كما يحدد على الكارت أيضا حدود السحب المقـررة لكـل عميل سواء بالنسبة لحد الشراء المسموح به للعميل لكل شيك يتم إصداره، أو للسحب النقدي. فعلى سبيل المثـال تسـمح البنوك الإنجليزية للعملاء بسحب ٥٠ جنيها إسترلينيا من أي

فرع لأي بنك في إنجلترا باستخدام هذا الكارت مـع دفتـر الشيكات. أيضا يحق لحامله القيام بالشراء باستخدام الشـيك بحد أقصى ٥٠ جنيها لكل عملية شراء، ويحتـوي الكـارت على أهم البيانات التالية:

١) اسم العميل، ورقم حسابه بالبنـك، علـى أن يكون مطابقًا لدفتر الشيكات.
٢) اسم البنك المصدِر للكارت.
٣) الحد الأقصى المسـموح للسـحب النقـدي أو الشراء.
٤) توقيع العميل المعتمد من البنك.
٥) الرقم الرسمي لفرع بنك العميل.
٦) رقم الكارت، وتاريخ الإصدار والانتهاء.

ويتعين على حامل الكارت تقديمه مع دفتـر الشـيكات، وذلك كضمان لعملية الدفع وحتى يتأكد البائع مـن البيانـات الموجودة وأنها مطابقة لبيانات الشيك. ويضمن البنك مصدر هذا الكارت لصاحب المحل أو أي بنك آخر الحق في تغطية مبلغ الشيك طالما لم يزد عن الحد الأقصى المتفـق عليـه،

ويشترط أيضا أن يكون التوقيع على الشيك مطابقًا للتوقيـع الموجود على الكارت.

ويمكن استخدام هذا النوع من الكروت بين الـدول التـي بينها اتفاقيات تسمح بذلك، مثل السماح للبنـوك الإنجليزيـة بإصدار كارت خـاص لأوروبـا Eurocheque يسـتطيع العميل استخدامه في دول أوروبـا التـي تعـرض علامـة Eurocheque.

وتمنح البنوك بطاقة الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية الشخصية للراشدين فقط وذلك إذا أثبتوا تعاملات جيدة مـع البنك خلال فترة معينة.

وهذا النوع من البطاقات لم يدخل مصر حتى الآن نظـرا لعدم الاهتمام باستخدام الشيكات كوسيلة للدفع.

٢ ـ بطاقات الائتمان Credit cards:

تعتبر بطاقات الائتمان من الأدوات التـي تسـتخدم فـي عملية الشراء الآجل مع تأخير عملية الدفع، لمـدة شـهرين تقريبا من تاريخ الشراء، ويمنح صاحب كـل كـارت حـدا أقصى مسموحا للائتمان من خلال حساب الكـارت والـذي يعتبر حسابا منفصلاً عن الحساب الجاري بالبنـك العميـل،

ويتم إدارة حساب بطاقة الائتمان من خـلال إدارة خاصـة لبطاقات الائتمان تابعة للمركز الرئيسي للبنك.

ويستخدم الكارت كوسيلة للدفع بالنسبة للسلع والخـدمات وذلك من خلال المحلات التـي تعـرض علامـة الكـارت الخاصة (حيث إن لكل مجموعة بنوك نوع معين من كروت الائتمان ذات علامة خاصة مميزة).

ويرسل البنك بمعدل شهري قائمـة الحسـاب الخـاص بالمدفُوعات التي تمت باسـتخدام بطاقـات الائتمـان إلـى أصحاب بطاقات الائتمان. ويخَير العميل في هذه الحالة بـين سداد الرصيد الإجمالي للفاتورة نقدا خـلال فتـرة أقصـاها ٢٠ يوما من تاريخ وصول الفاتورة، أو دفـع جـزء مـن الحساب وتأجيل السداد على أقساط دورية مقابل سعر فائـدة محدد من البنك. وعادة لا يدفع صاحب الكارت أية فائدة إذا قام بالسداد خلال ٢٠ يوما من تاريخ استلام الفاتورة.

وكذلك يمكن استخدام الكارت أيضا في عمليات السـحب النقدي من فروع البنك والمراسلين التابعة التي تعرض نفس علامة الكارت المستخدم.

ومن أهم أنواع كروت الائتمان الشـائعة فـي إنجلتـرا: Trusteecard ومن أمثلة الكـروت الأخـرى المشـهورة عالميا: Visa, Euro card and master card.

وتحتوي بطاقات الائتمان على البيانات التالية:

١) اسم صاحب الكارت ورقم حسابه.
٢) البنك المصدِر للكارت وتاريخ الإصـدار وتـاريخ الانتهاء.
٣) إمضاء صاحب الكارت.
٤) رقم الكارت المعتمد من البنك المصدر.

وبالرغم من المزايا العديدة لكروت الائتمـان ـ حيـث تعتبر من الوسائل المرنة التي تسهل عملية الدفع ـ إلا أنهـا تشجع العملاء على الإسراف في عملية الشراء، ولذلك تقوم الشركات المصدرة لكروت الائتمان حاليا بحمـلات إعـلام وتوعية لترشيد عملية الاستهلاك باستخدام هذه الكروت.

وتقوم وزارة المالية في الدول التي يصدر بهـا كـروت الائتمان بالمراقبة المالية على استخدامها من وقـت لآخـر وذلك لأنها من الوسائل التي تعمل على خلق وسائل الـدفع. وينحصر تدخل الدولة في إعطاء التوجيهات بشـأن الحـدود

القصوى لعملية السحب النقدي باستخدام هذه الكروت ونسبة المدفُوعات الشهرية الواجبة على العملاء.

بالنسبة للكروت التي سبق ذكرها مثل Access & Visa عادة لا يدفع عنها العميل أية تكلفـة أو مصـاريف مقابـل الإصدار، إلا أن هناك مجموعة أخرى من كروت الائتمـان مثل: Diners club & American express يدفع عنهـا العميل مصاريف سنوية بدون أية حدود لعملية الشراء.

ويشير بعض الكتاب إلى أن التسمية الصحيحة لكـروت الائتمان هي كروت الأعمال Business cards حيث يلتزم العميل بسداد قيمة الفاتورة التي ترد إليه شـهريا إمـا نقـدا أو بالآجل [٣].

وتقوم بعض البنوك المصرية بضمان عملية إصدار بعض كروت الائتمان التابعة للبنوك الأجنبية مقابل تكلفـة معينـة وخدمة خاصة لكبار العملاء فقط.

---

(٣) David cox, Elements of Banking, (London, John Murray, ١٩٧٩) pp. ١٧٧.

٣ ـ خدمة الصـرافة الآليـة: Auto Teller Services:

مع تطور تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسبات الآلية ظهرت حديثًا خدمة جديدة لتسهيل عملية قيام العميل بالسحب والإيداع من الحساب الجاري، بالإضافة إلـى طلـب كافـة الخدمات المصرفية من البنك، وذلك فـي أي وقـت يشـاء العميل عن طريق سياسة **اخدم نفسك**.

تتلخص هذه الخدمة في إصدار البنك للعميل كارت مـن البلاستيك مسجل عليه جميع البيانـات الخاصـة بالحسـاب الجاري، ويمكن استخدام هذا الكارت من خلال ماكينات آلية معقدة موجودة إما داخل بعض الفروع، وفي الغالب خـارج الفرع، حيث يسهل استخدامها في غير أوقات العمـل وأيـام العطلات.

وتتصل هذه الماكينات الآلية أو الصراف الآلي مباشـرة بالحاسب الآلي المركزي للبنك حيث تتيح للعميل التعامل معه مباشرة Access، ويحصل الحاسب على بيانـات العميـل المدونة على الكارت فور إدخال هذا الكارت وتسجيله وكتابة

الرقم الشخصي السري بواسـطة مفـاتيح التشـغيل Key board.

ويمكن للعميل بعد ذلك طلب أية خدمة من حسابه الجاري مثل: السحب في ضوء الحد الأقصى اليومي المسموح (على سبيل المثال ١٠٠ جنيه إسترليني في بعض بنوك إنجلتـرا) أو الإيداع، أو مجموعة من التسهيلات الأخرى، مثل:

- طلب دفتر شيكات.
- طلب قائمة حساب العميل بالبنك وآخر رصيد.
- طلب معلومات معينة عن بعض خدمات البنك.
- طلب آخر عمليات تمت بحساب العميل بالبنك.
- بيان حدود السحب اليومية للعميل.

ويمكن للعميل استخدام هذا الكارت مـع فـروع البنـك المصدِر له فقط، ولا يمكن استخدامه مـع فـروع البنـوك الأخرى حيث يوجد لكل بنك نظام خاص.

ويطلق على الكارت المستخدم مع خدمة الصِراقة الآليـة العديد من الأسماء حسب المسمى المعطى له من كـل بنـك مثل: Cashcard Service. Cash point card.

ويحتوي الكارت دائما على شريط ممغنط، يـتم تسـجيل عليه بيانات الحساب وعملياته، ويتم تحديث جميع البيانـات الخاصة بالعميل أولاً بأول وذلك عن طريق الحاسب الآلي.

ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة ثورة تكنولوجيـة أخرى في استخدام وحدات الصِراقَة الآلية حيـث يتوقـع أن تتوفّر في العديد من محلات التجزئة حيث يقوم العميل بـدفع قيمة مشترياته للمحل فورا عن طريـق إعطـاء تعليمـات مباشرة لحسابه بالبنك لدفع قيمة المشـتريات للمحـل فـي الحال(٤).

ومن التجارب الرائدة لإدخال وحدات الصرف الآلية فـي مصر، تجربة بنك مصر حيث أدخـل الكـارت الشخصـي "كارت مصر". يمكن هذا الكارت عميل الحساب الجاري من استخدام وحدات الصرف الآلية ـ التي يطلق عليهـا البنـك الشخصي ـ مـن خـلال فـروع منتشـرة فـي القـاهرة والإسكندرية. ويسهل هذا الكارت مشكلة السحب والإيداع من أي فرع من فروع البنك.

---

(٤) Poloid. P. ١٧٨.

وتختلف الخدمات التي يقدّمها بنك مصر من خلال "كارت مصر" عن الخدمات التي تقدمها البنوك الغربيـة، إلا أنهـا تعتبر خطوة هامة نحو التطور التكنولوجي لصناعة البنـوك في مصر.

وهذه الخدمة تعتبر من الأهداف المتَوقعـة مـن دخـول البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي بمصر؛ حيـث خلقـت جوا من المنافسة مع البنوك المصرية، وبنوك القطاع العـام وشجعتها على التطور.

والعديد من البنوك المصرية الآن تخطط لإدخال خدمـة الصِرافَة الآلية بعد نجاح تجربة بنك مصر.

٤ ـ خدمات السفر Travel services:

تتنافس البنوك التجارية على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفِية للعملاء الراغبين في السفر. وتتعدد هذه الخدمات مثل: الشيكات السياحية، والعملات الأجنبيـة، والتحـويلات البنكية، بالإضافة إلى خدمات التأمين أثناء السـفر. وتقـدم البنوك هذه الخدمات لعملاء البنك، وكذلك لأي عميل يطلبها مقابل دفع مصروفات معينة حيث لا يشْتَرط تـوفر حسـاب للعميل لدى البنك.

أ) الشيكات السياحية:

تعتبر الشيكات السياحية من وسائل الدفع الآمنة وأفضـلها بالنسبة للمسافر حيث تُسهل عليه حمل النقود التـي يطلبهـا بدون تحمل خطر ضياع هذه النقود، ويـتم إصـدار هـذه الشيكات بـالعملات الأجنبيـة المشـهورة مثـل: الـدولار والإسترليني. وفي حالة ضياع أو فَقْد هذه الشـيكات يمكـن للعميل استرداد قيمتها بعد ذكر أرقامها للبنك المصدِر لها.

وتقوم كثير من البنـوك المصـرية الجديـدة المشـتركة والخاصة بتوفير خدمة الشيكات السياحية للعملاء أصـحاب حسابات الودائِع كخدمة خاصة لكبار العملاء.

ب) خدمة تحويل العملات الأجنبية:

تقوم معظم البنوك التجارية بتوفير خدمة الاستبدال النقدي للعملاء حسب نوع العملة التي يحتاجونها وطبقًـا لأسـعار الصرف المعلنة يوميا بهذه البنوك. وفـي بعـض الحـالات وخاصة عندما يطلب أحد العملاء عملة دولة غير مشـهورة فقد تحتاج البنوك لفترة معينة لتدبير احتياجات العميـل مـن عملة هذه الدولة.

وتتيح بعض البنوك المقدمة خدمة التأمين أثنـاء السـفر لبعض العملاء، وتعطي هـذه الخدمـة مصـاريف العـلاج الطارئة التي قد يتعرض لها العميل، أو حالات العجز والوفاة التي قد يتعرض لها أثناء السفر. وقد تغطي خدمـة التـأمين أيضا أخطار ضياع، أو سرقة الشنط، أو الشيكات السياحية، أو النَقْد خلال فترة السفر.

وخدمة التأمين أثناء السفر لم تقدم حتى الآن عن طريـق البنوك المصرية بالرغم من وجود بنوك أجنبية كثيرة، وبنوك مشتركة وخاصة.

٥ ـ إدارة حسـابات المـودع Budget accounts:

تقوم العديد من البنوك المتقدمة بالتنافس على تقديم العديد من الخدمات المجانية للعملاء أصحاب حسـابات الودائِـع، ويتصف تعاملها بالثبات، ومن هذه الخدمات: إدارة حسابات المودع، ويقصد بهذه الخدمة قيام البنك نيابـة عـن العميـل بالقيام ببعض العمليات المالية الخاصة بالعميل مثل: عمليـة دفع الفواتير بصفة دورية، وتحصيل الكوبونـات لـلأوراق المالية، وسداد فواتير بطاقات الائتمان فور ورودهـا للبنـك

وذلك بناء على أوامر ثابتة من العميـل للبنـك Standing instructions.

وتوفر هذه الخدمة الراحة والأمان للعميل حيـث يتـولى البنك نيابة عنه سداد الفواتير والأقساط المستَحقة أولاً بـأول بدون أن يسهو على العميل القيام بذلك أو أن تشغله ظروف عمله من متابعة هذه الأنشطة. وقد يحصل البنك على عمولة نظير بعض هذه العمليات.

وهذا النوع من الخدمات غير معروف بشكل شـائع فـي مصر، ولكن تقوم بعض البنوك الجديدة بتقديم هذه الخدمـة بصفة خاصة لبعض كبار العملاء بناء على تعليمات مكتوبة.

٦ ـ خدمات التأمين Insurance services:

بالرغم مـن وجـود العديـد مـن المؤسسـات الماليـة المتخصصة في تقديم خدمة التأمين للمستهلك فـي أسـواق المال إلا أن البنوك التجارية العالمية تتنافس على تقديم هـذه الخدمة لعملائها سواء من خلال إدارة متخصصة لذلك تابعة للمركز الرئيسي أو من خلال إحدى شركات التأمين التابعـة للبنك، أو شركات التأمين العاملة في أسواق المال.

ومن أهم خدمات التأمين التي تقدم للعملاء:

١- التأمين على الحياة.

٢- التأمين على العقارات خاصة في حالات قروض الإسكان.

٣- التأمين على الممتلكات والموجودات مثل: السيارات والقوارب والأثاث المنزلي.

أما بالنسبة للشركات ورجال الأعمال فيقوم البنك بتقديم خدمات خاصة مثل التأمين ضد الحريق والسرقة والخسارة المالية الناتجة عن عوامل خارجة عن إرادة إدارة الشركة.

أما بالنسبة للسوق المصري فخدمة التأمين تقدم فقط عن طريق شركات التأمين، ولم تقدم عن طريق الجهاز المصرفي باستثناء واحد وهو قيام بنك المهندس بتقديم هذه الخدمة حديثًا للجمهور.

٧ ـ خزائن الودائع العينية Safe boxes and safe deposits:

تتيح خدمة تأجير خزائن الودائع أو الخزائن الحديدية فرصة قيام العميل بإيداع المتعلقات العينية والشخصية

والأوراق الهامة (مثل: الأسهم والسندات، وبوالص التـأمين، وشهادات الاستثمار والادخار، وعقود ملكية العقارات) مقابل إيجار سنوي.

وعادة يكون لكل خزينة ودائع يـتم تأجيرهـا مفتاحـان: الأول مع البنك، والثاني مع العميل، ويجب استخدام الاثنـين معا لفتح الخزنة.

وعادة لا يعرف البنك محتويات هذا الصندوق إلا في حالة إيداع هذه المتعلقات في صورة أمانة وتحت رقابـة البنـك، حيث يتم كتابة إيصال بالموجودات بالتفصيل، وتسـلم إلـى البنك.

وتطالب بعض البنوك العميل بالتأمين على هذه الودائـع العينية، وذلك ضد احتمال سرقة البنك أو حدوث حريق.

وهذه الخدمة معروفة في مصر، وهناك عدة بنوك تقـوم بتقدمها إلا أنها ما زالت محدودة وقاصـرة علـى المركـز الرئيسي فقط، وعدد الخزائن الموجودة محدود جدا، وتكلفـة الإيجار مرتفعة مقارنة بتكلفة إيجار هذه الخـزائن عالميـا. أضف إلى أن هذه الخدمة تقدم فقط لنوعية معينة من كبـار العملاء.

ويرى الكاتب أن خدمة خـزائن الودائـع العينيـة مـن الخدمات التي يجب توفيرها وتعميمها في الفروع؛ وذلك حتى يستطيع المستهلك المصري التخلص مـن عـادة احتجـاز الأشياء الثمينة بالمنزل؛ وذلك خشية الضياع أو السرقة، وفي نفس الوقت خروج المستهلك بهذه الودائع العينية من المنزل إلى البنك يعني بداية للتعامل مع خدمات الجهاز المصرفي.

٨ ـ الخزائن الليلية: Night safes:

الخزائن الليلية هي أحد الخدمات الخاصة التي تقدم إلـى أصحاب الشركات ورجال الأعمال حيث يوضع في معظـم فروع البنك التجاري خزينة خارج مبنى الفرع في الحـائط الخارجي.

يستفيد من هذه الخدمة أصـحاب المحـلات والشـركات التجارية؛ حيث يقوموا بإيداع النقدية المتحصلة بعد أن يغلق البنك أبوابه في محافظ من الجلد أو القماش لها أرقام خاصة وأقفال خاصة. يتم وضع هذه المحافظ في الخزينـة الليليـة للبنك وبمجرد إلقاء هذه المحافظ إلى البنك تدخل في غـرف بها خزائن خاصة.

ويقوم البنك في اليوم التالي أثناء ساعات العمل الرسـمية بفتح هذه المحافظ بواسطة أحد مـوظفي البنـك، وتعطـى المحفظة الجلد لموظف الشباك؛ وذلك لإعطائها للعميل مـرة أخرى عند الطلب.

وتقدم البنوك هذه الخدمة مقابل مصاريف تـأجير لكـل محفظة على حدة. والخدمة التي يقَـدمها البنـك لا تقـارن بمصاريف تأجير هذه المحافظ؛ وذلك لأن البنك يحتفظ بهـذه الأموال في مكان آمن لرجل الأعمال، وبالتالي يقلـل مـن الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها العميل في حالة الاحتفاظ بهذه النقود السائلة في الشركة أو المحل أو المنزل.

وبدأت هذه الخدمة في الدخول إلى مصـر خـلال فتـرة الانفتاح، ولكن على نطاق محدود جدا، وفي عدد صغير جدا من فروع المراكز الرئيسية لبعض البنوك.

٩ ـ إدارة استثمارات العملاء Management of investements:

بالإضافة إلى خدمة إدارة حسابات العميـل يقـوم البنـك بإدارة استثمارات العميل. وهذه الخدمة مهمة جدا في الـدول ذات أسواق المال المتقدمة؛ حيث نجد أن معظم المـدخرين

والمستثمرين لـديهم اسـتثمارات متنوعـة Diversified investement Portfolio فـي مجـالات مختلفـة مثـل: العقارات، والأسهم، والسندات. وتحتاج عمليات الاستثمار في الأسهم والسندات إلى خبـرات معينـة ذات كفـاءة عاليـة متخصصة يستطيع أن يقَـدمها البنـك مقابـل مصـاريف أو عمولة معينة.

وعادة ما يكون هناك حـد أدنـى لمحفظـة الاسـتثمار Investement portfolio التي يمكن للبنك أن يديرها (مثلاً ٢٠,٠٠٠ دولار). وإذا رغب العميل فـي الاسـتثمار فـي الأوراق المالية بمبالغ أقل من ٢٠,٠٠٠ دولار فإن العميـل ينصح في هذه الحالة باستثمار أمواله في شـركات توظـف الأموال الصغيرة التـي يطلـق عليهـا وحـدات اسـتثمار أو وحدات توظيف أمـوال [٥] Matual Funds or Unit Trusts.

---

(٥) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

- D. P. Whithing, Mastering Banking, (London: Macmillan, (١٩٨٥) P. ٦٠.
- D. C Corner and. J. Matatko, "The Uses and Role of an Independent Unit Trust, Risk and

تقوم وحدات الاستثمار أو توظيف الأموال المشتركة بتجميع الأموال من عدد كبير من صغار المدخرين المساهمين، وتقوم بإعادة توظيفها نيابة عنهم في الأسهم والسندات في شكل وحدات. هذه الوحدات يمكن شراؤها أو بيعها مع العاملين بهذه الشركات بدون الحاجة إلى التعامل مع سماسرة الأوراق المالية.

وتنوب هذه المؤسسات عن الأفراد بالاستثمار في الأوراق المالية، حيث يجد صغار المستثمرين صعوبة في الحصول على المعلومات، ولا يتوفر لديهم الخبرة الكافية عن سلوك الأسهم والسندات، وتستعين وحدات الاستثمار بمجموعة من خبراء الاستثمار لإدارة هذه الأوراق المالية مقابل مصاريف معينة.

ويحصل المكْتَتِب أو المساهم مقابل الوحدات التي اكتتب فيها على شهادة مما يثْبِت امتلاكه لعدد معين من وحدات الاستثمار في هذه الشركة. والعائد الذي تحصل عليه الشركة يتمثل في توزيعات الأرباح المدفوعة بواسطة الشركات التي

Performance Measurement Service. Managerial Finance, Vol. ١٧, No. ٣. ١٩٨١ pp. ٥ – ١١.

تمتلك أسهمها وحدات الاستثمار، وذلك بعد استقطاع مصاريف إدارية معينة.

ويقسم صافي الدخل بين المستثمرين على أساس عدد الوحدات (وحدة الاستثمار) التي يمتلكها كل مستثمر، ويخَير المستثمر ما بين الحصول على العائد نقدا، أو قيام الشركة بشراء وحدات استثمار جديدة له.

وتتوقف قيمة وحدات الاستثمار في هذه الشركة على أساس التغيير الذي يحدث في قيمة الأسهم المشتراة بواسطة مدير الاستثمار، ويتم الإعلان عن قيمة هذه الوحدات بصفة دورية في الجرائد المتخصصة.

ويمكن شراء هذه الوحدات مباشرة من شركات وحدات الاستثمار، أو بتوكيل لأحد البنوك ليقوم بالشراء نيابة عن المستثمر.

وخدمة وحدات الاستثمار لم تدخل حتى الآن في مصر، ولكن يوجد خدمة أمناء الاستثمار حيث يقوم العميل بتوكيل هذه الوحدة لدراسة إمكانية القيام ببعض المشروعات أو بيع أو شراء بعض الأصول. ومن الطبيعي ألا يوجد تعامل على

الأسهم والسندات في السوق المصري؛ وذلك لضعف نشـاط بورصة الأوراق المالية.

٤/ ٩ ملخص الفصل:

ركز هذا الفصل أساسا على اسـتعراض وتقـديم أهـم حسابات الودائِع باعتبارها المصدر الأساسي للأموال للبنـك التجاري. ولقد تعرضنا لمناقشة كل من الحسابات الجاريـة، والودائِع الآجلة والادخارية بالتفصيل، بالإضافة إلى توضيح لأهمية شهادات الإيداع وتجميع المدخرات.

ركز الفصل أيضا على إظهار تطـور اسـتخدام أدوات الودائِع في الجهاز المصرفِي المصري خلال فترة الانفتـاح، ولقد وجدنا أن بنوك القطاع العام ما زالت تقدم مجموعة من أدوات الادخار المتنوعة. كما بـين الفصـل أيضـا أهميـة استخدام المنهج التسويقي في تقديم أدوات الادخـار وجـذب عملاء البنك بالإضافة إلى استراتيجية فتح الفروع الجديـدة كسياسة هامة للبنوك التجارية الناجحة في مصر.

استعرض الفصل أيضا أهم الخـدمات المصـرفِية التـي تقدمها البنوك التجارية للعملاء المـودعين سـواء للأفـراد، أو الشركات، أو لرجال الأعمال. ولقد وجـدنا أن الخـدمات

المصرفية المعروفة عالميا قد أدخل منها عدد محـدود جـدا بالنسبة للجهاز المصرفي المصري، وتحاول البنـوك دائمـا إدخالها بشكل تدريجي ممـا يـتلاءم مـع سـلوك العميـل المصري، وفي ضوء توفّر المناخ المناسب لإدخالهـا فـي مصر.

مراجع الفصل الرابع

١- سيد الهواري، **إدارة البنوك** (القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٣).

٢- عبد المنعم أحمد التهامي، **التمويل، مقدمة في المنشآت والأسواق المالية،** (مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).

٣- A. B. Kulkarni, and A. B. Kalkundrikar, **Money banking trade and finance**, (New Delhi: R. Chand & Co., ١٩٨٤).

٤- Charles N. Henning, et al., **Financial Markets and The Economy,** (New Jersey, Prentice – Hall, ١٩٧٨).

٥- David Cox, **Elements of Banking,** (London: John Murray, ١٩٧٩).

٦- David Palfreman, and Philip Ford, **Elements of Banking ١ and ٢,** (London: Macdonald and Evans, ١٩٨٤).

٧- D. C. Corner and J, Matatko, "The Uses and Role of and Independent Unit Trust, Risk and Performance Measurement Service, **Managerial Finance,** Vol. ٧ No. ٣, ١٩٨١, pp. ٥ – ١١.

٨- D. P. Whithing, **Mastering Banking** (London: Macmillan, ١٩٨٥).

٩- Edward D. Peterson, **Cash Management,** (California, Lifetime learning publications, ١٩٨٤).

١٠- Edward W. Reed, et, al., **Commercial Banking,** (New Jersey, Prentice – Hall., ١٩٨٠).

١١- Lawrence. S. Rither and William L. Silber, **Priciples of Money Banking and Financial Markets,** (New York: Basic books, Inc., ١٩٨٣).

١٢- Norman E. **Cameron, Money Financial Markets and Economic Activity,** (Ontario: Addison – Wesley Publishers, ١٩٨٤).

١٣- Osama A. El – Ansary, **Modelling the Operaions of Egyptian Joint Venture Banks,** Ph. D. Dissertation, University of Edinburgh, ١٩٨٥.

١٤- Richard Handscombe, **Bankers' management Hand book,** (London, McGraw – Hall, ١٩٧٦).

١٥- Stuart Valentine and Stan Mason. **Banking,** (London: Hodder and Stoughron, ١٩٨٤).

الفصل الخامس

إدارة رأس المال للبنك التجاري ومفهوم ملاءمة رأس المال

٥/ ١: أهمية ووظيفة رأس المال للبنك التجاري.

٥/ ٢: مكونات رأس المال وحق الملكية.

٥/ ٣: العلاقة بين الخطر ورأس المال.

٥/ ٤: قياس مدى ملاءمة رأس المال.

٥/ ٥: تحديد حجم رأس المال للبنك التجاري.

٥/ ٦: ملخص الفصل.

مقدمة

يناقش هذا الفصل أحد الموضوعات الأساسية التي شغلت اهتمام جميع الباحثين في مجال دراسة أنشطة وعمليات البنوك التجارية، ألا وهو رأس المال، وكيف يمكن تحديد حجم رأس المال الأمثل للبنك.

في واقع الأمر، أن تحديد الحجم الأمثل لرأس مال البنك التجاري يحتاج إلى توضيح مجموعة من المفاهيم الرئيسية التي تلقي الضوء على نواحي الاختلاف بين دور رأس المال لمنشآت الأعمال، ودوره بالنسبة للمؤسسات المالية العاملة في السوق المالي.

لذلك سيتم التركيز على توضيح الإطار النظري والعملي لأهمية رأس المال وحق الملكية بالنسبة للبنك، والعلاقة بين الأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري ورأس المال. بالإضافة فإن هذا الفصل يهدف إلى استعراض أهم المؤشرات التي استخدمت وذلك لقياس الحجم الأمثل لرأس مال البنك، سواء استخدمت بواسطة الإدارة الداخلية للبنك أو بواسطة الجهات الرقابية الخارجية مثل: البنوك المركزية،

وذلك للتأكد من ملاءمة رأس المـال، وتغطيتـه لمخـاطر الاستثمار في الأصول المختلفة.

ومما هو جدير بالذكر، أن أحد الأسباب الرئيسـية التـي دفعت الكاتب إلى تناول إدارة رأس مال البنك أن الكثير من الباحثين والعاملين بالجهاز المصرفي وبالجهـات الرقابيـة المسئولة عن نشاط البنوك التجارية مـا زالـت حتـى الآن لا تعطي لهذا الموضوع أهمية خاصة، ولا تُفَرق بـين رأس المال في المنشآت العادية، ورأس المـال فـي المؤسسـات المالية، بل أكثر من ذلك إن العديد من الباحثين ينتقد البنـوك التجارية لانخفاض نسبة رأس المال، وحق الملكية بالنسـبة لإجمالي الأصول. وفي واقع الأمـر أن كثيـرا مـن هـذه الانتقادات مبنية أساسا على دراسة إدارة رأس المال بالنسبة للشركات والمشروعات التجارية، وقليل جدا من الباحثين قد تعرضوا إلى الدراسات المتخصصة فـي إدارة رأس المـال بالبنوك التجارية التي تتصف بطبيعـة خاصـة، وتطـورت سريعا خلال العشر سنوات الماضية.

يأمل الكاتب في هذا الفصل إلى توضيح أن رأس المـال بالنسبة للبنك يتوقف على تركيبة محفظة الأصول والخصوم،

وخاصـة القـروض والودائـع Loans and deposits Portfolios التي يحتفظ بها البنك، بالإضافة إلـى الوفـاء بمجموعة من القواعد والإجراءات التـي تطلبهـا الجهـات الخارجية، وخاصة البنوك المركزية.

وينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

٥/ ١: أهمية ووظيفة رأس المال للبنك التجاري.

٥/ ٢: مكونات رأس المال وحق الملكية.

٥/ ٣: العلاقة بين الخطر ورأس المال.

٥/ ٤: قياس مدى ملاءمة رأس المال.

٥/ ٥: تحديد حجم رأس المال للبنك التجاري.

٥/ ٦: ملخص الفصل.

٥/ ١ أهميـة ووظيفـة رأس المـال للبنـك التجـــاري: Capital definition and functions:

يلعب رأس المال بالنسـبة للبنـك التجـاري دور فريـد ووظائف معينة إذا ما قورن بأهميـة رأس المـال بالنسـبة للمشروعات الغير مالية. نجد في معظم مشروعات الأعمال الغير مالية، الوظيفة الأولى لرأس المال هي شراء الأصـول الثابتة مثل المباني والآلات، ويأتي في المرتبة الثانويـة دور رأس المال كغطاء بالنسبة لديون المشروع لدى الغير.

من الناحية الأخرى، يعد رأس المال بالنسبة للمؤسسـات المالية، وخاصة البنوك، بمثابة تأمين وغطـاء لامتصـاص الخسائر المتَوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل، وله دور ثانوي بالنسبة لتمويل الأصول الثابتة.

وبناء على هذه الأهمية فمن المهم جدا التحديـد والتنبـؤ بالحجم الأنسب والأمثل لرأس المـال Capital adequacy ولكن تحقيق هذا الهدف يتوقف على سلوك الإدارة والجهات الرقابية الخارجية. إدارة البنك تسعى إلى استثمار أقل أموال

ممكنة في رأس المال؛ وذلك لتحقيـق أكبـر عائـد ممكـن لأصحاب رأس المال. ولذلك فهي تهتم بتقليـل نسـبة رأس المال، وحق الملكية إلى إجمالي الأصول، وعلى العكس من ذلك، يهتم البنك المركزي بحماية المودعين وعملاء البنـوك التجارية، وتقليل الفشل المالي المتوقع لذلك، فهو يعمل دائما على أن يحتفظ البنك التجاري بمعدلات رأس المال بالنسـبة لإجمالي الأصول معتدلة.

إذن حسن إدارة رأس مال البنك وتحديد حجـم مناسـب يتناسب مع الأخطار التي يتعرض لها استثمارات البنك يحقق ارتياح لكل من المشرفين على إدارة البنـك، والمـودعين، والجهات الرقابية الخارجية، وتحقيـق الاسـتقرار المـالي بالسوق.

أهمية رأس المال:

يحقق رأس المال بالنسبة للبنك التجاري مجموعـة مـن الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

١) توفير الأموال الأساسية اللازمة لبدء الاستثمار وذلك عن طريق الأموال المدفوعة بواسـطة المؤسسـين والمساهمين.

٢) يعتبر بمثابة الغطاء الأساسي لامتصـاص الخسـائر والأخطار المتَوقعة التي يتعرض لها البنك التجـاري نتيجة لظروف عدم التأكد.

٣) يمثل رأس المال الحماية والأمـان والثقـة بالنسـبة للمودعين، حيث إن الجانب الأكبر من الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري تأتي عن طريق الودائِع، وجزء صغير جدا من الأموال يدخل عـن طريـق رأس المال.

وعلى سبيل المثال فإن رأس المال في البنوك التجاريـة بالولايات المتحدة يمثل فقط حوالي ٧ % في المتوسط [٦].

"In the United States capital stock and retained earnings provide only about ٧ % of the total bank funds".

ويبين الجدول التالي رقم (٥/ ١) الأهمية النسبية لبنـود الخصوم بالنسبة لإجمالي الأصول لأحد البنـوك المصـرية المشتركة خلال الفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢.

---

(٦) Edward W. Reed, et al., Commercial banking, (New Jersey, Prentice – Hall, ١٩٨٠) P. ١٢٦.

جدول رقم (٥/ ١)

الأهمية النسبية لبنود الحصول بالنسبة لإجمالي الأصول لأحد البنوك المصرية المشتركة

(١٩٧٨ ـ ١٩٨٢)

السنوات	رأس المال	إجمالي الودائع	المستحق للبنوك
	إجمالي الأصول	إجمالي الأصول	إجمالي الأصول
١٩٧٨	٦,٦	٧٥	١٦,٥
١٩٧٩	٧,٩	٧٥	١٣,٣
١٩٨٠	١٠,١	٧٧	٩,١
١٩٨١	٧,٢	٧٠	٥,٧
١٩٨٢	٧,٠	٧٧	١٤,٣

يظهر من الجدول أن حوالي ٧٧ % من إجمالي خصـوم البنك (مصادر الأموال) تتمثل في الودائع، بينما يمثـل رأس المال وحق الملكية فقط حوالي ٧ %، وبالتالي فـإن حسـن إدارة وملاءمة رأس المال يعكس كفاءة رأس المال ويظهـر

للمودعين المرتقبين رغبة المساهمين في استخدام وتقديم أموالهم لتغطية الأخطار في حالة وقوعها، وكذلك خطر التصفية.

٤) يتضمن رأس المال الاحتياطيات والمخصصات التي تحفظ من أجل شراء الأصول الثابتة التي يحتاجها البنك، بالإضافة إلى تغطية الأخطار المتَوقعة.

٥) يمثل رأس المال بالنسبة للجهات الرقابية أحد الوسائل للرقابة على نشاط البنك التجاري. تقوم بعض البنوك المركزية بوضع بعض الضوابط والقواعد الإجرائية التي تحدد الحجم الأمثل لرأس مال البنك التجاري، وذلك لضمان حماية المستثمرين والمودعين. وتهدف هذه القواعد والإجراءات إلى تحديد الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به من رأس المال، وكذلك رأس المال اللازم لفتح الفروع الجديدة والعلاقة بين رأس المال وقروض واستثمارات البنك التجاري. كما تؤثر أيضا القواعد الإجرائية الخاصة برأس المال على الشركات التابعة التي يمكن للبنك أن يقتني أسهم فيها.

الوظائف السابقة لرأس المال تجعل البنك دائمـا يحـاول المحافظة على نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصـول عنـد نسبة ثابتة؛ وذلك خوفًا من حدوث خطـر انخفـاض قيمـة الأصول عن الخصوم، وبالتالي لا يستطيع البنـك أن يقـوم بسداد الالتزامات Insolvency risk، ولـذلك فكلمـا زادت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول تعكس قـوة المركـز المالي، وقدرة البنـك علـى سـداد الالتزامـات، وسـرعة امتصاص الخسائر والأخطار.

٥/ ٢ مكونات رأس المـال وحـق الملكيـة Equity capital:

يمثل رأس المال وحق الملكية أهم الأموال التي يمتلكهـا أصحاب البنك المؤسسين والمساهمين، سواء عـن طريـق الأسهم التي يمتلكوها، أو الاحتجازات الدوريـة فـي شـكل الاحتياطيات والمخصصات.

ويتكون رأس المال وحق الملكية بالنسبة لمعظم البنـوك التجارية العاملة في مصر من البنود التالية:

١) رأس المال المدفوع بوساطة المسـاهمين Paid up capital.

٢) الاحتياطيات: Reserves:

وتحتفظ معظم البنوك المصرية بالاحتياطيات التالية:

ـ الاحتياط القانوني Legal reserve.

جميع البنوك العاملة في مصر مطالبة بتخصيص على الأقل ٥ % من صافي الأرباح في شكل احتياطي قانوني؛ وذلك لإجبار البنوك على زيادة حسابات حق الملكية ورأس المال.

ـ الاحتياطي العام General reserve:

تقوم معظم البنوك بتخصيص جزء من صافي الربح كاحتياطي عام.

وتتحدد نسبة هذا الاحيتاطي وذلك بناء على قرار من مجلس إدارة البنك وبناء على موافقة الجمعية العمومية في نهاية السنة المالية. ويمثل هذا الاحتياطي غطاء للأخطار التي تتعرض لها الاستثمارات في الأصول المختلفة. ومما هو جدير بالذكر أن معظم البنوك المصرية لا تحسب هذا الاحتياطي بناء على علاقة مباشرة بالاستثمارات في الأصول الخطرة، فهو مجرد نسبة بناء على تقدير البنك.

ـ الاحتياطيات الأخرى:

وتختلف أنواع هذه الاحتياطيات حسب الغرض التي تُنْشَأ من أجله.

المخصصات Provisions:

يحتفظ البنك التجاري دائما بمجموعة من المخصصـات أهمها مخصص الديون المعدومة والمشكوك فـي تحصـيلها Band and Doubtful Debt Provisions وذلـك لامتصاص الخسائر الخاصـة بـالقروض. ويتكـون هـذا المخصص من جزء خاص يعد طبقًا للخسائر المشكوك فـي تحصيلها، وحسب كل حالة على حدة. أما الجزء الثاني فعادة ما تقوم البنوك بتحديد نسبة تتراوح ما بين (١ % ـ ٤ %) من إجمالي حجـم القـروض Total outstanding loans وذلك كمخصص للخسائر المتَوقعة. وعادة ما يتم تخصيصه في نهاية السنة المالية.

لاحظ أن المشَرع في بعض الدول قد يميل إلى وضع حد أقصى لإمكانيـة زيـادة مخصصـات الـديون المعدومـة والمشكوك في تحصـيلها، وكـذلك مخصصـات خسـائر

القروض؛ وذلك حتى لا تغالي البنوك في تخفـيض صـافي الربح المتَحقق في نهاية العام.

٤ ـ الأرباح المحتجزة Retained earnings:

عادة ما تميل البنوك للاحتفاظ بجزء من الأرباح المحققة في نهاية العام على شكل أرباح محتجزة؛ وذلك لتدعيم رأس المال، والتوسع في زيادة معدلات النمو بالنسـبة لإجمـالي الأصول، وذلك بعد توزيع حصص الأسهم للمساهمين.

٦/ ٣ العلاقة بين الخطر ورأس المـال Risk and Capital:

بناء على العرض السابق لأهمية رأس المال وحق الملكية للبنك التجاري فإن رأس المال يعتبر بمثابة وسادة لامتصاص الأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري، وتتعرض السـلع المالية التي يتعامل فيها البنك التجاري للعديد من الأخطار [٧]

---

(٧) لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالأخطار التي يتعـرض لهـا البنك: Risks of banking راجع في ذلك:

لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالأخطار التي يتعرض لها البنـك: Risks of banking

ويوضح الشكل رقم (٥/ ١) العلاقة بين رأس المـال وحـق الملكية وأهم الأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري.

ويمكن تقسيم هذه الأخطار بصفة عامة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: الأخطار التـي يتعـرض لهـا جانـب الأصول.

المجموعة الثانية: الأخطار التـي يتعـرض لهـا جانـب الخصوم.

أولاً: الأخطار الخاصة بجانب الأصول Assets side risks:

تتعرض أصول البنك التجاري للأخطار التالية:

راجع في ذلك:

John Cooper, The management and regulations of banks, (New York: st., Martin's press, ١٩٨٤) Chapter four.

جدول رقم (٥/ ١)

العلاقة بين رأس المال وحق الملكية، والأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري

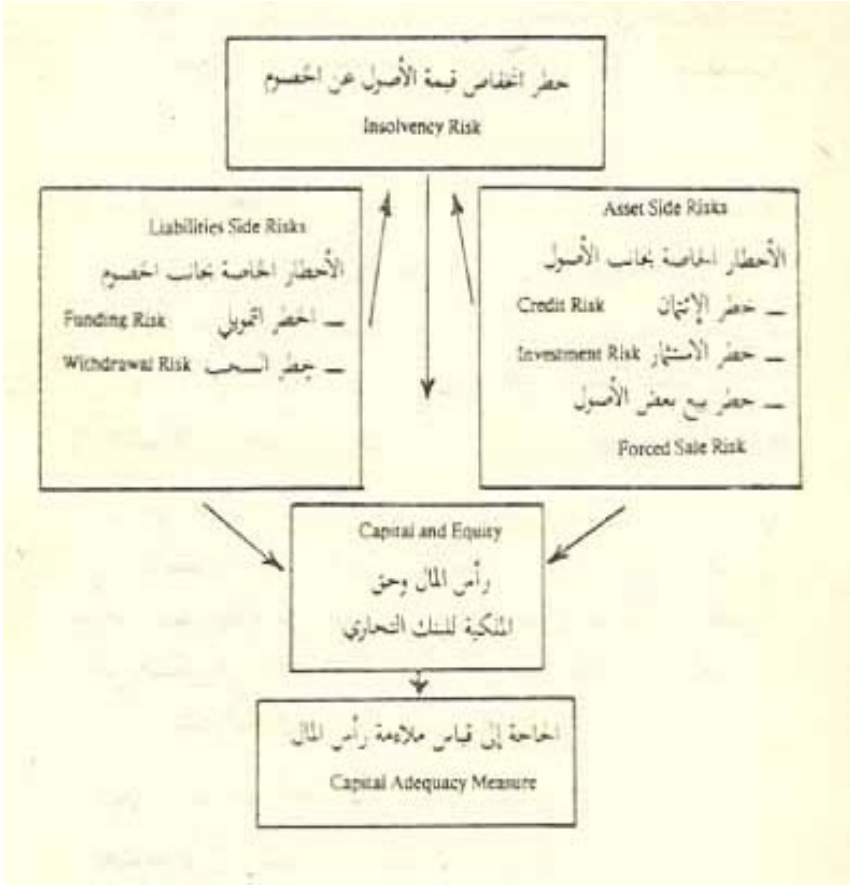

أ) خطر الائتمان: Credit risk:

يمثل هذا الخطر عدم قيام المقترضين بسداد التزاماتهم في مواعيد الاستحقاق، وقد يطلق عليه خطر عدم الدفع Default risk.

ب) خطر الاستثمار Investment risk:

ويمثل احتمال انخفاض في قيمة الاستثمار في بعض الأصول عن قيمتها الدفترية Book value ومثال على هذا الاستثمار في الأوراق المالية حيث تتعرض لاحتمال انخفاض قيمتها الدفترية مما يؤدي إلى تقليل قيمة الأصول.

ج) خطر بيع بعض الأصول Forced sale risk:

قد يضطر البنك نتيجة لوجود خطر الاستثمار المصاحب لبعض الأصول، إلى أن يعرضها للبيع وذلك لوجود خسارة فعلية نتيجة لانخفاض قيمتها بالإضافة إلى توقع انخفاض قيمتها في المستقبل، وقد ينشأ هذا الخطر نتيجة لاحتياج البنك إلى أموال سائلة بصفة طارئة، واضطراره إلى بيع بعض الأصول المتداولة بأقل من قيمتها لتوفير الأموال اللازمة.

ثانيا: الأخطـار الخاصـة بجانـب الخصـوم Liabilities side risks:

تتعرض خصوم البنك لمجموعة مـن الأخطـار يمكـن إدراجها بصفة عامة تحت مـا يسـمى بأخطـار السـيولة Liquidity risk نناقش منها ما يلي:

أ) الخطر التمويلي.

ب) خطر السحب.

د) الخطر التمويلي: Funding risk:

يحصل البنك التجاري على احتياجاته من الأموال أساسـا عن طريق المودعين، ومن الضـروري أن يكـون البنـك مستعدا دائما لإعادة هذه الأموال للمودعين عند حلول مواعيد استحقاقها. إذا لم يستطع البنك تسديد هذه الالتزامات الماليـة في مواعيدها، فإن ذلك سيؤدي إلى فقد ثقة المودعين بالبنك، بل أكثر من ذلك سوف يؤدي إلـى هـز ثقـة المـودعين المرتقبين، ويؤثر على سمعة البنك المالية، ويطلـق الخطـر التمويلي على عدم قدرة البنك علـى إعـادة دفـع أمـوال المودعين عند الاستحقاق.

هـ) خطر السحب: Withdrawal risk:

يتعلق هذا الخطر باحتمال قيام المودعين بعملية السحب المفاجئ لأرصدة الودائع قبل حلول مواعيد استحقاقها بالشكل الذي لم تستعد له إدارة البنك مما قد يؤدي إلى عدم توفر السيولة الكافية، ويؤدي إلى إفلاس وتصفية البنك.

ويؤدي كل من الخطر التمويلي Funding risk وخطر السحب Withdrawal risk إلى زيادة مشكلة السيولة بالنسبة للبنك التجاري.

وتؤدي أيضا الأخطار التي يتعرض لها كل من جانب الأصول وجانب الخصوم إلى انخفاض قيمة الأصول عن قيمة الخصوم مما يهدد البنك بالإعسار أو ما يطلق عليه خطر الإعسار Insolvency Risk.

وبالتالي فإن مهمة إدارة رأس المال وحق الملكية مهمة شاقة تحتاج إلى كفاءة وقياس حتى يمكن تقليل الأخطار السابقة، إذن هناك حاجة ماسة إلى قياس مدى ملاءمة ومناسبة رأس المال وحق الملكية؛ لتقليل مخاطر الاستثمار، وهذا هو موضوع الفقرات التالية:

٥/ ٤ قياس مدى ملاءمة رأس المال Capital Adequacy Measure:

من المشاكل الأساسية التي تقابل كل من إدارة البنك والجهات الرقابية الخارجية كيفية قياس مدى ملاءمة رأس المال؛ وذلك لضمان حقوق المساهمين والمودعين وتوفير الأمان اللازم للاستثمار في السوق المالي.

والحقيقة أنه ليس من السهل حل هذه المشكلة؛ وذلك لأن هناك صعوبة بالغة في التنبؤ، وتقليل الأخطار السابق الإشارة إليها، ومن ثم فإن هناك مشكلة في تحديد مدى ملاءمة رأس المال، وتحديد حجم رأس المال المطلوب لأنشطة وعمليات البنك التجاري.

وبالرغم من المشكلة السابقة فقد قام العديد من الباحثين بتطوير مجموعة عن المؤشرات والأساليب التي تستخدم في تحديد مدى ملاءمة رأس المال للبنك، والتي تم استخدامها بواسطة إدارة البنك والسلطة الرقابية.

وسوف نناقش في هذا الفصل الأساليب والمؤشرات التالية:

١) نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصـول وإجمالي الودائِع.
٢) نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة.
٣) استخدام مؤشر مركب من نسبة رأس المـال إلـى الأصول الخطرة، ونسبة رأس المال إلى الودائِع.
٤) مؤشرات أخرى لقياس ملاءمة رأس المال.

نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول والودائِع Capital Assets and deposits ratio:

من أقدم وأسهل الطرق التي استخدمت في تقدير وقيـاس مدى ملاءمة حجم رأس مال البنك، نسبة رأس المـال إلـى إجمالي الأصول Capital – asset ratio

$$\text{نسبة رأس المال إلى الأصول} = \frac{\text{رأس المال + حق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$$

وعادة ما تعتبر هذه النسبة أحد المؤشرات الأولية التـي تستخدمها معظم البنوك. ويحاول البنك عادة الاحتفاظ بهـذه النسبة عند معدلات ثابتة، ويتحاشى دائما أن تقل هذه النسبة

عن متوسط معدلاتها في السنوات السابقة. وكما سبق القـول فإنه في المتوسط هذه النسبة تساوي ٧ % في البنوك الأجنبية وتختلف بالطبع حسب حجم البنك.

ويوضح الجدول التالي (٥/ ٢) نسبة حق الملكيـة إلـى إجمالي الأصول بالنسبة للبنوك التجارية الأمريكية، وحسـب حجم أصول هذه البنوك. لاحظ أنه بزيادة حجم البنـك تقـل الأهمية النسبية لرأس المال، وحق الملكية بالنسبة لإجمـالي الأصول، فعلى سبيل المثال البنوك أقل مـن ١٠٠ مليـون دولار في عام ١٩٨٢، نسبة رأس المال فيها ٨,٧٥ % بينما نسبة رأس المال بالنسبة للبنوك ذات حجم أصول أكبر مـن ٥ بليون كانت هذه النسبة تساوي ٤,٣٠ % فقط.

لاحظ أيضا من الجدول ثبات نسـبة رأس المـال وحـق الملكية لإجمالي الأصول.

جدول رقم (٥/ ٢)

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الأصول بالنسبة للبنوك التجارية الأمريكية ١٩٦٩ ـ ١٩٨٢

تقسيم البنوك حسب حجم الأصول

سنوات	أقل من ١٠٠ مليون	١٠٠ ـ ٣٠٠ مليون	٣٠٠ مليون بليون	١ بليون ٥ بليون	أكبر من ٥ بليون	جميع البنوك
١٩٦٩	٧,٦٤	٧,٢١	٧,١٤	٦,٥٤	٥,٥٨	٦,٧٧
١٩٧٠	٧,٦٣	٧,١١	٧,٠٨	٦,١٥	٥,٣٤	٦,٥٨
١٩٧١	٧,٤١	٦,٨٨	٦,٨٣	٥,٩١	٥,١٠	٦,٣٢
١٩٧٢	٧,٢٢	٦,٦٦	٦,٤٣	٥,٤٣	٤,٧١	٥,٩٥
١٩٧٣	٧,٣٣	٦,٧٢	٦,٢٧	٥,٢٥	٤,١٤	٥,٦٧
١٩٧٤	٧,٦٤	٦,٨٥	٦,٣٣	٥,٥١	٣,٨٢	٥,٦٥
١٩٧٥	٧,٦٥	٦,٨٨	٦,٥٨	٥,٨١	٤,١٣	٥,٨٧
١٩٧٦	٧,٩٤	٧,١٠	٦,٧٨	٦,٠٣	٤,٥١	٦,١١
١٩٧٧	٧,٨٥	٦,٩١	٦,٦١	٥,٩١	٤,٣٢	٥,٩٢
١٩٧٨	٧,٩٨	٧,٠٦	٦,٥٣	٥,٧٨	٤,١٣	٥,٩٠
١٩٧٩	٨,٢١	٧,٢٣	٦,٥٥	٥,٨٣	٤,٠٣	٥,٧٥
١٩٨٠	٨,٤٥	٧,٣٤	٦,٧٧	٥,٦٨	٤,١٢	٥,٨٠
١٩٨١	٨,٥٢	٧,٤٠	٦,٧٨	٥,٧٠	٤,٢١	٥,٨٣
يونيو						
١٩٨١	٨,٧١	٧,٥٧	٦,٠٩	٥,٧٧	٤,١٢	٥,٨٩
١٩٨٢	٨,٧٥	٧,٥٦	٦,٩٢	٥,٨٦	٤,٣٠	٥,٩٨

Source: Samuel H. Tally, Bank Trends and financing, Board of Governors of Fedral Reserve System, February ١٩٨٣, P. ٢, quoted in Peter Rose and Donald R. Fraser, **Ibid**, P. ٣٣١.

نسبيا خلال آخر خمس سنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ لجميـع القطاعات.

اتجهت أيضا الإدارة إلى استخدام نسبة رأس المال وحـق الملكية إلى إجمالي الودائِع؛ وذلك لقياس معدل تغطيـة رأس المال لأخطار الودائِع التي يتعرض لها المودعين.

$$\text{نسبة رأس المال إلى الودائِع} = \frac{\text{رأس المال وحق الملكية}}{\text{إجمالي الودائِع}}$$

واستخدام هذا المؤشر قديما مجلس الاحتياطي الفيـدرالي (عـام ١٩٣٣) Fedral Reserve board وذلـك لقيـاس ملاءمة البنك والنسبة النمطية المطَبقَـة فـي ذلـك الوقـت كانت ١: ١٠ [٨].

ولقد وجهت إلى النسب السابقة العديد من الانتقادات حيث إنها لا تُنْشِئ علاقة بين رأس المال والأخطار التي تتعرض لها الاستثمارات، حيث لا تهتم نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول بالأخطار الموجودة في بنود الأصول. أضف إلـى ما سبق فقد تتساوى نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصـول

---

(٨) William F. Beazer, Optimization of Bank Porlfolio, (Toronto: D. C. Heath, ١٩٧٥) P. ٣٥.

في بنكين، لكن درجة الخطـر تختلـف فـي الاسـتثمارات والأصول لكلا هذين البنكين. وبالتالي فإن تساوي هذه النسبة لا يعني أن كلا البنكين لديه رأس مال ملائم، ولكـن هنـاك اختلاف واضح في درجة الخطر.

وكنتيجة للانتقادات السابقة بدأت البنوك تطبق ما يطلـق عليه نسبة الأصول الخطرة إلى رأس المال.

نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة Capital – Risk Assests Ratio:

يستخدم هذا المؤشر وذلك للتخلص من عيـوب النسـب السابقة حيث معظم البنوك التجارية عند قياس مدى ملاءمـة ومناسبة رأس المال باستخدام نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة Risky assets:

$$\text{نسبة رأس المال للأصول الخطرة} = \frac{\text{رأس المال وحق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}}$$

وتنحصر الأصول الخطرة في القروض والاستثمارات في الأسهم والسندات المعومـة المعرضـة لأخطـار ارتفـاع وانخفاض الأسعار. وأيضا يمكن تعريف الأصول الخطـرة على أنها إجمالي الأصول مخصوم منها النقدية والأرصـدة

السائدة، وسندات الحكومـة والقـروض المضـمونة مـن الحكومة[٩].

ويمكن استخدام المعادلة التالية وذلك لحسـاب الأصـول الخطرة بالنسبة للبنوك التجارية المصرفية.

الأصول الخطرة = إجمالي الأصول

- النقدية بالعملة المحلية والأجنبية.
- أرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية والأجنبية.
- أرصـدة لـدى البنـوك الأخـرى والمراسـلين بالعملـة المحليـة والعملة الأجنبية.
- سندات الحكومة.
- الأصول الثابتة.

والنسبة النمطية لرأس المال ـ لإجمالي الأصول الخطرة كما ذكرها أحد الكتاب هي ١: ٦ [١٠]، أي أن البنك التجاري يجب الاحتفاظ بجنيه في حسابات رأس المال وحق الملكيـة وذلك مقابل كل ٦ جنيهات استثمار في الأصـول الخطـرة. وذلك مع الأخذ في الاعتبار اختلاف هذه النسبة بين البنـوك حسب درجة مخاطر الاستثمار.

---

(٩) **Ibid**, P. ٣٥.

(١٠) **Ibid**, P. ٣٥

وبالرغم من أن هذا المؤشر يتميز بأنه يأخذ في الاعتبار الأخطار التي تتعرض لها استثمارات البنك ولكن مـن أهـم عيوبه:

١) من الصعب الحكم على ملاءمة رأس مـال البنـك وذلك لمجرد خضوعه لبعض المتوسطات الإحصائية أو النِسب النمطية.

٢) يفترض هذا المؤشر أن سندات الحكومة أصول غير خطرة Riskless assets، ولكن هناك احتمـال أن تتعرض أصول الدولـة إلـى خطـر عـدم الـدفع Default Risk.

٣) يفترض هذا المؤشر تَساوي درجة الخطـر لجميـع الأصول التي تندرج تحت تعريف الأصول الخطرة.

٤) استخدام مؤشر مركب من نسبة رأس المـال إلـى الأصول الخطرة، ونسبة رأس المال إلى الودائِع:

للقضاء على عيوب اسـتخدام نسـبة رأس المـال إلـى الأصول الخطرة فقد قام العديد مـن خبـراء البنـوك فـي الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير طريقـة معقـدة؛ وذلـك

لقياس مدى ملاءمـة رأس المـال للبنـك. The Capital Adequacy for a Bank.

وتتركب هذه الطريقة من مـزيج مـن المؤشـرين التاليين:

أ) تقدير أصول البنك حسب درجة الخطر Appraisal of the Bank's assets.

ب) تقييم هيكل ودائع البنك Evaluation of Deposits Structure.

أ) تقدير درجة الخطر لأصول البنك:

قام البنك الفدرالي للبنوك الأمريكية بإدخال نظام ونموذج خاص بتحليل رأس مـال البنـك Form for analyzing bank (FABC).

يتيح هذا النموذج التفرقة بين درجة الخطر الموجودة في هيكل أصول البنك. ولقد قسم هذا النظام هيكل أصول البنـك إلى المجموعات التالية [١١]:

---

(١١) لمزيد من التفاصيل راجع ذلك:

١ ـ الاحتياطيات النقدية الأولوية Primary Liquidity reserves:

وتتكون من النقدية والأرصدة لدى البنك والبنك المركزي.

٢ ـ الاحتياطيات النقدية الثانوية Secondary Liquidity reserves:

٣ ـ أقل الأصول خطورة Minmum Risk Assest:

وتمثل الاستثمارات في الأسهم والسندات لمدة تتراوح بين ١ ـ ٥ سنوات.

٤ ـ الأصول المتوسطة Intermediate assets:

الاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل.

٦ ـ الأصول الثابتة والمتنوعة والأصول الأخرى Fixed, Classified and other assets:

Peter s. Rose, and Donald R. Fraser, Financial institutions, (Taxas, Business Prblications Inc., ١٩٨٥) P. ٣٣٤.

ويبين الشكل رقم (٥/ ٢) العلاقة بين الاستثمارات في الأصول المختلفة ودرجة الخطر. لاحظ أن درجة الخطر واحتمالات عدم الدفع تزداد وذلك كلما انتقلنا من المجموعة رقم (١) إلى المجموعة رقم (٦).

وتزداد نسبة الزيادة المطلوبة في رأس المال حسب درجة الخطر لكل أصل. وبالطبع كلما زادت نسبة الأموال المستمرة في أصول أقل سيولة كلما زاد رأس المال الإضافي الذي يجب أن يحتفظ به البنك. وبالتالي تستطيع إدارة البنك حساب الحجم الإجمالي لرأس المال وذلك لتغطية أخطار السوق وخطر الائتمان الذين يسيطرون على هيكل الأصول حسب درجة الخطر.

تقييم هيكل ودائع البنك:

وبما أن رأس المال يغطي أيضا أخطار السيولة Liquidity risks التي تنشأ عن جانب الخصوم، لذلك يجب أن يتم تحليل هيكل الودائع، وذلك لتقدير رأس المال الإضافي اللازم لتغطية خطر السيولة، وتغطية التقلبات المتَوقعة في هيكل الودائع Deposits Fluctuations.

فعلى سبيل المثال قد يواجه البنك مشكلة سـيولة مفاجئـة مما يرغمه على بيع بعض الأصول مثل الأسهم والسـندات في البورصة بأسعار منخفضة عن القيمة الدفترية، وبالتـالي قد يحتاج إلى رأس مال إضافي لتغطية أخطـار انخفـاض أسعار الأوراق المالية.

شكل رقم (٢/٥)

العلاقة بين الاستثمارات في هيكل الأصول ودرجة الخطر

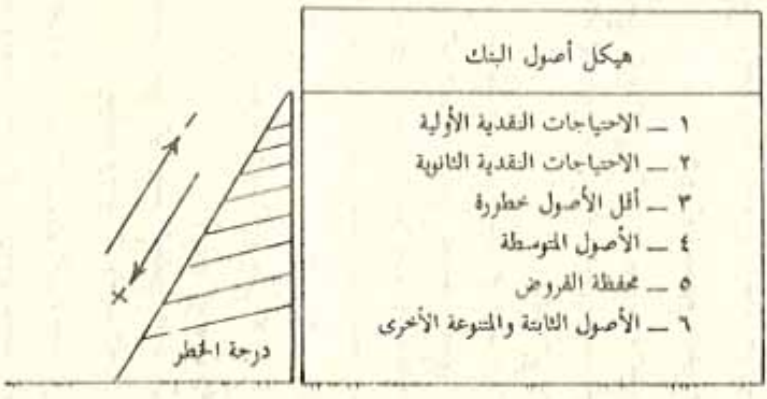

أيضا، إذا كانت ودائع البنك ذات طبيعة سـائلة قصـيرة الأجل Short term فإن الأصول السائلة قد لا تكون كافيـة

وذلك لتوفير احتياجات السيولة، ولذلك لا بد أن يحتفظ البنك برأس مال إضافي.

وتقل درجة الاحتياج إلى السيولة إذا انتقلنا من الودائع الجارية إلى الودائع الآجلة والادخارية، وتزيد السيولة بالنسبة للحسابات الجارية والودائع الادخارية قصيرة الأجل.

نستخلص مما سبق أن تحديد وقياس مدى ملاءمة رأس مال البنك لا يتوقف فقط على درجة الخطر بالنسبة للاستثمارات في الأصول الخطرة للبنك، ولكن يتوقف أيضا على هيكل ودائع البنك، وبالتالي فإن إجمالي رأس المال وحق الملكية يعكس:

(١) جزء يحمي الأصول الخطرة من الخسائر المتَوقعة.

(٢) أموال إضافية، وذلك لتعويض البنك عن نقص السيولة المتَوقعة نتيجة لمخاطر السيولة في هيكل الودائع.

يتضح من العرض السابق أهمية قياس مدى ملاءمة رأس المال وذلك لتحقيق الأمان للبنك والمودعين والسوق المالي.

ويطلب من البنك التجاري توفير حجم معين من رأس المال أمام السلطات الرقابية، ويمكن أن يقوم بذلك بدون

زيادة رأس المال وذلك عن طريق التحـول مـن الأصـول الخطرة إلى الأصول السائلة. أيضا، التحـول مـن الودائِـع الآجلة إلى الودائِع الجارية يمكن أن يؤدي إلى زيـادة رأس المال المطلوب، أو توجيه وتخصـيص الاسـتثمارات إلـى أصول أقل سيولة.

وبصفة عامة يقوم البنك التجاري بزيادة رأس المال مـع مرور الوقت، ومع كِبر حجم البنك حتى يحقق نسبة ثابتة بين رأس المال وإجمالي الأصول.

(٤) مؤشرات أخرى لقيـاس ملاءمـة رأس المال:

بالإضافة إلى المؤشرات والمعايير السابقة، هناك مجموعة أخرى من المؤشرات يجب أن تُؤْخَذ في الاعتبار عند قيـاس مدى ملاءمة رأس مال البنك [١٢].

(١) كفاءة إدارة البنك.

---

(١٢) راجع ذلك في:

Peter S. Rose, and Donald R. Fraser, p. ٣٣٥.

Edward W. Reed, Etail P. ١٧٦.

(٢) سيولة أصول البنك ودرجة الخطر المصاحبة لكل استثمار.

(٣) تطور إيرادات البنك والأرباح المحتجزة في السنوات السابقة.

(٤) سلوك وجودة أصحاب رأس المال.

(٥) التقلبات المتَوقعة في هيكل الودائع.

(٦) جودة الإجراءات التشغيلية بالبنك Operating Procedures.

(٧) مقدرة البنك على مقابلة الاحتياطيات المالية الحالية والمتَوقعة بالنسبة للمصروفات والاستثمارات آخذًا في الاعتبار درجة المنافسة المتَوقعة.

ومما هو جدير بالذكر، أن موضوع ملاءمة رأس المال من الموضوعات التي تتطور باستمرار وتقوم البنوك المركزية خاصة في أمريكا بإدخال تعديلات دورية بالشكل الذي يحقق عنصر الاستقرار والأمان في الجهاز المصرفي. ويتبقى نُقَطة أخيرة خاصة برقابة البنك المركزي المصري على الجهاز المصرفي، فبالرغم من وجود أدوات رقابية جادة إلا أن إدخال معيار ملاءمة رأس المال وإعداد مجموعة

من المؤشرات تستخدم حسب ظروف البنوك التجاريـة فـي مصر من الأمور الحتمية، خاصة في حالـة قيـام البنـوك بافتتاح فروع جديدة.

أيضا، بالنسبة لقواعد الرقابـة علـى الائتمـان الحاليـة وخاصة نسبة سقُوف الائتمان يجب أن يتم تبسيطها لتشـجيع البنوك على منح الائتمان متوسط وطويـل الأجـل، ومـن الممكن أيضا إلغاؤها واستبدالها بتعليمات جديدة خاصة بمدى ملاءمة رأس المال على النحو التالي:

(١) يقْتَرح أن يقوم البنك المركزي بإدخـال إجـراءات جديدة خاصة بملاءمة رأس المال لكل من البنـوك التجارية وبنوك الاستثمار.

ويمكن بهذا الصدد استخدام مؤشرات أولية بسيطة مثـل نسـبة حسـابات رأس المـال (رأس المـال المـدفوع + الاحتياطيات + المخصصات الخاصـة باحتيـاطي الـديون المشكوك فيها والديون المعدومة) إلى الأصول الخطرة، وهي تنحصر في محفظة القروض، والاسـتثمارات فـي الأوراق المالية طويلة الأجل. وإذا كانت النسبة النمطية تساوي ١: ٦ فإن البنك المركزي من الممكن اختيار نسبة أخـرى حسـب

طبيعة الخطر في السوق المالي المصري؛ وذلك للتأكد من قيام البنوك بالاحتفاظ برأس مال ملائم وكافٍ لتغطية الخسائر المتَوقعة.

(٢) يلاحظ أن القانون يلزم البنوك فقط بالاحتفاظ باحتياطي قانوني ٥ % بالنسبة إلى صافي الربح، وهذا الاحتياطي غير كافٍ وليس له علاقة بالمخاطر الفعلية الموجودة في السلع المالية سواء بالنسبة لجانب الأصول والخصوم.

(٣) نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة تعتبر من الأمور الهامة بالنسبة للرقابة على البنوك المصرية حيث إن الدراسات الأخيرة أثبتت عدم رغبة البنوك الجديدة والمشتركة لزيادة حسابات رأس المال، وحق الملكية لعدم توفر أي إلزام من قِبل البنك المركزي بصورة موضوعية. وتميل معظم البنوك الجديدة خاصة في فترة حياتها الأولى إلى زيادة الأرباح الموزعة للمساهمين.

(٤) إن إدخال القيود الخاصة بملاءمة رأس المال Capital Adequancy Constraints يعتبر أحد

البدائل التنفيذية لقواعد الرقابة على الائتمان. ومـن ثَم يمكن أن تتيح للبنوك زيادة حجم محفظة القروض Loan Portfolio طالما يعملون على تطبيق نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة حسب النسب التي يمكن أن تُوضع من قِبل البنك المركزي.

(٥) من البدائل المطروحة أيضا، قيام البنك المركـزي بتقديم قواعد قياس ملاءمة رأس مـال البنـك مـع تبسيط أو تقليل نسبة سقوف الائتمان وقواعد التوسع في منح القروض.

٥/ ٥ تحديد حجم رأس المال للبنك التجاري:

يتبقى لنا بالنسبة لإدارة رأس مال البنـك نُقَطـة أخيـرة متعلقة بالأساليب التي يمكن للبنك استخدامها وذلـك لتقـدير حجم رأس المال وزيادته عن طريق المصـادر الخارجيـة. تستخدم المؤشرات والعوامل التالية وذلك عند تقـدير حجـم رأس المال المطلوب [١٣].

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:

Peter S. Rose, and Donald R. Fraser, p. ٣٣٩ – ٣٤١.

١) نسبة الرافعة التمويلية:

نسبة الرافعة التمويلية التي يرغب فيها البنـك Leverage ratio وتحسب على أساس قيمة الأصـول مقسـومة علـى إجمالي رأس المال وحق الملكية.

$$\text{نسبة الرافعة التمويلية} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي رأس المال}}$$

٢) معدل العائد على إجمالي الأصول Return on Assets:

ويساوي صافي الربح بعد الضرائب مقسوم على إجمالي الأصول × ١٠٠

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$$

٣) نسبة الأرباح المحتجزة

وتساوي الأرباح المحتجزة Retained earnings.

(صافي الربح ـ التوزيعات النقدية) مقسومة على صافي الربح.

$$\text{نسبة الأرباح المحتجزة} = \frac{\text{الأرباح المحتجزة من العام}}{\text{صافي أرباح العام}} \times ١٠٠$$

وتستطيع الإدارة باستخدام هذه المؤشرات تحديـد حجـم الزيادة المطلوبة لرأس المال بدون تخفيض نسبة رأس المال لإجمالي الأصول عن طريق المعادلة التالية:

معدل زيادة رأس المال الداخلي = الرافعـة التمويليـة × العائد على إجمالي الأصول × نسبة الأرباح المحتجزة.

وقد يطلق على معدل زيادة رأس المال الداخلي، معـدل النمو الداخلي في رأس المال.

ولتوضيح مدلول هذه المعادلة إذا افترضت أن:

إجمالي الأصول = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

رأس المال = ٥٠٠,٠٠٠ جنيه

صافي الربح = ١٠٠,٠٠٠ جنيه

نسبة الأرباح المحتجزة = ٧٠ %

∴ معدل النمو الداخلي لرأس المال =

$$\frac{١٠,٠٠٠,٠٠٠}{٥٠٠,٠٠٠} \times \frac{١٠٠,٠٠٠٠}{١٠,٠٠٠,٠٠٠} \times ١٠٠ \times \frac{٧٠}{١٠٠}$$

$$= ٢٠ \times ١ \% \times \frac{٧٠}{١٠٠}$$

$$= ١٤ \%$$

ملاحظة:

لاحظ أن نسبة الرافعة المالية = ٢٠، أي أن نسـبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ٥ %.

معدل النمو الداخلي لرأس المال = ١٤ %

هذا المؤشر يعني أنه يمكن زيادة إجمالي الأصول (النمو في الاستثمارات الكلية للبنك) بمعدل ١٤ % بدون أن يستتبع ذلك ضرورة زيادة رأس مال البنك. أي أن عند هذا المعدل لا تنخفض نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول (٥ %).

ويستخدم هذا المؤشر بواسـطة إدارة البنـك لتحقيق العديد من الفوائد أهمها [١٤]:

١) تستطيع إدارة البنك أن تتحكم في مجموعة العوامـل التي تدخل في حساب معدل النمو الـداخلي لـرأس المال وذلك إذا رغِبت أن تحقق معدل نمو في حجـم الأصول أعلى من معدل النمو الداخلي لرأس المال.

---

(١٤) Ibid, p. ٣٤٠

مثال:

إذا رغبت الإدارة زيادة إجمالي الأصول بمعدل ١٥ % بينما معدل النمو الداخلي لرأس المال = ١٤ % فبدلاً من الحصول على أموال إضافية لرأس المال يمكنها أن تتحكم في مكونات المعادلة للمحافظة على معدل رأس المال بالنسبة لإجمالي الأصول ثابتًا عند ٥ % عن طريق:

(١) زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول.

(٢) زيادة الأرباح المحتجزة من صافي الربح.

(٣) تقليل نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين.

٢) تستخدم المعادلة السابقة أيضا في تقدير حجم رأس المال الإضافي المطلوب توفيره من المصادر الخارجية إذا لم ترغب الإدارة في إحداث الزيادة عن طريق المصادر الداخلية (زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول أو نسبة الأرباح المحتجزة).

مثال توضيحي:

فيما يلي البيانات التالية المستخرجة من القوائم المالية للبنك المصري عن السنة المالية المنتهية في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦ م.

إجمالي الأصول	٢٠٠ مليون جنيه
رأس المال والاحتياطيات	١٠ مليون جنيه
صافي الربح بعد الضرائب	٣ مليون جنيه
نسبة الأرباح الموزعة	٤٠ % من صافي الربح.

والمطلوب:

(١) حساب معدل النمو الداخلي لرأس المال.

(٢) إذا علمت أن البنك يرغب في التوسع في إجمـالي الأصول خلال الثلاث سنوات القادمة بمعدل ٢٣ % سنويا ـ فما هو حجم الزيادة المطلوبـة فـي رأس المال؟

٣) ما هي البدائل المتاحة أمام البنك للحصول على رأس المال الإضافي حتى يمكن تحقيـق معـدل الزيـادة المتوقع في إجمالي الأصول سواء مـن المصـادر الداخلية أو من المصادر الخارجية بالشـكل الـذي يحافظ على نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول.

حل المثال التوضيحي:

١) حساب الرافعة التمويلية =

$$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي رأس المال}} = \frac{٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠}{١٠,٠٠٠,٠٠٠٠}$$

= ٢٠ مرة.

٢) معدل العائد على إجمالي الأصول =

$$\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٣,٠٠٠,٠٠٠}{٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠} \times ١٠٠$$

= ١,٥ %

٣) نسبة الأرباح المحتجـزة = ١٠٠ % ـ ـ ٤٠ % = ٦٠ %

المطلوب: (أولاً)

حساب معدل النمو الداخلي لرأس المال:

= الرافعة التمويلية × معدل العائد على إجمالي الأصـول × نسبة الأرباح المحتجزة.

= ٢٠ × ١,٥ % × ٦٠ %

= ١٨ %

∴ معدل النمو الداخلي لرأس المال = ١٨ %

المطلوب: (ثانيا)

حساب حجم رأس المال المطلوب إضافته في حالـة زيادة إجمالي الأصول بنسبة ٢٣ %

لاحِظ أن البنك يستطيع أن يزيد حجم الأصول بمعدل نمو ١٨ % بدون أية زيادة مطلوبة لرأس المال، ولكـن طالمـا البنك يرغب في معدل نمو للأصول أكبر من معـدل النمـو الداخلي لرأس المال ففي هذه الحالة لا بد مـن زيـادة رأس المال.

حساب حجم رأس المال المطلوب إضافته:

معدل الزيادة الذي يرغب فيه البنـك بالنسـبة لإجمـالي الأصول = ٢٣ %، إجمالي الأصول الحالي = ٢٠٠ مليون جنيه.

∴ الحجم الإجمالي للأصول في ضوء زيـادة قـدرها ٢٣ % =

$$٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ + \frac{٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ \times ٢٣}{١٠٠}$$

= ٢٤٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

الحجم الإجمالي لرأس المال المتوقع في ضوء معدل النمو الداخلي لرأس المال الحالي (١٨ %) =

١٠,٠٠٠,٠٠٠ × $\frac{١٨}{١٠٠}$ + ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ١١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه

∴ حجم رأس المال بعد عام = ١١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه

حجم رأس المال المتوقع في ضوء الزيادة المطلوبة في إجمالي الأصول (٢٣ %) =

١٠,٠٠٠,٠٠٠ × $\frac{٢٣}{١٠٠}$ + ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ١٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه

حجم رأس المال الإضافي المتوقع =

حجم رأس المال المتوقع في ضوء الزيادة المتَوقعة في إجمالي الأصول (٢٣ %) ـ حجم رأس المال في ضوء معدل النمو الداخلي لرأس المال الحالي (١٨ %).

= ١٢,٣٠٠,٠٠٠ ـ ١١,٨٠٠,٠٠٠

= ٥٠٠,٠٠٠ جنيه

∴ هناك عجز متوقع في رأس مال البنك مقداره = ٥٠٠,٠٠٠ جنيه

المطلوب ثالثًا:

البدائل المتاحة أمام البنك للحصـول علـى رأس المـال الإضافي مع المحافظة على نسبة رأس المال إلـى إجمـالي الأصول.

أولاً: نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول =

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{١٠,٠٠٠,٠٠٠}{٢٠,٠٠٠,٠٠٠} \times ١٠٠ = ٥\ \%$$

∴ نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ٥ %

∴ مطلوب تثبيت هذه النسبة مع توفير ٥٠٠,٠٠٠ جنيه كرأس مال إضافي.

أولاً: زيادة رأس المال من المصادر الداخلية:

(أ) وذلك عن طريق زيادة معدل العائـد علـى إجمالي الأصول ـ على سبيل المثال ـ إلى ٢ %.

∴ معدل النمو الداخلي لـرأس المـال = ٢٠ × ٢ % × ٦٠ % = ٢٤ %.

∴ في هذه الحالة يستطيع البنك زيادة إجمالي الأصـول بمعدل ٢٣ % بدون حاجة إلى زيادة رأس المال.

(ب) زيادة نسبة الأرباح المحتجزة إلى ٧٧ %،

معدل النمو الداخلي لرأس المال =

٢٠ × ١,٥ % × ٧٧ % = ٢٣,١ %

ويحقق هذا البديل أيضا عدم الحاجة إلى زيادة رأس المال مع ثبات نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول عند ٥ %.

ثانيا: زيادة رأس المال عن طريق المصـادر الخارجية:

يمكن للبنك التغلب على مشكلة العجز المتوقع فـي رأس المال ومقداره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه وذلك عن طريق المصـادر الخارجية مثل: إصدار الأسهم العامة، أو الأسهم الممتـازة، أو إصدار سندات بهذه القيمة دون الحاجة إلى زيـادة رأس المال من المصادر الخارجية.

٥/ ٦ ملخص الفصل:

يمثل موضوع إدارة رأس المال بالنسبة للبنـك التجـاري أحد القضايا الأساسية بالنسبة لإدارة الأصـول والخصـوم.

ويؤثر في تحديد الحجم الأمثل لرأس المال مجموعـة مـن العوامل الداخلية التي تخضع لمؤشـرات الإدارة، بالإضـافة إلى مجموعة من القواعد والتعليمات التي تضـعها الجهـات الرقابية الخارجية؛ وذلك لضمان تغطيـة وامتصـاص رأس المال للمخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري.

ناقش هذا الفصل العلاقة بين عنصر الخطر ورأس المال، حيث تناولنا المجموعات الرئيسية من الأخطار التي يتعرض لها البنك سواء في جانب الأصول أو الخصوم وتأثيرها على إعسار البنك، ودور رأس المال في تقليل هـذه الأخطـار، وأظهرت الدراسة الحاجة الماسة إلى معايير دقيقـة لقيـاس مدى ملاءمة رأس المال وتحقيق عنصر الأمان لأصـحاب رأس المال والمودعين، وتحقيق الاستقرار في السوق المالي.

وتناول الفصل مجموعة من المؤشرات التي اسـتخدمت لقياس ملاءمة رأس المال. واتضح أنه لا بد من وجود مزيج من المؤشرات؛ وذلك لقياس الأخطار التـي تتعـرض لهـا أصول البنك مع تحديد دقيق لدرجـة الخطـر داخـل كـل مجموعة من مجموعات هيكل الأصول. أظهـرت الحاجـة ضرورة تحليل وتقييم هيكل الودائع؛ وذلك لتقدير رأس المال

الإضافي اللازم لتغطية أخطار السيولة والتقلبات المتَوقعة في هيكل الودائِع.

قدم الفصل أيضا تحليلاً نقديا للبدائل المطروحة لإدخـال مؤشرات قياس ملاءمة رأس مال البنك التجاري في الجهاز المصرفِي المصري وذلك عـن طريـق تبسـيط القواعـد والإجراءات الخاصة بضبط الائتمان مع إعطاء حرية للبنوك للتوسع في منح الائتمان بشرط تطبيق مؤشرات ملاءمة رأس المال وزيادتة بالشكل الذي يغطي طبيعة الأخطار الخاصـة بالاستثمارات في الأصول الخطرة. وبصفة عامة فإن هنـاك صراعا دائما بين إدارة البنك التي ترغب في تقليـل نسـبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول، وبين الجهات الرقابية التي تسعى جاهدةً لزيادة حسابات رأس المال وحـق الملكية؛ وذلك لتوفير الأمان والاستقرار للجهاز المصرفِي.

وأخيرا ركز هذا الفصل على تقديم نموذج لتقـدير رأس المال الإضافي المتوقع في ضوء معدل النمو المطلوب فـي إجمالي الأصول؛ وذلك باستخدام معادلة معدل النمو الداخلي لرأس المال التي تُحسب على أساس ثلاث مؤشرات أساسـية هي: نسبة الرافعة التمويلية، ومعدل العائـد علـى إجمـالي

الأصول، ونسبة الأرباح المحتجـزة. ويفيـد معـدل النمـو الداخلي لرأس المال في إرشاد الإدارة عند اتخاذ قرار زيادة إجمالي الأصـول، وعنـد تحديـد رأس المـال الإضـافي المطلوب، ومصادر الحصول عليه سـواء مـن المصـادر الداخلية أو الخارجية؛ وذلك بهدف المحافظة علـى النسـبة الداخلية لرأس المال بالنسبة لإجمالي الأصول.

مراجع الفصل الخامس

١- سيد الهواري، إدارة البنوك، (القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٣).

٢- Anthony M. Santomero, and R. D. Watson, "Determining the Optimal Standard for the Banking Industry", Journal of finance Vol. ٣٢ September ١٩٧٧, pp. ١٢٦٧ – ١٢٨٢.

٣- Anthony M. Santomero, "Modelling the Banking Firm: A Survey", Journal of Money, Credit, and Banking, Vol. ١٦, No. ٤, Part ٢, November ١٩٨٤, pp ٥٧٧ – ٦٠٢.

٤- Bank of England, "The Capital and Liquidity Adequacy of Banks, **Quarterly bulletin**, Vol. ١٥, September ١٩٧٥ pp. ٢٤٠ – ٢٤٣.

٥- C. W. Sealey, Jr., "A Further Reconsideration of Optimal Reserve Management of Commercial Banks" **Southern Economic, Journal**, Vol. ٤٤, July ١٩٧٧, pp. ١١٧ – ١٢٤.

٦- D. P. Whiting, "Mastering Banking", (London: Macmillan Master Series, ١٩٨٥).

٧- Edward P. M. Gardener, "**Capital Adequacy and Banking Supervision**", **Bangor Occasional Paper In Economics**, Number ١٩, University of Walwes Press, ١٩٨١.

٨- Edward W. Reed, Etal., **Commercial Banking** (New Jersey, Prentice – Hall, ١٩٨٠)

٩- Ernst Baltensperger, "Alternative Approaches to the theory of the banking firm", **Journal Of Monetany Economics**: Vol. ٦, ١٩٨٠, pp. ١٣٧.

١٠-……., "Costs of Banking Activities – Interations Between Risk and Operating Costs", **Journal of money, Credit and banking,** Vol. ٤, August ١٩٧٢, pp. ٥٩٥ – ٦١١.

١١- George H. Hemple and Jessb Yawitz, **Financial Management of Financial Institutions**, (New Jersey, prentice Hall, Inc., ١٩٧٧).

١٢- John Cooper, **The Management and Regulations of Banking,** (New York, st., Martin's Press, ١٩٨٤).

١٣- John Mingo, and Benjamin Wolkowitz, "The Effects of Regulation on Balance Sheet Decisions" **Journal of finance,** Vol. ٣٢, December ١٩٧٧, pp. ١٦٠٥ – ١٦١٦.

١٤- J. M. Robertson, "A Bank Asser Management Model" **In Application of Management Science In Banking and Finance,** pp. ١٤٩ – ١٥٨, edited by Samual Eilon and Terence R. Fowkes, (Essex: Gower press, ١٩٧٢).

١٥- Jurg Niehans. **"The Theory Of Money",** (Bultimore, John Hopkins university press, ١٩٧٨).

١٦- Lawrence. S. Ritter, and William L. Silber **Principles Of Money, Banking, And Financial Markets,** (New York, Basic books, Inc., ١٩٨٣).

١٧- Osama A. El – Ansary, "Modelling the Operations of Egyptian Joint venture banks", Ph. D., Dissertation, Edinburgh university, ١٩٨٥.

١٨- Paul M. Horvitz, and Richard A. Ward, **Monetary Policy And The Financial System"** (New Jersey, Prentice – Hall ١٩٨٣).

١٩- Peter S. Rose, and Donald R. Fraser, **Financial Institutions** (Texas, business publications, ١٩٨٥).

٢٠- Richard Handscombe, Editor, **Banker's Management Handbook**, (London, McGraw – Hill, ١٩٧٦).

٢١- Robert A. Taggart, and Stuart I. Greenbaum, "Bank capital and public regulation", **Journal of money, Credit and banking,** Vol. ١٠, No ٢, May ١٩٧٨, pp. ١٥٨ -١٦٩.

٢٢- Sam Peltzman, "Capital Investment in Commercial Banking And its Relationship to Portolio Regulation", **Journal of political**

economy, (January/ Febrauary, ١٩٧٠), pp. ١ – ٢٦.

٢٣- William F. Beazer, **Optimization of Bank Portfolio,** (Toronto: D. C. Heath, ١٩٧٥).

الفصل السادس

إدارة محفظة القروض وتحليل الائتمان

Loans Portfolio Management And Credit Analysis

٦/ ١: أنواع القروض المصرفية.

٦/ ٢: تحليل الائتمان.

٦/ ٣: تحليل القوائم المالية لعميل الائتمان.

٦/ ٤: قياس التدفق النقدي المتوقع للعميل.

٦/ ٥ الأساليب والنماذج الكمية التي تستخدم في تحليل الائتمان.

٦/ ٥/ ١: أسلوب تسجيل النقط لتحليل الائتمان.

٦/ ٥/ ٢: استخدام أسلوب التمييز لتحليل الائتمان.

٦/ ٦: هيكل تسعير القروض (تحليل ربحية عميل الائتمان للبنك).

٦/ ٧: ملخص الفصل.

مقدمة

تتركز العملية الإنتاجية للسلع المالية في تحويل المـوارد المالية التي حصل عليها البنك التجـاري (الودائِـع + رأس المال) إلى أموال قابلة للإقراض Loanable Funds أو يتم تحويلها أو استخدامها في إنتاج السلع والخدمات المالية التـي يحتاجها العملاء.

وينحصر ويتركز نشاط البنك التجاري فـي تخصـيص الموارد المتاحة واستخدامها في محفظة القـروض Loans Portfolio بصورة أساسية. ولذلك فلو نظرنا إلـى جانـب الأصول في ميزانية البنك التجاري لوجدنا أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول تمثل أكبر نسبة باعتبارها تمثل جانـب الطلب بالنسبة لعميل البنك الذي يحتاج إلى القـرض وذلـك لتمويل احتياجاته. ويرغب العميل دائما إلى شـراء حقـوق مالية في شكل قروض؛ وذلك لتوفير السيولة النقدية اللازمة.

ويتعرض البنك التجاري عند منح القروض إلـى خطـر الائتمان لذلك فإن إدارة محفظة القروض تُعد أحد الأنشـطة والوظائف الأساسية بالنسبة لأنشطة وعمليات البنك التجاري.

بناء على ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى إلقـاء الضـوء على إدارة محفظة القروض وتعريف القارئ بـأهم أنـواع القروض سواء من حيث آجالها أو من حيث مجال استخدامها وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل الائتمان مع توضيح لأهم المؤشرات العامة التي تستخدم؛ وذلك للمعاونة في اتخاذ قرار الائتمان، من خلال شرح لبعض النماذج الكمية التـي تمثـل المداخل الحديثة لدراسة الائتمان. ويختتم الكاتب هذا الفصل بعرض لهيكل تسعير القرض بالشكل الذي يظهـر الربحِيـة التي حققها البنك من التعامل مع عميل الائتمان آخـذًا فـي الاعتبار الأنشطة المختلفة للعميل مع البنك.

وينقسم هذا الفصل إلى الأجزاء التالية:

٦/ ١: أنواع القروض المصرفِية.

٦/ ٢: تحليل الائتمان.

٦/ ٣: تحليل القوائم المالية لعميل الائتمان.

٦/ ٤: قياس التدفق النقدي المتوقع لعميل الائتمان.

٦/ ٥: الأساليب والنماذج الكمية التي تستخدم في تحليـل الائتمان.

٦/ ٥/ ١: أسلوب تسجيل النقط لتحليل الائتمان.

٦/ ٥/ ٢: استخدام أسلوب التمييز لتحليل الائتمان.

٦/ ٦: هيكل تسعير القروض (تحليـل ربحِيـة عميـل الائتمان للبنك).

٦/ ٧: ملخص الفصل.

٦/ ١: أنواع القروض المصرفية:

يوجد أكثر من منهج وذلك لتقسيم القـروض المصـرفية حيث يمكن تصنيفها حسب نوع العمـلاء أو مـدة القـرض حسب النشاط أو الضمان.

أ- **تقسيم القروض حسب نوع العميل**: يمكـن تقسـيم القرض طبقًا لهذا المفهوم على قـروض أشـخاص أو مستهلكين Consumer loans، وهي القـروض التي تمنح للأشخاص الطبيعيين بناء على اعتبـارات شخصية وللاستخدام الشخصي أو العائلي. وهنـاك أيضا قروض الأعمـال أو الشـركات Business loans، وهي القروض التي تمنح إلى مشـروعات الأعمال كشخصية اعتباريـة وتوجـه إلـى تنميـة وتطوير أنشطة المشروع.

ب- **تقسيم القروض حسب الآجال**: وبنـاء علـى هـذا المفهوم تقسم القروض إلى:

- قروض قصيرة الأجل وتسهيلات مصرفية.
- قروض متوسطة الأجل.
- قروض طويلة الأجل.

ج- **تقسيم القروض حسب نوع النشاط**: يمكن أيضا تصنيف القروض المصرفية حسب الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم فيها القروض إلى:

- قروض زراعية.
- قروض صناعية.
- قروض تجارية.
- قروض للقطاع العائلي والأفراد.
- قروض عقارية.

د- **تقسيم القروض حسب نوع الضمان**: عادة ما يحصل البنك التجاري على ضمان مقابل منح القروض بأنواعها المختلفة. وفيما يلي أهم أنواع هذه الضمانات:

- قروض بضمان البضائع.
- قروض بضمان عيني (ودائِع/ خطابات ضمان).
- قروض بضمان كمبيالات (أوراق تجارية).
- قروض بضمان عقارات أو رهن تجاري.
- قروض بضمان أوراق مالية.
- قروض بضمان بنوك معتمدة.

- قروض بضمانات شخصية.
- قروض بدون ضمان.
- قـروض وتسـهيلات بضـمان مسـتندات شـحن (الاعتمادات المستَنَدِية).

٥- **تقسيم القروض حسب الغرض من القـرض**: إلـى قروض جارية لتمويل الأنشطة أو العمليات الدورية للعميـل، وقـروض اسـتثمارية وذلـك لتمويـل الاستثمارات طويلة الأجل خاصة في المشـروعات الصناعية والإنتاجية.

٦/ ٢: تحليل الائتمان Credit analysis:

يقصد بتحليل الائتمان عملية تقييم درجة الخطـر التـي تصاحب الطلب المقدم من عميل الائتمان. تختلـف بـالطبع درجة الخطر من عميل إلى آخر، ولكن بصفة عامة يجـب على محلل الائتمان أن يستعين بمجموعة مـن المؤشـرات والمعايير تساعده في تحليل المعلومات المتاحة حتى يستطيع اتخاذ قرار برفض أو قبول العميل.

ويستخدم محلل الائتمان مجموعة من المؤشرات العامـة والمؤشرات غير الكمية بالإضافة إلى المؤشـرات الكميـة،

وذلك في ضوء البيانات المتاحة عن العميل (سواء أشخاص أو شركات) وذلك لتقييم قدرة العميل على السداد بالإضـافة إلى الاستفادة من خبرته السابقة خلال عمله بالبنك في تحديد مدى حساسيته لطلب العميل.

شكل (١/٦)

هيكل تحليلي لأهم المؤشرات والأساليب التي تساعد في تحليل الإئتمان

المجموعة الأولى : مؤشرات عامة وغير كمية	المجموعة الثانية : أساليب تحليل كمية
ـ سمعة ونزاهة العميل ـ الرغبة والقدرة على إعادة السداد ـ الظروف العامة للنشاط ـ الضمانات ـ سابق تعامله مع البنك والبنوك الأخرى ـ نمط الإدارة بالمشروع ـ موقف المشروع من الصناعة أو القطاع ـ الشكل القانوني للمشروع ـ السياسات التسويقية ـ السياسات الخاصة بالبيع والتسويق ـ سياسات التخزين ـ الشركات المنافسة ـ خبرة الإدارة العليا وسمعة المديرين	ـ تحليل القوائم المالية للعميل ـ إعداد الموازنة النقدية ـ نظام تسجيل النقط لتحليل الإئتمان ـ أسلوب التمييز ـ تحليل ربحية البنك من عمليات الإئتمان (تسعير القرض)

ويمثل الشكل رقم (٦/ ١) هيكلا تحليليا يجمـع بصـورة عامة أهم المؤشرات والمبادئ التي تساعد محلل الائتمان في دراسة جودة العميل. لاحظ أن التقسيم الموجودة بهذا الهيكل

يفصل بين المؤشرات العامة وغير الكمية التي توضح أهـم العوامل التي يحتاج محلل الائتمان أن يجد لها إجابات محددة عن طريق الدراسة والتحليل، وقد يستخدم بعض الأسـاليب الكمية الموجودة في المجموعة الثانية وذلك كأدوات مكملـة ومساعدة بعضها يتوقف على البيانات التاريخية، والـبعض الآخر يحتاج إلى تنبؤ وتوقع بالمستقبل.

وسيناقش الكاتب في هذا الجزء مجموعة مـن المبـادئ والعوامل العامة التي تثير بعض الأسئلة التي يحتاج محلـل الائتمان إلى الإجابة عنها مثل:

س: كيف يمكن تحديد سمعة ورغبة العميل في السداد؟

س: ما هو الغرض من الائتمان؟

س: ما هي المدة المناسبة لإعادة السداد؟

س: كيف سيقوم العميل بإعادة سداد القرض؟

س: ما هي المصادر الأولية والثانوية المتاحة للسداد؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة فقد اتفق العديد من الكُتـاب على معالجة موضوع تحليل الائتمان، وذلك من خلال دراسة خمس عوامل يحتاج إليها محلل الائتمان؛ وذلك لتحديد مقدرة

العميل على سداد القرض ويطلق عليها Five C's. وذلـك لأنها تبدأ كلها بحرف C في اللغة الإنجليزية [١٥]:

١- الشخصية Character (good citizen).

٢- القدرة المالية Capacity (Cash flow).

٣- رأس المال والثروة Capacity (Cash flow).

٤- الضمانات Collateral (Security).

٥- الظروف الاقتصادية Conditions (Economic).

وتساعد هذه العوامل في تحديد الائتمان وتحديـد قـدرة العميل على السداد Credit risk and credit worthness.

وتعاون أيضا هذه العوامل في مساعدة محلـل الائتمـان على اتخاذ قرار جيد، بالإضافة إلى التحديد الدقيق للمؤشرات التي تمثل أهم النتائج المستخلصة من عملية تحليل الائتمان: Credit analysis process.

---

(١٥) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

- Edward W. Reed, et al., **commercial banking** (New Jersey, prentice – Hall, ١٩٨٠) pp. ٢٠٣ – ٢١٤.
- Joseph F. Sinkey, Jr., **Commercial bank financial management,** (New York: Macmillan publishing company, ١٩٨٣) pp. ٣١٨ – ٣٢٢.

أ- تحديد درجة الخطر التي يتعرض لها العميل.

ب- هل تقبل أم ترفض العميل.

ج- ما هي أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وذلك عند تسعير القرض.

د- تحديد جودة العميل وجودة القرض.

ه- تحديد أهم الخصائص التي على أساسها يـتم تقيـيم طلب العميل.

وأخيرا تساعد عملية تحليل الائتمـان فـي تحديـد أهـم الأهداف والمؤشرات النمطية التي تساعد في تقيـيم خطـر الائتمان المقدم للعميل.

ويتوقف قرار الائتمان على المفاضلة بين الخطر المتوقع والعائد الذي سوف يحصل عليه البنك عند منح الائتمان.

ويسعى البنك دائما إلى تحقيق العناصر الـثلاث التاليـة عند منح الائتمان. (١٦)

١- **الأمان Safety**: حيث يقوم البنك باستخدام أمـوال المودعين عند منح الائتمان وعليه أن يقوم بإعـادة

---

(١٦) Stuart Volentine and stran Mason, Banking, (London: Hodder and Stoughton, ١٩٨٤) pp, ٦٤ – ٦٥.

سدادها عند الطلب. ولذلك على البنك أن يقوم بتخير نوع العميل الذي سيحصل على الائتمان مع الثقـة في قدرته على الدفع بالشكل الذي يؤدي إلى تقليـل الخطر وتوفير الأمان للبنك والمودعين.

٢- **توفير احتياجات المجتمع**: حيث يتوقع دائما أن يقوم البنك بمنح القروض التي تعتبر مرغوبة الاستخدام من وجهة نظر المجتمع والدولة. فالبنك يعمل مـن خلال سوق مالي منتظم وطبقًـا لسياسـات نقديـة موضوعة من الدولة، لذلك يجب العمل على تحقيق أهداف هذه السياسات.

٣- **الربحِية Profitability**: يهدف البنك أساسا إلـى تعظيم الربحِية وذلك من خلال حسن استخدام أموال المودعين والعمل على تقليل المخـاطر والخسـائر لزيادة رقم الربح. ويستفيد البنك من هذه الأرباح في تغطية أسعار الفائدة المدفوعة للموعين وفي نفـس الوقت يغطي مخاطر الاستثمار المتَوقعة.

وفي ضوء العرض السابق لأهمية تحليل الائتمـان فـإن الكاتب سوف يناقش العوامل الأربـع التاليـة بشـيء مـن التفصيل [١٧]:

١- تحليل شخصية العميل.

٢- تحديد الغرض من استخدام أموال القرض.

٣- المصادر الأولية لسداد القرض.

٤- تحديد المصادر الثانوية للدفع (الضمانات).

أولاً: تحليـل شخصـية العميـل: The Borrower's character:

ينطوي عامل تحليل شخصية العميل على دراسة رغبـة العميل وسلوكه المتوقع بالنسبة لسداد الدين. فمما لا شك فيه أن أمانة وسمعة العميل الحسنة، ونزاهته وسـلوكه القـويم

---

(١٧) راجع في ذلك:

- George H. Hempel, et al., Bank management, (New York: John Wiley and sons, ١٩٨٦) pp. ٣٥٩ – ٣٦١.
- David cox, Elements of banking, (London, John Muray, ١٩٧٩), pp. ٢١٤ – ٢١٧.

يعتبر من أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في نجاح الائتمان بغض النظر عن حجم الائتمان، أو نـوع الضـمانات التـي يوفرها العميل. فالعميل سيء الطبع والسلوك لن تتوفر لديـه الرغبة في السداد حتى لو توفرت القـدرة الماليـة، أو أنـه سيقوم بعمل تقدير غير حقيقي لموقفه المالي.

ويتوقف تحليل شخصية العميل بالدرجـة الأولـى علـى الخبرة الفنية والعملية الطويلة لمحلل الائتمان حيث اكتسـب من خلال معاملاته السابقة مع مجتمع كبيـر مـن العمـلاء القدرة والحساسية على تصنيف العميل الجيد السمعة وغيـر الجيد السمعة، وذلـك باسـتخدام مجموعـة مـن البيانـات والمؤشرات المتاحة، بالإضافة إلى عْقد مقابلات شخصية من العملاء.

وبصفة عامة يمكن للبنك دراسة شخصية العميل من خلال:

١- دراسة سلوك العميل الائتماني في الماضـي وذلـك كمؤشر لتوقع رغبته في إعادة السداد.

٢- دراسة معاملات العميل وعلاقاته السابقة مع البنوك والمؤسسات المالية والعملاء والموردين.

٣- توفير معلومات عن شخصيتة وسـلوكه الشخصـي ونزاهته.

٤- قياس محال الائتمان لشخصية العميل بنـاء علـى المقابلة الشخصية معه.

٥- القيام بعملية تحريات عن العميل عن طريـق قسـم الاسـتعلامات بالبنـك، أو عـن طريـق مكاتـب متخصصة في ذلك.

ويساعد تحليل السلوك الائتماني للعميل في الماضي على إعطاء محال الائتمان مؤشرا أوليا وأساسيا لرغبـة وقُـدرة العميل على السداد.

ومع صعوبة دراسة وتحليل شخصـية العميـل وتحديـد رغبته وقدرته على السداد إلا أن ـ دائما ـ حساسية محلـل الائتمان وتخوفه من سلوك العميـل فـي ظـل الظـروف الاقتصادية والمالية الجيدة والسيئة يساعد في إعطـاء فكـرة عامة تساعد في تحديد درجة الثقة فـي هـذا العميـل. وإذا صعب تحديد فكرة عن سلوك العميل فإن محلـل الائتمـان يعتمد على الحالـة الاقتصـادية والسـلوك المـالي كأحـد المؤشرات للمساعدة في تحديد القدرة والرغبة على السداد.

ثانيا: تحديد الغـرض مـن اسـتخدام أمـوال القرض: Credit Purpose:

من حق البنك المقْرض دائما التعرف على أوجه استخدام الأموال المقْتَرضة مع ضرورة التأكد من عدم قيام العميـل باستخدام القرض الممنوح من البنك في غير الغرض الـذي خصص من أجله. فعلى سبيل المثال نستخدم معظم القروض في تمويل رأس المـال العامـل للمشـروعات والشـركات التجارية والصناعية، بالإضافة إلى تمويل الأصول الجارية.

ويجب أن يتأكد محلل الائتمان أن القرض الـذي طلبتـه إحدى الشركات لتمويل عملية سداد المرتبات للعـاملين لـن يستخدم في عملية تمويل ديون الموردين المتأخرة، أو شراء آلات جديدة، إلى جانب ذلك يجب على محلل الائتمان تحديد ما إذا كان رأس المال المطلوب سوف يستخدم بصفة دائمـة أم بصفة مؤقتة موسمية. فعادة يتم الحصول على القـروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل لتغطية احتياجـات موسمية ولكن عادة يتم إعادة تجديد هذه القروض وتصبح لها صفة الاستمرارية.

ثالثًا: تحديد المصادر الأساسية لسداد القرض:

primary Sources of repayment:

إذا توفّرت لدى البنك البيانات الشخصية التفصيلية التـي تثبت جودة سمعة العميل، وتأكد البنك مـن الغـرض مـن استخدام القرض فإن على محلل الائتمان قياس وتحديد قدرة العميل على السداد Capacity.

ويمكن أن يقوم محلل الائتمان بذلك من خلال:

أ- **تقدير القيمة الحقيقية للائتمان المطلـوب**:
وذلك من خلال دراسة الموقف أو المركـز المالي للعميل، وتحديد أهم مصادر الأمـوال التي يحصل عليها، وما هي قيمـة القـرض التي يمكن منحها مقابل ممتلكات العميل.

ومن المؤشرات الهامة التي تساعد محلل الائتمان تـوفر أموال خاصة لأصحاب المشروع مستثمرة داخليا مما يعطي مؤشرا على وجود الدافع والحافز علـى نجـاح المشـروع وزيادة ربحيته.

وعلى محلل الائتمان أيضا أن يقـوم بفحـص ممتلكـات العميل والأرقام الواردة بالقوائم المالية وطلب الحصول على القرض؛ وذلك لدراسة مدى توافق القروض والسلفيات التـي يقَدمها البنك للعميل مع احتياجاته، بالإضافة لدراسـة مـدى كفايتها لتوفير التمويل اللازم عن طريق الاقتراض.

وبالطبع إذا لم يتم تحديد قيمة الائتمان بدقة وقـام البنـك بمنح قيمة القرض بأقل من احتياجات العميل الفعلية اللازمة لتأدية الغرض المحدد مسبقًا فإن محلل الائتمان سوف يجـد نفسه في موقف قد يضطره إلى زيادة قيمة القرض؛ وذلـك للمحافظة على القرض القديم الذي سبق منحه ولم يكن كافيا.

ب ـ دراسة الموقف المالي للعميـل بنـاء علـى البيانات التاريخية:

يستطيع محلل الائتمان الدراسة والتحليـل والتأكـد مـن سلامة الموقف المالي للعميل من خلال دراسته للقوائم المالية المعتمدة السليمة للعميل. ويجب إعادة فحص هـذه القـوائم ومراجعتها وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها حيث تتعرض معظم البيانات لتلاعب العملاء؛ وذلك لإظهار موقفهم المالي في صورة أفضل.

وتستخدم النسب المالية كأحد المؤشرات الأساسية وذلـك لتحليل سلوك المؤشرات المالية خلال سلسلة زمنية للمساعدة في تحديد قدرة العميل على السداد مع أهمية تحديد إمكانيـة السداد بناء على الدخل الحالي للعميل.

ج ـ تقدير التدفقات النقدية المتَوقعة:

يمكن قياس قدرة العميل على الدفع من خـلال التعـرف على مصادر الدخل النقدية المتَوقعة (المقبوضات النقديـة)، ومصادر المصروفات المتَوقعة (المدفُوعات النقدية)، وذلـك من خلال إعداد الموازنة النقدية للتأكد من توافـق مواعيـد سداد القرض مع توفر النقدية اللازمة للعميل. فعلـى سـبيل المثال إذا حصل أحد الأشخاص على قـرض لشـراء أحـد الوحدات السكنية بناء على قسط شهري محدد ففي هذه الحالة يجب دراسة الدخل الشهري النقدي الصـافي للعميـل مـن المصادر المختلفة، وخاصة ذات الصـفة الدوريـة، وذلـك كأساس لاستقطاع الأقساط الشهرية الدورية.

ويحتاج الأمر أيضا إلى قيام مـدير الائتمـان بدراسـة وتحديد تفصيلات مصـروفات العميـل العاديـة الدوريـة والعارضة مع الأخذ في الاعتبـار أيـة التزامـات أخـرى

سيطالب بسدادها؛ لأنه قد يغفل على بعـض العمـلاء عنـد طلبهم القرض حقيقة موقفهم المالي مع الغير.

وعلى مستوى مشروعات الأعمال فإنه يتم سداد القروض وفوائدها من الإيرادات (صافي المبيعات) والأرباح المتوقـع تحقيقها. وفي هذه الحالة من الضـروري أن يتأكـد مـدير الائتمان من أن القرض الممنوح لهذا المشروع سوف يساعد في زيادة الأرباح وقدرة المشروع على إعادة السداد.

ولذلك فإن من الموضوعات الأساسية في دراسة الائتمان هو تقييم ربحِية العميل المتَوقعة؛ ولذلك يحتاج محلل الائتمان إلى إعداد الموازنـة النقديـة Cash budget، والميزانيـة التقديرية، وحساب الأرباح، والخسائر المتَوقعة في السنوات القادمة.

وتتيح الموازنة النقدية تحديد الفائض أو العجـز النقـدي الشهري للعميل، ومن ثم تحديد أقصى مسـحوبات يحتاجهـا العميل في المستقبل من خلال السـحب علـى المكشـوف، أو تحديد إمكانيات العميل للسداد.

إن عملية إعداد الموازنة النقدية ليست مجرد شيء نظري بل يجب التأكد من مطابقتها للبيانات الواقعيـة فـي الواقـع

العملي، وأنها ليست مجرد صورة وردية يرغب منها العميل إلى إظهار أن موقفه المالي جيد.

وتحتوي دائما الميزانية التقديرية وكذلك حساب الأربـاح والخسائر المتَوقعة للعميل على أهم البيانات الموجـودة فـي الموازنة النقدية وتقديرات الأرباح الإجمالية والصافية؛ لذلك فمن المهم استخدامها بدقة وذلك لتقدير ربحِية النشاط.

وأخيرا، فإن تحديد قدرة العميل على إعادة سداد القروض من المصادر الأساسية يتوقف علـى المهـارات المحاسـبية والمالية والتمويلية التي اكتسبها محلل الائتمان مـن خـلال خبرته العملية بالبنك، فمن المهارات الأساسية أيضا أن يقوم بتحليل التوقيت الزمني للتدفقات النقدية الداخلـة والخارجـة للعميل؛ حتى يتم قياس القدرة على السـداد فـي المواعيـد المحددة من الأموال النقدية التي ستتاح في المستقبل مع التنبؤ بخطر السيولة والعجز والفائض، وكيـف سـيقوم العميـل بتغطيته.

فعلى سبيل المثال لا يمكن الاعتماد على بيـع الأصـول الثابتة في المستقبل كأحد المصادر التي يوثق في الاعتمـاد عليها لإعادة سداد القرض. فقد لا يرغب العميل ولا يستطيع

بيع هذا الأصل في المستقبل عند حلول موعـد الاسـتحقاق أم السداد.

رابعا: المصادر الثانويـة المتاحـة للسـداد: Secondary Source of Payment (Collateral):

إن المصادر الأساسية التي سبق الإشـارة إليهـا تعتبـر الفيصل الأساسي لتحديد قدرة العميل على السداد. فـالقرض الجيد هو القرض الذي لا يحتاج إلى ضمانات من العميـل. وفي نفس الوقت يحتاط البنك ويسأل العميل لتقـديم بعـض الضمانات؛ وذلك لتلافي حدوث أية أخطاء في المستقبل.

مرة أخرى فالضمان ليس وسيلة من وسائل الدفع لسـداد القرض، بل إنه من الأشياء التي يمكن الرجوع إليها إذا لـم يتمكن العميل من السداد من المصادر التي سـبق تحديـدها بدقة، وقد يرجع السبب أساسا لحدوث اختلاف في ظـروف السوق المتَوقعة للعميل.

وأيضا تعتبر الضمانات أحد الوسائل التي يستخدمها البنك وذلك لتغطية الأخطار الخاصة باحتمال انخفـاض التـدفقات النقدية المقدرة عن الفعلية، مما يؤدي إلـى وجـود عجـز

وإعسار للعميل. ويمكن للبنك تجنب ذلـك بتحديـد بعـض المصادر الثانوية وذلك كضمان ثانوي ومصدر لإعادة الدفع.

ولهذا ينظر رجـال الائتمـان دائمـا إلـى الضـمانات Collaterals على أنها من المصادر الثانوية Secondary sources وليس من المصادر الأولية ولا يعتمد عليه بالمرة عند أخذ قرار الموافقة على منح الائتمان.

ويتجنب البنك دائما الاعتماد على تصفية هذه الضـمانات وذلك كوسيلة لإعادة السـداد، وممـا هـو جـدير بالـذكر أن الضامِن الخارجي في حالة القروض الممنوحة بالضمانات الشخصية يعتبر أيضا من المصادر الخارجية.

وتقبل البنوك أنواعا كثيرةً من الضمانات مثل: البضـائع والأراضي والعقارات ورهن المصانع، ولكن بصـفة عامـة حتى يمكن قبول هذه الضمانات فيجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

١- سهولة تقييمها.

٢- سهولة إثبات البنك لحقه القانوني فيها في حالة توقف العميل عن السداد.

٣- أن تكون من الأنواع القابلة للتسويق ويسهل تحصيل قيمتها.

٤- يفضل دائما أن تكون الضمانات من النـوع الـذي يزداد قيمته بمرور الوقت.

وعادة ما تُغَالي البنوك التجارية فـي تغطيـة القـرض بضمانات أعلى من قيمتة، وذلك حتى تضمن الحصول على كامل الحقوق بالإضافة إلى الاحتياط لخطر انخفـاض قيمـة الأصول في المستقبل.

ومما هو جدير بالذكر أن قيمة الضمان حتى لـو كانـت أكبر من قيمة القرض قد لا تُفيد في بعض الحالات الخاصـة داخل مصر حيث تطول الإجراءات القانونية وتتعقد عمليـة إنهاء الإجراءات الخاصة بالضمان، وتطول الفترة اللازمـة للحصول على حكم المحكمة المختصة.

وأخيرا فإن العلاقة بين البنك والعميل يجب أن تقوم على أساس الثقة المتبادلة حتى يستطيع البنك أن يعاون ويسـاعد في تقدير احتياجات العميل. وكلما كان العميل صريحا وأمينًا مع البنك ولا يعمل على إخفاء الحقائق كلما كان البنك أكثـر تفهما لموقفه ومساعدته على منح الائتمان.

٦/ ٣ تحليل القوائم المالية لعميـل الائتمـان:

Financial statements analysis:

يهتم محلل الائتمان أساسا بالتأكد مـن مصـادر الـدخل المتاحة أمام العميل وذلك للحكم على قدرته على السداد فـي المواعيد المستَحقة. ويمكن لمحلل الائتمـان الاسـتفادة مـن تحليل القوائم المالية للبيانات التاريخيـة للعميـل وتفسـيرها بالشكل الذي يعطِي بعض المؤشرات التي تساعده في اتخـاذ قرار الائتمان.

ويفيد تحليل اتجاه بنود هذه القوائم واستخدام بعض النِسب والمؤشرات المالية في الحكم علـى حسـن وكفـاءة سـير المشروع وتقدير الربحِية المتَوقعة للعميل.

ومن المشاكل الصعبة التي تواجه معظم العاملين في إدارة الائتمان هي: قياس درجة الخطر المصاحبة للقرض، ويعتمد محلل الائتمان على مجموعة من المؤشرات العامة والوصفية (كما سبق الإشارة إليها) بالإضافة إلى الحاجة الماسة لدراسة حسابات العميل وتفسيرها للحصول علـى بعـض النتـائج النهائية عن موقفه المالي وربحِيته المتَوقعة.

أهم أنواع القوائم المالية والحسابات التـي يعتمـد عليها محلل الائتمان:

فيما يلي عرض موجز لأهم القوائم المالية التي تسـتخدم في التحليل المالي لعميل الائتمان:

حساب التشغيل والمتـاجرة: Manufaturing and Trading Account:

يقَدم حساب التشغيل ملخصا لأهم بنود التكاليف الصناعية سواء أكانت مشتريات مـواد خـام، أو تكـاليف صـناعية مباشرة، أو غير مباشرة، ويفيد هذا الحساب في تحديد تكلفة إنتاج البضاعة المصنوعة، وتُعِده دائما الشركات الصـناعية قبل إعداد حساب المتَاجرة. ويقدم حساب المتاجرة ملخصـا لمشتريات ومبيعات منشآت الأعمال من الإنتاج التـام فـي نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى التسويات الخاصة بمستوى المخزون عن بداية ونهاية العام. ويظْهر هذا الحساب إجمالي أرباح المشروع في نهاية السنة المالية.

٢ ـ حساب الأرباح والخسائر: Profit and loss account:

يظْهر هذا الحساب بنود المصروفات خلال العام حيث يتم خصمها من إجمالي أرباح العام؛ للحصول على رقم صـافي الربح بعد الضرائب والفوائد.

٣ ـ حساب توزيع الأرباح: Profit allocation account:

يظهر هذا الحساب أهم توزيعات الأرباح سواء للمساهمين أو الاحتياطيات المخصصة خلال العام، ويظهر الحساب في النهاية الرصيد المتبقي في شكل أربـاح محتجـزة لإعـادة استثمارها في المشروع.

٤ ـ الميزانية العمومية: Balance sheet:

تُظهر الميزانية الموقف المالي للمشروع عند تاريخ معين، وكذلك أهم المصادر المتاحة للأموال في جانـب الخصـوم، وأهم استخدامات الأموال في جانب الأصول.

ويقع على محلل الائتمان عِبء إعادة مراجعـة وتـدقيق البيانات الواردة في هذه القوائم، ومدى إمكانية الاعتماد عليها

مع الاهتمام بتحليل القوائم المالية لسلسلة زمنية لا تقل عـن ثلاث سنوات؛ حتى يمكن الحكم على كفاءة واتجاه تطور هذه المؤشرات.

ـ استخدام القوائم المالية في تفسير الموقـف المالي للعميل:

إن استخدام البيانات المطلقة الموجودة في القوائم المالية قـد لا يعطي مؤشرا واضحا عن سلوك اتخاذ القـرار بالنسـبة لأنشطة العميل، وكذلك موقف الربحِية، ويحتاج الأمر إلـى استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير؛ وذلـك لدراسـة سلوك العميل المالي في الماضي لتقدير قدرته علـى إعـادة السداد.

وفيما يلي عرض موجز لأهم المؤشرات والنسب المالية التي تستخدم في تفسير سلوك اتخـاذ القـرار بالنسـبة للعميـل، بالإضافة إلى تحديد قدرته على السداد في المستقبل وربحِيته المتَوقعة.

أولاً: المؤشرات الخاصة بالسيولة:

١ ـ تطور صافي رأس المال العامل:

إن دراسة تطور صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة ـ الخصوم المتداولة) واتجاهه بالزيادة والنقص خلال الفترة يساعد على تحديد اتجاه السيولة في المشروع. زيادة صافي رأس المال العامل يعني زيادة سيولة المشروع ويعني أيضا زيادة القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

٢ ـ نسبة التداول: Current Ratio:

هي نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{إجمالي الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

فإذا كانت الشركة لديها فائض في السيولة فهذا يعني زيادة البسط عن المقام أي: الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وتكون هذه النسبة أفضل من ١: ١.

والنسبة النمطية لمعظم الشركات تكون في حدود ١,٥: ١ إلى ٢: ١.

وكلما اتجهت هذا النسبة إلى النقص يعني نقص سـيولة المشروع ومن ثم زيادة درجة الخطر واحتمال عـدم سـداد الالتزامات في المستقبل. اتجاه نسبة التداول إلى الزيادة يعني علامة جيدة، واحتمال زيادة قدرة المشروع على سداد ديونها الجارية (الخصوم المتداولة) من أصولها الجارية.

٣ ـ نسبة السيولة السريعة:

تُظهر هذه النسبة موقف السـيولة الحقيقيـة للمشـروع. وتُحسب بمقارنة الأصول السائدة للمشروع (النقدية + مدِينُون + أوراق مالية)، أي بعد خصم المخـزون مـن الأصـول المتداولة، إلى الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{إجمالي الأصول المتداولة ـ المخزون}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

وتُعطي هذه النسبة مؤشرا أفضل للحكـم علـى كفـاءة وسيولة المشروع وقدرته على الوفاء بالالتزامـات العاجلـة دون إعسار أو توقف. وعدد قليل جدا من المشروعات يمكن تحقيق نسبة أعلى من ١: ١. طبعا تفضل البنـوك ألا تقـل

النسبة عن ١: ١، ولكن يهتم المحلل باتجاه هذه النسبة خلال فترة زمنية لتقدير قدرة العميل على سداد الالتزامات الطارئة في المستقبل.

ثانيا: النسب الخاصة بكفاءة رأس المال العامل:

يندرج تحت هذا النوع من المؤشرات بعض النسب التي تساعد على تحديد كفاءة عملية البيع، ومعدل دوران المبيعات بالإضافة إلى القدرة على المقارنة بين الائتمان الممنوح للعملاء، والائتمان الذي يحصل عليه المشروع من الموردين.

١ ـ الائتمان الذي يحصل عليه المشروع والائتمان الممنوح للعملاء: Credit given & credit taken:

يمكن قياس التوازن بين الائتمان الخاص بالعملاء والائتمان الممنوح من الموردين وذلك من خلال المؤشرات التالية:

متوسط فترة التحصيل التي تقيس مدى كفاءة المشروع في تحصيل الديون الممنوحة للعملاء.

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{\text{أرصدة العملاء (المدينون)} \times \text{عدد شهور السنة}}{\text{المبيعات السنوية}}$$

ويفضل استخدام رقم المبيعات الآجلة السنوية إذا توفر في حساب فترة التحصيل.

$$\text{مهلة السداد} = \frac{\text{أرصدة الدائنون (الموردون)} \times \text{عدد شهور السنة}}{\text{المشتريات السنوية}}$$

وأيضا يفضل استخدام رقم المشتريات الآجلة السنوية لحساب مهلة السداد.

وعادة يقوم محلل الائتمان بالمقارنة بين فترة الائتمان الذي يحصل عليها المشروع من الموردين بفترة الائتمان التي يمنحها المشروع إلى العملاء. ويستطيع محلل الائتمان بهذه المقارنة، حساب الوقت الذي يأخذه المشروع في سداد الالتزامات إذا كانت أكبر أو أقل من المعدل النمطي لهذا النوع من النشاط.

وبصفة عامة يفَضل حساب اتجاه هذه المؤشرات خلال سلسلة زمنية؛ للتعرف على قدرة المشروع في جدولة الالتزامات. ويفَضل عادة أن تكون فترة الائتمان التي يحصل

عليها المشروع أطول من فترة التحصيل؛ حتى يستطيع المشروع سداد الالتزامات في مواعيدها المحددة.

٢ ـ معدل دوران المخزون:

من المؤشرات التي تساعد في الحكم على كفاءة رأس المال العامل حساب قدرة المشروع على زيادة معدل دوران المخزون، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف هذا المعدل حسب طبيعة النشاط ونوع التجارة، فالسلع الاستهلاكية عادة معدل دورانها أعلى من معدل دوران السلع المعمرة.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة (المبيعات ـ مجمل الربح)}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون إنتاج تام أول المدة + مخزون إنتاج تام آخر المدة}}{٢}$$

ويمكن أيضا حساب متوسط فترة انتظار البضاعة بالمخزن وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة انتظار البضاعة بالمخزن} = \frac{\text{متوسط المخزون} \times \text{عدد أسابيع السنة (٥٢)}}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$$

وطبعا كلما قلت هذه النسبة كلما زادت فترة وكفاءة المشروع على تحويل البضاعة المخزونة إلى مبيعات،

وزيادة فترة وكفاءة جهاز البيع بالمشروع، وكلما طالت هذه الفترة يعني تعرض مبيعات المشروع إلى الركود.

ثالثًا: المؤشرات الخاصة بهيكل التمويل والمديونية:

من المؤشرات الهامة التي تساعد محلل الائتمان على تحليل هيكل تمويل المشروع وخاصة الأموال المملوكة والأموال المقترضة وتأثيرها على تحقيق التوازن في نشاط المشروع.

١ ـ نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول = $\frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول (بعد الإهلاك)}} \times ١٠٠$

كلما كان اتجاه هذه النسبة إلى الزيادة يعني اهتمام أصحاب المشروع بزيادة الأموال لتدعيم المركز العالمي للمشروع.

٢ ـ نسبة الديون إلى حق الملكية = $\frac{\text{القروض متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{حق الملكية}}$

تُظهر هذه النسبة العلاقة بين الأموال المقترضة بالنسبة للأموال المملوكة، فإذا زادت نسبة القروض عن نسبة حق الملكية يعني ذلك تعرض المشروع لدرجة عالية من

المخاطر وعدم قدرته على سداد الائتمان في المستقبل سوف تزيد، وعادة يفَضل زيادة حق الملكية عن ديـون المشـروع حتى يطمئن البنك إلى قدرة المشروع على سداد الديون.

٣ ـ معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد السنوية}}$

معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{الأرباح قبل الضرائب + الفوائد السنوية}}{\text{الفوائد السنوية}}$

ويفيد اتجاه هذه النسبة خلال سلسلة زمنيـة فـي قيـاس الكفاءة المالية للمشروع وقدرته على تحقيق أربـاح تكفـي لسداد الالتزامات الناتجة عن الحصول على القروض.

فإذا زاد هذا المعدل خلال السلسلة الزمنية يعني أن قدرة المشروع على تغطية أعباء الدين أفضل، وقد يطَمـئِن هـذا محال الائتمان، ويثِق في التعامل مـع هـذا العميـل فـي المستقبل.

رابعا: كفاءة استخدام الأموال:

المؤشرات التالية تساعد في الحكْمِ على كفـاءة اسـتخدام أصول المشروع:

١ ـ معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{\text{صافي المبيعات السنوية}}{\text{الأصول الثابتة}}$

يشير هذا المؤشر إلى مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات للمشروع الممثلة في المبيعات السنوية. أيضا زيادة هذا المؤشر يعني أيضا زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول، وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع، وانخفاض هذا المعدل قد يشير إلى وجود طاقات عاطلة أو غير مستَغَلة، أو قد يشير إلى وجود مشاكل في عملية استخدام الأصول الإنتاجية بالمشروع ويجب على محلل الائتمان تحري ذلك.

٢ ـ معدل دوران إجمالي الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات السنوية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

يقيس هذا المؤشر القدرةَ الإيرادية لإجمالي الأصول ومدى مساهمة الاستخدامات المختلفة في زيادة إيرادات النشاط الجاري للمشروع.

خامسا: قدرة المشروع علـى التوسـع فـي المستقبل:

يمكن قياس ذلك من خلال تتبع تطور أرقـام المبيعـات، أو النشاط الجاري للمشروع (مع التأكد من ثبات الأسـعار) حتى يمكن الحكم على كفاءة الطاقة البيعِية للمشروع، وهـل هناك مؤشرات بالزيادة أو النقص.

سادسا: المؤشرات الخاصة بالربحِية:

يفَاضِل محلل الائتمان دائما بين خطر الائتمـان، وقـدرة المشروع على تغطية أخطار الائتمان، وسداد القرض، مـن خلال الأرباح التي سيحققها بناء على ربحيته خلال الفترات التاريخية. وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بالربحِية:

١ ـ ربحِية الجنيه مبيعات = $\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات السنوية}}$ × ١٠٠

يفيد هذا المؤشر في قياس إجمالي الربح المتَحقق من كل جنيه يدخل للمشروع في صورة مبيعات. وبمقارنة هذا الربح مع الشركات المنَافِسة في نفس القطـاع. وتطـوره خـلال السنوات الماضية يعطي مؤشرا عن كفاءة وربحِية المشروع.

٢ ـ نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{المبيعات السنوية}}$ × ١٠٠

ولا يختلف هذا المعدل عن ربحِية الجنيه مبيعات، ولكـن بالطبع يقل عنه، ويفيد لدراسة اتجاهه في الحكم على قـدرة المبيعات على زيادة الأرباح.

٣ ـ نسبة صافي الربح إلى مجمل الربح = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{مجمل الربح}}$ × ١٠٠

يتمثل الفرق بين مجمـل الـربح وصـافي الـربح فـي مصاريف التشغيل. لذلك يستخدم هذا المؤشر للحكـم علـى كفاءة المشروع في التحكم في تكلفة التشغيل. وبالطبع كلمـا زادت نسبة صافي الربح إلى مجموع الربح يعني انخفـاض تكاليف التشغيل وزيادة ربحِية المشروع.

٤ ـ معدل الفائدة على حق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{حق الملكية}}$ × ١٠٠

يمثل هذا المؤشر معدل العائد الـذي تحقـق لأصـحاب المشروع. ويقارن هذا المعدل بالمعدل النمطي لـنفس نـوع النشاط، ويفيد قياس تطوره خلال سلسلة زمنية فـي الحكـم على ربحِية المشروع. فإذا زاد هذا المعدل خلال هذه الفترة فهذا يعتبر مؤشرا لزيادة ربحِية المشروع.

٥ ـ معدل العائد على الاستثمار = $\frac{\text{صافي الأرباح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$ × ١٠٠

ويقيس هذا المؤشر الربحِية الإجمالية لجميع الأموال المستَثْمرة في المشروع.

ويجدر الإشارة إلى أن استخدام النِسب والمؤشرات المالية السابقة لتفسير القوائم المالية للعميل قد لا يعطي مؤشرا واضحا على قدرة العميل على النجاح أو الفشل. ولذلك هذه المؤشرات تستخدم كأحد الأساليب الكمية المساعدة في تحليل الائتمان، ويفضل دائما مقارنة هذه المؤشرات ببعض المؤشرات النمطية للشركات المنَافِسة أو للقطاع.

ومن الانتقادات التي توجه للِنسب السابقة أنها تتصف بالثبات؛ حيث إن القوائم المالية تُظْهر الموقف المالي للمشروع في يوم معين، وفي معظم الحالات خلال فترات سابقة. ويساعد في تقليل عيوب هذه المؤشرات قيام محلل الائتمان باستخدام سلسلة زمنية تاريخية طويلة وذلك لتقييم الموقف المالي للعميل.

والحالة التالية تمثل مجموعة من القوائم المالية لإحدى الشركات الصناعية خلال فترة ثلاث سنوات من (٨٤ ـ ١٩٨٦)، ويتْبع الحالةَ تحليلٌ تفصيلي لأهم

المؤشرات والنِسب المالية، وكذلك تقرير مبدئي عـن قـدرة العميل على سداد ديون البنك.

* حالة عملية من تحليل القوائم المالية للعميل:

فيما يلي بيان تفصيلي للقوائم المالية المقدّمة من شـركة الأمـل الصـناعية عـن آخـر ثـلاث سـنوات ماليـة: (٣١/ ١٢/ ٨٤ ـ ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦) وذلك لأحـد البنـوك التجارية.

وقد طلبت الشركة قرضا؛ وذلـك لتمويـل رأس المـال العامل، **والمطلوب**: تقدير الموقف المالي للشـركة وإعـداد تقرير لمدير الائتمان يبين الموقف المالي للشركة، وقـدرتها على سداد القرض في المستقبل:

أولاً: الميزانية العمومية:

٣١/ ١٢/ ٨٤	٣١/ ١٢/ ٨٥	٣١/ ١٢/ ٨٩	الأصول	٣١/ ١٢/ ٨٤، ٣١/ ١٢/ ٨٥، ٣١/ ١٢/ ٨٦	الخصوم
			الأصول الثابتة	٦٧٥٩٩ ٦٧٥٠٠ ٦٧٥٠٠	رأس المال
١٥٣٠٠٠	١٥٣٠٠٠	١٥٣٠٠٠	أراضي	٥٧٥٥٥٠ ٦١٢٠٠٠ ٦٨٨٠٥٠	الأرباح المحتجزة
٣٧٢٠٨٠٠	٣٣٦٦٠٠	٣٢٤٩٠٠	آلات ومعدات بعد الإهلاك		
٨٩١٠٠	٩١٣٥٠	٩٣٦٠٠	سيارات بعد الإهلاك	٦٤٣٠٥٠ ٦٧٩٥٠٠ ٧٥٥٥٥٠	إجمالي حق الملكية
٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	شهرة المشروع	٣٠٦٩٠٠ ٢٨٩٣٥٠ ٢٧٠٩٠٠	قروض طويلة الأجل أكثر من خمس سنوات
٦٣٥٤٠٠	٦١٣٤٥٠	٥٩٤٠٠٠	إجمالي الأصول الثابتة		
			الأصول المتداولة		الخصوم المتداولة
٢٣٨٥٠	٢٧٠٠٠	٣٤٦٥٠	نقدية	٢٨٨٩٠٠ ٢٩٢٠٥٠ ٣٤٨٧٥٠	دائنون
٤٢٦٦٠٠	٤٦٩٣٥٠	٥٦٠٧٠٠	مدينون	٦٨٨٥٠ ٩٢٢٥٠ ١٠٤٨٥٠	ضرائب داخلية
٩١٣٥٠	١١٢٠٥٠	١٢٢٨٥٠	مخزون مواد خام	٣١٠٥٠ ٣٦٤٥٠ ٢٧٠٠٠	قرض قصير الأجل
١٥٧٠٥٠	١٧١٤٥٠	١٨٨١٠٠	مخزون إنتاج تام	٢٧٠٠٠ ٢٧٠٠٠ ١٨٠٠٠	تسهيلات
١٣٢٠١٥٠	١٣١٤٠٠	١٣٨٦٠٠	مخزون إنتاج غير تام	٨٨٦٥٠ ٩٨١٠٠ ١١٣٨٥٠	بنك دائن
٨١٩٠٠٠	٩١١٢٥٠	١٠٤٤٩٠٠	إجمالي الأصول المتداولة	٥٠٤٤٥٠ ٥٤٥٨٥٠ ٦١٢٤٤٥٠	إجمالي الخصوم المتداولة
١٤٥٤٤٠٠	١٥١٤٧٠٠	١٦٣٨٩٠٠	إجمالي الأصول	١٤٥٤٤٠٠ ١٥١٤٧٠٠ ١٦٣٨٩٠٠	إجمالي الخصوم

حساب التشغيل لشركة الأمل الصناعية

(٨٤ ـ ١٩٨٦)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	بيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	بيان
١٠٧٦٤٠٠	١١٦٥٠٥٠	١٢٩٨٧٠٠	المشتريات	١٥٣٥٨٨٥٠	١٦٩٨٢٠٠	١٨٨٩١٠٠	هـ ـن خـ ـ/ المتاجرة
٩٠٩٠٠	٩١٣٥٠	١١٢٠٥٠	+ رصيد أول المـدة				(تكلفة إنتـاج
١٠٥٦٥٠	١٢٠١٥٠	١٣١٤٠٠	مواد خام				ما تم صنعه)
			+ رصيد أول المـدة تحت التشغيل				
١٢٨٢٩٥٠	١٣٧٦٥٥٠	١٥٤٢١٥٠					
			يطرح منه				
٩١٣٥٠	١١٢٠٥٠	١٢٢٨٥٠	مخزون آخـر المـدة مواد خام				
١٢٠١٥٠	١٣١٤٠٠	١٣٨٦٠٠	مخزون آخـر المـدة تحت التشغيل				
١٠٧١٤٥٠	١١٣٣١٠٠	١٢٨٠٧٠٠					
			تكـاليف صـناعية مباشرة:				
٣٦٠٩٠٠	٤٤٨٢٠٠	٤٧٧٠٠٠	مرتبات عمال المصنع				
٢٧٤٥٠	٣٨٣٥٠	٣٠١٥٠	استهلاك عدد وآلات				
١٦٦٥٠	٢٣٨٥٠	٢٦٥٥٠	قوى محركة				
٣٩٦٠٠	٤٤١٠٠	٤٧٢٥٠	إيجار المصنع				
١٩٨٠٠	٢٠٧٠٠	٢٧٤٥٠	مصـاريف متنوعـة أخرى				
٤٦٤٤٠٠	٥٦٥٢٠٠	٦٠٨٤٠٠	إجمالي المصروفات				
١٥٣٥٨٥٠	١٦٩٤٠٠	١٨٨٩١٠٠	تكلفة إنتاج البضـاعة المصنوعة	١٥٣٥٨٥٠	١٦٩٨٣٠٠	١٨٨٩١٠٠	

حـ/ المتاجرة لشركة الأمل الصناعية

(٨٤ ـ ١٩٨٦)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	بيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	بيان
			تكلفـــة إنتـــاج البضـــــاعة المباعة				
١٥٣٥٨٥٠	١٦٩٨٣٠٠	١٨٨٩١٠٠	تكلفة البضـاعة المصنوعة	١٩٩٠٣٥٠	٢٢٤٥٩٥٠	٢٥٦٤٥٥٠	المبيعات
١٥١٦٥٠	١٥٧٠٥٠	١٧١٤٥٠	مخزون إنتاج تام أول المدة				
١٦٨٧٥٠٠	١٨٥٥٣٥٠	٢٠٦٠٥٥٠					
١٥٧٠٥٠	١٧١٤٥٠	١٨٨١٠٠	**مطروح منه:** مخزون إنتاج تام آخر المدة				
٤٥٩٩٠٠	٥٦٢٠٥٠	٦٩٢١٠٠	إجمـالي ربـح المتاجرة (إلـى أرباح وخسائر				
١٩٩٣٥٠	٢٢٤٥٩٥٠	٢٥٥٦٤٥٥٠		١٩٩٠٣٥٠	٢٢٤٥٩٥٠	٢٥٦٤٥٥٠	

حـ/ الأرباح والخسائر لشركة الأمل الصناعية

(٨٤ ـ ١٩٨٦)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	بيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	بيان
			المصروفات الثابتة:	٤٥٩٩٠٠	٥٦٢٠٥٠	٦٩٢١٠٠	مجمـــل الـــربح (هـــن حـــ/ المتاجرة
٦٧٥٠٠	٩٠٠٠	١١٢٥٠٠	مرتبـات أعضـاء مجلس الإدارة				
١٣٣٦٥٠	١٥٥٧٠٠	١٩١٢٥٠٠	مرتبات العاملين				
٤٤١٠٠	٤٨٦٠٠	٥٧٦٠٠	فوائـد ومصـاريف بنوك				
١٥٧٥٠	١٤٤٠٠	٣١٥٠٠	استهلاك				
٣١٠٥٠	٤٣٢٠٠	٤٦٣٥٠٠	مصاريف سفر				
١٨٩٠٠	٢٢٩٥٠	٢٧٤٥٠	إنجـازات المركـز الرئيسي				
١٩٣٥٠	٢٠٢٥٠	٢٨٨٠٠	قوى محركة				
٤٧٧٠٠	٦٧٠٥٠	٧٥٦٠٠	مصاريف متنوعة				
٣٧٨٠٠٠	٤٦٢١٥٠	٥٧١٠٥٠	إجمالي المصروفات				
٨١٩٠٠	٩٩٩٠٠	١٢١٠٥٠	صافي الـربح قبـل الضرائب				
٣١٠٥٠	٢٦٤٥٠	٢٧٠٠٠	(ـ) الضرائب				
٥٠٨٥٠	٦٣٤٥٠	٩٤٠٥٠	صافي الـربح بعـد الضرائب				
٤٥٩٩٠٠	٥٦٢٠٥٠	٦٩٢١٠٠		٤٥٩٩٠٠	٥٦٢٠٥٠	٦٩٢١٠٠	

حساب توزيع الأرباح لشركة الأمل الصناعية

(٨٤ ـ ١٩٨٥)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	بيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	بيان
٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٨٠٠٠	التوزيعات المقترحة	٥٠٨٥٠	٦٣٤٥٠	٩٤٠٥٠	صـافي الربح بعد الضرائب
٢٣٨٥٠٠	٣٦٤٥٠	٧٦٠٥٠	الأرباح المحتجزة				
٥٠٨٥٠	٦٣٤٥٠	٩٤٠٥٠		٥٠٨٥٠	٦٣٤٥٠	٩٤٠٥٠	

وفيما يلي بعض البيانات المستخرجة من المؤشرات النمطية للقطاع:

١- نسبة الديون إلى حق الملكية للقطاع، ١: ٢.

٢ ـ معدل التداول $\frac{١}{٢}$ ١: ١

٣ ـ نسبة السيولة ٠,٩: ١

٤ ـ معدل دوران الأصول الثابتة (يتراوح بين ٢ ـ ٧ مرة).

٥ ـ معدل العائد على حق الملكية للقطاع ١٥ %.

٦ ـ ربحية الجنيه مبيعات ٢٥ %.

٧ ـ معدل العائد على إجمالي الأصول ٦ %.

تقرير محلل الائتمان عن الموقف المـالي وربحِيـة شركة الأمل الصناعية:

يوضح التقرير التالي أهم الملاحظات الخاصة بـالموقف المالي لشركة الأمل الصناعية، ويبين جـدول رقـم (٦/ ١) تطورا لأهم المؤشرات والنِسب المالية للشركة خلال الفتـرة من (٨٤ ـ ١٩٨٦).

١- **بالنسبة لمؤشرات السـيولة**: اتجهـت مؤشـرات السيولة إلى التحسن خلال هذه الفتـرة حيـث زاد صافي رأس المال العام العامل، وكذلك نسبة التداول والسيولة، واتفقت هذه المؤشرات مع النسب النمطية للقطاع مما يعزز موقفها المالي.

٢- **كفاءة رأس المال العامل**: كان هنـاك كفـاءة فـي عملية تحصيل المبيعات الآجلة حيث ثبتـت فتـرة التحصيل نسبيا خلال هذه الفترة، كما قامت الشركة بسداد الالتزامات إلى الموردين حيث كانـت فتـرة السداد في المتوسط ٣ شهور.

ولاحظ جيدا أن هناك توافقًا بين سياسة التحصيل، ومهلة السداد، حيث يقوم المشروع بتحصيل التزامات العملاء خلال

٢,٥ شهر، ويسدد للموردين خلال ٣ شهور مما ينظم عملية السداد ويتيح للمشروع فرصة السداد في المواعيد.

أيضا يظهر واضحا أن الموردين على استعداد لمنح الشركة مهلة سداد للمشتريات الآجلة أعلى من فترة الائتمان التي يمنحها المشروع للعملاء، وهذا طبعا يكون في صالح المشروع لتنظيم عملية السداد.

جدول رقم (٦/ ١)

تطور أهم المؤشرات المالية لشركة الأمل الصناعية

النسب والمؤشرات المالية	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	ملاحظات
١ ـ مؤشرات السيولة :				
١/١ نصيب صافي رأس المال العامل	٣١٤٥٥٠	٣٦٥٤٠٠	٤٣٣٤٥٠	منحه صافي رأس المال العامل في الزيادة خلال الفترة
٢/١ نسبة التداول	١,١٩,٦٢	١,١١,٦٧	١,١٩,٧١	انسبة في تحسن مستمر وتقترب مع المعدل العمي ٢,٠
٣/١ نسبة السيولة	١,٠٨٩	١,٠٠٩	١,٠٩٧	أقل من الواحد الصحيح ويمكن معدل الصحيح ١,٠,٩
٢ ـ كفاءة رأس المال العامل				
١/٢ معدل دوران المخزون	٩,٩ مرة	٧,٣ مرة	١٠,٤ مرة	تحسن معدل دورات المخزون بالزيادة (كفاءة جهاز البيع)
٢/٢ فترة انتظار المخزون بالمخزن	٥,٦ أسبوع	٥,١ أسبوع	٤,٨ أسبوع	انخفاض فترة انتظار المخزون بالمخزن
٣/٢ فترة التحصيل	٢,٥٠ شهر	٢,٥١ شهر	٢,٦ شهر	
٤/٢ مهلة السداد للموردين	٣,٢٢ شهر	٣,٠٠ شهر	٣,٢٣ شهر	من الواضح أن هناك توازن بين فترة التحصيل ومهلة السداد
٣ ـ مؤشرات هيكل التمويل والمديونية				
١/٣ نسبة حق الملكية إلى إجمالي الأصول	٤٤,١٪	٤٤,٩٪	٤٦,١٪	هناك اهتمام بزيادة حق الملكية
٢/٣ نسبة القروض إلى حق الملكية	٢,١٠ : ١	٢,٣٥ : ١	٢,٧٩ : ١	يقل الاهتمام بالتمويل عن طريق القروض
٣/٣ معدل تغطية الفائدة	٣,٨٦ مرة	٣,٠٦ مرة	٣,١٠ مرة	قدرة الأرباح على تغطية الفوائد في زيادة مستمرة
٤ ـ كفاءة استخدام الأصول :				
١/٤ معدل دوران الأصول الثابتة	٣,١٣ مرة	٣,٣٢ مرة	٤,٣٢ مرة	زادت إنتاجية الأصول الثابتة بالمقارنة مع المعدل العمي (٢ ـ ٧) .
٢/٤ معدل دوران إجمالي الأصول	١,٣٤ مرة	١,٤٨ مرة	١,٥٦ مرة	
٥ ـ قدرة المشروع على التوسع :				
١/٥ نمو أرقام المبيعات	ـ	١٣,٨٪	١٤,٥٪	زادت المبيعات في عام ١٩٨٦ عن عام ١٩٨٥
٦ ـ مؤشرات الربحية :				
١/٦ ربحية الجنيه مبيعات	٢٣,١٪	٢٥٪	٢٧٪	هناك تحسن طفيف في ربحية الجنيه مبيعات (نسبة القطاع ٢٥٪ متوسط)
٢/٦ نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات	٤٪	٤,٤٪	٤,٧٪	تحافظ الشركة على النسبة نفسها
٣/٦ نسبة مصروفات التشغيل إلى إجمالي الأرباح	١٧,٨٪	١٧,٨٪	١٧,٥٪	تحافظ الشركة على مصروفات التشغيل بمعدل ثابت
٤/٦ معدل العائد على حق الملكية	١٢,٧٪	١٤,٧٪	١٦٪	تطور النسبة بالزيادة خلال الفترة (تجاوز معدل القطاع عام ١٩٨٦)
٥/٦ معدل العائد على الاستثمار	٥,٦٪	٦,٦٪	٧,٤٪	حقق معدل العائد إلى الاستثمار تطور بالزيادة خلال الفترة .

لاحظ أيضا زيادة معدل دوران البضاعة مـن ٩,٩ مـرة إلى ١٠,٤ مرة مما يعطي مؤشرا لنمو مبيعات الشركة، وفي نفس الوقت هناك انخفاض مستمر خـلال الفتـرة بالنسـبة لانتظار البضاعة بالمخازن مما يعطي مؤشرا عـن كفـاءة الإدارة في تحويل البضاعة المخزونة إلى مبيعـات، وعـدم وجود ركود بالنسبة لمنتجات الشركة، وهذه علامـة جيـدة ومؤشر لجودة نشاط المشروع في المستقبل.

٣- **مؤشر هيكل التمويل والمديونية**: من الواضح عدم وجود خلل في هيكل التمويل مـن حيـث التـزام الشركة بتدعيم حـق الملكيـة (التمويـل الـذاتي) والإقلال من الاعتماد على الديون الخارجية، ويبدو هذا واضحا من خلال نسـبة حـق الملكيـة إلـى القروض حيث تزيد عن (٢) مرة، وهـي النسـبة النمطية للقطاع. لاحِظ أيضا أن قدرة الأرباح علـى تغطية أعباء الديون (الفوائد) في ازدياد مستمر مما يعطي اطمئنان على قدرة المشروع على سداد أعباء الديون.

٤- **كفاءة استخدام الأموال**: تستخدم الشركة الأصـول الثابتة بكفاءة ومعدل دوران الأصول الثابتـة فـي زيادة مستمرة خلال الفترة، ويتناسب هذا المعدل مع معدل القطاع (٢ ـ ٧ مرة) ويتجه أيضـا معـدل دوران إجمالي الأصول إلى الزيادة خلال الفتـرة، وتشير هذه النتائج إلى زيادة مساهمة اسـتخدامات المشروع في تنمية النشاط الجاري.

٥- **مؤشرات الربحِية**: يلاحظ مـن تطـور مؤشـرات الربحِية خلال الفترة إلى ثبات قدرة المشروع علـى توليد أرباح بالإضافة إلى زيادة ربحِيـة المشـروع باستمرار مع تحقيق معدلات متسـاوية أو مرتفعـة عن مؤشرات القطاع. معدل العائد على الاسـتثمار في عام ١٩٨٦ وصل إلى ٧,٤ % أعلى من معدل القطاع (٦ %) وكذلك معدل العائـد علـى حـق الملكية.

أيضا من المؤشرات الهامة ثبات تكاليف التشغيل حيـث كانت نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات في المتوسـط ١٧,٧ % خلال الفترة وهذا يعطي انطباعا عن قدرة الشركة

في التحكم في مصروفات التشغيل مع زيادة الربحِية. وهـذا المؤشر يطمئن البنك على قدرة الشركة على سداد الالتزامات من خلال الأرباح المتَحققَة في المستقبل.

من خلال الحقائق التي وردت بهذا التقريـر نسـتطيع أن نشير باختصار إلى أن سيولة الشركة بحالة جيدة وتدير رأس المال العامل بكفاءة، حيث تنخفض فتـرة احتفـاظ الشـركة بالمخزون، وتُوازن الشركة بكفاءة بين سياسـات التحصـيل للمبيعات وسياسات السداد للالتزامات مما يعطـي انطباعـا جيدا عن التزام الشركة قِبلَ الغَير.

وتتمتع الشركة بهيكل تمويل متوازن تزيد فيه نسبة حـق الملكية عن المديونية مما يعطي مؤشرا عن اهتمام أصحاب المشروع بتدعيم الشركة دائمـا، وعـدم الاهتمـام الزائـد بالحصول على الديون كمصدر رئيسي للتمويل. وأخيرا تدعم الحقائق والنتائج السابقة كفاءة اسـتخدام الأمـوال وربحِيـة الشركة المعتدلة التي تساوي المؤشرات النمطية للقطاع.

وبذاك يمكن أن توصي بأن هذا العميل جيد ويتوفّر لديـه القدرة على السداد، ومن الممكن أن يصبح عميل ائتمان مـع البنك، وذلك في ضوء البيانات المتاحة بالقوائم المالية. على

أن يتم استكمال باقي العناصر الأخرى بتحليل الائتمان مثل: التحري عن سـمعة العميـل، وإعـداد الموازنـة النقديـة، والاستفادة من خبرات البنك السابقة مع العملاء في إعطـاء الموافقة النهائية على منح الائتمان.

٦/ ٤ قياس التدفق النقدي المتَوقـع للعميـل: Cash Budget analysis:

إلى جانب اعتماد محلل الائتمان على البيانات التاريخيـة وذلك لتقييم القدرة المالية للعميل فإنه مـن المفضـل دائمـا الاعتماد على تقدير المقبوضات النقدية والمدفُوعات النقديـة المتَوقعة للعميل. ومما هو جدير بالذكر، أن مـن المشـاكل الأساسية المتعلقة بالاعتماد على البيانات التاريخيـة للقـوائم المالية أنها تُعطي فقط انطباعا عن الماضي وعـن إنجـاز السنوات السابقة، مع العلم أن الأرباح التي يستطيع العميـل استخدامها في إعادة سداد القرض سوف تأتي من الأربـاح المتَوقعة أو من خلال صافي فائض التدفق النقدي للعميل.

يهتم البنك بالدرجة الأولى بالتأكد من توفر السيولة النقدية المتَوقعة نتيجة أنشطة العميل، وكذلك نتيجة لاستخدام العميل لقرض البنك، ومن الأساليب التي تُستخدم لـذلك الموازنـة

النقدية. وعادة ما يتعاون محلل الائتمان مع العميـل علـى تحديد أهم عناصر هذه الموازنة من خلال البيانات المتـوفرة وتقديرات العميل.

ويوضح المثال التالي كيفية إعداد الموازنة النقدية:

فيما يلي الميزانية العمومة لشركة المنار عن العام المنتهي في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦، وكذلك بعض البيانـات والمعلومـات المتَوقعة ابتداء من ١/ ١/ ١٩٨٧ حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٨٧:

الميزانية العمومية لشركة المنار عن العام المنتهي

في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦

إجمالي	فرعي	الأصول	إجمالي	فرعي	الخصوم
		الأصول الثابتة:			
	٨٠٠٠	آلات		١٦٠٠٠	رأس المال
	٤٠٠٠	معدات	١٠٠٠٠		أرباح محتجزة
	٤٠٠٠	أثاث		١١٠٠٠	احتياطيات
١٦٠٠٠	ـ ـ ـ ـ	إجمالي الأصول	٣٧٠٠٠	ـ ـ ـ ـ	إجمالي الملكية
		الأصول المتداولة:			**الخصوم المتداولة:**
	١٢٠٠٠	نقدية		٣٠٠٠	موردون
	٨٠٠٠	عملاء (مدينون)		٢٠٠٠	أوراق دفع (موردون)
	٥٠٠٠	أوراق قبض (عملاء)		٥٠٠٠	بنك دائن
	٥٠٠٠	أ. قبض أخرى		١٠٠٠٠	قرض قصير الأجل
	١٠٠٠٠	مخزون		١٠٠٠٠	دائنون آخرون
				٣٠٠٠٠	تسهيلات من البنك
٤٠٠٠	ـ ـ ـ ـ	**إجمالي الأصول المتداولة**	٢٤٠٠٠	ـ ـ ـ ـ	**إجمالي الخصوم المتداولة**
		أصول أخرى			
	٤٠٠٠	إيرادات مستَحقة			
	٤٠٠٠	تأمينات			
	٦٠٠٠	مدفُوعات مقدمة			
١٤٠٠٠	ـ ـ ـ ـ	ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ			
٧٠٠٠٠		إجمالي الأصول	٧٠٠٠٠		**إجمالي الخصوم**

فإذا علمت البيانات التالية عن الأنشـطة المتَوقعـة للشركة:

١- المبيعات التقديرية خلال الفترة:

الشهور	المبيعات التقديرية
يناير	١٤٠٠٠
فبراير	٢٦٠٠٠
مارس	٢٢٠٠٠
أبريل	٢٢٠٠٠
مايو	٣٨٠٠٠
يونيو	٤٨٠٠٠
يوليو	١٨٠٠٠
أغسطس	١٦٠٠٠
سبتمبر	١٤٠٠٠

٢- نسبة المبيعات النقدية إلى المبيعات الآجلة ٥٠ %.

٣- فترة التحصيل للمبيعات الآجلة شهر.

٤- مباني مؤجرة للغير بإيجار شـهري قـدره ١٠٠٠ جنيه.

٥- يقوم المشروع بتأجير أحد خطوط الإنتـاج مقابـل ٥٠٠٠ جنيه شهريا.

٦- سيتم بيع مخَلفات الإنتاج في شهري مايو وسـبتمبر بواقع ٤٠٠٠ جنيه شهريا.

٧- سيتم استرداد التأمينات في شهر يوليو ١٩٨٧.

٨- سيحصل المشروع الإيرادات المستَحقة فـي شـهر أغسطس ١٩٨٧.

٩- أوراق القبض الواردة بالميزانية من أعمـال غيـر البيع سوف تُستَرد في شهر مارس ١٩٨٧.

١٠- يتوقع أن يقوم المشروع بتجديد أحد أقسام الإنتـاج وطرح الآلات القديمة للبيع، واتفق المشْتَري علـى سداد الثمن بقسطين: الأول في شهر فبراير وقـدره ٢٠٠٠ جنيه، والثاني قدره ٤٠٠٠ جنيه في شـهر سبتمبر.

١١- المشتريات الشهرية المتَوقعة فـي حـدود ٢٠٠٠ جنيه وتتم كلها بالأجل.

١٢- مهلة السداد شهر.

١٣- المرتبات الشهرية ٨٠٠٠ جنيه.

١٤- الإيجار الشهري ٤٠٠٠ جنيه.

١٥- مصروفات أخرى قدرها ٣٠٠٠ جنيه شهريا تتضمن قسط إهلاك شهري ١٠٠٠ جنيه، وديون معدومة عن شهري مارس، أغسطس ٥٠٠ جنيه لكل شهر.

١٦- قسط التأمين الشهري ١٠٠٠ جنيه.

١٧- سيتم تصفية الدائنون المتنوعون في الميزانية في شهر يونيو ١٩٨٧.

١٨- سيسدد القرض قصير الأجل في شهر يوليو ١٩٨٧.

١٩- تسهيلات البنوك يجب سدادها بحد أقصى سبتمبر ١٩٨٧.

والمطلوب: إعداد الموازنة النقدية من الفترة من يناير حتى نهاية الربع الثالث ١٩٨٧، وبيان الحالة النقدية المتَوقعة للعميل.

الموازنة النقدية لشركة المنار عن الفترة من يناير حتى سبتمبر ١٩٨٧

بنود	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر
المقومات:									
مبيعات نقدية	٧٠٠٠	١٣٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٤٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	٧٠٠٠
مبيعات آجلة	-	٧٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٤٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠
إيجار	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
إيجار خط إنتاج	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
بيع مخلفات	-	-	-	-	٤٠٠٠	-	-	-	٤٠٠٠
تأمينات مستردة	-	-	-	-	-	-	٤٠٠٠	-	-
إيرادات مستَحقة	-	-	-	-	-	-	-	٤٠٠٠	-
أوراق قبض غير العملاء	-	-	٥٠٠٠	-	-	-	-	-	-
أ. ق. عملاء	٥٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
عملاء	٨٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
آلات ساعة	-	٢٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٤٠٠٠
إجمالي المقبوضات	٢٦٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٩٠٠٠	٤٣٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٩٠٠٠
المدفُوعات:									
مشتريات آجلة	-	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مرتبات شهرية	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠
إيجار شهري	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
م. أخرى	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
قسط تأمين	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
الدائنون الآخرون	-	-	-	-	-	١٠٠٠	-	-	-
قروض قصيرة الأجل	-	-	-	-	-	-	١٠٠٠	-	-
تسهيلات بنوك	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٠٠٠
أوراق دفع موردين	٢٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
موردون	٣٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي المدفُوعات	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٤٥٠٠	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٤٥٠٠	٣٨٠٠٠
الفائض والعجز المتَوقع	٦٠٠٠	(٧٠٠٠)	٥٠٠	(٧٠٠٠)	٥٠٠٠	٤٠٠٠	(٢٠٠٠)	(٧٥٠٠)	(٩٠٠٠)
الفائض والعجز المتَجمع	٦٠٠٠	(١٠٠٠)	(٥٠٠)	(٧٥٠٠)	(٢٥٠٠)	١٥٠٠	(٥٠٠)	(٨٠٠٠)	(١٧٠٠٠)

* * * يتضح من الموازنة النقدية لشركة المنار أنه بالرغم من قدرة صافي فائض التدفق النقدي من تغطية

العجز حتى شهر يونيو عام ١٩٨٧ وتحقيق فـائض قـدره ٥٠٠ جنيه إلا أنه بنهاية الربع الثالث سوف تواجه الشـركة عجزا نقديا محتملاً قدره ١٧٠٠٠ جنيه.

ويوازن محلل الائتمان بين حجم الائتمان المطلوب مـن العميل، وإجمالي المبالغ اللازمة لتغطية العجز، ثـم تحديـد قدرة العميل على سداد هذا القرض من صافي التدفق النقدي.

ومما هو جدير بالذكر أن إعداد قائمة الـدخل التقديريـة والقوائم المالية التقديرية بصفة عامة يفيد في التعرف علـى صافي الأرباح المتَوقعة وقدرة العميل على سداد أقساط الدين والفوائد من صافي الأرباح المتَوقعة.

٦/ ٥ الأساليب والنماذج الكمية التي تستخدم في تحليل الائتمـان: Using Quantitative models for bank credit analysis:

يستخدم عادة محلل الائتمان العديد من المؤشرات العامـة والمؤشرات غير الكمية، بالإضافة إلى المؤشـرات الكميـة وذلك للاستفادة من جميع البيانات المتاحة عن العميل (سواء أشخاص أو شركات) وذلك لتحديد جودة العميـل، وقدرتـه

على سداد القرض، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرته السابقة خلال فترة عمِله بالبنك.

وتتركز فكرة النماذج الكميـة Quantitative Models على الاستفادة من خبرة البنك في التعامل مع العملاء خـلال الفترات السابقة في إعداد نموذج يساعد في تحديـد جـودة العميل Client Quality. وتساعد هذه النماذج الكمية فـي التمييز أو التفرقة بين العميل الجيد (العميل ذو قـدرة ماليـة ويتوقع نجاحه في سداد القرض)، والعميل غير الجيد (الـذي يتَوقع ألا يفي بالتزاماته قِبل البنك).

وسيناقش الكاتب في هذا الجزء الأسلوبين التاليين:

٦/ ٥/ ١ ـ نظام تحليل الائتمان باستخدام طريقة تسجيل النقط.

٦/ ٥/ ٢ ـ أسلوب التمييز.

٦/ ٥/ ١ أسـلوب تسـجيل الـنقط لتحليـل الائتمان: Credit scoring:

يعتبر أسلوب تسجيل النقط من الأساليب الكمية الإحصائية التـي تسـتخدم لتحليـل الائتمـان الخـاص بالأشـخاص

أو المستهلكين Consumer credit وذلك عن طريق توقـع سلوك العميل في ضوء بعض الخصائص التي طورها البنك من خلال معاملاته مع العملاء في الماضي، وباستخدام هـذا الأسلوب يتم استخدام قائمة استقصاء أو نموذج معين. يقـوم العميل أو محلل الائتمان بتسجيل خصائص كل عميل في هذا النموذج بناء على نقاط أو أوزان معينة لكل خاصية.

ويتم تجميع هذه النقط لكل عميل مـع مقارنتهـا بمعـدل نمطي محدد مسبقًا predetermined score وذلك للمساعدة في اتخاذ قرار رفض أو قبول طلـب الائتمـان. ويسـمى مجموع النقط للعميل في هـذه الحالـة Credit risk score التي تقيس احتمال عدم السداد بالنسبة لكل عميل ويتم مـنح الائتمان للعملاء أصحاب النقط أعلى من المعـدل القياسـي أو النمطي الذي يحدده البنك، ويرفض طلب العميل صاحب النقط أقل من المعدل المحدد.

وأول من أدخل نماذج تسجيل النقط لتحليل الائتمان ديفيد دارند David Durand [١٨] حيث قام الباحث بتحليل عينـة

---

(١٨) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

من القروض الجيدة والرديئة لأحد البنوك التجاريـة، وبنـاء على ذلك قام بتطوير النموذج الذي يعتمد علـى ٩ عناصـر رئيسية.

١- **السن**: يعطي العميل ٠,٠١ نُقَطة لكل سنة أكثر من ٢٠ سنة بحد أقصى ٠,٣٠ نُقَطة.

٢- **الجنس**: صفر للرجل، ٠,٤٠ نُقَطة للمرأة.

٣- **الاستقرار في مقر الإقامة**: يعطي للعميـل ٠,٠٤٢ نُقَطة لكل سنة استقرار والسـكن الحـالي والحـد الأقصى للنقط ٠,٤٢.

٤- **درجة الخطر للوظيفة**: يعطى العميل ٠,٥٥ نُقَطـة للوظائف الجيدة (احتمال عدم الدفع أقل).

يعطى العميل صفر نُقَطة للوظائف الخطرة (احتمال عدم الدفع أكبر).

يعطى العميل ٠,١٦ نُقَطة لباقي الوظائف.

---

* David Durand, **Risk Elements in consumer installment financing,** (New York: National Burea of Economic Research, ١٩٤١).

٥- **نوع النشاط والصناعة**: يحصل العاملون في المشروعات العامة والحكومية والبنوك وسوق المال على ٠,٢١ نُقَطة إضافية.

٦- **الاستقرار في العمل**: يحصل العميل على ٠,٥٩ نُقَطة لكل سنة استقرار في العمل الحالي، بحد أقصى ٠,٥٩ نُقَطة.

٧- **٩ ممتلكات العميل:** يحصل العميل على النقط التالية في حالة توفر الممتلكات التالية:

١- حساب بالبنك ٠,٤٥.

٢- عقارات وأراضي ٠,٣٥.

٣- بوليصة تأمين على الحياة ٠,١٩.

والمثال التطبيقي التالي يوضح كيف يمكن استخدام أسلوب النقط السابق في تحليل الائتمان واتخاذ قرار الإقراض.

مثال: توفّرت لديك البيانات التالية عن اثنين من العملاء (الأشخاص) طالبي الائتمان من أحد البنوك التجارية، وفيما يلي البيانات الخاصة بكل منهم:

خصائص	العميل الأول	العميل الثاني
١- الوظيفة.	محاسب في أحد البنوك	سكرتيرة في هيئة عامة
٢- السن.	٣٠ سنة	٣٥ سنة
٣- الجنس	رجل	امرأة
٤- مدة العمل.	٥ سنوات	١٢ سنة
٥- الاستقرار في الإقامة	٦ سنوات	١٠ سنوات
٦- حساب جاري بالبنك	حساب جاري بالبنك	لديها حساب جاري
٧- عقارات وأملاك	لا يوجد	تمتلك منزل
٨- بوليصة تأمين	لا يوجد	لديها بوليصة تأمين على الحياة

فإذا علمت أن النُقَط المِعيارية للتفرقة بين القرض الجيـد وغير الجيد هي ١,٢٥ نُقَطة.

أي إذا كان إجمالي النُقَط (أكبر من) ١,٢٥ فالقرض جيد ويمكن قبوله، وإذا كان إجمالي النُقَط (أصـغر مـن) ١,٢٥ فالقرض غير جيد ويرفَض القرض، فما هو تقييمك للطلـب المقدم لكل عميل.

*** * تحليل ائتمان العملاء باستخدام طريقة النُقَط:**

جدول تسجيل النُقَط للعملاء

خصائص العميل	العميل الأول (المحاسب)	العميل الثاني (سكرتيرة)
١- السن	٠,١٠	٠,١٥
٢- الجنس	صفر	٠,٤٠
٣- استقرار الإقامة	٠,٢٥	٠,٤٢
٤- الوظيفة	٠,٥٥	٠,١٦
٥- الصناعة والنشاط	٠,٢١	٠,٢١
٦- استقرار العمل	٠,٢٩	٠,٥٩
٧- حساب بالبنك	٠,٤٥	٠,٤٥
٨- عقارات وأراضي	-	٠,٣٥
٩- بوليصة تأمين	-	٠,١٩
إجمالي النقاط	١,٨٥	٢,٩٢

لاحظ النِقَاط التي حصلت عليها السكرتيرة أعلى من المحاسب وذلك بسبب الخصائص التالية (الجنس/ امتلاكها للعقارات وبوليصة التأمين/ وفرق السن والخبرة).

وبناء على النُقَط المعيارية الموضوعة فإنه يمكن قبول طلب العميلين (المحاسب والسكرتيرة) وذلك لأن النُقَط المسجلة أعلى من ١,٢٥نُقْطَة.

وبالإضافة إلى أسلوب النُقَط فإن محلل الائتمـان يعتمـد على مجموعة من العوامل الأخرى والمؤشـرات والبيانـات المتَوفرة عن شخصية وسمعة العميل وذلك للموافقة بصـفة نهائية على منح القرض، ولقياس قدرة ورغبة العميل علـى إعادة الدفع.

والنموذج التالي شكل رقم (٦/ ٢) يعطـي مثـالاً آخـر لاستخدام أسلوب النُقَط في تحليل الائتمـان لأحـد البنـوك التجارية. لاحِظ أن هذا النموذج يعطي وزنًا لكـل خاصـية متوفرة لدى العميل والتي يمكن أن تؤثر في النهايـة علـى قرار منح الائتمان.

خطوات إعداد النموذج الخاص بتسجيل النُقَط لتحليل الائتمان [١٩]: Credit Scoring scheme steps:

١- تجميع معلومات تاريخية كاملة عن مجموعة العملاء الجيدين Good clients الذين قاموا بسداد القروض في مواعيد استحقاقها، وكذلك بيانات عن العمـلاء

---

(١٩) المصدر الأساسي لهذا الجزء:

* Stuart Valentine and Stan Mason, Banking, (London: Hooder and Stoughton, ١٩٨٤), pp. ٧٤ – ٧٦.

غير الجيدين الذين توقفوا عن السداد، وذلك بغرض تحليلها.

٢- تحديد أهم الخصائص الجيدة الموجودة في طلبات الائتمان Credit application لهؤلاء العملاء والتي يمكن أن تعتبر من العوامل التي تساعد في التنبؤ بمتانة المركز المالي لعميل الائتمان Credit worthiness.

ويتم أيضا تحديد مجموعة من النُقَط والأوزان لكل خاصية أو متَغَير بالشكل الذي يساعد في التفرقة بين خصائص العميل الجيد وغير الجيد.

٣- تُستَخدم هذه الأوزان والنُقَط في عمل دراسة استكشافية أولية تجريبية Pilot study لعينة من الحسابات الجيدة وغير الجيدة.

شكل رقم (٦/ ٢)

مثال على نظام تسجيل نُقَط الائتمان Credit scoring system

العوامل	النقط	العوامل	النقط
محل الإقامة (مؤجر/ مستأجر):		**معاملات البنك:**	
(أ) يمتلك/ مشتري.	٤٠	(أ) حساب جاري وحساب ادخار	٦٠
(ب) إيجار	٨	(ب) حساب جاري.	٤٠
(ت) بدون إجابة	٨	(ج)حساب ادخار	٤٠
(ث) أخرى.	٢٥	(د) حساب ادخار وقـرض أو حسـاب جاري وقرض.	٣٠
مدة الإقامة في العنوان الحالي:		(ه) قرض فقط.	١٠
(أ) أقل من ٦ شهور	١٢	(و) لا يوجد أي مما سبق	١٠
(ب) ٦ شهور ـ ٢ سنة.	١٥	(ز) بدون إجابة.	١٠
(ت) ٢ سنة ـ ٦,٥ سنة.	٢٢	**تزكية من شركات أو مؤسسات مالية:**	
(ث) أكثر من ٦,٥ سنة.	٣٥	(أ) خطاب تزكية واحد.	١٥
(ج) لا يوجد.	١٢	(ب) اثنين أو أكثر	١٠
مدة العمل في الوظيفة الحالية:		(ج) لا يوجد	٥
(أ) أقل من ١,٥ سنة	١٢	(د) بدون إجابة	١٠
(ب) من ١,٥ سنة ـ ٣ سنوات.	١٥	**إجمالي الدخل السنوي:**	
(ج) ٣ سنوات ـ ٥,٥ سنة.	٢٥	(أ) صفر ـ ١٥٠٠ جنيه	٥
(د) على المعاش.	٤٨	(ب) ١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ جنيه	١٥
(ه) بدون عمل ويحصل على نفقة/ يعول أطفال: يحصل على مساعدة من الدولة	٢٥	(ج) ٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ جنيه.	٣٠
(و) أكثر من ٥,٥ سنة	٤٨	(د) ٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ جنيه	٥٠
(ز) يعمل بصناعات منزلية	٢٥	(ه) أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه	٧٠
(ح) بدون عمل أو رعاية من الدولة.	١٢	**الالتزامات الشهرية:**	
(ط) بدون إجابة.	١٢	(أ) صفر ـ ١٠٠ جنيه	٣٥
سن طالب القرض:		(ب) ١٠٠ ـ ٣٠٠ جنيه	٢٥
(أ) أقل من ٤٥ سنة.	٤	(ج) أكثر من ٣٠٠ جنيه.	١٠
(ب) ٤٥ سنة أو أكثر.	٢٠	(د) لا يوجد	٤٥

(ت) بدون إجابة	٤	(ه) بدون إجابة **نقاط لترتيب العميل:** (أ) لا يوجد أية تحريات عن العميل. (ب) لا يوجد أي سابق تعامل. (ج) نُقَطتين ضعف أو أكثر (د) نقطة ضعف واحدة. (ه) ترتيب إيجـابي (لا يوجـد نقـاط ضعف.	١٠ صفر صفر - ٢٠ صفر ١٥

المصدر: نقلاً بتصرف من: Goerge H. Hampel, et al., Bank management, P. ٤١٨.

٤- اختبار مجموعة النُقَط النَمطي أو المِعياري Cutoff score الذي يساعد على اتخاذ قرار الموافقة علـى جودة العميل أو العكس. ويطلق على هذا المجمـوع المعياري منطقة الرفض أو القَبول وقد تكـون فـي شكل مجال معين وليس مجرد نُقَطة واحدة. وإذا لم يتَعد العميل هذا المجال يعتبر عميلاً يعظـم خطـر عدم الدفع.

٥- وللتأكد من جودة هذا النظام يستخدم مع الأسـاليب التقليدية للإقراض؛ وذلك للتأكد من القرارات التـي تم استنتاجها من نظام تسجيل النُقَط مقبولة من إدارة الائتمان. ويمكن أيضا إجراء اختبار إحصائي وذلك

للحكْم على كفاءة المعدل النمطي الذي يستخدم فـي عملية التفرقة بين العميل الجيد والعميل غير الجيد.

٦- تقوم إدارة الائتمان بتقييم نظام تسجيل الـنُقَط مـن خلال النموذج المعد لذلك بصـفة دوريـة وذلـك لتطوير قوة هذا النموذج وقدرته على التنبؤ بالعرض الجيد وغير الجيد.

مزايا أسلوب تسجيل النُقَط:

هناك استخدامات عديدة لأسلوب النُقَط تساعد إدارة البنك على تحقيق المزايا التالية:

١- من الأساليب الممتازة التي تستخدم في تقليل حالات الائتمان المتَوقع ارتفاع درجـة خطرهـا وخاصـة عندما تكون سياسة البنك تهدف إلى تقليل الائتمان.

٢- تساعد هذه الطريقة في تحسين عملية التنبؤ والرقابة على ربحِية البنك.

٣- استنتاج التَغَيرات المتَوقعة التي يمكن أن تحدث في التأثير على طلبات الائتمان.

٤- تساعد هذه الطريقة في الرقابة على تنمية مهـارات محلل الائتمان بواسطة مـدير الائتمـان بالإضـافة لوضع أساليب وأدلة عمل داخلية.

٥- من المؤشرات الكمية الإضافية التي تسـتخدم إلـى جانب الأساليب الأخرى وذلك للحكم علـى جـودة العميل.

٦- تساعد هذه الطريقة في ترتيب وتقييم درجة الخطـر لكل نوع من أنواع القروض، وبالتالي تحديد سـعر الفائدة أو تكلفة القرض أو قسط الخطر الذي يمكـن إضافته إلى السعر الأساسي للإقراض Base rate.

٧- يساعد أسلوب تسجيل النُقَط على إمداد الإدارة العليا بمعلومات تساعد على عملية تخطيط وإدارة سياسات الائتمان.

٦/ ٥/ ٢: استخدام أسلوب التمييـز لتحليـل الائتمـان: Discriminant analysis (DA) Technique for credit analysis:

يختلف قرار منح الائتمان للأشخاص عـن قـرار مـنح الائتمان بالنسبة للشركات ومشروعات الأعمال حيث تكثـر المتَغَيرات التي تؤثر على اتخاذ قرار الائتمان. ويواجه البنك أيضا مشكلة في تحديد العميل الجيد والعميل غير الجيد.

وهناك بعض الأساليب والطرق الكمية التـي يمكـن أن تساعد في تصنيف العميل وتحديد درجة الخطر بالنسبة لطلب القرض. وعادة ما تستخدم هذه الأساليب في بناء نموذج على أساس خبرة البنك السابقة في التعامل مع العملاء، وبناء على المؤشرات الكمية لكل عميل.

ولقد استخدم كثير من الكُتاب والباحثين والعـاملين فـي البنوك أسلوب التمييـز Discriminant Analysis (DA) وذلك لبناء نموذج إحصائي يستخدم للتفرقة والتمييـز بـين

العميل الجيد والعميل غير الجيـد Good & Bad Client وبالتالي اتخاذ قرار قبول أو رفض طلب العميل للقرض[٢٠].

ويتشابه هذا الأسلوب الإحصائي مع أسـلوب الانحـدار المتعدد Multiple regression analysis (MRA). مـن حيث دراسـة تـأثير مجموعـة مـن العوامـل المسـتقلة Independent variables على أحد المتَغَيـرات التابعـة Dependent variable حيث تستخدم مجموعـة العوامـل المستقلة وذلك للتنبؤ بسلوك متغيـر تـابع فـي المسـتقبل أو لتحديد أهم العوامل التي أثرت في سلوك هـذا المتغيـر التابع خلال فترات.

المثال: بفرض أن قام أحد البنوك بمـنح الائتمـان لكـل الطلبات الجديدة على سبيل التجربة. قام البنك أيضا بتسجيل عدد متغيرين اثنين فقط لكل عميل عند تقديم طلب الائتمان.

- **المتغير الأول**: حجم المشروع (س ١).
- **المتغير الثاني**: نسبة السيولة (س ٢).

---

(٢٠) لمناقشة أسلوب التمييز بشيء من التفصيل، راجع في ذلك:
Joseph F. Hair, et al., **Multivariate Data Analysis,** (Oklahoma: Petroleum publishing company, ١٩٧٩)

وقد تم تسجيل بيانات هذه المتَغَيرات بصرف النظر عـن قيام العميل في نهاية فترة التجربة بسداد القرض أم لا.

وعند حلول موعد سداد القرض:

إذا قام العميل بسداد القرض يصنف تحت مجموعة "عميل جيد".

إذا توقف العميل عن السداد يصنف تحت مجموعة "عميل غير جيد".

ومن خلال توفّر بيانات عن حجم المشروع ونسبة السيولة (عوامل مستقلة)، يمكن أن تنشأ علاقة أو نرسم خط تمييـز يفرق بين هذه العوامل المستقلة وبين قيام العميل بالسـداد أم لا (جيد/ غير جيد) كعامل تابع. فهل يستطيع البنك بتحليـل ودراسة هذه العلاقة أن يتنبأ بجودة عميل الائتمـان الجديـد مستقبلاً.

يمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا في الشكل التالي:

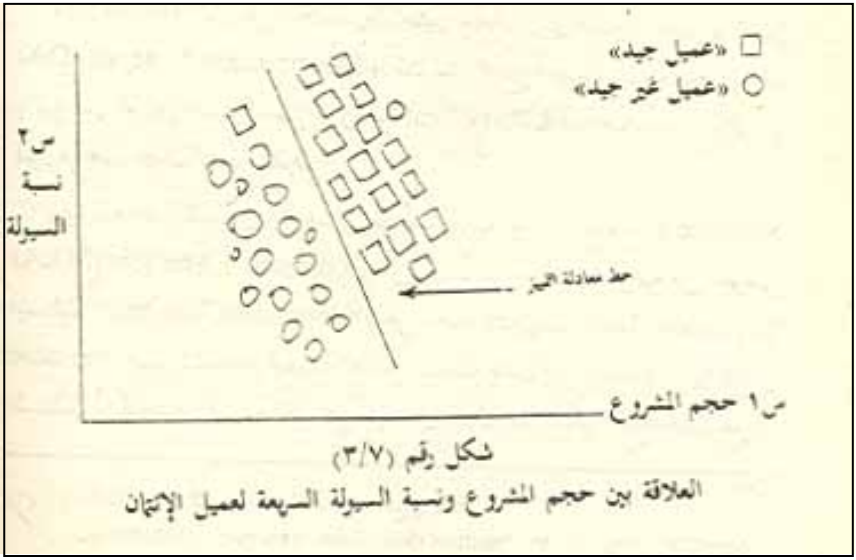

شكل رقم (٣/٧)
العلاقة بين حجم المشروع ونسبة السيولة السريعة لعميل الإئتمان

يبين هذا الشكل رقم (٧/ ٣) العلاقة بين حجـم مشـروع العميل ونسبة السيولة. بتمثل هذه العلاقة بيانيا لكـل عميـل يمكن أن نجد الخط الذي يميز أو يفرق بين العميـل الجيـد والعميل غير الجيد.

وحتى يمكن الوصول لهذه العلاقة من الناحية الإحصائية نستخدم معادلة التمييز المبسطة التالية:

ف = أ س ١ + ب س ٢

حيث س ١ = حجم مشروع العميل.

س ٢ = نسبة السيولة.

أ، ب = المعايير المطلوب حسابها في خلال هذه المعادلة.

ف = نُقَط التمييز المعيارية أو إجمالي النُقَط لكل عميـل جديد.

ونحن نهدف إلى حل المعادلة حتى نستطيع حسـاب "ف" ويبين الشكل التالي خط معادلة التمييز (شكل رقم ٧/ ٤).

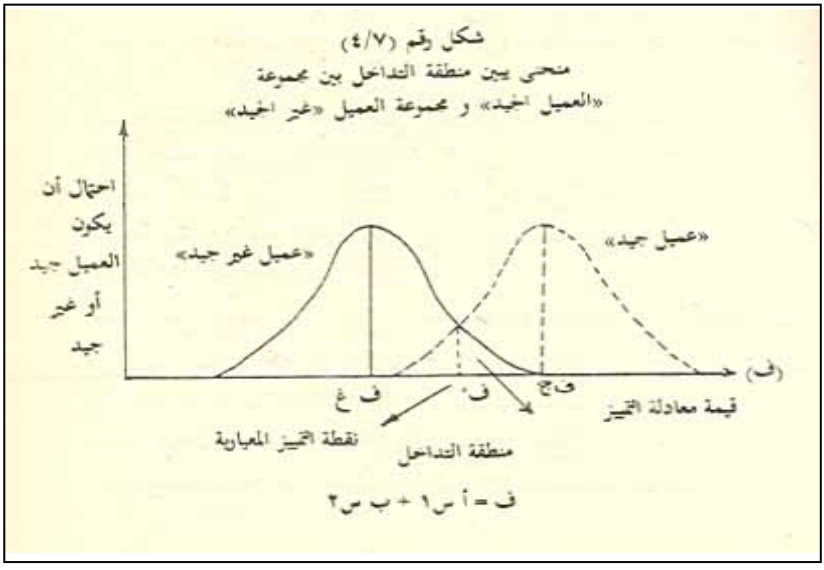

يبين الشكل السابق منطقة العميل الجيـد علـى اليمـين ومنطقة العميل غير الجيد على الشمال، لاحِظ أيضا أن هناك منطقة تداخل تجمع ما بين العميل الجيد والعميل غير الجيد، وكلما صغرت منطقة التداخل كلما أمكن اسـتخدام أسـلوب التمييز في التفرقة بين العميل الجيد والعميل غير الجيد.

ونظريا نريد التوصل إلـى "ف" وهـي نُقَطـة الـرفض أو القبول المعيارية. ولكن نظرا لوجود منطقة التداخل فـإن نُقَطة الرفض المعيارية تقع داخل هذه المنطقة، وعلى ذلـك يمكن تحديد النطاق الذي عن طريقه نستطيع أن نميـز بـين العميل الجيد والعميل غير الجيد، والعميل الـذي يقـع فـي منطقة التداخل يصعب تحديد إذا كان جيدا أو غيـر جيـد. ولذلك فالأفضل دائما تحديد هذا النطاق، فعلى سبيل المثـال إذا كان هذا النطاق يقـع بـين ١,٧٠ إلـى ٢,١٠ نُقَطـة. وبافتراض أن العينة المختارة تثبت إحصائيا أنهـا تسـتطيع اختيار أو قبول أو رفض طلب عميل الائتمان. فإننـا نقبـل العميل الذي يحقق نُقَطا أعلى مـن ٢,١ نُقَطـة، ونـرفض العملاء الذين يحققوا نُقَطا أقل من ١,٧٠، بالنسـبة للعمـلاء الذين يحققوا نُقَطا تقع ما بـين منطقـة التـداخل (١,٧٠ ـ ٢,١٠) فيمكن إعادة فحص طلب الائتمان مرة أخرى، ونعيد تقييم موقفهم في ضوء المعلومات المتاحة، وفي ضوء سياسة الائتمان الداخلية للبنك.

ويوضح الشكل رقم (٧/ ٥) التمثيل البيـاني لاسـتخدام أسلوب التمييز في تحليل الائتمان حيث يجمع بين الشـكلين السابقين.

وتجدر الإشارة إلى أن المثال السابق عبارة عن مـدخل مبسط جدا لاستخدام أسلوب التمييز في تحليل الائتمان، ودون الدخول في التفصيلات الإحصائية، وذلك لتبسيط هذا المفهوم للقارئ.

أسلوب التمييز المتعدد Multiple Descriminant Analysis:

يقصد بأسلوب التمييز المتعدد وجود العديد من المتَغَيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع. في المثال السابق كان هناك متغيران اثنان مستقلان فقط، ولكن عادة ما يوجد أكثر من متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع.

ويستخدم أسلوب التمييز المتعدد في إعداد نموذج للتنبـؤ بالعميل الجيد وغير الجيد عند تحليل الائتمان، كمـا سـبق شرح المفهوم على الصفحات الماضية. ولقد خصص الكاتب هذا الجزء لشرح بعض الدراسـات التـي اسـتخدمت هـذا الأسلوب في الواقع العملي.

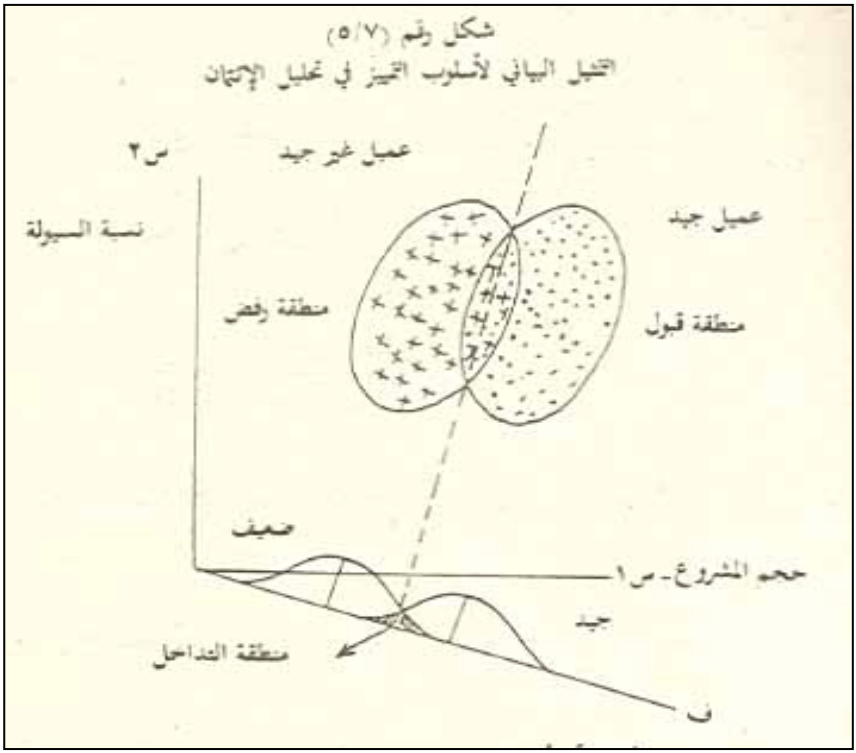

يرجع الفضل أساسـا لإدوارد التمـان [٢١] Edward I. Altman في تشجيع العديد من البـاحثين والبنـوك علـى

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:

* Edward I. Altman, "Financial ratios, Discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy",

استخدام أسلوب التمييز المتعدد؛ وذلك لتحديد درجة الخطـر عند منح الائتمان، أو في تحديد جودة العميل، أو في تحديـد أهم العوامل التي يمكـن أن تسـتخدم فـي التفرقـة بـين مجموعتين.

استخدم إدوارد التمان أسلوب التمييز المتعدد في التفرقـة بين الشركات التي أفلست (أي الشـركات الفاشـلة ماليـا) والشركات التي لم تُفْلِس (أي الناحية ماليا). وقد اسـتطاع أن يبني النموذج التالي:

ف = ٣,٣ س ١ + ١ س ٢ + ٠,٠٦ س ٣ + ١,٤ س ٤ + ١,٢ س ٥

حيث:

س ١ = معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{الأرباح قبل الضرائب والفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$ × ١٠٠

س ٢ = معدل دوران الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$

س ٣ = $\frac{\text{القيمة السوقية لحق الملكية}}{}$

Journal of finance, Vol. ٢٣, September ١٩٦٨, PP. ٥٨٩ – ٦٠٩.

القيمة الدفترية للديون

س ٤ = نسبة الأرباح المحتجزة لإجمالي الأصول = $\frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{إجمالي الأصول}}$ × ١٠٠

س ٥ = نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول = $\frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$ × ١٠٠

"ف" للمعادلة على أساس مؤشر عام لقيـاس الشـركات الناجحة وهي التي حققت معدل نُقَط أعلى مـن ٢,٧ نُقَطـة، والشركات التي حققت نُقَطا أقل من ذلك حدث لها إفلاس.

واستتبع دراسة إدوارد قيام العديد من الباحثين والبنـوك باستخدام أسلوب التمييز المتعدد؛ وذلك لتطوير بعض النماذج التي يمكن أن تساعد مدير الائتمان في توقع نجاح أو فشـل الشركات في سداد الديون.

وقد قام روبرت لـوبي Robert Libby بتطبيـق أحـد الأساليب الإحصائية وذلك لقيـاس قـدرة النِسـب الماليـة للشركات على مساعدة محلل الائتمان للتنبؤ بنجاح أو فشـل الشركات ماليا [٢٢].

(٢٢) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك (لاحظ أن الباحث اعتمـد أساسا على أسلوب يطلق عليه:

Principle Component Analysis.)

استخدم الباحث عينة من ٦٠ شـركة، ٥٠ % شـركات ناجحة، و٥٠ % شركات فاشلة، وعدد حوالي ١٢ نسبة مالية تم حسابها من سنة على ثلاث سنوات قبل حـدوث الفشـل المالي العام، وعدم القدرة على سداد الديوان. ولقد تم اختيار هذه العينة على أساس عشوائي.

من بين الـ ١٢ نسبة ماليـة اختـار النمـوذج خمـس متَغَيرات فقط (نِسب) وذلك للتفرقة بين الشـركات الناجحـة والشركات الفاشلة ماليا. ولقد تم اختبار هذا النموذج في أكثر من بنك.

وفيما يلي أهم النسب التي اعتمد عليهـا أسـلوب التفرقة:

١ ـ معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$

٢ ـ نسبة الأصول المتداولة إلى المبيعات = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$

---

* Robert Libby, "Accounting rations and the prediction of failure: some behvioural evidence", **Journal of accounting research,** (Spring ١٩٧٥) pp. ١٥٠ – ١٦١.

٣ ـ نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

٤ ـ نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$

٥ ـ نسبة النقدية على إجمالي الأصول = $\frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$

ولقد أثبتت الدراسة نجاح مثل هذه النماذج الإحصائية وذلك في التنبؤ بالشركات الجيدة والشركات غير الجيدة عند تقديم شركة جديدة لطلب الائتمان [٢٣].

ـ محددات استخدام النماذج الكمية لتحليل الائتمان:

إن استخدام الأساليب الكمية لتحليل الائتمان لا تغني عن قيام محلل الائتمان بقياس قدرة العميل على السداد باستخدام كافة البيانات والمؤشرات الأخرى العامة وغير الكمية، وفي ضوء حساسية محلل الائتمان وخبرته السابقة.

وتعتبر هذه الأساليب والنماذج الكمية مؤشرا مكملاً أو مساعدا يتم بناؤها على أساس خبرة البنك في التعامل مع

---

(٢٣) لمزيد من التفصيل بشأن استخدام أسلوب التمييز المتعدد والنماذج والأساليب الإحصائية في تحليل الائتمان يمكن الرجوع إلى المراجع الواردة في نهاية هذا الفصل.

العملاء، وبناء على بيانات تاريخية تقـيس العميـل الجيـد والعميل غير الجيد.

ويتوقف نجاح هذه الأساليب على توفّر بيانات ومؤشرات مالية حقيقية دقيقة وموثوق في دقتها، وعلى القائم بتطـوير النماذج أن يتأكد من ذلك.

ويعاب على الأساليب والنماذج الإحصائية والكميـة هـو عدم قدرتها على الأخذ في الاعتبار العوامل والمؤشرات التي يصعب قياسها بشكل كمي مثل: علاقة البنك مـع العمـلاء. وبعض هذه العوامل التي يصعب تحويلها إلى متَغَيرات كمية يعتبر من المؤشرات الأساسية عند اتخاذ قرار الائتمان.

هناك أيضا بعض الأخطار مثل أخطار السوق Market risk يصعب التنبؤ بها باستخدام هذه الأساليب الكمية وتؤثر في تحليل ائتمان العميل وقياس قدرته على السداد.

وفي نهاية هذا الجزء، أو الإشـارة إلـى أن خصـائص السوق المالي وخصائص العملاء التي يعمل في ضوئها البنك التجاري، بالإضافة إلى ظروف السوق ومدى استقراره تؤدي إلى أن كل مؤسسة مالية تعمل على تطوير الأسـاليب التـي

يمكن استخدامها من واقع خبرتها العملية لتحليـل الائتمـان سواء أكانت مؤشرات عامة أو غير كمية أو كمية.

٦/ ٦ هيكل تسعير القروض (تحليـل ربحِيـة عميـل الائتمـان للبنـك) [٢٤] Customer profitability analysis (CPA):

لا تنتهي مهمة محلل الائتمان بالموافقة على طلب العميل، بل تبدأ مرحلة أخرى خاصة بتحديد تكلفة أو سعر القـرض للعميل وذلك بناء على درجة الخطر المقدرة.

وتقوم البنوك التجارية بتحديد أسعار القروض وذلك طبقًا للأسعار السائدة في الأسواق المالية. ويجب أن تُغطي سياسة التسعير تكلفة الخدمات التي يقَدمها البنك لحسـابات العميـل

---

(٢٤) مصدر هذا الجزء أساسا:

- Joseph F. Sinkey, Jr. **Commercial Bank Financial Management.** (New York: Macmillan publishing, ١٩٨٣) pp. ٣٣٢ – ٢٢٧.
- George H. Hample, et al., Bank Management, (New York: John Wiley and sons, ١٩٨٦) pp. ٤٠٠ – ٤٠٨.

الدائنة والمدينة، سواء مقابل تكلفـة حقيقيـة أو أنهـا تقـدم بالمجان.

وبصفة عامة هناك ثلاث طرق لتحديد سعر الفائدة للعميل المقترض:

١- على أساس هـامش فـوق سـعر الفائـدة الأساسي Base rate.

٢- على أساس هامش أعلى من سعر الليبـور Libor.

٣- على أساس معدل سعر فائدة ثابت.

ونسبة الهامش التي تضاف إلى السعر الأساسـي تغطـي درجة الخطر المتَوقعة بالنسبة للقرض (قسط الخطر). كمـا يتوقف تحديد نسبة الهامش مـن حجـم القـرض وآجلـه، والضمانات التي يقَدمها العميل بالإضافة إلى متانة مركـزه المالي.

وتتأثر ربحِية القرض بالنسبة للبنك بالخسائر المحتمل أن يواجهها البنك نتيجة لوجود احتمال توقف بعض العملاء عن الدفع. وطالما هناك احتمال إعسار بعض العملاء عن إعـادة سداد القرض، وهناك حالات للديون المعدودة والمشكوك في

تحصيلها لذلك فإن من المؤثرات الهامة عند اتخاذ قرار تخصيص وتسعير القرض هو تحديد نسبة الخسائر الناتجة عن عدم الدفع لكل نوع من أنواع القروض على حدة، ولكل نوع من الأنشطة على حدة.

وعلى الجانب الآخر، فإن عميل الائتمان يحصل على مجموعة أخرى من الخدمات والسلع المالية من البنك. ولذلك فقد قامت البنوك الحديثة باستخدام أسلوب تحليل ربحِية عميل الائتمان وذلك حتى تأخذ في الاعتبار تفاصيل الإيرادات التي تحصل عليها، والتكاليف التي تتحملها، وذلك للحسابات المدينة والدائنة لكل عميل على حدة.

وبناء على هذا الأسلوب فإنه يجب تسعير القرض بالشكل الذي يعطي البنك ربحِية مناسبة تعكس هذه الإيرادات والمصروفات. وبعبارة أخرى فإن أسلوب تحليل ربحِية عميل الائتمان يوفر إطارا تحليليا يساعد محلل الائتمان على أن يأخذ في الاعتبار جميع الأنشطة الخاصة بالعميل مع البنك وذلك عند تسعير القرض.

ويتضمن هذا الأسلوب تحديد الحسابات التالية:

١- حساب الإيرادات التي حصل عليها البنـك نتيجة لحسابات العميل.

٢- حساب تكاليف خدمة مخاطر الائتمان وكذلك إدارة حسابات العميل.

٣- حساب صافي الربح والخسارة الذي يبـين صافي الأرباح التي تحققت للبنك من خلال علاقاته مع العميل.

وسيتم توضيح طريقة استخدام هذا الأسلوب مـن خـلال الحالة العملية التالية:

ـ حالة عملية "شركة سفير لتجارة السيارات":

* * حصلت "شركة سفير لتجارة السيارات" على قرض قدره ٥,٢٥٠,٠٠٠ دولار وذلك لتمويل عملية توريد وتوزيع سيارات من بنك النيل التجاري وفقًا لبرنامج استخدام القرض المقدم من العميل خلال فترة الاسـتخدام. تبـين أن المبلـغ المستخدم قدره ١,٨٠٠,٠٠٠ دولار فقط خلال الفتـرة مـن ١/ ١/ ١٩٨٦ إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦ مـن جملـة القـرض الممنوح لها.

* * ويتقاضى البنك ١٢ % سعر فائـدة علـى الجـزء المستخدم من القرض حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦ وكذلك عمولة ارتباط قدرها ٠,٥ % على الجـزء غيـر المسـتخدم مـن القرض.

*** * تحملت الشركة المصاريف التالية لخدمة القرض:**

ـ مصاريف خدمة القرض:

(أ) مصاريف إدارية ٧٢ دولارا

(ب) مصاريف قانونية ٦٠٠ دورة.

(جـ) م. دراسة طلب العميل ٣٠٠٠ دولار.

ـ خدمات بنكية عامة:

(أ) عمولات ٣٦٠٠ دولار.

(ب) م. تحويلات ٨٤٠ دولارا.

*** * حساب شركة سفير لدى بنك النيل التجاري:**

ـ حسـاب جـاري (رصـيد ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦) ١٨٧٥٠٠ دولار

شهادات استثمار ٧٥٠٠٠ دولار.

وتستحق الشركة عائد قدره ٣,٥ % على الحساب الجاري

وعائد ١٠,٣٥ % على شهادات الاستثمار.

* * ويقوم البنك بخصم احتياطيات نقدية داخلية من الودائع بالشكل التالي:

١٨ % احتياطي نقدي للحساب الجاري.

٣ % لشهادات الاستثمار.

* * نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة في البنك ١: ١٠.

* * معدل العائد على حق الملكية ورأس المال العام الماضي ٣٠ %.

* * تكلفة صافي الأموال الإضافية الداخلية التي يخصصها البنك للإقراض ٩,٦ % (تكلفة سعر التحويل الداخلي).

لاحظ أن:

صافي الأموال الإضافية لتمويل قرض العميل =

مبلغ القرض المطلوب - مقابل زيادة رأس المال - حسابات الودائع للعميل - الاحتياطيات النقدية لحسابات الودائع.

*** * تحمل البنك التكاليف التالية لخدمة حسابات العميل:**

(أ) مصاريف عامة على القرض ١٨٠٠ دولار.

(ب) تكاليف شيكات وخدمات أخرى للعميل ٤٥٠٠ دولار

(جـ) مصاريف تحويلات خارجية للحسابات الدائنة ٦٣٠ دولارا.

(د) تكاليف إدارة الدين وتسويقه بنسبة ٠,٥ % من الدين المستخدم.

المطلوب:

١- إعداد حساب إيرادات البنك.

٢- إعداد حساب التكاليف التي تحملها البنك لإدارة حسابات العميل.

٣- إعداد حساب صافي الأموال الإضافية التي استخدمها البنك لتمويل القرض.

٤- حساب صافي ربحِية البنك نتيجة حسابات العميل وأنشطته المختلفة.

٥- إذا علمت أن نسبة صافي أرباح البنك بالنسبة لإجمالي صافي التكاليف التي تحملها يجب ألا تقل عن ١٠ % حتى يمكن منح

الائتمان. فهل ترى أن سعر الفائـدة يحقـق للبنك عائدا كافيا أم لا؟ علل..

* * حل حالة شركة سفير لتجارة السيارات:

أولا: إعداد حساب إيرادات البنك: ويحتوي هذا الحساب على جميع المتحصلات التي حصل عليها البنك نتيجـة للحسابات المدينة والدائنـة والخـدمات المقدمـة للشركة:

حـ/ إيرادات بنك النيل التجاري القيمة = دولار

١ ـ فوائد القرض

قرض تجاري ١٨٠٠٠٠٠ × ١٢ %

متوسط سعر الفائدة ٢١٦,٠٠٠

٢ ـ **عمولة الارتباط:**

(٥٢٥٠٠٠٠ ـ ١٨٠٠٠٠) = ٣٤٥٠٠٠٠ × ٠,٥ % ١٧,٢٥٠

٣ ـ مصاريف خدمة القرض:

(أ) مصاريف إدارية.	٧٢	
(ب) مصاريف قانونية.	٦٠٠	
(جـ) م. دراسة طلب العميل.	٣٠٠٠	٣,٦٧٢

٤ ـ خدمات بنكية عامة:

(أ) عمولات.	٣٦٠٠	
(ب) م. تحويلات	٨٤٠	٤,٤٤٠
* * إجمالي الإيرادات		٢٤١,٣٦٢

ثانيا: حساب صافي الأموال الإضـافية التـي استخدمها البنك وذلك لتمويل القرض:

يتم إعداد هذا الحساب بناء على المفاهيم التالية:

١- أن البنك سوف يتحمل نسبة خطر نتيجة لإقـراض العميل، وعليه الاحتفاظ بجزء من رأس المال وذلك لمقابلة الأصول الخطرة. لذلك لا بد مـن حسـاب رأس المال الإضافي اللازم لتغطية مخاطر الأصول الخطرة.

بما أن رأس المال: الأصول الخطرة = ١: ١٠.

إذن رأس المال الإضافي اللازم لتغطية خطر القرض = القرض الممنوح × ١

١٠

(أي أن البنك سيحتفظ بدولار مقابـل كـل ١٠ دولارات منحت في شكل قرض).

= ١٨٠٠٠٠ × ١ / ١٠ = ١٨٠,٠٠٠ دولار

وطالما سيقوم البنك بزيادة رأس المال بمبلـغ ١٨٠,٠٠٠ دولار، أي يجب توفير تمويل إضافي لرأس المال ويقابل هذا طبعا تكلفة الفرصة البديلة لهذه الأموال التي ذهبـت لـرأس المال، وتساوي هذه التكلفة معدل العائد على حـق الملكيـة ورأس المال (٣٠ %).

(أي أن البنك سيتكلف ٣٠ % مـن قيمـة رأس المـال الإضافي وذلك لتغطية مخاطر القرض).

إذن تكلفة رأس المال الإضـافي للبنـك = رأس المـال الإضافي لمقابلة الخطر × معدل العائد على حـق الملكيـة ورأس المال × (٣٠ %).

$$\frac{١٨٠٠٠٠ \times ٣٠}{١٠٠} = ٤٥٠٠٠ \text{ دولار}$$

وتُرحل هذه التكلفة إلى حساب التكاليف، وتُمثـل تكلفـة الخطر المتوقع نتيجة لمنح الائتمان.

٢- إن البنك سوف يستخدم حسابات الودائِع للعميل (بعد خصم الاحتياطي النقدي المطلوب الاحتفـاظ بـه) وذلك في تخصيص قرض العميل والجزء المتبقـي سوف يقوم البنك بتوفيره من ودائِع العملاء الآخرين

وذلك بناء على التكلفة الداخليـة للأمـوال (سـعر التحويل الداخلي).

وبناء على ما سبق فإن صافي الأموال الإضافية المطلوبة لتمويل القرض = إجمالي القرض الممنوح للعميل مطروحـا منه:

أ- الأموال اللازمة لزيادة رأس المـال وحـق الملكية (سـيوفرها البنـك لتغطيـة خطـر الائتمان).

ب- أرصدة ودائِع العميل بعد طرح الاحتيـاطي النقدي المطلوب لكل حساب مـن حسـابات الودائِع (لاحظ أن هذه الاحتياطيات النقديـة غير متاحة للتخصيص كقروض).

إذن صافي الأموال الإضافية التي يجب أن يوفرها البنك من ودائِع العملاء الآخرين وذلك لتمويل قرض شركة سفير ١٣٩٣٥٠٠ بتكلفة قدرها ٩,٦ % (تكلفة التمويل الداخلي) =

١٣٩٣٥٠٠ × $\frac{٩,٦}{١٠٠}$ = ١٣٣٧٧٦ دولارا ويرحل هذا المبلغ إلى حساب التكاليف

ثالثًا: حساب التكاليف التي تحملها البنك لإدارة حسابات العميل:

يحتوي هذا الحساب على كل التكاليف التي تحملها البنـك بصفة مباشرة أو غير مباشرة وذلك لخدمة الحسابات المدِينَة والدائنة، وكذلك الخدمات الأخرى التي قُدمت للعميل. ويدخل في هذه التكلفة، تكاليف خدمة خطـر الائتمـان، وتكـاليف التمويل الداخلي بين محفظة الودائِع ومحفظة القروض.

حـ/ تكاليف بنك النيل التجاري		(دولار)
١ ـ تكلفة الأموال:		
(أ) تكلفة الزيادة في رأس المال ١٨٠٠٠ × ٣٠ %		٥٤٠٠,٠
(ب) تكلفة الأموال التي استخدمها البنك في التمويل ١٣٩٣٥٠٠ × ٩,٦ %		١٣٣٧٧٦,٠
(جـ) الفوائد المدفوعة للحساب الجاري ١٨٧٥٠٠ × ٣,٥ %		٦٥٦٢,٥
(د) الفوائد المدفوعة لشهادات الاستثمار ٧٥٠٠٠ × ١٠,٣٥ %		٧٧٦٢,٥
٢ ـ تكلفة الخدمات والإدارة:		
(أ) مصاريف عامة.	١٨٠٠	
(ب) تكاليف خدمة شيكات وخدمات أخرى للعميل.	٤٥٠٠	
(جـ) مصاريف تحويلات خارجية.	٦٣٠	
(د) مصاريف إدارية وتسويقية ١٨٠٠٠٠ × ٠,٥ %	٩٠٠	١٥٩٣٠,٠
إجمالي التكاليف:		٢١٨٠٣١,١

رابعا: صافي ربحِية البنك:

صافي ربحِية البنك = الإيرادات ـ التكاليف

= ٢٤١٣٦٢ ـ ٢١٨٠٣١

= ٢٣٣٣١ دولارا

إذن سيحقق البنك صافي ربـح قـدره ٢٣,٣٣١ دولارا نتيجة للأنشطة والخدمات التي قام بها العميل (شركة سفير).

نسبة صافي ربح البنك إلى إجمالي صافي التكاليف

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي التكليف}} = \frac{٢٣٣٣١}{٢١٨٠٣١} \times ١٠٠ = ١٠,٧\ \%$$

وبمقارنة هذه النسبة بالمعدل المقبول مـن البنـك لمـنح الائتمان ١٠ % نجد أنها أعلى بمقـدار ٠,٧ % أي يمكـن قبول القرض وسيحقق البنك عائدا كافي [٢٥].

ويوازن البنك عادة بين العائد الصافي وبين الأخطار التي سيتحملها. وإذا لم يكْفِ هذا العائد لتغطية الخطر المتوقع ففي هذه الحالة يجب تحميل العميل سِعر فائدةٍ أعلى.

---

(٢٥) يمكن مقارنة هذه النسبة بتكلفة التمويل الداخلية أيضا، وفـي الغالب يجب أن يحقق البنك نسبة أعلى منها.

وأخيرا فإن أسلوب تحليل ربحِية العميل بالنسبة للبنك يفيد في التعرف على أهم الأنشطة التي تحقق الإيرادات، وأيضـا التكاليف التي يتحملها البنك، وقد يشجع هذا الأسلوب البنـك على زيادة الأنشطة التسويقية حتى يقْبِل العميل على الاستفادة من خدمات البنك وزيادة ربحِية البنك.

ويمكن استخدام تحليل الحساسية لبنود الحسابات السـابقة وذلك لقياس تأثير أي تغير في البنـود الـواردة فـي هـذه الحسابات على ربحِية البنك.

٧/ ٧ ملخص الفصل:

أثار هذا الفصل العديد من القضايا الهامة الخاصة بـإدارة محفظة القروض في البنك التجاري. ركزت المناقشة أساسـا على موضوع تحليل الائتمان؛ وذلك للتعـرف علـى أهـم المؤشرات التي تساعد محلل الائتمان؛ وذلك لتقـدير قـدرة العميل على السداد وسمعته.

ويمكن تقسيم المؤشرات التي تساعد في تحليل الائتمـان إلى مؤشرات كمية ومؤشرات غير كمية وعامة.

ولقد تناول هذا الفصل بالتفصيل الأسـاليب والمؤشـرات الكمية التالية:

أ- تحليل القوائم المالية باستخدام النِسب المالية.

ب- إعداد الموازنة النقدية للعميل.

ج- استخدام أسلوب تسجيل النُقَط لتحليل الائتمان.

د- استخدام أسلوب التمييز المتعدد.

وقدم الفصل أخيرا أسلوبا حديثًا وذلك لتقدير ربحِية عميل الائتمان للبنك وذلك كأحد الأساليب التي تساعد في تسـعير قرض العميل. ويأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار العلاقة بـين رأس المال والأصول الخطرة وذلك عند تسعير القرض، كما سبق شرح هذه العلاقة وذلك عند تناول ملاءمة رأس المـال في الفصل السابق.

مراجع الفصل السادس

١- A. Koustoyiannis, **Theory of Econometrics,** ٢nd ed., (London: Macmillan press, ١٩٧٧).

٢- Anthony santomero, and R. D. Watson, Determining optimal standard for the banking industry", **Journal of finance,** Vol. ٣٢, September ١٩٧٧, pp. ١٢٦٧ – ١٢٨٢.

٣- David Cox, **Elements of banking,** (London: John Muray, ١٩٧٩).

٤- David Durand, **Risk Elements in Consumer Installment Financing** (New York: National Bureau of Economic Research, ١٩٨٤).

٥- David Palfreman, and Philip Ford, **Elements of Banking** ١ & ٢, (London: Macdonald and Evans, ١٩٨٤).

٦- Detton L, Chesser, "Prodicting Loan Non – Compliance", **Journal of Commercial Bank Lending,** (August, ١٩٧٤), pp. ٢٨ – ٣٨.

٧- Donald E. Sexton, Jr., "Determining Good and Bad Credit Risks Among High and Low Income Famlilies, **Journal of Business,** April ١٩٧٧, pp. ٢٣٦ – ٢٣٩.

٨- D. P. **Whiting, Mastering Banking,** (London: Macmillan, ١٩٨٥).

٩- D. R. Mehta, Working capital management, (Englewood Cliffs., N. J.: Prentice – Hall, ١٩٧٤).

١٠- Edward I, Altman, **Corporate Bankruptey in America,** (Lexington: ١٩٧١).

١١- ……., "Financial Ratios, Discriminant analysis, and the prediction of corporate bankruptcy", **Journal of finance,** (September, ١٩٦٨), Vol. ٢٣, PP. ٥٨٩ – ٦٠٩.

١٢- ……, G. G. Haldeman, and p. Narayanan, "Zeta analysis, A New model to identify banking an finance, **Journal of Banking and Finance,**١٩٧٧, pp. ٢٩ – ٥٤.

١٣- ……, Robert Avery, Robert A. Eisenbeis, and Joseph F. Sinkey, Jr., **Application of classification techniques in business, banking, and finance,** (Green) wich: C T: JAI Press, ١٩٨١).

١٤- Edward W. Reed, et al., **Commercial Banking,** (New Jersey, Prentice – Hall, ١٩٨٠).

١٥- Frederick C. Scherr, "Using statistics to forecast default", **Credit and financial management,** (January, ١٩٧٧), pp. ٢٨ – ٢٩.

١٦- George H. Hemple, et al., **Bank management,** (New York: John Wiley & Sons, ١٩٨٦).

١٧- George Vojta, Jr., **Bank Capital adequacy,** (New York: Citicorp, ١٩٧٣).

١٨- Iqbal Mathur, **Introduction to Finsancial Management** (New York: Macmillan publishing, ١٩٧٩).

١٩- James C. Van Horn, **Financial Management and Policy,** (London: Prentice – Hall Int., ١٩٧٧).

٢٠- Joseph F. Hair, et al., **Multivariate Data Analysis** (Oklahoma: Petroleum publishing company, ١٩٧٩).

٢١- Joseph F. Sinkey, Jr., **Commercial Bank Financial Management** (New York: Macmillan publishing, ١٩٨٣).

٢٢- Maurice, O. Joy, and John O. Tollefson, "On the financial Applications of discriminant analysis" **Journal of financial and Quantitative analysis,** Vol. ١٠, (December, ١٩٧٥), pp. ٧٢٤ – ٧٤٠.

٢٣- Merle T. Welshans, "Using credit for profit making"., **Harvard business review,** Vol ٤٥, (January – February, ١٩٦٧), pp. ١٤١ – ١٥٦.

٢٤- Poul E. Green, **Analyzing Multivariate Data,** (Illinois: the Dryden press, ١٩٧٨).

٢٥- Peter R. Stopher, and Arnim H. Myburg, **"Survey Sam Plaing and Multivariate Analysis For Social Scientists and Engineers",** (Toronto: Lexington book, ١٩٧٩).

٢٦- Peter S. Ros, and Donald R. Fraser, **Financial institutions,** (Texas: business publications, ١٩٨٥).

٢٧- Richard Brealey, and Stewart Myers, **Principles of corporate firance,** (New York: McGraw – Hill book company, ١٩٨٥).

٢٨- Richard Handscombe, Editor, **Bankers Management Handbook,** (London: McGraw – Hill, ١٩٧٦).

٢٩- Robert A. Schwatz, "An Economic model of trade credit", **Journal of financial and quantitative analysis,** Vol. ٩, (September, ١٩٧٤), pp. ٦٤٣ – ٦٥٨.

٣٠- Robert Libby, "Accounting rations and the prediction of failure: Some behavioral evidence", **Journal of accounting research,** (Spring, ١٩٧٥), pp. ١٥٠ – ١٦١.

٣١- Stuart Valentine and Stan Mason, **Banking,** (London: Hodder and Stoughton, ١٩٨٤).

٣٢- Walter H. Buck, "Risk – Management approach to pricing loans and leases", **Journal of commercial bank lending,** (April, ١٩٧٩), pp. ٢ – ١٥.

٣٣- William F. Masy, "statistical analysis of relations between variables", In Ronald E. Frank, Alfred A. Kuehn, and William F. Massy, **Quantitative techniques in marketing**

analysis, (Homewood: Richard D. Irwin, ١٩٦٢). Pp. ٩٥ – ١٠٠.

الفصل السابع

تقييم الأداء المالي للبنك التجاري

٧/ ١: العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المـالي للبنك.

٧/ ٢: العوالم الداخلية التي تؤثر على عائد البنك.

٧/ ٣: المؤشرات الخاصة بالرقابة علـى المصـروفات وتكلفة الحصول على الأموال.

٧/ ٤: المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال والموارد المتاحة.

٧/ ٥: المؤشرات الخاصة بالرقابة على سيولة البنك.

٧/ ٦: المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطـار البنـك وملاءمة رأس المال.

٧/ ٧: المؤشرات الخاصة بالربحِية.

٧/ ٨: حالة عملية لبنك الدلتا العربي.

٧/ ٩: ملخص الفصل.

مقدمة

حتى يتمكن البنك التجاري من الحكم على كفاءة استخدام الأموال داخليا، بالإضافة إلى إعداد الخطط المالية للفترات القادمة، فهو يحتاج إلى تقييم للموقف المالي خلال الفترات السابقة، وكذلك مقارنة ما هو مستهدف بالإنجاز الفعلي.

وعادة يفضل مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترات السابقة، والمؤشرات النمطية للبنوك العاملة في نفس السوق المالي والتي لها نفس خصائص البنك محل التقييم.

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أو الحسابات الختامية للبنك أحد أدوات التحليل التقليدية التي يعتمد عليها معظم المؤسسات المالية؛ وذلك لتحديد سلبيات وإيجابيات إنجازات البنك عن فترة مالية ماضية، وذلك كخطوة أولى نحو تخطيط أنشطة البنك المالية في المستقبل.

ويهدف هذا الفصل أساسا إلى إلقاء الضوء على أهم المؤشرات والنسب المالية التي يستخدمها البنك للحكم على كفاءة الإنجاز المالي. ويهدف البنك أساسا إلى تعظيم العائد أو الأرباح المتَوقعة أو صافي العائد على الأموال المستثمرة.

ولذلك سيركز الكاتب على أهم العوامل الداخلية التي تـؤثر على عائد البنك، وسيقسم هذا الفصل إلى الأجزاء التالية:

٧/ ١: العوامل الخارجية التي تؤثر علـى الأداء المـالي للبنك.

٧/ ٢: العوامل الداخلية التي تؤثر على عائد البنك.

٧/ ٣: المؤشرات الخاصة بالرقابة علـى المصـروفات وتكلفة الحصول على الأموال.

٧/ ٤: المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة اسـتخدام الأموال والموارد المتاحة.

٧/ ٥: المؤشرات الخاصة بالرقابة على سيولة البنك.

٧/ ٦: المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطـار البنـك وملاءمة رأس المال.

٧/ ٧: المؤشرات الخاصة بالربحِية.

٧/ ٨: حالة عملية لبنك الدلتا العربي.

٧/ ٩: ملخص الفصل.

٧/ ١: العوامل الخارجية التـي تـؤثر علـى الأداء المالي للبنك:

يبين الشكل التالي رقم (١/٧) ملخصا لأهم العوامل التـي تؤثر على عائد البنك، ومِن ثَم قد تؤدي إلى زيادة الربحِيـة أو تخفيضها.

ويلاحظ أن البنك يواجه مجموعة من المتَغَيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي مثل:

- التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات التـي يقَـدمها للبنك.
  (مثل نظام الصِراقَة الآلية وبطاقات الائتمان).
- منافسة المؤسسات المالية الأخرى العاملة في السوق المالي.
- القوانين والقواعد والإجراءات التـي تطبـق علـى الجهاز المصرفِي.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

ويصعب على إدارة البنك الـتحكم فـي هـذه العوامـل الخارجية. إن أقصى ما يستطيعه البنك هو توقـع الأحـداث المستقبلية لهذه المتَغَيرات الخارجية ومحاولة إعداد مجموعة

من السيناريوهات البديلة لسلوك البنك المتوقع (خاصة تركيبة محفظة الاستثمار (الأصول والخصـوم) وذلـك لمواجهـة التطورات المتَوقعة في هذه الظروف الفجائية.

٧/ ٢: العوامل الداخلية التي تؤثر على عائـد البنك:

يواجه البنك مجموعة من العوامل الداخلية التـي يمكـن للإدارة أن تتحكم فيها، وتوجيهها بالشكل الذي يساعد علـى تعظيم العائد المتوقع، وتقليل التكاليف والمصروفات. وفيمـا يلي حصر مبسط لأهم هذه العوامل:

١ ـ كفاءة استخدام الأموال
- إنتاجية العمالة والموارد المتاحة بالبنك
- إنتاجية الأصول
- كفاءة الخدمات والتكنولوجيا
- نمو حجم البنك

٢ ـ الرقابة على المصروفات
- تكلفة فوائد الودائع
- تكلفة مصادر الأموال غير الودائع
- تكلفة العمالة
- التكاليف الثابتـة والمصـروفات الأخرى.

شكل رقم (١/٧)

العوامل التي تؤثر على عائد البنك

صافي العائد

(معدل العائد على الأموال المستثمرة)

العوامل الخارجية المؤثرة على العائد

- التغير التكنولوجي
- منافسة المؤسسات المالية الأخرى
- القوانين والقواعد والإجراءات
- السياسات المالية والاقتصادية للحكومة

العوامل الداخلية المؤثرة على العائد

- كفاءة استخدام الأموال
- الرقابة على المصروفات
- موقف السيولة
- سياسات الضرائب
- إدارة إخطار البنك
- مؤشرات الربحية

(*) المصدر: نقلاً بتصرف من:

Peter S. Rose and Donald R. Fraser, **Financial Institutions**, (Taxas, Business Publications, 1985), P. 183.

٣ ـ موقف السيولة
- هيكل محفظة الأصول
- هيكل محفظة الخصوم والودائع

٤ ـ سياسات الضرائب
- توقيت الأرباح والخسائر
- الاستثمارات المعفاة من الضرائب
- إهلاك الأصول الثابتة

٥ ـ إدارة الخطر

- استخدام الرافعة المالية
- جودة هيكل الأصول
- إدارة الخسائر المتَوقعـة علـى القروض والأصول

٧/ ٣: المؤشرات الخاصة بالرقابة على المصروفات وتكلفة الحصول على الأموال:

يستخدم البنك مجموعة من المؤشرات المالية وذلك للرقابة على سلوك المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وذلك بهدف تحليل الأهمية النسـبية لبنـود المصـروفات بالبنـك ومحاولة ترشيد البنود التي لها أهمية نسبية كبرى، بالإضافة إلى ذلك، فإن من المهم السيطرة علـى هـذه المصـروفات ومحاولة عدم زيادتها حتى لا تتأثر ربحِية المشروعات بذلك. وفيما يلي أهم المؤشرات التي تستخدم فـي الرقابـة علـى المصروفات وتكلفة الحصول على الأموال.

٧/ ٣/ ١: نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنْتَجة:

يستخدم هذا المؤشر وذلك لقياس نسبة الفوائد المدفوعـة (أسعار الفائدة المدفوعة على الودائِع) حسب أنواعها المختلفة بالنسبة للأصول المنتجة التي استخدمها البنك في الحصـول

على الفوائد المحصلة (أسعار الفائدة المحصلة مـن عمـلاء القروض).

ويحدد هذا المؤشر قيمة الفوائد التي دفعت بالفعل؛ وذلـك للحصول على الأموال اللازمة للاسـتثمار فـي الأصـول المنتجة.

نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة = $\frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة}}{\text{إجمالي الأصول المنتجة}}$ × ١٠٠

الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات فـي الأوراق المالية وسندات الحكومة.

= الأصول التي تدر عائدا في شكل فوائـد أو إيـرادات محصلة للبنك نتيجة تخصيص موارد البنك.

وكلما نقصت هذه النسبة خلال الفترات المختلفة فهذا يدل على قدرة البنك على الرقابة على سلوك هذه الفوائد المدفوعة مع قدرته على زيادة الأصول المنتجة.

٧/ ٣/ ٢: نسبة الفوائد المدفوعة للودائع ومصادر الأموال غير الودائع:

يقيس هذا المؤشر نسبة جملة الفوائد التي دفعهـا البنـك للودائع، وكذلك لمصادر الأموال الأخـرى غيـر الودائـع

(المستحق للبنوك) أية ودائع البنوك لدى البنك، بالنسبة إلـى إجمالي الأموال التي حصل عليها البنك من ودائع العمـلاء وودائع البنوك.

$$= \frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء + المستحق للبنوك}} \times ١٠٠$$

وتشير هذه النسبة إلى أهمية الفوائد المدفوعة إلى الأموال التي حصل عليها البنك من المصـادر الخارجيـة (ودائـع العملاء والبنوك).

ويفضل دائما أن يحافظ البنك على هذه النسبة عنـد حـد ثابت أو أن تقل من فترة لأخرى وذلك لأنها تعبر عن تكلفـة الحصول على الأموال من المصادر الخارجية، وبالتالي كلما نقصت كلما زادت الربحية واسـتطاع البنـك أن يخصـص أمواله في صورة قروض بشروط أفضل للعملاء.

٧/ ٣/ ٣: نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائـد المدفوعة:

يقيس هذا المؤشر نسبة الفوائد المدفوعة لودائع العمـلاء فقط بالنسبة لإجمالي الفوائـد المدفوعـة لودائـع العمـلاء والبنوك، وتفيد هذه النسبة في التعرف على الأهمية النسـبية

لودائع العملاء بالنسبة لإجمالي الودائع من خلال أهمية الفوائد المدفوعة للعملاء، وهذه النسبة تساوي:

$$= \frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة للودائع}}{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة}} \times ١٠٠$$

٧/ ٣/ ٤: تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة:

يفيد هذا المؤشر في تحديد التكلفة الفعلية المدفوعة في الحصول على كل نوع من أنواع الودائع المختلفة التي تُكون محفظة ودائع البنك Deposits portfolio حتى يمكن التعرف على: أكثر الأنواع تكلفة، وأقلها تكلفة، وتطور هذه التكلفة خلال فترات مختلفة. وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:

$$\text{تكلفة الحصول على الودائع الجارية} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الجارية}}{\text{قيمة الودائع الجارية}} \times ١٠٠$$

$$\text{تكلفة الحصول على الودائع الادخارية} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الادخارية}}{\text{قيمة الودائع الادخارية}} \times ١٠٠$$

$$\text{تكلفة الحصول على شهادات الادخار} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة لشهادات الادخار}}{\text{قيمة شهادات الادخار}} \times ١٠٠$$

$$\text{تكلفة الحصول على الودائع الآجلة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الآجلة}}{\text{قيمة الودائع الآجلة}} \times ١٠٠$$

تكلفة الحصول على الأموال من البنوك الأخرى= $\frac{\text{الفوائد المدفوعة لودائع البنوك}}{\text{إجمالي قيمة المستحق للبنوك}}$ × ١٠٠

والرقابة الدقيقة على سلوك كل نوع من أنواع الودائع يفيد في تخفيض التكلفة الكلية للحصول على الأموال، ويعظم عائد البنك. لاحِظ أنه يمكن حساب المؤشرات السابقة لكل نوع من أنواع الودائع بالعملة المحلية، وكذلك بالعملة الأجنبية كل على حدة.

٧/ ٣/ ٥: نسبة إجمالي المصروفات إلى الأصول المنتجة:

بالرغم من اعتماد البنك أساسا على الحصول على الأموال اللازمة من المصادر الخارجية إلا أن هناك مصروفات أخرى يتحملها البنك بالإضافة إلى الفوائد المدفوعة. هذه المصروفات غالبا ما تندرج تحت البنود التالية:

- مرتبات وأجور ومزايا عينية للعاملين.
- إيجارات لمباني البنك.
- مخصصات خسائر للقروض.
- مصروفات إدارة متنوعة.

والمؤشر السابق يقيس نسبة إجمالي المصروفات (إجمالي الفوائد المدفوعة + المصروفات الأخرى) بالنسبة للأصـول المنتجة.

$$= \frac{\text{إجمالي المصروفات}}{\text{الأصول المنتجة}} \times ١٠٠$$

وكلما قلت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح البنك، أي أن إجمالي التكاليف التي تستخدم فـي تخصـيص الأمـوال واستثمارها في انخفاض مستمر.

٧/ ٣/ ٦: نسبة مخصصات خسائر القروض إلـى إجمالي إيرادات التشغيل:

يحدد هذا المؤشر قيمة الأموال التي تستقطع من إجمـالي إيرادات التشغيل، وذلك لتكوين مخصص خسائر القـروض. وكلما زادت هذه النسبة دلت على زيادة اتجاه الخطـر. ولا يمكن القول أن الزيادة أو النقص تعني ضعف فـي نوعيـة القروض، إنما هذا المؤشر يمثل إدارة للأخطار الموجودة في محفظة القروض، خاصة خطر عدم الدفع Default risk أو خطر الائتمان Credit risk ويفضل دائما التعـرف علـى أسباب ارتفاع هذه النسبة من خلال تحليل محفظة الديون.

نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل.

$$= \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} \times ١٠٠$$

علما بأن إجمالي إيراد التشغيل = الفوائد المحصلة + الإيرادات الأخرى، مثل: عائد العمولات، والخدمات التي يقَدمها البنك.

٧/ ٣/ ٧: نسبة الأجور والمزايا العينية إلى إجمالي إيرادات التشغيل:

يساعد هذا المؤشر في تحديد تكلفة العمالة بالنسبة لكل جنيه إيرادات يدخل إلى البنك وتساوي هذه النسبة:

$$= \frac{\text{الأجور والمزايا العينية}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} \times ١٠٠$$

وكلما زادت هذه النسبة، زادت تكلفة عنصر العمل في عملية إنتاج الأصول المنتجة بالبنك.

٧/ ٣/ ٨: نسبة الضرائب إلى صافي الـربح قبـل الضرائب:

تعتبر الضرائب من القيود الإجبارية التي تفرضها الدولة على جميع المؤسسات المالية، وبالتالي زيـادة أو انخفـاض قيمتها ليس له علاقة بإدارة المشروع، وإنما هو قيد حسـابي بناء على نسب الضريبة على الأرباح التي تفرضها الدولة.

نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب:

$$= \frac{\text{الضرائب}}{\text{صافي الربح قبل الضرائب}} \times ١٠٠$$

٧/ ٤: المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال والموارد المتاحة:

تهتم هذه المؤشرات أساسا بقياس كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة وإنتاجية العمالة والأصول. ويفضـل دائمـا عند إعداد التقييم المالي للبنك دراسة العائد الذي حصل عليه البنك نتيجة للاستثمار في كل بند من بنود محفظة القروض، وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

٧/ ٤/ ١: إنتاجية العامل بالبنك:

يمكن قياس إنتاجية العامل من خلال نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي عدد العاملين الدائمين بالبنك.

$$\text{إنتاجية العامل} \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}}$$

ويفضل دائما زيادة هذه الإنتاجية بما يعكس أداء أفضل للعمالة.

٧/ ٤/ ٢: قدرة العمالة على جذب الودائع:

ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال نسبة إجمالي الودائع إلى عدد العاملين (كل الوقت).

قدرة العاملين على جذب الودائع:

$$= \frac{\text{إجمالي ودائع العملاء}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} \times ١٠٠$$

وكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة العمالة الدائمة على جذب الودائع للعملاء.

٧/ ٤/ ٣: ربحِية العامل بالبنك:

بما أن عنصر العمالة العنصر الأول من عناصر الإنتاج في البنك فإن كفاءة هذا العنصر تتحدد في العائد الصافي من الأرباح الذي يحققه العامل الدائم على مستوى البنك.

$$\text{ربحِية العامل} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{عدد العاملين (الدائمين)}}$$

ويجب على البنك أن يتأكد من زيادة ربحِية العامل قبل التفكير في تعيين عمالة جديدة، كما يمكن أيضا أن يقوم بذلك لكل فرع تابع؛ وذلك لرفع كفاءة عنصر العمل والربحِية لكل فرع.

٧/ ٤/ ٤: متوسط أجر العامل:

يبغي البنك دائما إلى زيادة الربحِية مع تثبيت تكلفة عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل. ويستخدم متوسط أجر العامل كمؤشر لسلوك تكلفة عنصر العمل عبر الزمن.

$$\text{متوسط أجر العامل} = \frac{\text{إجمالي الأجور والمرتبات}}{\text{عدد العاملين الدائمين}}$$

٧/ ٤/ ٥: العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية:

يشير هذا المؤشر إلى العائد على الاستثمارات التي يوجهها البنك إلى الأسهم والسندات ويساوي:

$$= \frac{\text{صافي العائد المحصل من الأوراق المالية}}{\text{الاستثمارات في الأوراق المالية}} \times ١٠٠$$

ومن المهم تتبع هذا العائد خلال فترات زمنية مختلفة حيث يفضل دائما زيادة هذا العائد. وانخفاض هذا المؤشر يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية؛ ويجب إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالبنك وذلك لتعظيم العائد النهائي المتوقع.

٧/ ٤/ ٦: العائد على الاستثمارات في محفظة القروض:

يمكن للبنك أن يتعرف على العائد لكل نوع من أنواع محفظة القروض، أو العائد على إجمالي محفظة القروض من خلال المؤشرات التالية:

ـ العائد على كل نوع من أنواع محفظة القروض:

$$= \frac{\text{الفوائد المحصلة لكل نوع}}{\text{إجمالي الاستثمارات في هذا النوع من القروض}} \times ١٠٠$$

ويختلف التقسيم الداخلي لمحفظة القروض وأنواعها من بنك إلى آخر ـ كما سبق الإشارة إلى ذلك في الفصل السادس.

ـ العائد على إجمالي محفظة القروض:

$$= \frac{\text{الفوائد المحصلة على القروض}}{\text{إجمالي محفظة القروض}} \times ١٠٠$$

٧/ ٤/ ٧: العائد على الأصول المنتجة:

يشير هذا المؤشر إلى كفاءة الأصول المنتجة في توليد إيرادات البنك. وزيادة هذا المؤشر يعني زيادة القدرة الإيرادية للأصول المنتجة. وانخفاض هذا المؤشر يعطي انطباعا عن انخفاض القدرة الإيرادية للمشروع.

$$\textbf{العائد على الأصول المنتجة} = \frac{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول المنتجة}} \times ١٠٠$$

٧/ ٤/ ٨: نسبة إجمالي القـروض إلـى إجمـالي الودائِع:

من المؤشرات الرئيسية لقدرة البنك على توظيف الودائِع مؤشر نسبة سقوف الائتمان، أو نسبة إجمالي القروض إلـى إجمالي الودائِع. ويوضح هذا المؤشر حجم الأمـوال التـي استخدمها البنك في توظيف القروض بالنسبة إلـى إجمـالي ودائِع العملاء. وكلما زادت هذه النسبة كلما كانت قدرة البنك على توظيف الأموال في ارتفاع مستمر.

$$\text{نسبة سقوف الائتمان} = \frac{\text{إجمالي محفظة قروض العملاء}}{\text{إجمالي محفظة ودائِع العملاء}} \times ١٠٠$$

ويلاحظ أن أحد أدوات الرقابة الخاصة بالبنوك المركزية هي نسبة سقوف الائتمان، حيث تفيد قدرة البنك على التوسع في منح الائتمان بنسبة معينة. والمثال على ذلك يظهر عندما حدد البنك المركزي المصري نسـبة القـروض الممنوحـة للعملاء إلى إجمالي ودائِع العملاء بـ ٦٥ %. في هذه الحالة يجب على البنوك ألا تتوسع في منح الائتمان بأكثر من هـذه النسبة.

٧/ ٥: المؤشرات الخاصة بالرقابة على سيولة البنك:

يستخدم البنك التجاري أكثر من مؤشر وذلك لإدارة السيولة التي تمثل أحد الأخطار الرئيسية التي يمكن أن تواجه البنك.

وبالإضافة إلى نسبة السيولة والاحتياطي التي يطلبها البنك المركزي فإن البنوك تستخدم بعض المؤشرات الداخلية؛ وذلك للحكم على كفاءة إدارة السيولة طبقًا لسياسات وأهداف البنك نورد منها ما يلي:

٧/ ٥/ ١: نسبة الأصول السائلة من النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة المستَحقة على البنوك الأخرى.

وهذه النسبة تساوي = $\frac{\text{النقدية + المستَحقة على البنوك}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$

ويحدد كل بنك نسبة داخلية للسيولة يجب ألا يقل عنها وإلا واجه البنك أخطارا عديدة مثل خطر السحب وخطر التمويل.

وعادة لا يفَضل زيادة السيولة عن معدلاتها النمطية حتى لا يتوفّر للبنك أرصدة نقدية بدون تشغيل؛ مما يقَلـل العائـد النهائي المتوقع للبنك.

٨/ ٥/ ٢: نسبة الودائـع الجاريـة إلـى الودائـع الادخارية والآجلة:

$$= \frac{\text{إجمالي الودائِع الجارية}}{\text{إجمالي الودائِع الآجلة الادخارية}} \times ١٠٠$$

يساعد هذا المؤشر على تحديد احتياجات البنك من النقدية السائلة، وذلك بناء على حجم الودائِع الجارية والتـي تمثـل أكثر أنواع الودائِع من حيث عملية السحب والإيداع والتقلب المستمر.

كلما زادت نسبة الودائِع الجارية إلـى الودائِـع الآجلـة والادخارية زادت الحاجة إلى زيـادة الأرصـدة السـائلة، والعكس صحيح. ويجب أن يكون هنـاك دراسـة تفصـيلية لسلوك الودائِع الجارية لتحديد حجم الأموال المتقلبة، وبالتالي تحديد حجم الأصول السائلة.

٧/ ٦: المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملاءمة رأس المال:

إن جزءا أساسيا من تقييم الأداء المالي للبنك يتمثل في قياس فاعلية البنك في إدارة الأخطار المتَوقعة خلال فترة حياة البنك بصفة دورية، بالإضافة إلى، وكما سبق القول، أن مفهوم ملاءمة رأس المال يقيس كفاءة إدارة كل الأخطار التي يحتَمل أن يتعرض لها البنك في المستقبل. لذلك سيركز هذا الجزء على عرض أهم المؤشرات التي تساعد إدارة البنك على قياس كفاءة إدارة الخطر.

٧/ ٦/ ١: نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول:

$$= \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$$

سبق أن أوضحنا أن هذا المؤشر قد استخدم كأحد المؤشرات التي تقيس مفهوم ملاءمة رأس المال. وقد ذكرنا في الفصل السادس أن البنك يحاول الاحتفاظ عادة بهذه

النسبة عادة عند معدلات ثابتة، ويتحاشى دائما أن تقل هـذه النسبة عن متوسط معدلاتها في السنوات السابقة.

٨/ ٦/ ٢: نسبة حق الملكيـة ورأس المـال إلـى إجمالي الودائِع:

يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأمـوال فـي شكل احتياطيات؛ وذلك لمقابلة الأخطار المتَوقعة في جانـب الخصوم، خاصة خطر السحب، وخطر التمويل (أي أخطار السيولة). ولذلك يفضل دائما أن يكون هناك نسبة معينة بين حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائِع لتعكس درجـة الخطر في الودائِع حسب تركيبة هيكل الودائِع لكل بنك.

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائِع = $\frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الودائِع}} \times ١٠٠$

٧/ ٦/ ٣: نسبة حق الملكية ورأس المال لإجمـالي القروض:

يحتفظ البنك عادة بنسبة ثابتة بين حق الملكية ورأس المال لإجمالي القروض. وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع الموجودة في محفظة القروض حيـث يلـزم علـى البنـك

الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمارات في كل نوع من أنواع محفظة القروض في شكل احتياطيات؛ وذلك لتغطية أخطـار الائتمان وعدم السداد.

نسبة حق الملكية ورأس المال إلى القروض =

$$= \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي محفظة القروض}} \times ١٠٠$$

٧/ ٦/ ٤: نسبة حق الملكيـة ورأس المـال إلـى الأصول الخطرة:

من المؤشرات الأساسية التي تستخدم في قياس ملاءمـة رأس المال، **نسبة حق الملكية ورأس المال إلـى الأصـول الخطر:**

$$\frac{\text{رأس المال وحق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}} \times ١٠٠$$

الأصول الخطرة = الأصول المنتجة ـ الأوراق الماليـة أقل من سنة.

٧/ ٦/ ٥: خطر الائتمان:

يمكن قياس خطر الائتمان من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{القروض المتأخرة عن السداد}}{\text{محفظة القروض}} \times ١٠٠$$

زيادة هذه النسبة خلال فترات زمنية ماضية يعكس انخفاض كفاءة جهاز الائتمان في إدارة وتحليل الائتمان، ومِن ثَم محفظة القروض حيث يفضل دائما أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن.

٧/ ٦/ ٦: خطر السيولة:

يمكن تقسيم تأثير السيولة على دفع مستحقات المودعين في الأوقات المحددة وذلك باستخدام نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائِع.

$$\frac{\text{الأصول السائلة - المستحق للبنوك}}{\text{إجمالي الودائِع}} \times ١٠٠$$

ويفضل دائما الاحتفاظ بهذه النسبة عند حدود معينة وذلك لإدارة الأصول السائلة ولتوفير الأموال اللازمة لمقابلة تقلبات حسابات الودائِع.

٧/ ٧: المؤشرات الخاصة بالربحِية:

يستخدم البنك مجموعة من المؤشرات المالية التي تقـيس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صـافٍ علـى الأمـوال المستَثمرة. وسنناقش في هذا الجزء أهم هذه النسب المالية.

٧/ ٧/ ١: نسبة هامش الفوائد:

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التـي حققتـه الأصول المنتجة للبنك، ويمكن حسابها من خـلال المعادلـة التالية:

$$\frac{\text{الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة}}{\text{الأصول المنتجة}} \times ١٠٠$$

ويطلق على الفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة (هامش الفوائد)، ويفضل أن يكون هذا الفرق دائمـا موجبـا لأنه لو أصبح سالبا يعني خسارة البنك.

وكلما زاد هذا المؤشر كلما زادت قدرة الأصول المنتجـة على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك.

٧/ ٧/ ٢: نسبة صافي هامش الربح:

تشير هذه النسبة إلى الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة لإجمالي إيرادات التشغيل.

ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} \times ١٠٠$$

وكلما زادت هذه النسبة كلما أعطت مؤشرا عن كفاءة الأداء المالي، حيث إن البنك يحقق معدلات أرباح صافية أكبر بالنسبة لإجمالي إيرادات التشغيل.

٧/ ٧/ ٣: نسبة إجمالي إيرادات التشغيل لإجمالي الأصول:

يمكن أن يطلق أيضا على هذه النسبة معدل دوران الأصول، أو قدرة إجمالي محفظة الأصول بالبنك على إنتاج إيرادات. وتقاس عن طريق:

$$\frac{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$$

ويفضل دائما زيادة هذا المؤشر بما يعني زيـادة قـدرة الأصول على توفير إيرادات للبنك.

٧/ ٧/ ٤: معدل العائد على إجمالي الأصول:

ويطلق على هذا المؤشر في المشروعات غيـر الماليـة معدل العائد على الاستثمار، ويساوي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$$

ويقيس هذا المؤشر ربحِية إجمال الأصول. وعـادة مـا تكون هذه النسبة قليلة جدا، فعلى سبيل المثال متوسط معـدل العائد على إجمالي الأصول في أَشْهر بنوك إنجلترا في حدود ١,٥ %.

وكلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة اسـتخدام الأمـوال المستثمرة في الأصول، بالإضافة إلـى ضـرورة مقارنتـه بمتوسط هذه النسبة للبنوك ذات نفس الحجم في القطاع.

٧/ ٧/ ٥: الرافعة التمويلية:

تحسب الرافعة التمويلية في البنك وذلك بنسـبة إجمـالي الأصول مقسومة على إجمالي رأس المال وحق الملكية.

نسبة الرافعة التمويلية = إجمالي الأصول / إجمالي رأس المال وحق الملكية × ١٠٠

وهذه النسبة هي **مقلوب** نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول.

٧/ ٧/ ٦: معدل العائد على حق الملكية:

ويقيس هذا المؤشر معدل العائد الذي تحقق لأصحاب الأسهم في البنك أو العائد على مصادر الأموال الداخلية للبنك.

معدل العائد على حق الملكية = صافي الأرباح بعد الضرائب / حق الملكية ورأس المال × ١٠٠

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المعايير التي يقاس بها كفاءة استخدام الأموال. ويفضل دائما أن يعمل البنك على زيادته؛ لتحقيق عائدٍ يتناسب مع الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك.

٧/ ٧/ ٧: معدل النمو الداخلي لرأس المال:

كما سبق أن أوضحنا في الفصل السادس فإن معدل النمو الداخلي في رأس المال يساوي:

الرافعة التمويلية × العائد على إجمالي الأصول × نسـبة الأرباح المحتَجزة لصافي الأرباح بعد الضرائب.

٧/ ٧/ ٨: نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح:

يهتم أصحاب رأس المال في البنك وخاصة حملة الأسهم بهذا المؤشر حيث يتوقعون الحصول على عائد مناسب مـن صافي الأرباح التي تتحقق في نهاية العام بالبنك.

وبالطبع فإن زيادة هذه النسبة يعنـي أن نسـبة التوزيـع أفضل، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الأرباح الموزعة للمساهمين}}{\text{صافي الربح بعد الضرائب}} \times ١٠٠$$

٧/ ٨: حالة عملية لبنك الدلتا العربي:

يهدف هذا الجزء إلى بيان كيفيـة اسـتخدام المؤشـرات السابقة في تقييم الأداء المالي لأحد البنوك، وذلك من خـلال عرض تفصيلي للحسابات الختامية لأحد البنوك عن الأعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦.

- الميزانية العمومية.

- قائمة الدخل.
- بعض البيانات الإضافية من سجلات البنك الداخلية.
- بعض البيانات الخاصة بمتوسط الصناعة.

"حالة بنك الدلتا العربي"

فيما يلي الميزانية العمومية، وقائمـة الـدخل، وبعـض البيانات الإضافية لبنك الدلتا الـوطني مـن عـامي ١٩٨٥، ١٩٩٦.

الميزانية العمومية

(القيمة بالألف جنيه)

الأصول	٨٦/١٢/٣١	٨٥/١٢/٣١	الخصوم	٨٦/١٢/٣١	٨٥/١٢/٣١
نقديـة والمسـتحق علـى البنوك	١٤٧٠٩	١٤٠٩٨	**حق الملكية ورأس المال**		
استثمارات في أوراق مالية	٣٢١٠١	٣٠٧٥٥	رأس المال المـدفوع (السـهم بواحد دولار)	١٠١٣	١٠١٣
محفظـة القروض					
قـروض تجارية	٣٨٨١٧	٣٥٥٦١	الأرباح المحتجزة	٨٠٢٣	٧٢٨١
قـروض لأشخاص	٣٢١٤١	٢٦٩٣٨	احتياطات	١٧٩٨	١٧٩٨
قـروض عقارية	٢١٧١٨	٢٠٤٤٥	إجمالي حق الملكية	١٠٨٣٤	١٠٠٩٢
إجمـالي محفظة القروض	٩٢٦٧٦	٨٢٩٤٤	المسـتحق للبنوك	٣٥٥٩	٤١١٧
أصول ثابتة وأخرى	٦٦٧٢	٥٣٥٨	**محفظـة الودائع**		
			ودائـع جارية	٤٠٧٣٩	٣٦١٠٨
			ودائـع ادخارية	٦٨٤٣	٧١٨٥
			شـهادات ادخار	٣٩٣٥٠	٣٧١٣٥
			ودائع آجلة	٤٣٧٤٢	٣٧٥٦٨
			إجمـالي محفظة الودائع	١٣٠٦٧٤	١١٧٩٩٦
			خصـوم أخرى	١٠٩١	٩٥٠
إجمـالي الأصول	**١٤٦١٥٨**	**١٣٣١٥٥**	**إجمـالي الخصوم**	**١٤٦١٥٨**	**١٣٣١٥٥**

قائمة الدخل

(القيمة بالألف جنيه)

١٩٨٥	١٩٨٦	بنود قائمة الدخل
		(١) فوائد محصلة:
٣٠٧٧	٣٠٩٨	استثمارات في أوراق مالية
٤٩٦٥	٤٥٣٣	قروض تجارية
٣٩٢٩	٤٤٠٨	قروض لأشخاص
٢٥٥٢	٢٧٥٦	قروض عقارية
----	----	
١٤٥٢٣	١٤٧٩٥	(١) إجمال الفوائد المحصلة
----	-----	
		(٢) إيرادات أخرى:
٩٤٧	١٠٦١	عائد خدمات محصلة وعمولات
٣٤٩	٤٨٦	إيرادات أخرى غير الفوائد
١٢٩٦	١٥٤٧	**(٢) إجمالي الإيرادات الأخرى**
١٥٨١٩	١٦٣٤٢	**(٣) إجمالي إيرادات التشغيل (١) + (٢)**
		(٤) الفوائد المدفوعة:
٥٤٧	٦٩٣	ودائع جارية
٣٩٥	٣٧٦	ودائع ادخارية
٤٠٠٨	٣٨٦٩	شهادات ادخار
٤٤٣١	٤٥٩٢	ودائع آجلة
٥٠٩	٢٤٨	المستحق للبنوك
٨٩	٨٥	خصوم أخرى
١٩٧٩	٩٨٦٣	**(٤) إجمالي الفوائد المدفوعة**
٤٥٤٤	٤٩٣٢	صافي هامش الربح من الفوائد (١) ـ (٤)

		(٥) مصروفات أخرى:
٤٠٣	٥١٧	مخصصات خسائر القروض
٢٧٢١	٣٠٠٢	مرتبات ومزايا عينية
٨٨٣	٩٦٩	إيجارات
٦٢٨	٦٨٧	مصاريف أخرى
٤٦٣٥	٥١٧٥	(٥) إجمالي المصروفات الأخرى
١٤٦١٤	١٥٠٣٨	(٦) إجمالي المصروفات (٤) + (٥)
١٢٠٥	١٣٠٤	صافي الدخل (أو الربح) قبل الضرائب (٣) ـ (٦)
٣٨	١٠٢	ـ الضرائب
١١٦٧	١٢٠٢	صافي الربح بعد الضرائب
٥٠٦	٥٠٧	توزيعات الأرباح لأصحاب الأسهم

وفيما يلي بعض البيانات الإضافية عن البنك:

(القيمة بالألف جنيه)

بيان	١٩٨٦	١٩٨٥
الأصول المنتجة (استثمارات في أوراق مالية + إجمالي القروض)	١٢٤٧٧٧	١١٣٦٩٩
فترة استرداد الاستثمارات في الأوراق المالية:		
أقل من عام	١٥٧٣١	٥٤٥٨
من سنة حتى ٥ سنوات	١٠٣٧٢	١٠٢١٨
من ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات	١٠٨٠٨	٩٨٢٤
أكثر من ١٠ سنوات	٥١٩٠	٥٢٥٥
الأصول الخطرة (الأصول المنتجة ـ أوراق مالية أقل من سنة)	١١٩٠٤٦	١٠٨٢٤١
الديون المتأخرة:		
قروض تجارية	٨٤٥	٦٨١
قروض أشخاص	١٦٨٨	١٤٣٣
قروض عقارية	٤٣٦	٣٨٨
ديون أخرى	٣	٣
عدد العاملين كل الوقت (الدائمين)	١٣٦	١٣٢
الأصول السائلة	٧٢٣٥	٧٦٥٨
نسبة الأرباح المحتجزة لصافي الأرباح القابلة للتوزيع	٥٥ %	٥٥ %

أهم مؤثرات العائد ـ والتكلفة للبنوك المنافسة بنفس الحجم وبنفس السوق (*)

	١٩٨٥	١٩٨٦
١- نسبة هامش الفوائد	٦,٠٨ %	٦,١١ %
٢- نسبة صافي هامش الربح	٨,٨٣ %	٨,٧٧ %
٣- نسبة إجمالي إيرادات التشغيل لإجمالي الأصول	١١,٥٥ %	١١,٥١ %
٤- معدل العائد على إجمالي الأصول	١,٠٢ %	١,٠١ %
٥- نسبة الرافعة التمويلية	١٤,٠٦ %	١٤,٨ %
٦- معدل العائد على حق الملكية	مرة ١٤,٣٤ %	مرة ١٤,٢٢ %
٧- خطر السيولة	٩,٩٨ %	١٠,٠٧ %
٨- خطر الائتمان	٢,٣٧ %	٣,١٢ %
٩- نسبة حق الملكية للأصول الخطرة	٩,٣٦ %	٩,٢٤ %

* تم إعداد هذه المؤشرات لمتوسط البنوك التي تعمل في نفس السوق والمنطقة الجغرافية ذات نفس حجم البنك والتـي تعتبر أهم البنوك المنافسة لبنك الدلتا العربي.

المطلوب:

تقييم الأداء المالي لبنك الدلتا العربي باستخدام المؤشرات المالية مع تقييم لموقف الربحِية وذلك في ضـوء البيانـات الإضافية والنمطية عن البنوك المنافسة.

تقرير عن تقييم الأداء المالي لبنك الدلتا العربي:

يوضح التقرير التالي أهم المؤشـرات التـي اسـتخدمت لقياس وتقييم الأداء المالي لبنك الدلتا العربي خلال الفترة من ٨٥ ـ ١٩٨٦:

النسب والمؤشرات المالية	١٩٨٥	١٩٨٦	ملاحظات، التغير ±
أولا: الرقابة على المصروفات وتكلفة الأموال:			
١/ ١ نسبة إجمالي الفوائد المدفوعـة للأصول المنتجة.	٨,٨ %	٧,٩ %	ـ ٠,٩ % هذا في صالح البنك
١/ ٢ الفوائد المدفوعة إلـى الودائـع والمستحق للبنوك.	٨,١ %	٧,٣ %	ـ ٠,٨ % تكلفة الودائع ومصادر الأموال أقل
١/ ٣ نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائد المدفوعة	٩٤ %	٩٦,٦ %	+ ٢,٦ % الفوائد للودائع في زيادة
١/ ٤ نسبة فوائد الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع الجارية	١,٥١ %	١,٧ %	+ ٠,١٩ % زيادة بسيطة
١/ ٥ نسبة فوائد الودائع الادخاريـة إلى الودائع الادخارية.	٥,٥ %	٥,٤٩ %	لا يوجد تغير يذكر
١/ ٦ نسبة فوائد شهادات الادخار إلى شهادات الادخار	١٠,٧٩ %	٩,٨٣ %	ـ ٠,٩٦ % انخفاض طفيف
١/ ٧ نسبة فوائد الودائع الآجلة إلـى الودائع الآجلة.	١١,٧٩ %	١٠,٥ %	ـ ١,٢٩ % انخفاض في صالح البنك
١/ ٨ نسبة الفوائد المدفوعة للبنـوك إلى المستحق للبنوك	١٢,٣٦ %	٦,٩٧ %	ـ ٥,٣٩ % انخفاض كبيرة في صالح البنك
١/ ٩ نسبة إجمالي المصروفات إلـى الأصول المنتجة.	١٢,٩ %	١٢,١ %	ـ ٠,٨ % انخفاض بسيط في التكلفة
١/ ١٠ نسبة مخصصـات خسـائر القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل	٢,٥٥ %	٣,١٦ %	ـ ٠,٦١ % ارتفاع طفيف في المخصص
١/ ١١ نسبة الأجور والمزايا العينية إلى إجمالي إيرادات التشغيل	١٧,٢٠ %	١٨,٣٧ %	+ ١,١٧ % تكلفة العمل في ارتفاع

١/ ١٢ نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب	٣,١٥ %	٧,٨٢ %	+ ٤,٦٧ % ارتفاع كبير في نسبة الضرائب
ثانيا: الرقابة على كفاءة استخدام الأموال:			
٢/ ١ إنتاجية العامل	١٠٠٨٧٥٠ جنيه	١٠٧٤٦٥١ جنيه	+ ٦٥٩٠١ زادت الإنتاجية وقد يبرر هذا ارتفاع تكلفة العمل
٢/ ٢ نسبة الودائع/ إجمالي العمال الدائمين	٨٩٣٩٠٩ جنيه	٩٦٠٨٣٨ جنيه	+ ٦٦٩٢٩ زادت قدرة العمالة على جذب الودائع
٢/ ٣ ربحية العامل	٨٨٤١ جنيه	٨٨٣٨ جنيه	- ٣ جنيه الثبات تقريبا
٢/ ٤ متوسط أجر العامل في السنة	٢٠٦١٣,٦ جنيه	٢٢٠٧٣,٥ جنيه	+ ١٤٥٩,٩ ارتفع متوسط أجر العامل
٢/ ٥ العائد على استثمارات في الأوراق المالية	١٠ %	٩,٦٥ %	- ٣٥ % انخفض خلال عام ١٩٨٦
٢/ ٦ العائد على القروض التجارية	١٣,٩٦ %	١١,٦٨ %	- ٢,٢٨ % انخفاض كبير
٢/ ٧ العائد على قروض الأشخاص	١٤,٥٩ %	١٣,٧١ %	- ٠,٨٨ % انخفاض بسيط
٢/ ٨ العائد على القروض العقارية	١٢,٥ %	١٢,٦٩ %	+ ٠,١٩ % ارتفاع طفيف في العائد
٢/ ٩ العائد على إجمالي محفظة القروض	١٣,٨ %	١٢,٦٢ %	- ١,١٨ % انخفاض إجمالي عائد القروض
٢/ ١٠ نسبة إيرادات التشغيل إلى الأصول المنتجة	١٣,٩١ %	١٣,١٠ %	- ٠,٨١ % انخفاض طفيف
٢/ ١١ نسبة محفظة القروض/ محفظة الودائع	٧٠,٢٩ %	٧٠,٩٢ %	+ ٠,٦٣ % ارتفاع طفيف
ثالثًا: الرقابة على سيولة البنك:			
٣/ ١ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	١٠,٦ %	١٠,١ %	- ٠,٥ % انخفاض طفيف جدا في السيولة
٣/ ٢ نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة:	٤٤,٩ %	٤٥,٣٠ %	+ ١,٢١ % ارتفاع الودائع الجارية وزيادة الحاجة إلى أصول سائلة
رابعا: إدارة أخطار البنك وملاءمة رأس المال:			
٤/ ١ نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول	٧,٥٨ %	٧,٤١ %	- ٠,١٧ % انخفاض بسيط
٤/ ٢ نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع	٨,٥٥ %	٨,٢٩ %	- ٠,٢٦ % انخفاض بسيط

٤/ ٣ نسبة حق الملكية ورأس المـال لإجمالي القروض	١٢,١٧ %	١١,٦٩ %	ـ ٠,٤٨ % انخفاض بسيط
٤/ ٤ نسبة حق الملكية إلى الأصـول الخطرة	٩,٣٠ %	٩,١ %	ـ ٠,٢٢ % انخفاض بسيط
٤/ ٥ خطر الائتمان	٣,٠٢ %	٣,٢ %	+ ٠,١٨ % زيادة خط الائتمان
٤/ ٦ خطر السيولة	٣,٠ %	٢,٨١ %	ـ ٠,١٩ % زيادة خطر السيولة لانخفاض نسـبة الأصول السائلة
خامسا: المؤشرات الخاصة بالربحية:			
٥/ ١ نسبة هامش الفوائد/ الأصـول المنتجة	٤ %	٣,٩٥ %	ـ ٠,٠٥ % منخفضة عن متوسط القطاع
٥/ ٢ نسبة صافي هامش الربح	٧,٣٨ %	٧,٣٦ %	منخفض عن القطاع ٨,٨ %
٥/ ٣ نسبة إجمالي إيرادات التشغيل/ إجمالي الأصول	١١,٨٨ %	١١,١٨ %	ـ ٠,٧ % انخفاض طفيف
٥/ ٤ معدل العائـد علـى إجمـالي الأصول	٠,٨٨ %	٠,٨٢ %	ـ ٠,٦ % انخفاض بسيط في الربحِية
٥/ ٥ الرافعة التمويلية	١٣,١٩% مرة	١٣,٤٩% مرة	+ ٠,٣ مرة
٥/ ٦ معدل العائد على حق الملكية	١١,٥٦ %	١١,٠٩ %	انخفاض طفيف جدا
٥/ ٧ معدل النمو الداخلي لرأس المال	٦,٣٨ %	٦,٨ %	ارتفاع طفيف جدا

تشير الجداول السابقة إلى الحقائق التالية:

أولاً: بالنسبة للرقابة علـى المصـروفات وتكلفـة الأموال:

يلاحظ بصفة عامة أن هناك انخفاضا بسـيطًا جـدا فـي معظم بنود تكلفة البنك من الفوائد المدفوعة للودائِع بأنواعها المختلفة باستثناء زيادة الفوائد المدفوعـة للودائِـع الجاريـة بنسبة ضئيلة جدا. ويوجد انخفاض واضح في تكلفة الحصول على الأموال من ودائِع البنوك الأخرى (المستحق للبنـوك) بنسبة ٥,٣٩ %.

نلاحظ أيضا أن هناك زيادةً في تكلفـة العمـل بمقـدار ١,١٧% وارتفاعا كبيرا في أهمية الضرائب قدره ٤,٦٧ %.

ثانيا: الرقابة على كفاءة استخدام الأموال:

١- هناك زيادة واضحة في إنتاجية العامل، وكذلك قُدرة العمالة على جذب الودائِع، ومع ذلك فـإن ربحِيـة العامل لم تتغير خلال هذه الفترة.

٢- ارتفع متوسط أجر العامل بشـكل ملحـوظ ١٤٦٠ جنيها تقريبا.

٣- هناك انخفاض بسيط في معدل الفائـدة المحصـلة أو العائد على محفظة الأصول بالبنـك، وخاصـة العائد على القروض التجارية، وارتفاع طفيف فـي العائد على القروض العقارية قدره (٠,١٩ %) فقط.

ولقد كان من المتوقع مع انخفاض تكلفة الحصول علـى الأموال من المصادر المختلفة أن العائد على الاستثمارات في الأصول يميل إلى الزيادة وهذا لم يحدث.

٤- يلاحظ أن هناك نسبةَ ثبات في معـدلات اسـتخدام الودائِع كقروض في البنك.

ثالثًا: الرقابة على سيولة البنك:

يلاحظ ثبات الأهمية النسبية للأصول السائلة خلال هـذه الفترة بالرغم من زيادة نسبة الودائِع الجارية بمقدار ١,٢١% وزيادة الحاجة إلى أصول سائلة.

رابعا: إدارة أخطار البنك وملاءمة رأس المال:

يلاحظ أن هناك انخفاضا بسيطًا في المؤشرات الخاصـة بملاءمة رأس المال، مع ارتفاع طفيف في خطـر الائتمـان نتيجة زيادة نسبة القروض المتأخرة بالنسبة لإجمالي محفظة

القروض. وهناك أيضا مؤشـر لانخفـاض سـيولة البنـك وملاءمة رأس المال عن مؤشرات القطاع.

خامسا: تقييم ربحِية البنك:

١- يلاحظ أن نسبة هامش الفوائد لم تتغير تقريبا ولكنها أقل من متوسط القطاع، وهذا يعني أن البنك عليـه أن يحسن هامش الفوائد.

٢- يلاحظ أيضا انخفاض نسبة صافي هامش الربح عن متوسط القطاع.

٣- هناك انخفاض قدره ٠,٠٦ % في معدل العائد على إجمالي الأصول، وانخفاض قـدره ٠,١٩ % عـن متوسط القطاع في عام ٨٦، وهذه الحقيقـة تجعلنـا نقترح بوجوب زيادة البنك مـن القـدرة الإيراديـة للاستثمارات؛ وذلك حتى يستطيع أن يحسـن مـن العائد على إجمالي الأصول.

٤- هناك انخفاض واضح في معدل العائد علـى حـق الملكية عن مستوى القطاع بمقدار ٣,١٣ % في عام ١٩٨٦.

التقرير النهائي:

هناك تغييرات طفيفة في إنجاز بنك الدلتا العربي في عام ١٩٨٦ عن عام ١٩٨٥، وأهم الملاحظات انخفـاض نسـبة الربحِية عن متوسط القطاع، وكـذلك المؤشـرات الخاصـة بإدارة الخطر وملاءمة رأس المال، ولذلك فـإن اسـتمرار الأداء المالي للبنك بنفس النمط قـد يعرضـه للخطـر فـي المستقبل، بالإضافة إلى احتمال انخفاض الربحِية والعائد على الاستثمار في الأصول؛ لذلك يجب إعادة النظر في محفظـة الاستثمار، وكذلك في أسلوب إدارة الخطر وملاءمـة رأس المال.

٧/ ٨: ملخص الفصل:

ناقش هذا الفصـل بالتفصـيل أهـم العوامـل الداخليـة والخارجية التي تؤثر على صافي العائد المتوقع للبنـك. ثـم أيضا استعراض أهم المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء المـالي للبنك من خلال:

- التعرف على سلوك المصروفات وتكلفة الحصـول على الأموال.

- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال والعائـد علـى الاستثمار.
- إدارة سيولة البنك.
- إدارة الخطر وملاءمة رأس المال.
- تحليل ربحِية البنك.

ولقد تم توضيح كيفية استخدام هذه المؤشرات من خـلال حالة عملية تفضيلية لأحد البنوك التجارية.

وأخيرا، فإن الاستفادة الأساسية لهذا التحليل بالنسبة للبنك تتمثل في التعرف على أهم نواحي القُصور في إنجاز الفترة الماضية بهدف إعداد الخطة المالية للبنـك عـن الفتـرات المستقبلية. ويلاحظ أن القيام بعملية التحليل المالي بالبنك تتم بصفة دورية على الأقل مرة كل شهر؛ وذلك لخطورة حدوث خلل أو قصور في الأداء المالي بالبنك؛ الأمر الذي يـنعكس على نجاح أداء البنك.

مراجع الفصل السابع

١- George H. Hemple, et al., **Bank Management,** (New york, John Wiley & Sons, ١٩٨٦).

٢- John A, Haslem, A statistical analysis of the relative profitability of commercial banks, **Journal of finance** Vol. ٣٣, May ١٩٦٨.

٣- Joseph F. Sinkey, **Commerical Bank Financial Management,** (U. S. A, Macmillan publishing, ١٩٨٣).

٤- Paul F. Jessup, **Modern Bank Management,** (New York, West publishing, ١٩٨٠).

٥- Peters, Rose and Donald R. Fraser, **Financial Institutions,** (Texas, Business publications, ١٩٨٥).

الفصل الثامن

المدخل الحديث
في التخطيط المالي للبنك باستخدام أسلوب البرمجة الخطية

٨/ ١: مقدمة عن أسلوب البرمجة الخطية.

٨/ ٢: المحددات والقيود التي يعمل في ظلها البنك.

٨/ ٣: مثال مبسط لشرح استخدام مفهوم البرمجة الخطية في التخطيط المالي للبنك.

٨/ ٤: حالة عملية تفصيلية لاستخدام أسلوب البرمجة الخطية في تخطيط وإعداد الميزانية العمومية التقديرية.

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على أحد الموضوعات الهامة الخاصة بإعداد الخطة المالية للبنـك عـن الفتـرات القادمة مع تقدير لأهم مكونات محفظة الأصول والخصـوم وكذلك ربحِية البنك المتَوقعة.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك اختلاف كلي وجذري بين إعداد الميزانية العمومية التقديريـة للمشـروعات التجاريـة والصناعية، وبين إعداد هذه الميزانيـة للمؤسسـة الماليـة وخاصة البنك. والسبب في ذلك يرجع إلى أن البنك يعمل في ضوء قواعد وإجراءات ومحددات داخلية وخارجية تؤثر في تحديد حجم نشاط البنك المتوقع، وخاصة ظروف العـرض والطلب.

ولقد قام العديد من الكُتاب بمحـاولات لإيجـاد أفضـل الأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن أن تستخدم لتقدير بنود الأصول والخصوم المتَوقعة. ومـن أسـهل وأفضـل الأساليب التي استخدمت في الواقع العملي أسلوب البرمجـة الخطية. باقي المحاولات التي ظهرت في مجـال دراسـات البنوك تعتبر دراسات ونماذج نظرية لم تعطِ أية حقائق عملية

يمكن الاستناد عليها، وذلك عند القيام بتقدير محفظة الأصول والخصوم للبنك، وبالتالي فإن المجـال مفتـوح للبـاحثين لتطوير أسلوب البرمجة الخطيـة، والأسـاليب الإحصـائية والرياضية لتقديم مجالات ونماذج للتطبيق في الواقع العملي.

٨/ ١: مقدمة عن أسلوب البرمجة الخطيـة: Linear programming:

يعد أسلوب البرمجة الخطية أحد أساليب بحوث العمليـات Operations research التي تعالج مشاكل اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بتخصيص الموارد المتاحـة، ويهـتم هـذا الأسلوب باتخاذ قرار تخصيص الموارد المتاحة والمحـدودة في ضوء البدائل المتاحة، وبالشكل الذي يحقـق الاسـتفادة القصوى من هذه الموارد.

وتفترض البرمجة الخطية أن العلاقـة بـين المتَغَيـرات المؤثرة في ظاهرة ما، هي علاقة خطية Linear ومن ثـم يمكن التعبير عن الظاهرة والمتَغَيرات المؤثرة فيها بعدد من المعادلات الرياضية التي يتم حلها بحثًا عن القيمـة الأمثَـل للتشغيل أو تخصيص الموارد.

ويساعد أسلوب البرمجة الخطية الإدارة على تحديد الخطة الأمثل من بين عدد من الخطط البديلة، فهي طريقة لتحديـد كيفية الاستفادة من الموارد النـادرة والمحـدودة بتوجيههـا للاستخدامات التي تحقق أقصى فاعلية (أقصى ربح أو أقـل تكلفة).

ويستخدم هذا الأسلوب لتحقيق هدف معين للإدارة، لكـن عادة ما تواجه الإدارة عند تحقيق الهدف مجموعة من القيود الداخلية والخارجية التي تَحد من قدراتها على اتخاذ القرار.

ومن الاستخدامات الحيوية الحديثـة لأسـلوب البرمجـة الخطية عملية إعداد الميزانية العمومية التقديرية للبنك، حيث يحدد الأسلوب الطريقة الأمثل لتوزيع الموارد المتاحة علـى بنود الأصول بالشكل الذي يعظم الربح، وفي ضوء التكلفـة والعائد المتوقع.

والهدف من استخدام هذا الأسلوب هو بناء نموذج يمثـل ما يحدث في الواقع العملي، ويعكس المحـددات أو القيـود Constraints التي يعمل في ظلها البنك، والتي تـؤثر فـي عملية إعداد الخطة الماليـة وخاصـة الميزانيـة العموميـة التقديرية (محفظة الأصول والخصوم).

٨/ ٢ المحددات والقيود التي يعمل في ظلها البنك:

يبين الشكل التالي أهم القيود والمحددات الداخلية والخارجية التي يعمل في ظلها البنك، والتي يجب أن تُؤْخَذ في الاعتبار وذلك عند تخصيص الموارد المتاحة.

فعلى سبيل المثال قد لا يستطيع البنك أن يخصص كل مصادر الأصول من الودائع في صورة قروض حيث يلْزمه البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطي نقدي، ثم يجب تخصيص نسبة معينة من الودائع فقط في صورة قروض. إذن البنك ليس حرا في اتخاذ قرارات الاستثمار بل يتأثر بالقيود الخارجية.

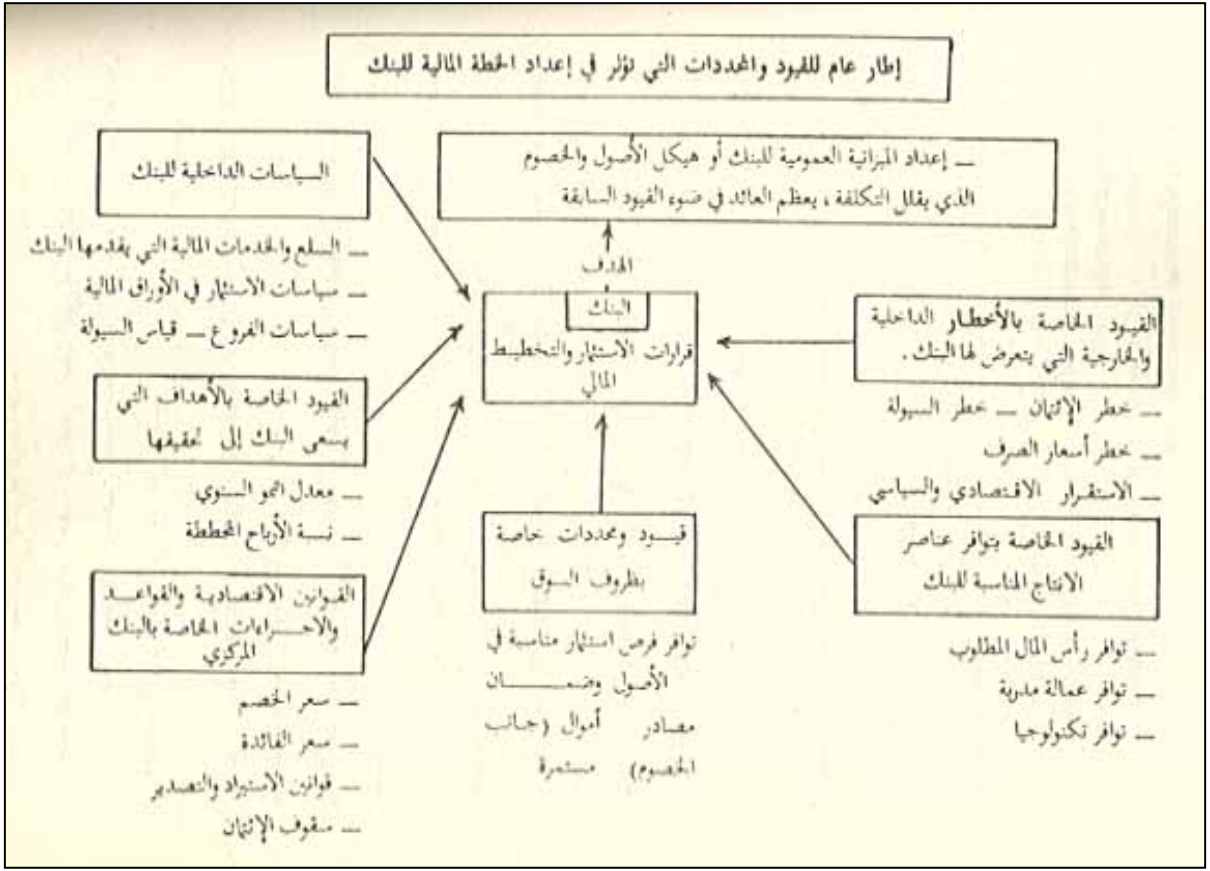
إطار عام للقيود والمحددات التي تؤثر في إعداد الخطة المالية للبنك
ـ إعداد الميزانية العمومية للبنك أو هيكل الأصول والخصوم الذي يقلل التكلفة ، يعظم العائد في ضوء القيود السابقة
الهدف
البنك
قرارات الاستثمار والتخطيط المالي
السياسات الداخلية للبنك
ـ السلع والخدمات المالية التي يقدمها البنك
ـ سياسات الاستثمار في الأوراق المالية
ـ سياسات الفروع ـ قياس السيولة
القيود الخاصة بالأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها
ـ معدل النمو السنوي
ـ نسبة الأرباح المخططة
القوانين الاقتصادية والقواعد والاجراءات الخاصة بالبنك المركزي
ـ سعر الخصم
ـ سعر الفائدة
ـ قوانين الاستيراد والتصدير
ـ سقوف الإئتمان
قيود ومحددات خاصة بظروف السوق
توافر فرص استثمار مناسبة في الأصول وضمان مصادر أموال (جانب الخصوم) مستمرة
القيود الخاصة بالأخطار الداخلية والخارجية التي يتعرض لها البنك .
ـ خطر الإئتمان ـ خطر السيولة
ـ خطر أسعار الصرف
ـ الاستقرار الاقتصادي والسياسي
القيود الخاصة بتوافر عناصر الانتاج المناسبة للبنك
ـ توافر رأس المال المطلوب
ـ توافر عمالة مدربة
ـ توافر تكنولوجيا

ويتلخص مفهوم البرمجة الخطية في تحويل القيود التـي يمكن أن تُتَرجم في شكل كمي في صورة معادلات تعكـس هذه العلاقات المتداخلة بين بنود الأصول والخصوم وكـذلك القيود التي تؤثر على البنك.

وحتى يمكن تبسيط أساسيات استخدام هذا الأسلوب فـي التخطيط المالي للبنك سنستخدم المثال المبسط التالي:

٨/ ٣ مثال مبسط لشـرح اسـتخدام مفهـوم البرمجة الخطية في التخطيط المالي للبنك:

يمثل هذا الجزء نموذجا مبسطًا بالرسـم البيـاني وذلـك لإدارة محفظة الأصول والخصوم وتخطيط ربحِيـة البنـك التجاري باستخدام أسلوب البرمجة الخطية [٢٦].

---

(٢٦) المصدر الأساسي لهذا الجزء:

- Broaddus, Alfredm "Linear programming: A new approach to bank porflio management. "**Monthly review, fedral reserve bank of Richmond** (November ١٩٧٢).
- Sinkey, Joseph F:, Jr., **Commercial Bank Financial Management,** (New York, Macmillan publishing, ١٩٨٣).

وتم إعداد هذا النموذج أو المثال فقـط لعمليـة توضـيح استخدام البرمجة الخطية وبغرض الشرح فقط. سـيلي هـذا الجزء شرح تفصيلي وأمثلة وحالات عملية تُظْهر الجوانـب المختلفة للقيود الداخلية والخارجية التي يواجهها البنك.

١ ـ القيد الخاص بميزانية البنك يأخذ الشكل التالي:

هيكل الأصول = هيكل الخصوم

س١ + س٢ = س٣ + س٤ + س٥..... (١)

ويعتبر هذا القيد في صورة متساوية Equality

حيث يساوي الطرف الأيمن الطرف الأيسر

أي أن إجمالي الأصول يجب أن يساوي إجمالي الخصوم

جانب الأصول:
- س ١ = الأوراق المالية
- س ٢ = محفظة القروض

جانب الخصوم:
- س ٣ = الودائع الجارية
- س ٤ = الودائع الآجلة
- س ٥ = رأس المال

ويمكن تمثيل العائد من الاستثمار في الأوراق المالية س١ ب- (∫١) والعائد من القروض س ٢ ب- (∫٢)

ويفرض أن تكلفة الودائع ورأس المال تساوي صفرا

فإن دخل البنك (د) يساوي:

د (دخل البنك) = س ١ ∫١ + س ٢ ∫٢... (٢)

أي أن دخل البنك = الاستثمارات في الأوراق الماليـة × عائد الاستثمار في الأوراق المالية + (القروض × العائد من القروض).

ويطلـق علـى المعادلـة السـابقة دالـة الهـدف Objective function:

ويهدف البنك إلى تعظيم الدخل أو الربح وذلك آخذًا فـي الاعتبار القيود والمحددات التالية:

١ ـ المحدد الخاص بالميزانية حيث إن إجمالي الخصوم يساوي ١٠٠ مليون دولار.

∴ لا يستطيع البنك تخصيص أكبر من هذا المبلغ فـي جانب الأصول.

أقل

∴ إجمالي الأصول ≥ ١٠٠

من

أو تساوي

∴ س ١ + س ٢ ≥ ١٠٠..... (٣)

حيث س ١ = الأوراق المالية

س ٢ = محفظة القروض

ويعتبر هذا القيد في صورة متباينة Inequality

حيث إن قيمته (س ١ + س ٢) ليست محددة قطعيـا ويمكـن أن تأخذ أية قيمة.

إما ١٠٠ أو أقل.

٢ ـ القيد الخاص بسيولة البنك:

إذا اعتبرنا أن الاستثمارات مـن الأوراق الماليـة تمثـل جانب الأصول السائلة للبنك. فيجب على البنك الاحتفاظ بـ: ٣٠ % على الأقل من جملة الأصـول (س ١ + س ٢) فـي صورة سائلة.

أكبر

∴ س ١ ≤ ٠,٣٠ (س ١ + س ٢)

من

أو تساوي

أو س ١ ≤ ٠,٤٣ س ٢..... (٤) [٢٧]

وهذا القيد في صورة متباينة أكبر من أو تساوي

٣ ـ القيد الخاص بحجم محفظة القروض:

يجب ألا يقل حجم الاستثمارات من القـروض عـن ٣٥ مليون دولار.

س ٢ ≤ ٣٥..... (٥)

أي أن حجم محفظة القروض أكبر مـن أو تسـاوي ٣٥ مليون دولار.

---

(٢٧) وذلك لأن س ١ ≤ ٠,٣٠ س ١ + ٠,٣٠ س ٢

س ١ ـ ٠,٣٠ س ١ ≤ ٠,٣٠ س ٢

٠,٧٠ س ١ ≤ ٠,٣٠ س ٢

س ١ ≤ ٠,٣٠ / ٠,٧٠ س ٢

س ١ ≤ ٠,٤٣ س ٢

وهذا القيد في صورة متباينة أكبر من أو تساوي

ويمكن تمثيل المحددات السابقة بالرسم البياني بالأشكال التالية:

(أ) القيد الخاص بإجمالي الميزانية وقيمة الأصول:

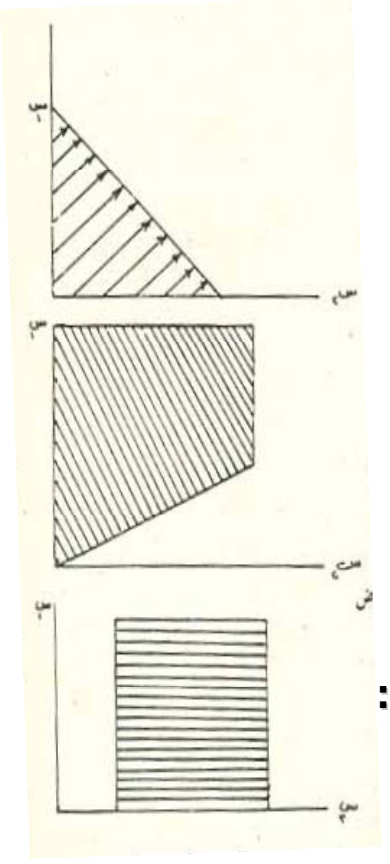

س ١ + س ٢ ١٠٠

تحويل المتباينة إلى معادلة

∴ س ١ + س ٢ = ١٠٠

بفرض س ١ = صفر

∴ س ٢ = ١٠٠

بفرض س ٢ = صفر

∴ س ١ = ١٠٠

(ب) القيد الخاص بالسيولة:

س ١ ≤ ٤٣ و س ٢

س ١ - ٤٣ و س ٢ = صفر

(ج) القيد الخاص بحجم القروض:

س ٢ ≤ ٢٥

منطقة الحل الأمثل:

ويلاحظ من الشكل الأخير أنه بإدخال الثلاثة قيود معا في الرسم فقد ظهر مثلث يمثل منطقة الحل الأمثل.

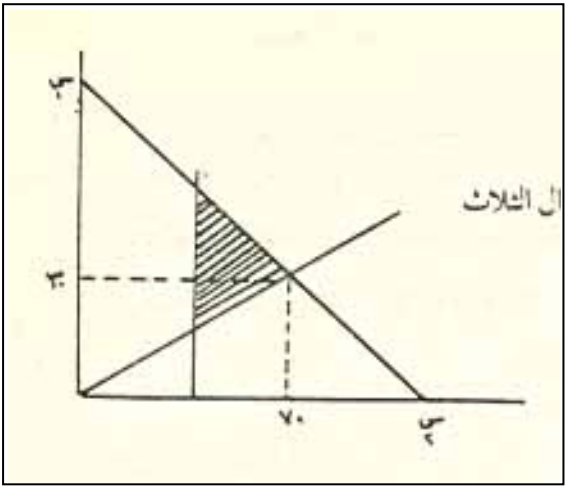

وإذا أخذنا في الاعتبار أن:

العائد من الأوراق المالية (س ١) $\int_{١}$ = ١٠ %

العائد من القروض (س ٢) $\int_{٢}$ = ١٥ %

ويظهر من الشكل السابق أن نُقَطة الحل الأمثل التي تعظم الربح تقع عند:

س ٢ = ٧٠

س ١ = ٣٠

∴ دالة الهدف = = س ١ ∫١ + س ٢ ∫٢

∴ الربح الأمثل = ٣٠ × ٠,١٠ + ٧٠ × ٠,١٥

= ٣ + ١٠,٥ = ١٣,٥ مليون دولار

∴ صافي الربح المتوقع للبنك هو ١٣,٥ مليـون دولار عند حجم استثمارات قدره:

٣٠ مليون دولار في الأوراق المالية.

٧٠ مليون دولار محفظة القروض.

٨/ ٤ حالة عملية تفصيلية لاستخدام أسـلوب البرمجة الخطية في تخطيط وإعداد الميزانيـة العمومية التقديرية:

"حالة بنك الأمة التجاري"

يرغب أحد البنوك الجديدة "بنك الأمة التجاري" في إعداد الميزانية العمومية التقديرية للبنك عن الربع الرابع من عـام ١٩٨٧، وكذلك اختيار وتحديـد الحجـم الأمثـل لمحفظـة الأصول والخصوم المتَوقعة بالشكل الـذي يعظـم الأربـاح المتَوقعة للبنك.

يمثل الجدول التالي
بنود الأصول والخصوم للبنك

س ن	**بنود محفظة الأصول**	**العائد ر ن**	**التكلفة ت ن**
س ١	النقدية	ر ١ = صفر	ت ١ = صفر
س ٢	الاحتياطيات مع البنك المركزي	ر ٢ = صفر	ت ٢ = صفر
س ٣	المستحق على البنوك	ر ٣ = صفر	ت ٣ = صفر
س ٤	إجمالي محفظة القروض	ر ٤ ≤ صفر	ت ٤ ≤ صفر
س ٥	الأصول الثابتة الأخرى	ر ٥ = صفر	ت ٥ = صفر
س ن	**بنود محفظة الخصوم**	**الفائدة المدفوعة ر ن**	**التكلفة ت ن**
س ٦	حق الملكية ورأس المال	ر ٦ = صفر	ت ٦ = صفر
س ٧	المستحق للبنوك	ر ٧ = صفر	ت ٧ = صفر
س ٨	الودائع الجارية	ر ٨ = صفر	ت ٨ = صفر
س ٩	الودائع الآجلة والادخارية	ر ٩ ≤ صفر	ت ٩ ≤ صفر
س ١٠	الخصوم الأخرى	ر ١٠ = صفر	ت ١٠ = صفر

تمثل الجداول السابقة العائد والتكلفة الخاصة بكل أصل من الأصول وكل خصم من الخصوم وتمثل (س ١، س ٢.. س ٥) بنود الأصول كما تمثل (س ٦، س ٧.. س ١٠) بنود الخصوم.

وتمثل س ن كقيمة بالدولار لجميع بنود الأصول والخصوم بفرض أن البنك يتعامل بعملة واحدة وهي الدولار.

وتمثل بنود الأصول والخصوم الـواردة فـي الجـداول السابقة أهم قرارات الاستثمار في البنك أو أهم بنود الميزانية التي يتعامل بها البنك وتتصل مباشرة بالقيود التي يعمل فـي ظلها بنك الأمة التجاري.

دالة الهدف: يهدف البنك إلى تعظيم الربح Profit maximization:

$$\pi = \text{مجـ}_{\text{ن}=١}^{٥} (\text{ر}_{\text{ن}} - \text{ت}_{\text{ن}}) - \text{مجـ}_{\text{ن}=٦}^{١٠} \text{س}_{\text{ن}} (\text{ر}_{\text{ن}} + \text{ت}_{\text{ن}})$$

حيث:

π = قيمة صافي الربح المتوقع

$\text{مجـ}_{\text{ن}=١}^{٥} \text{س}_{\text{ن}} (\text{ر}_{\text{ن}} + \text{ت}_{\text{ن}})$ = إجمالي التكـاليف المتوقع لمحفظة الأصول

$\text{مجـ}_{\text{ن}=٦}^{١٠} \text{س}_{\text{ن}} (\text{ر}_{\text{ن}} + \text{ت}_{\text{ن}})$ = إجمالي التكـاليف المتوقع لمحفظة الخصوم.

ر ن = الفوائد المحصلة لكل بنـد مـن بنـود الأصـول أو الفوائد المدفوعة لكل بند من بنود الخصوم.

ت ن = تكلفة خدمة كل بند من بنود الأصول والخصـوم المنتجة.

والتكاليف الداخلة في النموذج تمثل المصاريف الإداريـة والتكاليف الثابتة التي تحملها البنك لخدمة أهم بنود الأصـول والخصوم (القروض والودائِع) بالنسبة للأرصدة بين البنـوك (المستحق للبنوك والمسـتحق علـى البنـوك) Interbank balances تعتبر بدون أية تكلفة أو عائد، حيث يفتـرض أن البنك يستخدمها في عملية التسويات والمقاصة بـين البنـوك فقط.

القيود التي يعمل في ظلها البنك:

فيما يلي أهم القيود التي يعمل في ظلها البنك والتي تؤثر على عملية التخطيط المالي وإعداد الميزانية العمومية.

يواجه بنك الأمة التجاري ثلاثة أنواع من القيود.

١- القيود الخاصة بالإجراءات الرقابية للبنك المركزي.

٢- القيود الخاصة بالسياسات الداخلية للبنك.

٣- القيود الخاصة بالسوق.

أولاً: القيود الخاصة بالإجراءات ولوائح البنك المركـــزي Legal and regulatory constraints:

يفترض أن البنك يطبـق الإجـراءات واللـوائح التاليـة المفروضة من البنك المركزي:

١/ ١ الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي.

١/ ٢ نسبة السيولة

١/ ٢ السقوف الائتمانية.

١/ ١ الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي:

يشترط البنك المركزي أن يحتفظ البنك بـ ٢٥ % مـن إجمالي الودائع الجارية والآجلة والادخاريـة فـي صـورة احتياطي نقدي لدى البنك المركزي بدون أية فوائد.

ومعادلة هذا القيد:

س ٢ ≤ ٠,٢٥ (س ٨ + س ٩)

حيث س ٢ = الاحتياطيات مع البنك المركزي

س ٨ = الودائع الجارية

س ٩ = الودائع الآجلة والادخارية

١/ ٢: نسبة السيولة:

يشترط على جميع البنوك الاحتفاظ بنسبة سيولة قـدرها ٣٠ % على الأقل بناء على المعادلة التالية.

نسبة السيولة (٣٠ %)

بسط النسبة = النقدية + الاحتياطيات مع البنك المركـزي + المستحق على البنوك.

مقام النسبة = المستحق للبنوك + إجمالي محفظة الودائِع.

معادلة هذا القيد:

$$\frac{س_{١} + س_{٢} + س_{٣}}{س_{٧} + س_{٨} + س_{٩}} \geq ٠,٣٠$$

حيث س ١ = النقدية

س ٢ = الاحتياطيات لدى البنك المركزي

س ٣ = المستحق على البنوك

س ٤ = المستحق للبنوك

س ٥ = الودائِع الجارية

س ٦ = الودائِع الآجلة والادخارية

١/ ٣: القيد الخاص بالسقوف الائتمانية:

لا يسمح البنك المركزي للبنـوك العاملـة فـي الجهـاز المصرفي بتخصيص أكثر من ٦٥ % من جملـة محفظـة الودائع وذلك في صورة قروض.

القيد الخاص بالسقوف الائتمانية هو:

س ٤ ≤ ٠,٦٥ (س ٨ + س ٩)

حيث س ٤ إجمالي محفظة القروض

س ٨ = الودائع الجارية

س ٩ = الودائع الآجلة والادخارية

ثانيا: القيود الخاصة بالسياسات الداخلية للبنك

:Bank internal policy constraints

تعكس هذه المجموعة من القيود السياسات الداخلية للبنـك والخاصة بتحديد مستوى النقدية المطلوب الاحتفاظ به بنـاء على خبرة البنك في السنوات السابقة، وكذلك سياسات البنك تجاه الأرصدة مع البنوك الأخرى، بالإضـافة إلـى بعـض المؤشرات الخاصة بالتشغيل والتـي تُظْهـر العلاقـة بـين الأصول والخصوم.

وفيما يلي حصر لأهم هذه القيود:

٢/ ١ القيد الخاص بالميزانية.

٢/ ٢ القيد الخاص بالنقدية السائلة Vault cash.

٢/ ٣ الأرصدة مع البنوك الأخرى.

٢/ ٤ القيود الخاصة بالأصول الثابتة والأخرى.

٢/ ٥ القيود الخاصة بالخصوم الأخرى.

٢/ ٦ القيود الخاصة بحق الملكية ورأس المال.

٢/ ١ قيد الميزانية:

يعكس هذا القيد حقيقة هامة وهي أن إجمـالي الأصـول يساوي إجمالي الخصوم، وهو قيد محاسبي هام.

∴ كـ ^{٥} ن = ١ س ن = كـ ^{١٠} ن = ٦ س ن

أي أن إجمالي الأصول = إجمالي الخصوم.

٢/ ٢ ـ القيود الخاصة بالنقدية السائلة:

يحتفظ كل بنك بنقدية سائلة؛ وذلك لمقابلة احتياجات العمل اليومي مثل: عمليات سحب الودائع والعمليات، والخـدمات المصرفية الأخرى مثل: التحـويلات واسـتبدال العمـلات الأجنبية. وعادة ما يكون لكل بنك سياسته الداخلية التي تتمثل

في تحديد نسبة معينة من هيكل محفظة الودائع في شكل نقدية. وتكون النسبة التي يحتفظ بها البنك من الودائع الجارية عادة أعلى من نسبة الودائع الآجلة حيث تتصف الودائع الجارية بعدم الثبات وعدم الاستقرار.

وبفرض أن سياسة بنك الأمة التجاري الاحتفاظ بـ ٢ % من الودائع الجارية في صورة نقدية سائلة، وأن نسبة النقدية المطلوب الاحتفاظ بها من الودائع الآجلة والادخارية تساوي واحد في المائة (١ %) على الأقل.

إذًا هذا القيد يساوي

$س_{١} \leq ٠,٢ س_{٨} + ٠,٠١ س_{٩}$

حيث $س_{١}$ = قيمة النقدية اللازمة

$س_{٨}$ = الودائع الجارية

$س_{٩}$ = الودائع الآجلة والادخارية

٢/ ٣ ـ الأرصدة مع البنوك الأخرى:

يحتفظ البنك بحد أدنى من الأرصدة مع البنوك الأخرى وذلك لمقابلة حالات السحب والإيداع والمقاصات ولتغطية مصاريف الخدمات المتبادلة مع البنوك الأخرى، ويفْتَرض أنه لا يوجد أية فوائد مدفوعة أو محصلة لهذه الحسابات.

القيد هو $س_{٢} = س_{١}$

المستحق على البنوك = المستحق للبنوك.

٢/ ٤ ـ القيود الخاصة بالأصول الثابتة والأخرى:

هذا البند لا يعتبر من ضمن قرارات الاستثمار للبنك ولا يدخل ضمن عملية الاختيار بين بدائل محفظة الأصول وعادة ما يعتبر من بنود توازن الميزانية.

ويشمل هذا البند مباني البنك وكذلك الأصول الثابتة الأخرى، ويتضمن هذا البند أيضا بعض الأصول الأخرى الخاصة بنهاية السنة المالية أو الفترة المالية مثل: المصروفات المدفوعة مقدما، إيرادات غير محصلة، وعادة ما يتمثل في هذا البند كنسبة ثابتة من إجمالي أصول البنك. وفي حالتنا هذه يفْتَرض أن نسبة الأصول الثابتة والأخرى إلى إجمالي الأصول بحوالي ٤ %.

$\therefore س_{٥} = ٠,٤ \, ك_{١٠} \, ن_{٦} \, س_{ن}$

أي أن الأصول الثابتة والأخرى = ٠,٤ % (إجمالي الخصوم).

٢/ ٥ ـ القيد الخاص ببند الخصوم الأخرى:

يتضمن هذا البند بعض الحسابات مثل إيراد مدفوع مقدما وفوائد مستَحقة الدفع.

ويعالج هذا البند مثل الأصول الثابتة حتى يمثل عادة نسبة ثابتة إلى إجمالي الأصول ويفرض أنها تساوي ٧ % وذلـك لحل النموذج.

∴ س $_{١٠}$ = ٠,٠٧ كـ $^{٥}_{ن = ١}$ س $_{ن}$

حيث إن الخصوم الأخرى = ٠,٧ % (إجمالي الأصول).

٢/ ٦ ـ القيود الخاصة بحق الملكيـة ورأس المال:

يلعب رأس المال أو حق الملكية فـي مثالنـا هـذا دورا رئيسيا في تحديد الحجم الكلي للبنك وخاصة محفظة الأصول ومحفظة الخصوم اللتين عظمتا ربحِية البنك. ويفترض أنـه مع بداية فترة إعداد الخطة المالية والميزانية العمومية للبنك أن رأس المال وحق الملكية سيحدد بقيمة معينة (بالـدولار) والتي تعكس أو تُمثل القيمة الحقيقية لـرأس المـال وحـق

الملكية بالنسبة للبنك وبفرض أن هذه القيمـة ٥٠٠٠ ألـف دولار

∴ قيد قيمة حق الملكية ورأس المال يساوي:

س ٦ = ٥٠٠٠

حق الملكية ورأس المال = ٥٠٠٠

وحتى يتم المحافظة على ملاءمة رأس المال فـإن قيمـة رأس المال وحق الملكية يجب أن تساوي دائما نسبة معينـة من قيمة إجمالي الأصول وذلك في ضوء السياسة الداخليـة لكل بنك؛ وذلك لتحقيق أحد الشروط الخاصة بملاءمـة رأس المال Capital adequacy.

وبفرض أن هذه النسبة تساوي ٧ %

∴ قيد نسبة رأس المال وحـق الملكيـة إلـى إجمـالي الأصول يساوي:

س ٦ = ٠,٠٧ كـ $\sum_{ن = ١}^{٥}$ س ن

حق الملكية = ٠,٠٧ (إجمالي الأصول).

ثالثًا: القيـود الخاصـة بالسـوق Market constraints:

تعكس هذه القيود تأثير السوق علـى المعـروض مـن الأموال المتاحة أمام البنك (غالبا جانب الودائِع).

أهم القيود الخاصة بالسوق:

٣/ ١ نسبة الودائِع الآجلـة والادخاريـة إلـى الودائِـع الجارية.

٣/ ٢ قيمة الودائِع الآجلة والادخارية المتوقع جذبها إلـى البنك.

٣/ ١ نسبة الودائِع الآجلة والادخاريـة إلـى الودائِع الجارية:

يمثل هذا القيد جانب العرض الخاص بـالودائِع المتاحـة أمام البنك. ومن خلال التحليل المالي التاريخي لسلوك نسـبة الودائِع الآجلة والادخارية إلى الودائِع الجاريـة تسـتطيع أن تحدد مؤشرا نمطيا يعكس الأهمية النسبية للودائِع المعروضة من الودائِع الآجلة والادخارية بالنسبة للودائِع الجارية.

وبالطبع من الشائع أن تكون الودائع الآجلة والادخارية أكبر من الودائع الجارية، وبفرض أن التحليل أثبت أن هذه النسبة تساوي ٤: ١ أي أن نسبة (س ٩: س ٨) = (٤: ١) على الأقل.

∴ هذا القيد يساوي:

س ٩ ≤ ٤ س ٨

حيث س ٩ = الودائع الآجلة والادخارية.

س ٨ = الودائع الجارية

٣/ ٢ ـ القيد الخاص بقيمة الودائع الآجلة والادخارية المتوقع جذبها إلى البنك:

قامت إدارة الودائع بالبنك بإعداد تنبؤ لتقدير قيمة الودائع الآجلة والادخارية المتوقع جذبها للبنك وقدرت قيمتها المتَوقعة بـ ٤٥٠٠٠ (ألف دولار).

∴ س ٩ = ٤٥٠٠٠

حيث س ٩ = الودائع الآجلة والادخارية.

رابعا: دالة الهدف:

تعكس دالة الهدف صافي العائد أو التكلفة لكل بنـد مـن بنود الأصول والخصوم.

ويفرض أن أسعار الفائدة المتَوقعة للقـروض والودائِـع كانت كالتالي:

ـ متوسط سعر الفائدة لمحفظة القروض (س ٤) ١٧,٥%

ر ٤ = ١٧,٥ %.

ـ متوسط سعر الفائدة المتوقع للودائِع الآجلة والادخارية (س ٩) ١٠ %

ر ٩ = ١٠ %

أما بالنسبة لتكلفة خدمة الأصول والخصوم المنتجة (ت ن) فيمكن تقديرها على أساس الأرقام الفعلية السـابقة للتكـاليف الادخارية والثابتة التي استخدمت في خدمة كل جنيـه مـن الودائِع أو القروض. ويفرض أنها تساوي ٢ %.

∴ صافي العائد للقروض (ر ٤ ـ ت ٤) = (١٧,٥ % ـ ٢ %) = ١٥,٥ %

صافي تكلفة الودائِـع (ر ٩ + ت ٩) = (١٠ % + ٢ %) = ١٢ %.

ـ ملخص لأهم القيود الخاصة بإعـداد الميزانيـة العمومية التقديرية لبنك الأمة التجاري:

(١) قيود الإجراءات ولوائح البنك المركزي:

١/ ١ ـ الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي:

س ٢ ≤ ٠,٢٥ (س ٨ + س ٩)

∴ س ٢ ـ ٠,٢٥ س ٨ ـ ٠,٢٥ س ٩ ≤... (١)

١/ ٢ ـ نسبة السيولة:

$$\frac{\text{س ١ + س ٢ + س ٣ +}}{\text{س ٧ + س ٨ + س ٩}} \leq ٠,٣٠$$

∴ س ١ + س ٢ + س ٣ ٠,٣٠ (س ٧ + س ٨ + س٩)

س ١ + س ٢ + س ٣ ـ ٠,٢٠ س ٧ ـ ٠,٣٠ س ٨ ـ ـ ٠,٣٠ س ٩

≤ صفر..... (٢)

١/ ـ سقوف الائتمان:

س ٤ ≤ ٠,٦٥ (س ٨ + س ٩)

∴ س ٤ ـ ٠,٦٥ س ٨ ـ ٠,٦٥ س ٩ ≥ صفر... (٣)

(٢) القيود الخاصة بالسياسات الداخلية بالبنك:

٢/ ١ ـ قيد الميزانية:

كـ ٥ ن = ١ س ن = كـ ١٠ ن = ٦ س ن

∴ س ١ + س ٢ + س ٣ + س ٤ + س ٥ + س ٦ + س ٧ + س ٨ + س ٩ + س ١٠

∴ س ١ + س ٢ + س ٣ + س ٤ + س ٥ + س ٦ + س ٧ + س ٨ + س ٩ + س ١٠ = صفر..... (٤)

٢/ ٢ قيد النقدية:

س ١ ≤ ٠,٢ س ٨ + ٠,٠١ س ٩

∴ س ١ ـ ٠,٢ س ٨ ـ ٠,٠١ س ٩ ≤ صفر.. (٥)

٢/ ٣ ـ الأرصدة مع البنوك الأخرى:

س ٣ = س ٧

∴ س ٣ ـ س ٧ = صفر..... (٦)

٣/ ٢ ـ الأصول الثابتة والأخرى

س ٥ = ٠,٠٤ كـ ١٠ ن = ٦ س ن

س ٥ = ٠,٠٤ (س ٦ + س ٧ + س ٨ + س ٩ + س ١٠)

∴ س ٥ ـ ٠,٠٤ س ٦ ـ ٠,٠٤ س ٧ ـ ٠,٠٤ س ٨ ـ ٠,٠٤ س ٩ ـ ٠,٠٤ س ١٠ = صفر.... (٧)

٢/ ٥ الخصوم الأخرى:

س ١٠ = ٠,٠٧ كـ ^{٥} ن = ١ س ن

س ١٠ = ٠,٠٧ س ١ + ٠,٠٧ س ٢ + ٠,٠٧ س ٣ + س ٤ + ٠,٠٧ س ٥

∴ س ١٠ = ٠,٧ س ١ ـ ٠,٧ س ٢ ـ ٠,٠٧ س ٣ ـ ـ ٠,٠٧ س ٤ ـ ٠,٠٧ س ٥ = صفر..... (٨)

٢/ ٦ قيود الحق والملكية ورأس المال:

س ٦ = ٥٠٠٠..... (٩)

س ٦ = ٠,٠٧ كـ ^{٥} ن = ١ س ن

س ٦ = ٠,٠٧ س ١ + ٠,٧ س ٢ + ٠,٠٧ س ٣ + ٠,٠٧ س ٤ + ٠,٠٧ س ٥

∴ س ٦ ـ ٠,٠٧ س ١ ـ ٠,٠٧ س ٢ ـ ـ ٠,٠٧ س ٢ ـ ٠,٠٧ س ٣ ـ ٠,٠٧ س ٤ ـ ٠,٠٧ س ٥ =

صفر..... (١٠)

(٣) القيود الخاصة بالسوق:

٣/ ١ ـ نسبة الودائع الآجلة والادخارية على الودائع الجارية

س ٩ ≤ ٤ س ٨

∴ س ٩ ـ ٤ س ٨ ≤ صفر..... (١١)

٣/ ٢ قيمة الودائع الآجلة والادخارية المتَوقعة

س ٩ = ٤٥٠٠٠..... (١٢)

٤ ـ معاملات دالة الهدف: The objective function coefficients:

بنواد الميزانية س ن	ر ن %	ت ن %	معاملات دالة الهدف (ر ن ± ت ن) (*)
س ١	صفر	صفر	صفر
س ٢	صفر	صفر	صفر
س ٣	صفر	صفر	صفر
س ٤	١٧,٥	٢	١٥,٥
س ٥	صفر	صفر	صفر

س ٦	صفر	صفر	صفر
س ٧	صفر	صفر	صفر
س ٨	صفر	صفر	صفر
س ٩	١٠,٠	٢	١٢,٠
س ١٠	صفر	صفر	صفر

(*) (ر ن ـ ت ن) لحساب صافي عائد الأصول.

(*) (ر ن + ت ن) لحساب إجمالي تكلفة الخصوم.

∴ دالة الهدف:

$$\pi = \text{كـ}_{\text{ن}=١}^{٥} \text{ س}_{\text{ن}} (\text{ر}_{\text{ن}} - \text{ت}_{\text{ن}}) - \text{كـ}_{\text{ن}=٦}^{١٠} \text{ س}_{\text{ن}} (\text{ر}_{\text{ن}} + \text{ت}_{\text{ن}})$$

∴ π = صفر س ١ + صفر س ٢ + صفر س ٣ + ٠,١٥٥ س ٤ + صفر س ٥ ـ صفر س ٦ ـ صفر س ٧ ـ ٠,١٢ س ٩ ـ صفر س ١٠.

إعداد مصفوفة القيود ومعاملات دالة الهدف:

لتسهيل عملية إدخال القيود والبيانات إلى الحاسب يمكن إعداد مصفوفة تحتوي على ملخص للقيود ومعاملات ومتَغَيرات دالة الهدف لأصول وخصوم البنك.

ويمكن إدخال هذه القيـود بالمصـفوفة بالشـكل التـالي (بالترتيب المطلوب للبرنامج المستخدم)

(أ) قيود في صورة أصغر من أو تساوي (متباينات) (≤)

(ب) قيود في صورة متساويات (=)

(ج) قيود أكبر من أو تساوي (متباينات) (≥)

ويمثل الجدول التالي شكل المصفوفة المطلوبـة لإعـداد برنامج الحاسب.

الحصول على الحجم الأمثل لهيكـل محفظـة الأصول والخصوم:

باستخدام مصفوفة القيود ومعاملات دالة الهدف يمكن حل النموذج باستخدام أحد البرامج الجـاهزة (بـرامج البرمجـة الخطيـة Linear programming programme علـى الحاسب الآلي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج يختار أفضل أنـواع الأصول والخصوم وذلك آخذًا في الاعتبار القيود المفروضة على البنك، وبناء على المفاضلة بين التكلفة والعائد بالشـكل الذي يعظم الأرباح المتَوقعة. ويسـاعد أسـلوب البرمجـة الخطية متخذي قرارات الاستثمار بالبنك في تحديـد أفضـل أو أمثل محفظة للأصول والخصوم الأقل ربحِية وذلك حتـى يستجيب لظروف العرض والطلب المتغيرة التي تفرض عليه من السوق وعملاء البنك.

الميزانية العمومية التقديرية باستخدام أسلوب البرمجة الخطية لبنك الأمة التجاري:

س ن	بنود الأصول المتَوقعة	القيمة ألف دولار)	%	متَغَيرات دالة الهدف
س ١	النقدية	٦٧٥	٠,٩٤	صفر
س ٢	الاحتياطيات مع البنك المركزي	٢٦١٥٥	٣٦,٦٢	صفر
س ٣	المستحق على البنوك	٥١٧٩	٧,٢٥	صفر
س ٤	إجمالي محفظة القروض	٣٦٥٦٣	٥١,١٩	٠,١٥٥
س ٥	الأصول الثابتة والأخرى	٢٨٥٧	ـ ٤,٠	صفر
	إجمالي الأصول	٧١٤٢٩	ـ ١٠٠,٠	
س ن	**بنود الخصوم المتَوقعة**	**القيمة (ألف دولار)**	**%**	**متَغَيرات دالة الهدف**
س ٦	حق الملكية ورأس المال	٥٠٠٠	ـ ٧,٠	صفر
س ٧	المستحق للبنوك	٥١٧٩	٧,٢٥	صفر
س ٨	الودائع الجارية	١١٢٥٠	١٥,٧٥	صفر
س ٩	الودائع الآجلة والادخارية	٤٥٠٠٠	ـ ٦٣,٠	ـ ٠,١٢٠ ـ
س ١٠	الخصوم الأخرى	٥٠٠٠	ـ ٧,٠	صفر
	إجمالي الخصوم	٧١٤٢٩	ـ ١٠٠,٠	

قيمة دالة الهدف (صافي الأرباح) = ٢٦٧٠٠٠ دولار.

برنامج الحاسب الذي استخدم في إدخال البيانـات وذلـك للحصول على الحل:

File name "Bank ١"

```
yes
Solution
No
Max
12,10
1,7,4
0,0,0,1,0,0,0,-.65,-.65,0
0,0,0,0,0,0,0,0,1,0
1,1,1,1,1,-1,-1,-1,-1,-1
0,0,1,0,0,0,-1,0,0,0
0,0,0,0,1,-.04,-.04,-.04,-.04,-.04
-.07,-.07,-.07,-.07,-.07,0,0,0,0,1
0,0,0,0,0,1,0,0,0,0
-.07,-.07,-.07,-.07,-.07,1,0,0,0,0
0,1,0,0,0,0,0,-.25,-.25,0
1,1,1,0,0,0,-.3,-.3,-.3,0
1,0,0,0,0,0,0,-.02,-.01,0
0,0,0,0,0,0,0.-4,1,0
0,45000,0,0,0,0,5000,0,0,0,0,0
0,0,0,.155,0,0,0,0,-.12,0
Yes
```

ملخص لأهم مخرجات الحاسب

الميزانية العمومية التقديرية لبنك الأمة التجاري

ANSWERS:

VARIABLE	VALUE
4	36562.50390
8	11250.00000
11	12092.84765
2	5178.57617
3	2857.14306
10	5000.00048
7	5178.57617
6	5000.00000
12	13580.35156
2	26155.34374
1	675.00000
9	45000.00000

DUAL VALUES

ROW	COLUMN	VALUE
12	14	0.02519
1	15	0.13500
2	16	0.00594

REDUCED COST

VARIABLE	VALUE

OBJECTIVE FUNCTION VALUE 267.10798

RIGHT HAND SIDE RANGING

ROW	OUTGOING Var	OUTGOING Row	LOWER LIMIT	R.H.S.	UPPER LIMIT	OUTGOING Var	OUTGOING Row
1	4		-36562.503	0.000	12092.848		9
2	4		0.000	45000.000	49142.859	3	
3		9	-11627.739	0.000	5178.577	3	
4	3		-5178.576	0.000	12092.848		9
5	5		-2857.143	0.000	12092.848		9
6	10		-5000.000	0.000	5178.577	3	
7	3		4578.480	5000.000	+INF		
8			-INF	0.000	267.705	3	
9			-INF	0.000	12092.848		9
10			-INF	0.000	13580.352		10
11	1		-675.000	0.000	12092.848		9
12	3		-20714.348	0.000	45000.000	8	

OBJECTIVE RANGING

VAR	INCOMING Var	INCOMING Row	LOWER LIMIT	OBJECTIVE	UPPER LIMIT	INCOMING Var	INCOMING Row
1		11	0.000	0.000	+INF		
2		3	0.000	0.000	0.000		4
3		4	0.000	0.000	0.000		3
4		2	0.148	0.155	+INF		
5		5	0.000	0.000	0.000		3
6		7	0.000	0.000	+INF		
7		7	0.000	0.000	0.000		3
8		2	-0.024	0.000	+INF		
9		2	-0.126	-0.120	+INF		
10		6	0.000	0.000	0.000		8

حالة عملية عن إعداد الميزانية العمومية التقديرية باستخدام أسلوب البرمجة الخطية

(حالة البنك التجاري العربي)

"حالة البنك التجاري العربي"

يرغب المدير العام بالبنك التجاري العربي في إعداد الميزانية العمومية التقديرية عن الربع الأول من عام ١٩٨٨، وفيما يلي أهم بنود الأصول والخصوم وكذلك محددات العائد والتكلفة لكل بند من بنود الميزانية:

هيكل محفظة الأصول

كود بنود الأصول س ن	بنود الأصول		فوائد محصلة (عائد) ر ن	تكلفة ت ن
س ١	النقدية	ع. م	ر ١ = صفر	ت ١ = صفر
س ٢	النقدية	ع. أ. ج	ر ٢ = صفر	ت ٢ = صفر
س ٣	احتياطي نقدي لدى البنك المركزي	ع. م	ر ٣ = صفر	ت ٣ = صفر
س ٤	ودائع البنك المركزي	ع. أ. ج	ر ٤ ≤ صفر	ت ٤ ≤ صفر
س ٥	المستحق على البنوك	ع. م	ر ٥ = صفر	ت ٥ = صفر
س ٦	المستحق على البنك	ع. أ. ج	ر ٦ ≤ صفر	ت ٦ ≤ صفر
س ٧	إجمالي القروض	ع. م	ر ٧ ≤ صفر	ت ٧ ≤ صفر
س ٨	إجمالي القروض	ع. أ. ج	ر ٨ ≤ صفر	ت ٨ ≤ صفر
س ٩	أصول ثابتة	(ع. م = ع. أ. ج)	ر ٩ = صفر	ت ٩ = صفر

* ع. م (عملة محلية)

(*) ع. أ. ج (عملة أجنبية).

هيكل محفظة الخصوم

كود بنود الخصوم س ن	بنود الخصوم		فوائد مدفوعة تكلفة ر ن	تكلفة ت ن
س ١٠	حق الملكية ورأس المال		ر ١٠ = صفر	ت ١٠ = صفر
س١١	المستحق للبنوك	ع. م	ر ١١= صفر	ت ١١ = صفر
س ١٢	المستحق للبنوك	ع. أ. ج	ر ١٢ ≤ صفر	ت ١٢ ≤ صفر
س ١٣	ودائع جارية	ع. م	ر ١٣ = صفر	ت ١٣ = صفر
س ١٤	ودائع جارية	ع. أ. ج	ر ١٤ = صفر	ت ١٤ = صفر
س ١٥	ودائع ادخارية وآجلة	ع. م	ر ١٥ ≤ صفر	ت ١٥ ≤ صفر
س ١٦	ودائع ادخارية وآجلة	ع. أ. ج	ر ١٦ ≤ صفر	ت ١٦ ≤ صفر
س ١٧	خصوم أخرى		ر ١٧ = صفر	ت ١٧ = صفر

ويواجه البنك القيود التالية والتي تعكس القواعد والإجراءات وظروف السوق والسياسات الداخلية للبنك.

أولاً: القيود الخاصة بالبنك المركزي:

١ ـ الاحتياطي النقدي بالعملة المحلية:

يتعين على البنك الاحتفاظ بـ ٢٥ % من جملة الودائع بالعملة المحلية لدى البنك المركزي كاحتياطي نقدي بدون أية فوائد.

٢ ـ الودائع بالعملة الأجنبية:

يطلب البنك المركزي من البنوك العاملة في السوق الاحتفاظ بنسبة ١٥ % من جملة ودائعها بالعملة الأجنبية وذلك كودائع لدى البنك المركزي لمدة ٣ شهور يحصل البنك في مقابلها على سعر فائدة يقابل سعر الإيداع في أسواق لندن (London interbank offer rate) (LIBOR سعر)

أو قد يقل بمعدل قدره

من $\frac{١}{٨}$ إلى $\frac{١}{١٦}$

٣ ـ نسبة السيولة:

يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة سيولة لا تقل عن ٣٠%.

ـ مكونات بسط نسبة السيولة:

النقدية (محلي وأجنبي)، الاحتياطيات والودائع مع البنك المركزي (محلي وأجنبي)، المستحق على البنوك (محلي وأجنبي).

ـ مكونات مقام نسبة السيولة:

المستحق للبنوك (محلي وأجنبي)، وجميع أنواع الودائـع (محلي وأجنبي).

٤ ـ السقوف الائتمانية:

يجب أن لا تزيد إجمالي محفظة القروض للبنك بالعملـة المحلية والأجنبية عن ٦٥ % من جملة ودائع البنك بالعملـة المحلية والأجنبية.

ثانيا: السياسات الداخلية للبنك:

١ ـ النقدية بالعملة المحلية:

يحتفظ البنك طبقًا للسياسات الداخليـة بنسـبة ٢ % مـن الودائع الجارية وكذلك ١ % من الودائع الآجلة والادخاريـة في صورة نقدية سائلة، (وذلـك بالنسـبة للودائـع بالعملـة المحلية).

٢ ـ النقدية بالعملة الأجنبية:

أيضا، يحتفظ البنك بـ ٢ % من الودائع الجارية بالعملـة أجنبية وكذلك بـ ١ % من الودائع الآجلة والادخارية فـي صورة نقدية سائلة بالعملة الأجنبية.

٣ ـ الأصول والخصوم بالعملة المحلية:

حيث إن البنك يتعامل بالعملة المحليـة والأجنبيـة فـإن إجمالي الأموال المخصصة في صورة أصول بالعملة المحلية يجب أن تساوي أو تزيد عن المقابـل لهـذه الأمـوال مـن الخصوم بالعملة المحلية والتي استخدمت في إنتـاج هيكـل محفظة الأصول بالعملة المحلية.

٤ ـ الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية:

يطبق هنا نفس القيد السابق حيث يشترط أن تكون محفظة الأصول بالعملة الأجنبية تساوي أو أكبر من هيكل محفظـة الخصوم بالعملة الأجنبية.

٥ ـ الأرصدة بين البنوك بالعملة المحلية:

لا يتوفر أمام البنك أي سوق نقدي يسمح بتداول العملـة المحلية لذلك يحتفظ البنك بالحد الأدنى لهذه الأرصـدة مـع

البنوك الأخرى حيث إن المستحق للبنوك بالعملـة المحليـة يساوي تقريبا المستحق على البنوك بالعملة المحلية.

٦ ـ نسبة البنك مـن خـلال البيانـات التاريخيـة للميزانية:

من خلال البيانات التاريخية للميزانية العموميـة يحـتفظ البنك في المتوسط بنسبة ٤ % من إجمـالي الأصـول فـي صورة أصول ثابتة وأخرى. يحتفظ أيضـا البنـك بنسـبة ٧ % من إجمالي الأصول في صورة خصوم أخرى.

٧ ـ القيود الخاصة بحق الملكية ورأس المال:

يحتفظ البنك عادة بنسبة ٧ % من إجمالي الأصول فـي صورة رأس المال وحق الملكية. ويتوقع أن تكون قيمة رأس المال وحق الملكية في بداية مدة الخطة الربع سنوية ٥٠٠٠ ألف جنيه مصري (أي ٥ مليون جنيه مصري).

ويطبق البنك سياسة ملاءمة رأس المال وذلـك لتغطيـة الأخطار والخسائر المتَوقعـة بالنسـبة لمحفظـة القـروض والودائِع.

ـ يجب ألا تقل نسبة حق الملكيـة ورأس المـال إلـى إجمالي الودائِع عن ٨ %.

ـ يجب أن لا تقل نسبة حق الملكية ورأس المـال إلـى إجمالي القروض عن ١٠ %.

٨ ـ يشترط أن تتساوى بنود محفظة الأصول وكذلك بنود محفظة الخصوم.

ثالثًا: القيود الخاصة بالسوق (جانب العـرض بالنسبة للودائِع):

ـ نسبة الودائِع الآجلة والادخارية بالعملة المحليـة إلـى الودائِع الجارية بالعملة المحلية يجب ألا تقل عن (٢: ١).

ـ نسبة الودائِع الآجلة والادخارية إلى الودائِـع الجاريـة يجب ألا تقل عن (٦: ١).

وفيما يلي معدل أسعار الفائدة المدينة والدائنـة المتَوقعـة خلال الربع الأول من عام ١٩٨٨ وذلـك عـن الأصـول الخصوم المنتجة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية:

الأصول والخصوم بالعملة المحلية		أسعار الفائدة
س ٧ إجمالي القروض	ع. م	ر ٧ = ١٤,٥ %
س ١٥ الودائع الآجلة والادخارية	ع. م	ر ١٥ = ١٠ %
س ٤ ودائع مع البنك المركزي	ع. أ. ج	ر ٤ = ١٢,٦ %
س ٦ المستحق على البنوك	ع. أ. ج	ر ٦ = ١٢,٨ %
س ٨ إجمالي القروض	ع. أ. ج	ر ٨ = ١٥,٥ %
س ١٢ المستحق للبنوك	ع. أ. ج	ر ١٢ = ١٣ %
س ١٦ الودائع الآجلة والادخارية	ع. أ. ج	ر ١٦ = ١٢,٥ %

وتقدر التكاليف الإدارية والثابتة للأصول والخصوم المنتجة بالمحلي والأجنبي بحوالي ٢ % لكل جنيه استثمار في هذه البنود. وقد تم حساب هذه النسبة كمتوسط عام للأموال المستثمرة بالبنك.

والمطلوب:

إعداد الميزانية العمومية التقديرية للبنك باستخدام أسلوب البرمجة الخطية، وذلك في ضوء القيود السابقة. برجاء إعداد مصفوفة القيود ومتَغَيرات دالة الهدف. وما هو حجم الأرباح الأمثل، ومعدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار المتوقع.

مراجع الفصل الثامن

١- Alfred Broaddus, Linear programming: A new Approach to bank portfolio management, **"Monthly review, Federal reserve bank of richmond,** (November, ١٩٧٢).

٢- Frank J. Fabozzi and Sal Trovato "The Use of quantitative techniques in commercial bank, **"Journal of bank research,** summer ١٩٧٦, pp. ١٧٣ – ١٧٨.

٣- J. M. Robertson, **A Bank asset management model.** Application of management. Science in banking and finance ١٩٧٢, pp. ١٤٩ – ١٦٠.

٤- Joseph F. Sinkey, Jr., **Commercial bank financial management,** (New York, mucmillan publishing, ١٩٨٣).

٥- Kalman J. Cohen and Fredicks S. Hammer, **Linear programming models for optimal bank dynamic balance sheet management,** Mathematical methods in investments and finance, ١٩٧٢, pp. ٣٩٧ – ٤١٣.

الفصل التاسع

البنوك الإلكترونية

Electronic banking

نظام التحويل الإلكتروني للأموال

Electronic funds transfer system (EFTS)

مقدمة عن البنوك الآلية

يتوقع رجال صناعة البنوك Bank industry في العـالم أن تسيطر التكنولوجيا الإلكترونية الحديثـة علـى صـناعة البنوك، وأن يستخدم العمـلاء البنـك الآلـي Electronic banking الذي يتوقع أن يساهم بكفاءة في تقديم الخـدمات والسلع المالية لمعظم عملاء البنك.

لقد أظهر التطور التكنولوجي في مجال صناعة البنـوك تِقْنِية غير متَوقعة كان من الصعب استيعابها خلال فتـرات مختلفة من الزمن، لكن خلال الثمانينيـات حققـت صـناعة البنوك في العالم تطورات عديدة مستخدمة تكنولوجيا وتِقْنِيـة لم يعرفها رجال الأعمال من قبل.

يركز هذا الجزء على شرح المقصـود بـالبنوك الآليـة وتأثيرها على استخدامات البنوك، واستفادة العملاء من هـذا النظام، وأثر ذلك على الإدارة المالية للبنك التجاري.

يشير مصطلح البنوك الآلية Electronic banking إلى نظام التحويل الإلكترونـي للأمـوال Electronic funds transfer system (EFTS).

ويتكون نظام EFTS من ثلاثة أجزاء:

(١) نظـام الصِـراقة الآليـة Automated teller machines (ATM).

(٢) وحـدات أو نقـاط البيـع point – of – Sale terminals (POS terminals).

(٣) بيوت المقاصـة الآليـة Automated clearing houses (ACHS).

وسيركز هذا الفصل على الشرح التفصيلي لكل نظام مع إلقاء الضوء على أهم الملامح الخاصة بكل نظـام. وينقسـم الفصل إلى الأجزاء التالية:

القسم الأول: نشأة النظام النقدي وتطـور نظـام التحويـل الإلكتروني للأموال.

القسم الثاني: نظام وحدات الصِراقة الآلية.

القسم الثالث: وحدات أو نقاط البيع الآلية.

القسم الرابع: بيوت المقاصة الآلية.

١ ـ نشأة النظام النقدي وتطور نظام التحويل الإلكتروني للأموال: The evoluation of money and the development of EFT systems:

تطور استخدام النقود في عملية المقايضة من النقود المادية (الخبز، الأسماك، الحبوب، الزرع.. الخ إلى استخدام النقود الورقية أو المصرفية، ثم انتقال الأموال عن طريق شباك الاتصالات الإلكترونية. ويمكن تلخيص مراحل تطور النقود والأموال إلى:

(١) العملات Currency.

(٢) الشيكات Checks.

(٣) الأموال الإلكترونية Electronic funds.

وتعتبر الشيكات أهم وسائل الدفع أثناء انتقال الأموال عند عقد الصفقات المختلفة وتسيطر على باقي وسائل الدفع الأخرى. فعلى سبيل المثال عدد الشيكات التي سحبت على البنوك التجارية قدرت بحوالي ٣٢ بليون شيك في أمريكا عام ١٩٧٩، بمعدل نمو سنوي ٥,٦ %، وإذا استمر هذا

المعدل سوف يصل عدد الشيكات إلى ٨٤ بليون شيك عـام ١٩٩١.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو. هل تتوقع اسـتمرار زيادة حجم التعامل بالشيكات بمعدل ٥,٦ %. الإجابـة قـد تكون أنه من غير المتوقع حدوث هذا؛ وذلك لأن دورة حياة السلعة للشيك سوف تصل إلى القمة خلال العشـرين سـنة القادمة. إن سرعة وصول استخدام الشيكات إلى القمة يتوقف على كيفية قيام البنك بتسـعير الخـدمات الآليـة بالمقارنـة بالخدمات الورقية.

Paper Transactions and electronic transations

فعلى سبيل المثـال يـزداد اسـتخدام نظـام الخـدمات الإلكترونية لقطاع الأعمال والشركات بينما يرفض حتى الآن القطاع العائلي قبول التحويلات الإلكترونيـة Electronic transfers؛ وذلك بسبب عدم توفّر الحافز الاقتصادي، وذلك لتعويض الخسارة الممكن أن تحدث نتيجة لزيـادة اسـتخدام الشيكات أو بطاقات الائتمان.

إذا كانت الخدمات الورقية (بطاقات الائتمان ـ الشيكات) يتم تسعيرها حسب التكلفة الإجمالية وتُحمل على العميل. فإن العميل الذي يرفض التحويل الآلي سوف يستجيب لاسـتخدام

الخدمات أو المعاملات الآلية بصورة أسرع عند انخفاض تكلفتها.

ويستثني من النتيجة السابقة نظام الصِراقة الآلية (ATMS) الذي يعتبر من الخدمات التي تم الاقتناع بها من قِبل العميل؛ وذلك لأنها تتيح خلال ٢٤ ساعة يوميا خدمات بنكية متعددة. ولكن لم يقابل العملاء باقي خدمات البنك الإلكتروني باقتناع كامل.

وعلى العكس من ذلك فإن الشركات غير المالية Nonfinancial corporations الكبرى والمؤسسات المالية قد اهتمت بالاقتناع وقبول وتنفيذ واستخدام نظام التحويل الإلكتروني (EFTS).

أسباب الاهتمام بتطوير استخدام نظام التحويل الإلكتروني للأموال:

(١) تهتم المؤسسات المالية بهذا النظام وذلك لجذب أكبر عدد من العملاء لزيادة حصتها في السوق.

(٢) لتقليل تكاليف التشغيل وذلك بتعويض وإحلال التكنولوجيا ورأس المال محل العمالة.

(٣) لتوفير عائد جديد أمام المصرف.

(٤) توفير الوقت المستخدم في إنهاء العمليات التجاريـة والتسويات وسرعة الأداء والتنفيذ.

(٥) خفض وتقليل حجم المعاملات الورقية.

الأجزاء الأساسية ووظـائف نظـام التحويـل الإلكتروني للأموال:

إن كلمة EFTS عبارة عن مصطلح عـام يشـير إلـى الأنواع المختلفة من تكنولوجيا الكمبيـوتر، وذلـك كوسـيلة لتقديم خدمات المصرف.

المكونات الأساسية لنظام EFTS هي عبارة عن:

١ ـ POS ٢ ـ ACHS.

٣ ـ ATMs.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات الأخرى:

١- دفع الفواتير بواسطة التليفـون Telephone bill payment.

٢- التحقق الآلي من صـحة الشـيكات Automatic transfers check verification.

٣- خصم الشيكات Check Trancation.

٤- البنك المنزلي Home banking.

هذه الأدوات والتكنولوجيا الحديثة تعتبر عاملاً مساعدا يعمل على تحويل أسلوب تقديم الخدمات المصرفية والنظام المالي العالمي من الاعتماد على وسائل الدفع الورقية إلى الاعتماد على الأساس الإلكتروني.

من المهام الرئيسية التي يقوم بها نظام EFTS كأحد الأساليب الجديدة لتجميع وتشغيل المعلومات الخاصة بالصفقات:

(١) تحويل الأموال Funds transfer.

(٢) التفويض للسلطات Authorization.

(٣) توفير المعلومات اللازمة لحفظ السجلات.

وإذا قارنا نظام EFTS بنظام الدفع الورقي – Paper based – transaction فإن نظام التحويل الإلكتروني عند تطبيقه بكفاءة يتيح تقديم مجموعة من الخدمات مثل الإثبات والتأكد الفوري للشيكات Instantaneous verification. والتحويل الفوري للأموال. وتقليل تكلفة نقل وحفظ المعلومات في النظام الورقي.

٢ ـ وحدات الصِـرافَة الآليـة Automated teller machines (ATMs):

من أهم أدوات وأساليب التحويل الإلكترونـي للأمـوال وأكثرها شيوعا هو نظام الصِرافَة الآلية، فبنهاية عام ١٩٨٠ كان عدد الوحدات في النظام المصرفِي الأمريكي يتراوح بين ١٨٥٠٠ ـ ١٩٠٠٠ وحدة، ولقد تم إدخال عدد ٥٦٦٨ وحدة جديدة لعام ١٩٨٠ بالمقارنة بعدد ٤٤٤٠ وحـدة فـي عـام ١٩٧٩.

ويقدر الخبراء أن عدد هذه الوحدات سيصل إلى حـوالي ١٠٠,٠٠٠ وحدة بحلول عام ١٩٩٠. سينتج عن التوسع في استخدام وحدات الصِرافَة الآلية أن النظام المصرفِي سـيتجه إلى نظام الخدمة الذاتي في مجال تقديم خدمات بنوك التجزئة (البنوك التجارية).

وإذا نظرنا إلى تطور تكنولوجيا هذا النظام فـإن الجيـل الأول من وحدات الصِرافَة الآلية كان عبارة عن آلات توزيع نقدي Cash Dispencing machines.

ولقد تم تطوير هذه الآلات وتم إدخـال نظـام التوزيـع الإلكتروني غير المتصل مباشرة بالحاسب الآلي والذي يطلق

عليه Off – Line units ثم تلى ذلك إدخال نظام Online units.

وهي الوحدات المرتبطة بالحاسب الآلي مباشرة والتي لها القدرة على الاتصال والتعرف على جميع البيانات الخاصـة بحسابات العميل.

أهم الخدمات المتاحة عن طريق وحدات الصِرافَة الآلية:

١- السحب والإيداع النقدي.

٢- السحب على المكشوف طبقًا للحدود المسموح بهـا من البنك.

٣- دفع الفواتير المختلفة بالاتفاق مـع البنـك (فـاتورة التليفون).

٤- طلب دفتر شيكات.

٥- التحويل من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.

٦- طلب شيكات سياحية.

٧- توفير معلومات عن خدمات المصرف على الشاشـة أو طلب إرسالها بالبريد.

٨- سداد أقساط القروض.

٩- طلب كشف حساب مصغر.

١٠- الاستفسار عن الرصيد.
١١- طلب كشف حساب تفصيلي يرسل بالبريد.
١٢- تحويل الأموال بين الحسابات (من الحساب الجاري إلى حساب التوفير).
١٣- إصدار الشيكات السياحية.
١٤- صرف عملات (أكثر من عملة أجنبية).
١٥- إعطاء أوامر مستديمة بالحوالات المصرفية.
١٦- تغيير الرقم السري.
١٧- السحب على المستوى الدولي من الماكينات المشَاركة في بعض المعاملات التجارية.

ولا تتوقف الخدمات الجديدة التي تقدم عن طريق الصراف الآلي حيث تطالعنا الأنباء دوريا عن خدمات جديدة تضاف إلى خدمة الصِرافَة الآلية كأحد أساليب المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفِي.

١ ـ أساليب نشأة نظام الصِرافَة الآلية وأهم أهدافه:

تهتم البنوك التجارية عند تقديم خدمة الصِرافَة الآلية بتأثير هذه الخدمة على التكاليف المتَوقعة وعلى الحصة

التسويقية للمصرف، وترجع أهم الأسباب التي تفسر استخدام نظام الصِراقة الآلية إلى:

١- المحافظة على حصة البنك في السوق Market share.

٢- تقليل التكاليف Cost reduction.

٣- توليد عائد للمصرف Revenue generation.

ويتم عادة تطوير نظام الصِراقة الآلية بهدف:

١- المحافظة على قاعدة العملاء الحاليين Maintenance of consumer base.

٢- تقليل التكاليف المتَوقعة في المستقبل potential cost reductions.

ويعتقد البعض أن نظام الصِراقة الآلية يستخدم كسياسة دفاعية بديلة لعملية فتح فروع البنك في الفترات المسائية أو خلال العطلات الأسبوعية، بالإضافة إلى تقليل صفوف الانتظار داخل الفرع أمام الصراف. يؤدي أيضا هذا النظام إلى استقرار تكلفة العمالة المطلوبة لخدمة الصِراقة وللتعامل مع العملاء.

إن استخدام هذه الأجهزة في أماكن غير فروع البنك يعـد أحد الأسلحة الهجومية التسويقية التنافسية التي تساعد علـى زيادة حصة البنك في السوق وزيادة إيرادات البنك.

ومنذ قيام البنك بتحديد أهداف البرنامج الخاص بالصراف الآلي فإن على البنك أن يدرس المناخ الخارجي الذي يعمـل من خلاله. حيث إن المنافسة، وسلوك العملاء، والخصائص الجغرافية، ومجموعة من العوامل الأخرى سيكون لها تأثير على ما يمكن أن يحققه الصراف الآلي. فعلى سبيل المثال إذا كان الهدف من إدخال وحدات الصِراقة الآلية زيادة وتحسين الحصة التسويقية من خلال نشر أجهزة الصراف الآلي فـي الوقت الذي تكون فيه البنوك الأخرى قـد اخترقـت بشـكل واسع منطقة السوق المحلي فإن هذا البرنامج سـينتهي فـي مهده.

أثبتت الدراسات الحديثة أن البنوك فـي الوقـت الحـالي تهدف إلى المحافظة على الحصة التسويقية كهـدف قصـير الأجل، وعلى أمل أن تحقق هدفَ خفض التكاليف في الأجل الطويل.

ولقد ظهر بوضوح أيضا أن تكلفة تشغيل الحاسب الآلـي تتجه إلى الانخفاض بينما تتصاعد تكلفة عنصر العمل، الأمر الذي أدى إلى إقبال البنوك للتحول إلـى اسـتخدام وحـدات الصِرافَة الآلية بشكل كبير.

استراتيجية تقديم الصراف الآلي للمصرف:

يستطيع البنك أن يسلك أحد الطريقين التاليين وذلك عنـد تقديم الصراف الآلي للمصرف:

(١) أن يمتلك الأجهزة والبرامج الخاصة بنظـام الصراف الآلي.

(٢) أن يدخل نظام الصراف الآلي عن طريـق المشَاركة

(٢) امتلاك أجهزة وبـرامج نظـام الصـراف الآلي:

عند اختيار استراتيجية حق التملك فإن البنك يقوم بشـراء هذه الأجهزة ويحصل علـى البـرامج الجـاهزة الخاصـة بالتشغيل، أو يقوم بتطوير هذه البرامج داخليا في البنك ويقوم

أيضا بعملية التركيب وتشغيل هذه الأجهزة وتسويق خدماتها وإصدار البطاقات الخاصة بها.

مميزات نظام يملك الصراف الآلي:

(١) تَمتع البنك بالتحكم التـام فـي النظـام واسـتغلال خدماته.

(٢) إن الخدمة المقدمة تنسب إلى جهة واحدة.

عيوب هذا النظام:

(١) ارتفاع تكلفة شراء الأجهزة والبرامج.

(٢) حجم التعامل محدود بحجم قاعدة حملـة البطاقـات ولذلك يتطلب الأمر وقتًا طويلاً؛ وذلك لاسـترجاع تكلفة النظام، ويتوقع أيضا أن يكون هناك فائض في الطاقة المتاحة والتي يمكن اسـتغلالها، ويجـب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار.

تقديم خدمة الصـرافَة الآليـة عـن طريـق المشَاركة:

إن النوع الشائع من شبكة المشَاركة هو اتفـاق منْشَـأتين أو أكثر للاشتراك في الاستفادة من نظام واحد. وتحدد البنوك المشتركة الهيكل التنظيمي لهذا النظام، وكذلك تحدد التفاصيل الدقيقة الخاصة بشبكة عمليات الصراف الآلي ويتم الاتفـاق أيضا على نوع الأجهزة التي سيتم توزيعها.. أيضا.. يجـب الاتفاق على تَملك هذه الأجهزة، سـيكون بشـكل جمـاعي أو لأحد الأطراف فقط بالإضافة إلى تحديد التكلفة الخاصـة باستعمال الأجهزة وأماكن انتشارها.

ويتوقف قرار استراتيجية التَملك أو المشَاركة على هيكل شبكة فروع البنك وانتشارها. قد يفَضل البنـك ذو الفـروع القليلة الدخول في شبكة المشَاركة حيث إنها تقـدم ميـزات اقتصادية من حيث الجهد المشترك وتطوير المنتج وتوزيـع تكاليف التشغيل.

استراتيجية تَسويق خدمات الصراف الآلي:

تتركز استراتيجية تَسويق خدمات الصراف الآلي وذلـك في التعرف على سياسات الترويج وتوزيع أمـاكن وحـدات الصراف الآلي وتسعير خدماتـه وكيفيـة تطويرهـا فـي المستقبل.

أ ـ سياسة ترويج خدمات وحدات الصِرافَة الآلية:

إن أول فئة من العملاء استخدمت أو استفادت من خدمات الصراف الآلي هي طبقة الشباب المثَقف التي تتمتع بـدخُول عالية، حيث أمكن إقناع هذه الفئة بسهولة. اتجهت بعد ذلـك البنوك إلى تقديم خدماتها إلى فئات أخـرى مـن العمـلاء واستخدام كافة وسائل الدعاية والإعلام، ليس بغرض توجيه انتباه العملاء إلى خدمات وحدات الصِرافَة الآليـة، ولكـن بهدف تغيير فكرتهم والتي كانت تتركز على عدم الثقة فـي الأجهزة الإلكترونية خاصة في مجال المعاملات النقدية.

ب ـ سياسة اختيار الموقع:

مع بداية استخدام وحدات الصِرافَة الآليـة فـي أوائـل السبعينيات كانت الفلسفة السائدة هو تركيب هذه الأجهزة في

داخل مبنى البنك التجاري. بدأت البنوك مع بداية الثمانينيات إلى الاتجاه نحو تركيز وحدات الصِرافَة الآلية في الأسـواق الرئيسية والجامعات وأماكن تجمع العمـلاء بصـفة عامـة بصرف النظر عن وجود فروع للبنك.

جـ ـ سياسة تسعير خـدمات وحـدات الصِـرافَة الآلية:

استهدفت المؤسسات المصرفية عند بداية استخدام أجهزة الصِرافَة الآلية إلى جذب العملاء للاهتمام باسـتخدام هـذه الأجهزة مع عدم التركيز على هدف الربحِية. ثـم واجهـت المصارف بعد ذلك مشكلة تسعير خدماتها، فعلى سبيل المثال هل ستتقاضى مصاريف أقل مما تتقاضاه علـى معـاملات الشيك البنكي، كيف تكون أسعار هذه الخدمات حافزا للعملاء لاستخدام الصراف الآلي. ومع تنافس البنوك علـى إدخـال خدمة الصِرافَة الآلية نجد أن معظم الخـدمات تقـدم مجانًـا لجميع العملاء حاملي البطاقات، مما أدى إلى عـدم تـوفّر الحافز الاقتصادي للبنوك التي تقوم بتقديم هذه الخدمة.

وأصبح استخدامها يعتبر حافزا؛ وذلك لزيادة حصة البنك في السوق والتنافس مع المصارف الأخرى وتقليـل تكلفـة العمالة.

د ـ تطوير أسلوب تَسويق خدمات وحدات الصِرافَة الآلية:

ركز أسلوب تَسويق خدمات وحدات الصِرافَة الآلية فـي بادئ الأمر على أنها تهدف إلـى زيـادة حجـم الحسـابات الجارية، وتقدم أسلوب أفضل في عمليات السحب والإيـداع النقدي بدلاً من استخدام أساليب الشيكات.

وبالرغم من توفّر هذه الخدمات إلا أن البنـوك تحـاول تطوير أسلوب تَسويق خدمات وحدات الصِرافَة الآليـة عـن طريق عدم التركيز على الحسابات الجارية وبيـع مميـزات خدماتها المصرفِية كمجموعة واحدة؛ للعمـل علـى زيـادة حصتها في السوق.

تشغيل وحدات الصِرافَة الآلية:

يتكون الصراف الآلـي مـن ثـلاث وحـدات لإدخـال المعلومات للنظام، وثلاث وحدات أخرى للمخرجات:

أ ـ الوحدات الخاصة بالمدخَلات:

- وحدة إدخال البطاقات (قارئ).
- لوحة مفاتيح رقمية.
- لوحة مفاتيح وظيفية.

ب ـ الوحدات الخاصة بالمخْرجات:

- شاشة العرض.
- وحدة التوزيع النقدي.
- طابع (للرصيد/ كشف حساب مصغر/ وصل الاستلام).

ويتم تشغيل الجهاز ببطاقـة بلاسـتيكية خاصـة ورقـم شخصي خاص.

(Personal identification number)

وتستخدم بعض الأجهزة لسحب النقود فقط في حـين أن معظمها يستخدم لكثير من العمليات، كما سبق بالإشارة إلـى خدمات وحدات الصِراقة الآلية سالفًا.

التشغيل المباشر وغير المباشر لوحدات الصِراقة الآلية.

On – line and off – line machine

Off – line – machines

١ ـ وحدات التشغيل غير المباشر:

هذه الأجهزة تعمل مستقلة وغير متصلة بشـكل مباشـر بالحاسب الآلي. وتختلف هذه الآلات عـن On – line فـي أنها تكتب المعلومات على الشريط المغناطيسي الموجود في ظهر البطاقة، وهذه الخطوة تتم للحِيطَة من السـحب غيـر المشروع في خلال وقت محدد. ويقوم بعد ذلـك الصـراف البشري بفحص وتأكيد العمليات التي أنجزتها الأجهزة.

وحدات التشغيل المباشرة: Online machines:

تتميز وحدات التشغيل المباشر بالاتصال المباشر بالحاسب الآلي المركزي، وبالطبع فإن التكلفة هنا أعلـى مـن نظـام التشغيل غير المباشر، ولكن لها مميزات غير عادية مثل:

أ- تحديث بيانات ملف الحاسب بصفة دوريـة منتظمة.

ب- أكثر أمانًا من نظام التشغيل غير المباشر.

ج- الرقابة على قيد العمليات من خلال الحاسب الآلي.

د- تضيف للعميل خدمة توفير بيانات حديثة عن رصيده وكشف حساب فوري.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن نظام On – line عرضة أيضا لإساءة الاستخدام الإجرامي والغـش، إلا أنـه يمتـاز بسرعة تحديث الملف، وكذلك لا يحتاج الأمر إلى التأكد من صحة العمليات يدويا.

البطاقة البلاستيك Plastic card:

تعتبر البطاقة البلاستيكية وسيلة أساسية أو مفتاحا للدخول إلى نظام الصراف الآلي، ويجب أن يتم إدخال الرقم السري للعميل ليتمكن من استخدام خدمات نظام الصِـرافَة الآليـة. ويواجه العميل مشكلة تَذَكر الأرقام السرية في حالـة تعـدد الكروت التي يستخدمها في أداء الخدمات المصرفِية، ولـذلك لجأت البنوك إلى استخدام أربعة أرقام لتسهيل عملية التَذَكر. وهناك بديل آخر للتغلب على هذه المشكلة عن طريق تـرك حرية اختيار الرقم السري للعميل.

ـ الأخطـار والمشـاكل الخاصـة باسـتخدام وحدات الصِرافَة الآلية:

١ ـ دراسة جدوى إدخال النظام:

إن قرار رفض أو قبول البنـك لتقـديم خدمـة وحـدات الصِرافَة الآلية يجب أن يؤخذ في ضوء دراسة جدوى إدخال مثل هذا النظام؛ بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمار وزيادة قيمـة حجم الصفقات من الأجهزة والمعـدات كأحـد المتطلبـات الأساسية لإدارة التوسع في استخدام وحدات الصِرافَة الآلية، ولهذا قد يفكر بعض البنوك في اتباع نظام الصِرافَة الآليـة بالمشَاركَة.

إن أهم جزء في تحديد جدوى النظام وتقدير صافي القيمة الحالية لمشروع وحدات الصِرافَة الآلية سواء أكـان النظـام بالمشَاركَة أو التملك هو تقدير المنافع المتَوقعة في كل حالة: فعلى سبيل المثال يمكن استخدام نسبة العمليات الورقية إلى العمليات الإلكترونية (٢: ١) كأحد المؤشرات التـي تُعطـي فكرة عن تقدير حجم عمل وحدات الصِرافَة الآلية، بالإضافة إلى تحديد:

أ- جدول أسعار خدمات المصرف.

ب- التكلفة المتوقع توفيرها.

ج- احتمالات زيادة حصة المصرف في السوق.

المؤشرات السابقة عبارة عن مـدخَلات هامـة لتحليـل صافي القيمة الحالية المتَوقعة للنظام.

٢ ـ حالات الغش والخداع ومشكلة الأمن Security:

من أول وأهم الأنشطة التي يقوم بها الصراف الآلي هـي التعرف على الشخص الذي يستخدم خدماته. ويتم ذلك عـن طريق تزويد العميل ببطاقة ورقم سري، وعليه فـإن هـذا النظام يكون في أمان بقدر توفّر الأمـان فـي الإجـراءات التالية:

١- يقوم البنك بإرسال البطاقة بالبريد أولاً ثم يرسل عن طريق خطاب آخر الرقم السري (حاليا بعض البنوك تجعل العميل يحدد الرقم السري مباشرة عن طريق وحدة الصِراقَة الآلية) وقد يحدث أية مشـكلة أثنـاء نقل الخطابات بالبريد مما يعتبر تهديدا محتملاً.

٢- كثير من العمـلاء لا يتـذكرون أرقـامهم وربمـا احتفظوا بها مكتوبة مع البطاقة، وإذا فَقَـد العميـل محفظته فإن من يحصل عليها يمكِنه استخدام البطاقة للسرقة.

٣- هناك إمكانية لتزييف الشريط المغناطيسـي بـدون الحاجة إلى معرفة بيانات البطاقة.

الطرق الشائعة الاستخدام في تزييف البطاقـة هي:

أ ـ مسح أو كشط الشريط الممغنط: Skimming:

ويتم ذلك بوضع قطعة من شريط التسـجيل العـادي علـى الشريط المغناطيسي بالكارت وتمرير حرارة عاليـة عليـه كاستخدام الكاوية، وبعد ذلك يوضع الشريط على بطاقة خالية يمرر عليها الحرارة ثانية.

ب ـ حاجز التسجيل: Buffer recording:

طبقًا لهذه الطريقة يتم استخدام جهاز لقراءة وحفظ المعلومات لنقل المعلومات الموجودة على الشريط الممغـنط بالبطاقـة، ومن ثَم طباعتها على بطاقة أخرى فارغة، هذه الطريقة تُنْتِج بطاقات ذات جودة إلا أنها تتسم بالتعقيد والتكاليف العالية.

ولتجنب الغش والتزوير فإن بعض أصحاب المهن والحرف يلجئون إلى طرق صناعية لا يمكن تزويرها.

٣ ـ مشكلة التصنت أو اختراق شبكة معلومات الصراف الآلي:

من أخطر المشاكل التي تواجه أمان الصراف الآلي تـتم عن طريق التصنت على إرسال المعلومات إلى الكمبيـوتر، ومن ثم استلام بعض المعلومات والتعليمات لتنفيذها. ويمكن اختراق خط الاتصال بين الكمبيوتر وجهاز الصراف الآلـي بإدخال جهاز يمكنه أن يزود الصراف بتعليمات لصرف النَقْد حتى تنتهي النقود الموجودة بالصراف الآلي.

٤ ـ مشكلة العمالة المصرفية غير الأمينة:

هناك احتمال وجود أفراد أو عمالة غير أمينة من العاملين في البنك نفسه، أو مورد البطاقات للبنك. هناك أيضا أخطار قد ترجع إلى المهندسين وعمال الصيانة.

٥ ـ الاختراق الطبيعي لوحدات الصِرافَة الآلية:

هناك احتمال قائم وهو تدخل العنصـر الإجرامـي فـي تحطيم الجهاز أو الحائط الذي يوضـع فيـه، بـالرغم مـن صعوبة تحقيق هذا الاحتمال بحكم التصاميم الهندسية الجيـدة والتي تُقَلل من خطر الاختراق الطبيعي. على سبيل المثـال

فإن متوسط وزن الجهاز وملحقاته يصل إلى طـن ونصـف بالإضافة إلى البناء الحديدي الصلب وأجهزة الإنـذار التـي تصعب عملية الاختراق الطبيعي.

ومما هو جدير بالذكر أن وحدات "Off – line" تعتبـر أكثر عرضة للغِش بالنسبة لوحدات "On – line" حيث إنـه يمكن استخدام البطاقة لعدة أيام متتالية وسحب أكبر قدر من المال قبل أن يتعرف على ذلك العاملين بالبنك.

٦ ـ الخسائر المادية لوحدات الصِرافَة الآلية:

قام أحد الباحثين بإجراء مسح شامل لحـوالي ١٩٥ بنكًـا بالولايات المتحدة الأمريكية تستخدم ٢٠٥١ وحـدة صـرافة آلية فوجد أن الخسائر المادية قد بلغت حوالي ١,٠٧ مليـون دولار تقريبا خلال عام ١٩٧٨ بمعدل حـوالي ٥٢٥ دولارا لكل وحدة.

ويوضح الجدول التالي بعض الخسـائر التـي واجهـت وحدات الصِرافَة الآلية:

أسباب الخسائر	النسبة المئوية لقيمة الخسائر %	عدد مرات حدوث الأسباب	
		عدد مرات الحدوث	%
١- سرقة أو فقد الكروت	٣٦ %	٢,٦٨	١٦ %
٢- السحب على المكشوف	٢١ %	٥٣٧٢	٤٢ %
٣- استخدام الكروت لأفراد غير مصرح لهم	١١ %	٧٨٨	٦ %
٤- التصنت واختراق شبكة الحاسب	٧%	١٧٧	١ %
٥- الغش الداخلي	٢ %	٢١	أقل من ١ %
٦- خسائر أخرى	٢٣ %	٤٤٣١	٣٥ %
إجمالي	١٠٠ %	١٢٨٥٧	١٠٠ %

يتضح من الجدول السابق أن أكثر الخسائر التي تحدث نتيجة لاستخدام وحدات الصِراقة الآلية ATMs ترجع إلى سرقة الكروت أو البطاقات البلاستيكية الخاصة بالاستخدام، أو فقد هذه البطاقات من العملاء، وتمثل حوالي ٣٦ % من قيمة الخسائر الكلية، ويظهر من الجدول أيضا أن أكثر الأحداث تكرارا عملية السحب على المكشوف حيث تحدث بنسبة ٤٢ % بمعدل متوسط خسارة حوالي ٤٢ $ في المتوسط، بالرغم من أن الغش الداخلي لا يحدث بصفة دائمة مستمرة ولكن إذا حدثت فإن الخسارة مكلفة جدا بمعدل خسارة في المتوسط حوالي ١٠٠٠ دولار.

ومع زيادة عدد وحدات الصِراقة الآلية فـإن احتمـالات زيادة المشاكل الجنائية متوقع خاصة تلك التي لهـا علاقـة بالغش الداخلي.

اقتصاديات الصراف الآلي:

إن أحد مقاييس نجاح برنامج الصراف الآلي يتوقف على مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه. وغالبا ما تكـون هـذه الأهداف صعبة القياس بالمعايير الاقتصادية. ورغم أن معظم المصارف تتمتع بإدراك جيد لنجاح برامجها في الصـراف الآلي إلا أنه يصعب عليها الحكم من الناحية المالية.

هناك مجموعة من المعايير التـي لا تـؤثر فـي نجـاح الصراف الآلي مثل:

أ- كسب حصة تسويقية والحماية من فقدانها.

ب- التغير في متوسط أرصدة العملاء.

ج- تكرار مرات التعامل مع الصراف الآلي.

د- الوفُورات التي تتم في استخدام الشيكات.

جميع العناصر السابقة عناصـر هامـة فـي المعادلـة الاقتصادية للصراف الآلي إلا أن تحديدها الدقيق يعتبر عملية صعبة.

إن معظم الجدل والنقاش حول اقتصاديات الصراف الآلي يتركز حول الفرق بين معالجة المعاملة بواسـطة الصـراف الآدمي، مقابل معالجة نفس المعاملة بواسطة الصراف الآلي.

ووجهة النظر هذه ضيقة من حيث عـدم شـمولها لأثـر الصراف الآلي على ربحِية البنك بالرغم من أهمية ذلك.

ومع الأخذ في الاعتبار جميع المتَغَيرات الأخرى فإنه إذا لم تكن معاملة الصراف الآلي أقل تكلفة من الصراف الآدمي فإنه يمكن أن تكون الصورة واضحة من حيث نجاح برنامج الصراف الآلي.

وتبين الأرقام التالية مقارنة مبسطة، ولكنهـا ممثلة لتكلفة المعاملة للصراف الآدمي والآلي:

(١) تكلفة الصراف الآلي في السـنة = ٣٠,٠٠٠ دولار شاملة الاستهلاك، والصيانة، والبرنـامج الخـاص بـالكمبيوتر، ومسـاعدة الأفـراد، والكهربـاء، والتليفونات، والأمان.

(٢) تكلفة الصراف الآدمي في السنة = ١٨,٠٠٠ دولار شاملة الرواتب والمزايا الأخرى.

(٣) متوسط المعاملات السنوية = ١٥٠ معاملة/ يـوم × ٢٦٤ يوم عمل = ٣٩٦٠٠ معاملة.

(٤)

تكلفة المعاملة الواحدة بواسطة الصراف الآدمي = ١٨،٠٠٠ تكلفة الصراف الألي سنويا / ٣٩٦٠٠ عدد المعاملات السنوية

= ٠,٤٥ دولارا

(٥) تكلفة المعاملة الواحدة لمختلف المستويات: للصراف الآلي:

متوسط المعاملات في الشهر	**تكلفة المعاملة**
٢٠٠٠	١,٢٥
٤٠٠٠	٠,٦٣
٦٠٠٠	٠,٤٢
٨٠٠٠	٠,٣١
١٠٠٠٠	٠,٢٥

ويلاحظ من الجدول السابق أن المعاملات إذا مـا بلغـت حوالي ٦٠٠٠ معاملة شهريا فإن التكاليف تكون واحدة لكـل من الصراف الآدمي والصراف الآلـي. وبحكـم أن تكلفـة الصراف الآلي في انخفاض بشكل عام، وارتفـاع تكـاليف الصراف الآدمي، فإن استخدام الصراف الآلي فـي تزايـد

مستمر. لقد كان متوسط المعاملات الشهرية عـام ٨٥ فـي حدود تفوق ٥٠٠٠ معاملة، وبالتالي فتكلفة المعاملـة كانـت ٠,٦٥ دولارا أو أكثر وهي تفوق تكلفة معاملـة الصـراف الآدمي.

ـ النواحي القانونية والتنظيمية (التشريعية):

عندما توسعت البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية فـي استخدام نظام الاتصال غيـر المباشـر Off – line وذلـك لزيادة وقبول الودائِع والخـدمات الأخـرى التـي يقَـدمها المصرف، أثير جدل حول مفهوم الفرع (فرع البنك)، وفـي عام ١٩٧٤ حكمت بعض المحاكم بأن مثل هـذا الصـراف لا يمكن اعتباره فرعا لبنك، إلا أن بعض الولايات الأخـرى اعتبرته كذلك (بمثابة فرع) خاصة عندما تقوم البنوك بنشـر أجهزة الصِراقَة الآلية خارج حدود الولاية المصرح له العمل بها ومزاولة النشاط المصرفِي. وبناء على ذلك فقـد منعـت المصارف في ذلك الوقت من نشر تلك الأجهزة في الولايات المجاورة التي لم يصرح لها العمل فيها، وبناء عليـه فـإن الأجهزة التي تنتشر خارج مبنى البنك التجاري تعتبر بمثابة فرع له في القانون الفيدرالي الأمريكي.

القسم الثالث: نظام وحدات البيع الآلي: Point of – sale terminals (POS) :-

إن المعنى المبسط المباشر لنظام البيع الآلي POS عبارة عن نظام خط مفتوح يسمح للعملاء بتحويـل الأمـوال فـي الحال من حساباتهم بالبنوك إلى حسابات التجار أو البـائعين في حالة الشراء.

أما المعنى الآخر الأكثر تقدما لنظام POS فهو عبارة عن مظلة لمجموعة من الخدمات المالية التي تسهل عملية دفـع قيمة المعاملات التي تحدث في موقع التاجر.

الخدمات التي تقدم عن طريق وحدات POS:

١ ـ التحويل الفوري من حساب العميل إلى حساب البائع:

حيث يتم السداد الفوري لقيمة البضـاعة بالتحويـل مـن حساب العميل إلى حساب البائع عن طريق استخدام كـارت المديونية Debit card الذي يوزع على العملاء مسـتخدمي الخدمة.

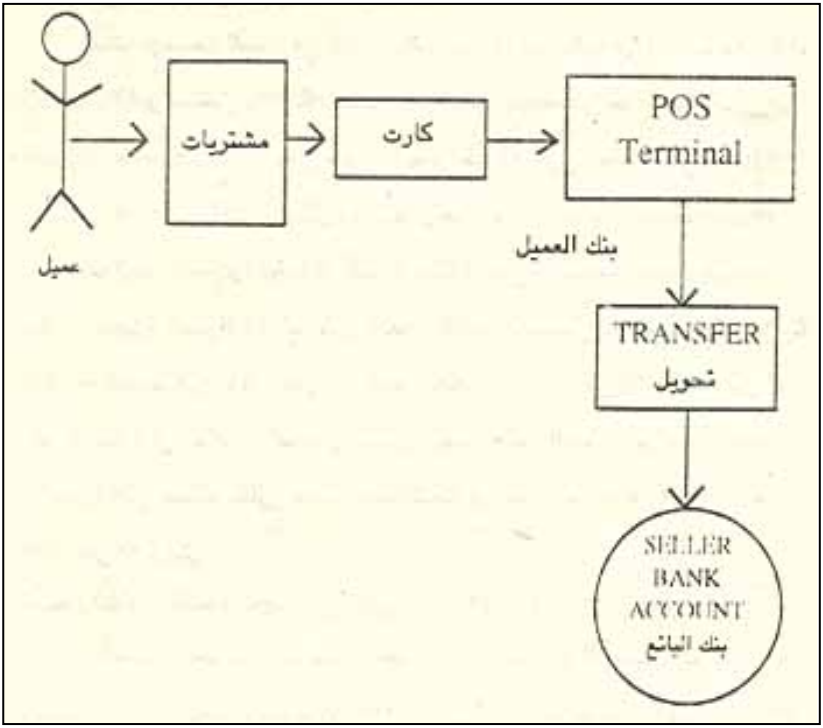

٢ ـ ضمان الشيكات والتأكد من صحتها:

تتيح هذه الخدمة للتاجر التأكد من رصيد حساب العميـل ومدى صحة البيانات؛ وذلك لتلافي مخاطر التعامل بالشيكات وما قد يترتب على عدم صحة الشيكات من تكاليف للتحصيل أو رسوم للتقاضي لعدم توفّر رصيد. ولقـد أثبتـت إحـدى

الدراسات أن مثل هذه الخدمة يمكن أن تؤدي إلـى خفـض الشيكات المرتَجعة بما يقارب الثلثين أي خفضها إلى الثلث.

وتتوقف تكلفة الخدمة بالنسبة للتاجر على:

١- التكاليف التي يمكن توفيرها نتيجة سرعة التحصيل وتقليل مصاريف التقاضي.

٢- تقليل عملية انتظار التحصيل.

٣- التأكد من صحة بطاقات الائتمان:

حيث يمكن للتاجر التأكد إلكترونيا من بيانـات بطاقـات الائتمان بالشكل الذي يحقق المزايا التالية:

١- خفض الوقت اللازم للحصول على استخدام بطاقـة الائتمان مقارنة بالطرق التقليديـة (مثـل اسـتخدام الهاتف).

٢- تقليل أخطاء منح العملاء بضاعة باستخدام بطاقات الائتمان.

٣- التأكد من اتباع إجراءات سليمة للتفويض باسـتخدام بطاقات الائتمان.

٤- تسهيل عملية الحصـول علـى موافقـة باسـتخدام البطاقة.

وقبل استخدام التفويض الإلكتروني لبطاقـات الائتمـان كانت الإجراءات تتم عبر التليفون، وكانـت الخدمـة تقـدم للتاجر مجانًا ودون مقابل، ولذلك فمـن الصـعب أن يقبـل التاجر تحمل أية تكاليف للحصول على التفويض أو الموافقة حتى ولو كانت العملية إلكترونية.

ويتيح الاستخدام الإلكتروني لوحدات POS تسهيل عملية التأكد من سلامة بطاقة الائتمان عن طريق الحاسب بدلاً من الرجوع إلى قائمة الكروت الممنوعـة أو الخطـرة Hot – card – list وبذلك يقل الوقت المبذول فـي عمليـة إنهـاء إجراءات العميل بالإضافة إلى عدم الحاجـة إلـى اسـتخدام التليفون للتأكد من المعلومات المتوفرة بالإضافة إلى تسـهيل وزيادة حالات الشراء باستخدام بطاقة الائتمـان التـي تـتم تليفونيا.

إن الثورة التكنولوجيـة لشـبكة الموافَقَـات أوالموافقـة أو التصريح بالشراء تتم بالربط الفـوري لشـبكة موافقـات أو سلطات البنوك مع تكنولوجيا وحدات البيع الآلي في شكل الحاسبات الميكرو أو الشخصية على المستوى المحلي.

من الشركات التي تستخدم هـذا النظـام شـركة بطاقـة الكروت فيزا Visa حيث يتم التأكد مـن سـلامة الشـيكات والبطاقات والموافقات الممنوحة للعملاء لحوالي ٨٠ % مـن العمليات بنهاية ١٩٨٥، ويتوفر لدى شركة فيزا Visa مـا يقرب من ١٧٠٠٠ وحدة طرفية.

إن الهدف الأساسي من الترخيص أو الموافقة الإلكترونية Electronic Authorization باستخدام الوحدات الطرفيـة لنظام POS قد تم تصميمه لتقليل مشـكلة أساسـية تتعلـق بحالات الغِش في استخدام بطاقـات الائتمـان، والخسـائر الناتجة عن هذه المشكلة، بالإضافة إلى تقليل الحاجـة إلـى استخدام النظام الورقي في الكشف عن الترخيص باسـتخدام هذه الكروت أو البطاقات.

ومن مزايا استخدام هذا النظام الخاص ببطاقات الائتمـان فإن شركة Visa وجدت أنه يقلل خسـائرها ٨٠ %. وقـد قامت شركة Visa بتطبيق نظام تسعير للخدمـة مـنخفض لتحفيز وتشجيع التجار لاستخدام هذا النظام.

العوامل التي تؤثر على نجاح نظام البيع الآلي POS:

لقد تطور نظام POS من خلال مجموعة من المراحل المختلفة بداية من استخدام التليفون في عملية التحويل والتفويض باستخدام البطاقات حتى منتصف السبعينيات حيث بدأت محاولات التحويل المباشر من حساب المستهلك إلى حساب التاجر، ثم انتشرت بعد ذلك مراكز الموافقة على دفع وضمان الشيكات المملوكة من قِبل البنوك حيث تم بيعها إلى مؤسسات مالية تقوم بتقديم هذه الخدمات للتجار.

وتعتبر هذه الوسيلة أقل وسائل نظام EFTS نجاحا مقارنة بباقي الأدوات التي تشكل نظام EFTS، ويرجع السبب على أنه لا يتوفّر أي حافز اقتصادي Economic incentive للعملاء لكي تقوم باستخدام نظام POS حيث توجد بدائل كثيرة أمام العميل، مثل: استخدام بطاقات الائتمان أو كتابة الشيكات بسعر مجاني خالٍ من الفوائد خلال فترة معينة تتراوح بين ٣٠ - ٦٠ يوما لذلك لا يوجد إقبال من العملاء على استخدام نظام POS.

مثال مبسط عن استخدام نظام وحدات البيع الآلى

يوضح الشكل التالى أطراف التعامل فى شبكة POS وكيف يمكن تحويل الاموال عن طريقها

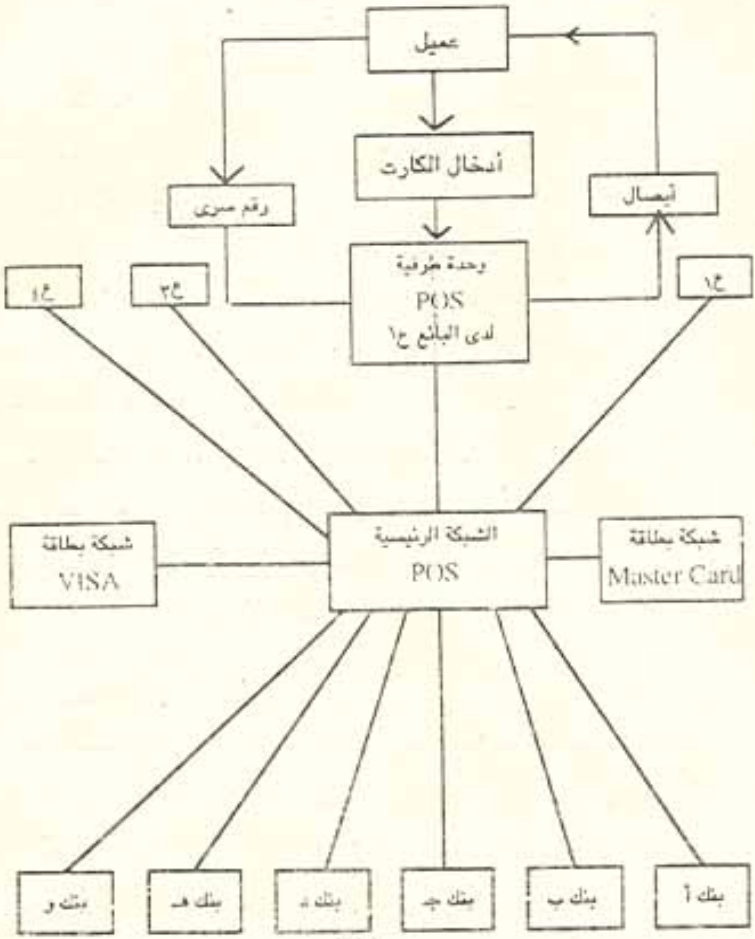

٣٤٩

بالإضافة إلى عدم قبول العملاء فإن عددا قليلاً من البنـوك التجارية التي استثمرت في مجال الـ POS بمفردها، وذلك يرجع إلى عدد من الأسباب.

١- أن اقتصاديات نظـام POS تشـبه إلـى حـد مـا الاقتصاديات الخاصة ببطاقات الائتمـان، إلا أنهـا تزيد عن تلك في كونها استثمارات أكبر في أجهـزة الوحدات الطرفية بالإضافة إلى وسائل الاتصال.

٢- يحتاج نظام POS إلى توزيع بطاقات خاصة بشكل واسع.

٣- عدم توفّر الطلب المناسب على الـ POS سواء من قبل التجار أو العلماء مستخدمي الخدمة.

إن معظم أنظمة الـ POS تخضع لإشراف جهـة ثالثـة مثل Visa أو Telecredit.

قبول التاجر (البائع) لخدمة POS:

إن قبول التاجر لهذه الخدمة يعتبر أمرا مهما لتحديد نجاح الـ POS في تقديم خدماتها، إن هذه الخدمة تكون ذات قيمة للتاجر إذا ما تحقق ما يلي:

١- أن يستخدم معظم عملاء التاجر أو أكبر جزء منهم هذه الخدمة عن طريق اقتناء بطاقات هذه الخدمة.
٢- أن يتولى إصدار البطاقات جهة واحدة لصالح عملائها ولعملاء البنوك الأخرى.
٣- تعتبر بعض الجهات أن هذه البطاقة تشكل خطرا تنافسيا عليهم، وعليه فإن هذه الجهات تكون مترددة في قبول مثل هذه الخدمة وتحمل تكاليفها.
٤- كثير من التجار استثمروا أموال كثيرة في أجهزة التحصيل الإلكترونية (ECR) Electronic cash registers.

اقتصاديات نظام الـ POS:

إن فكرة تشغيل الوحدات الطرفية باستخدام البطاقات الخاصة بنظام POS في مجال السوبر ماركت والقيام بالتحويل الفوري من حساب العميل (المشْتَري) إلى حساب التاجر في البنك الخاص بكل منهما كانت باستمرار جوهر عمليات الـ POS رغم أن الـ ATM تهتم أساسا بتزويد النقود ومعاملات السداد التي تمت سابقًا، فإن الـ POS تمكن العميل من إجراء التحويل الفوري عند لحظة البيع.

لقد أدى ذلك إلى إجراء العديد من التجارب على نظم الـ POS منذ سنوات، ويلاحظ أن عددا قليلاً من هذه النظم أثبتت نجاحها.. فمنذ عام ١٩٧٤ والتجارب في أمريكا جارية، إلا أن قدرة هذه الأنظمة على البقاء ضعيفة جدا. ولقد كانت وظائف غالبية أنظمة الـ POS تتمثل في تأكيد صحة وسلامة الشيكات، بالإضافة إلى الموافقة على اعتماد بطاقات الائتمان، وعليه فإنه يمكن إيعاز النجاح المحدد لتلك التجارب بشكل عام إلى أن تلك التجارب توقعت تحقيق ربحية في سنوات قصيرة، في حين أن التغير في العادات الاجتماعية الخاصة بتحويل الأموال واستخدام الصكوك المصرفية، إلى التحويل الفوري إلكترونيا يحتاج إلى فترة أطول.

ومن الاستفسارات الرئيسية التي تثار حول نظم الـ POS تلك المتعلقة بالفائدة التي تعود على مستخدمي هذه الخدمة. ففي ظل النظام الحالي فإنه يحتاج إلى مصاريف لإتمام خدمات الدفع والزبائن (العملاء) المشترون يجدون أنفسهم يكسبون القليل، باستثناء تقليل خطر حمل النقود بحوزتهم. فإذا كان الأفراد متعودون على استخدام الشيكات

لمعاملات صغيرة القيمة فإن فقدان ميزة التعويم من استخدام التحويل الفوري تحت مظلـة الـ POS يشـكل خسـارة للمشترين.

أما بالنسبة للبائعين فهم يهتمون أساسا بالمخزون السـلعي ولذلك فقد استثمروا وبالأخص المحال الكبيرة مـن أجهـزة Electronic cash registers (ECR) التي تمكـنهم مـن الرقابة على المخزون أتوماتيكيا.

الاستفسار الثاني، هل هذه الخدمة سـتؤدي إلـى تقليـل خطوط الانتظار مقارنة بالتعامـل بـالنقود رغـم أن POS أسرع من التعامل بالشيكات البنكية. وبحكم أن المستهلكين لم يتعودوا على التعامل بالبطاقات في أشكال الدفع الأخرى فإن الجدل حول التسويق الدفاعي، بمعنى أن العملاء سـيذهبون إلى جهات أخرى (بائع آخر) لم يستطيعوا استخدام النقـود، أو الشيكات، وهذه إحدى الأسباب الأساسية التـي أدت إلـى انتشار بطاقات الائتمان.

وخلاصة القول فإن نظام البيع الآلي لا يتعدى عن كونـه نظاما يؤكد توفّر أموال كافية للمشتري كخدمة للبـائع. وأن هناك تقليلاً للمصاريف التجارية ينتج عـن تقليـل التعامـل

الورقي وحجم التحويلات الورقية. وإذا أدى نظام الـ POS إلى زيادة المصاريف التجارية فإن تكلفة تَسويق خدمات نظام POS تتشابه مع اقتصاديات بطاقات الائتمان، وعليـه فقـد يؤدي نظام POS إلى تحقيق خسائر لفترة حتى يسـتطيع أن يحقق النظام أرباحا.

وعلى البنوك أيضا أن تقـوم بتصـميم أجهـزة النظـام بالتنسيق مع البائعين الذين سيستخدمون هذه الأجهزة، وهـذا ما حدث بالفعل بالنسبة للأنظمة الناجحة التي تمت بالاشتراك بين كثير من المؤسسات المالية. إن نجاح النظام يرجع أساسا إلى اقتصاديات وتقنيات الـ POS التـي تحققـت بحكـم المشَاركة في نظم الـ ATM وشبكاتها. ومـن المتوقـع أن يصبح نظام POS نظام الفرع الرئيس في الولايات المتحـدة مع بداية عام ١٩٩٥.

القسـم الرابـع: بيـوت المقاصـة الآليـة: Automated clearing houses (ACHs):

بيوت المقاصة الآلية عبارة عن نظام يسـتخدم بواسـطة البنوك، وذلك لتسوية وتبادل الشبكات فيما بيـنهم بواسـطة الحاسب الآلي. تقليديا أو قديما كانت غرفة المقاصة تعمـل

على تبادل الشيكات الورقية، بينما النظام الآلي يبنَـى علـى تبادل الأشرطة الورقية أو البطاقات كمستندات تثبت عمليـة تبادل الشيكات. إن بيوت المقاصة الآلية ACH تعتبـر ذات كفاءة عالية في عملية تناول العمليات الجارية الدولية مثل:

١- المدفُوعات والودائِع ذات الموافقات المسـبقة بـين البنوك.

٢- حالات الإيداع المباشرة للأجور في حسابات العملاء بالبنوك المختلفة.

٣- حالات السداد المباشر لأقساط شركات التأمين التـي يتفق عليها بين العملاء والبنوك كما تبين الأشـكال التالية:

* أطراف التعامل مع بيوت المقاصـة الآليـة :The ACH Players

يبين الشكل رقم (١) أحد أنظمة وحدات أو بيوت المقاصة الآلية الخاصة بإيداع الأجور الخاصة بالعاملين مباشرة عـن طريق الحاسب الآلي، ويتضح من الشكل وجود أكثـر مـن طرف مشارك في عملية المقاصة الإلكترونية.

ويبين الشكل رقم (٢) أيضا نظام مقاصـة آليـة خـاص بتحصيل أقساط بوالص التأمين مباشرة من حسابات العملاء إلى حسابات شركات التأمين عن طريق نظام ACH.

وللحصول على الاستفادة العظمى من نظام ACH فـإن معظم الوحدات الاقتصادية الأساسية في المجتمـع (القطـاع العائلي، والشركات، والحكومات) يجب أن تشارك في نظـام بيوت المقاصة الآلية، وسيؤدي هذا النظام إلى جود مجتمـع بدون أية شيكات Checkless society.

فيما يلي أهم المؤسسات التي توفر خدمات بيوت المقاصة الآلية في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المستوى الدولي.

(١) Bank Wire

(١) أحد الأنظمة التي يمتلكها بالمشَاركة ١٩٠ بنك تجـاري بأمريكا.

(٢) Chips clearing houses inter bank financial telecommunications (NYCHA).

(٢) أحد الأنظمة التي تمتلكهـا جمعيـة نيويـورك لبيـوت المقاصة الآلية، وتقوم هذه المؤسسة بعملية المقاصة لحسابات المراسلين من خلال الحسابات الاحتياطية لأعضاء جمعيـة New York Clearing Houses Association

(٣) The fed wire

(٣) نظام الاتحاد الفيدرالي للاتصال والمقاصة الإلكترونيـة أو الآلية.

(٤) الجمعية العالمية لنظام الاتصالات المالية بين البنوك.

(٤) SWIFT (Society of World Wide Inter Bank Financial Telecommunications)

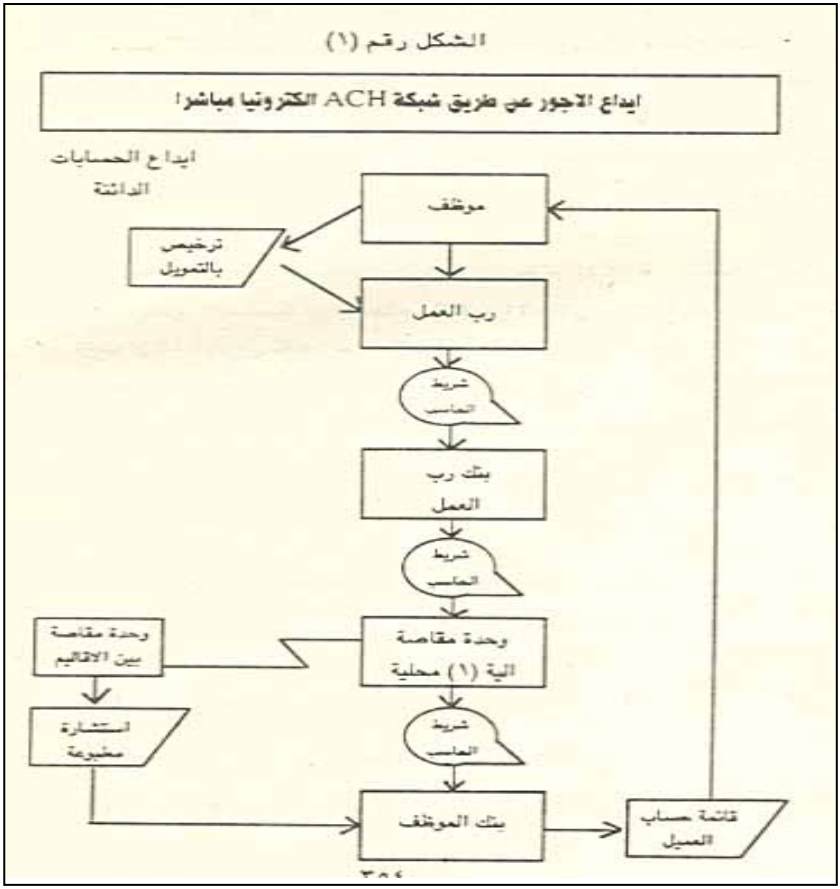

الشكل رقم (٢)

تحصيل أقساط بوالص التأمين عن طريق شبكة ACH الكترونيا

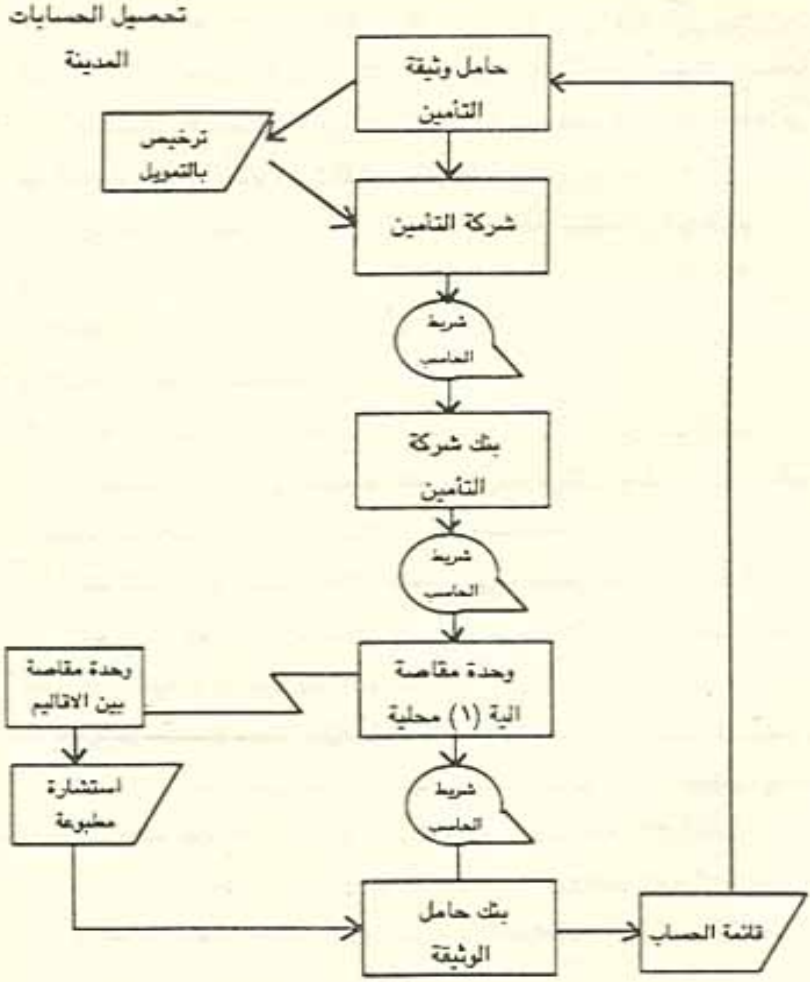

٣٥٥

وهي عبارة عن شبكة اتصالات تهدف إلى عمليات المقاصة الخاصة بالمدفُوعات الدولية، ويشترك فيها معظـم البنـوك الأمريكية والأجنبية.

إن الأنظمة والشبكات المالية السـابقة مثـل: CHIPS, Bank wire CHIPS & SWIFT مملوكة للقطاع الخاص وتقوم بتشغيل نظام تحويل مالي إلكتروني يتنافس مع ACH & Fed wire.

إن أنظمة ACH بكل ولاية ونظام Fed wire هي مـن الأنظمة والتسهيلات التابعة للبنك الفيدرالي الأمريكي لتحويل الودائِع، ويستخدم نظام Fed wire فقط في عمليـة تحويـل المبالغ الكبيرة بين المؤسسات المالية.

ويتم تنظيم تحويلات نظام Fed wire بواسـطة النظـام الورقي أو آليا من خلال:

١- التليفون.

٢- الوحدات الطرفية للحاسب.

٣- الحاسب الآلي.

إن شبكة ACH التي يدعمها البنك الفيدرالي التي تتكون من ٣٨ إقليما ويتضمن أعضـاءها ١٠٥٠٠ بنـك تجـاري و٢٧٠٠ منشأة مالية.

ويتم تنظيم غرف المقاصـة الآليـة الإقليميـة بواسـطة المؤسسات المالية الأعضاء في الإقلـيم، وعلـى الأعضـاء إطاعة القواعـد والإجـراءات الخاصـة بـدفع وتحصـيل التحويلات الآلية Eletronic transfers.

* التطورات الحديثة لبيوت المقاصة الآلية:

قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بالعديد من الخطوات وذلـك لتطوير أنظمة المقاصة الآلية خلال الثمانينيات حيث أدخـل مشروع يطلق عليه: FRCS – ٨٠.

(Federal reserve communication system for eighties)

تم تصميم هذا النظام الجديد لكي يفي بالأغراض العامـة لشبكة اتصالات خاصة بالبيانات التي عن طريقها يقدم البنك الفدرالي الخدمات التي تحتاجها المؤسسات الماليـة ووزارة المالية وبـاقي الأجهـزة التابعـة للدولـة. وطبقًـا لنظـام FRCS ـ٨٠ فإن وظائف البنوك الفدرالية الحالية وشـبكات

الاتصالات الموجودة سوف يتم تجميعها فـي نظـام واحـد ضخم.

مزايا تجميع أنظمة ACH في شبكة اتصـالات واحدة:

١- تطوير كفاءة الاتصالات الإلكترونيـة والثقـة فـي النظام وتوفير خدمة الاتصـالات الماليـة للبنـوك والمؤسسات المالية.
٢- استيعاب الزيادات غير العادية المتَوقعة فـي حجـم المعاملات الآلية في المستقبل.
٣- تقليل التكلفة الإجمالية الخاصة بالاتصال بالنظام.
٤- توفير نظام نمطي لصناعة البنوك بهـدف اتصـال المؤسسات المالية بنظام ٨٠ – FRCS.
٥- زيادة الأمان في انتقال المعلومات من خلال نظـام الاحتياطي الفدرالي.
٦- تسهيل عملية تحويل الشيكات إلى ديون آليـة عـن طريق توفير أدوات الـدفع الضـرورية المطلوبـة للتحصيل.

٧- إعطاء المؤسسات المالية مرونة عالية مـن خـلال الاشتراك في أجهزة الحاسب الطرفية للنظام.

٨- تقليل عوائق مشاكل واضطرابات البنوك المتَوقعـة نتيجة التحول إلى شيكات واتصالات جديدة، وذلـك باستخدام أدوات تحويـل بحيـث تسـمح بإمكانيـة استخدام البرامج الجاهزة الحالية حتى تتوافـق مـع الشبكة الجديدة.

وتشير نتائج استخدام بيوت المقاصة الآليـة ACH بـأن هناك اقتصاديات جوهرية تتحقـق باسـتخدام ACH فـي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تقليل تكاليف تشغيل نظـام المقاصة الورقي والانتقال إلى النظام الإلكتروني.

* أسعار وجودة الخدمات التي تقدمها بيـوت المقاصة الآليـة The price and quality of ACH service:

مع أن معيار أسعار الخدمات التي تقدم بواسـطة نظـام ACH يعتبر من العوامل الأساسية في تحديد حجم الأعمـال اللازمة لتغطية التكاليف فإن جودة هذه الخدمات من حيـث

السرعة والثقة والأمان تعتبر من العوامل التي تحدد كفـاءة التشغيل.

والاستفسار الذي يواجه هذا النظام حاليا فـي الولايـات المتحدة الأمريكية هل تخضع إدارة ACH إلـى مؤسسـات تابعة للقطاع الخاص، أم تحت إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي على أساس أنه يعمل على توزيع وتخفيض التكلفـة الكليـة للنظام.

حقًا فإن هناك منافسة قوية بين قطاع البنوك والشـركات الخاصة والبنك الفيدرالي، وذلك للحصول على حصة أكبـر من سوق بيوت المقاصة الآلية، وأيضا إلى جانب حصة من خدمات البنوك المراسِلة بصفة عامة، وعلى كلٍ فإن المنافسة ستتوقف على أساس:

١- المصاريف الثابتة التي تتمثل في تكلفة الاشتراك في النظام التي ستحدد عن طريق البنك.
٢- جودة الخدمة (السرعة والثقة والأمان).
٣- المنافسة من البنوك المراسِلة المشتركة فـي بيـت المقاصة المحلية.

٤- محاولات البنك الفيدرالي لتنميط شبكة الاتصـالات الآلية ومدى نجاح هذه الأنظمة الحديثة.

نظام الاتصالات المالي الـدولي بـين البنـك

S. W. I. F. T
The Society for World Wide Inter Bank Financial Telecommunications

هي عبارة عن شبكة مالية دولية تعمل على نقل توصـيل الرسائل المالية والدولية بين المنشآت أو المنظمات العضـوة في نظام **السويفت**. لقد أنشئت هذه المنظمة في مايو ١٩٧٣ عن طريق مجموعة البنوك الأمريكية والأوروبية، وقد وصل عددها حينئذ حوالي ٢٤٠ بنكًـا وصـل إلـى ١٩٤٦ بنكًـا مشتركًا حتى عام ١٩٨٥.

وتهدف هذه المؤسسة إلى تصميم وتنفيذ وتشـغيل شـبكة مالية دولية لنقل وتوصيل الرسـائل الماليـة الدوليـة بـين المنظمات أو المنظمات العضوة في **السويفت،** ولقد صممت قدراتها بحيث تحل محل الرسائل التي تعتمـد كثيـرا علـى النظام الورقي في إرسال أوامر الـدفع، كـذلك التـي تـتم باستخدام البرق والتلكس والتي كانت تتصف بالبطء النسـبي

وتتعرض للخطأ، وأدت كثيرا إلى فقدان الرسائل عند عملية التحويل.

ولقد صمم النظام ليعمل من خلال إرسال رسائل نمطيـة Standard message متعارف عليها بين جميـع البنـوك المشتركة، وتمر هذه الرسائل عن طريق مركز يعمل علـى التأكد من صحة الرسالة، من حيث توفّر كل المعايير التـي تضمن صحتها.. ومن الفوائد والمميزات الموجدة في S. W. I. F. T هي القدرة على إعطاء الرسائل أهمية أو أفضـلية قصوى، والقدرة على استرجاع رسائل حررت منذ عدة أيام مضت.

وفي دراسات أصدرت في عام ١٩٧٨ اتضح أنـه قبـل إنشاء نظام S. W. I. F. T كانت الرسـائل التـي تُسـتقبل بواسطة البرق تأخذ ٢/ ١١ ساعة لمعاجلتها، في حـين أنـه باستخدام نظام **سويفت** فإن نفس العملية لا تأخذ أكثـر مـن ٢ دقيقة (دقيقتين) وبإضافة الوقت اللازم لإعـداد الرسـالة وتأكيدها فإن العملية تستغرق ٥ دقائق فقط.

أهم السلع والخدمات المالية والإلكترونية التي يقدمها نظام S. W. I. F. T:

يقوم نظام **سويفت** بتوفير مجموعة من السلع والخـدمات المالية الإلكترونية على المستوى الدولي نوجز منها ما يلي:

١- تحويلات الأفراد من العملاء.

٢- التحويلات بين البنوك.

٣- الإشعار باستلام المعاملات المدينة والدائنة.

٤- توفير القوائم المالية عن البنوك.

٥- تأكيد صفقات شراء وبيع العملات الأجنبية والودائِع الأجنبية.

٦- عمليات التحصيل الدولي.

٧- عمليات وإجراءات الاعتمادات المستَنَدِية.

٨- تداول الأوراق المالية بين البنوك.

٩- تقارير عن الأرصدة المدينة والدائنة.

١٠- نظام المدفُوعات بين البنوك.

* مزايا نظام S. W. I. F. T:

١- خدمات سريعة للعملاء.

٢- تقليل أخطاء المعاملات المالية، والأخطاء الخاصة بالفهم الخاطئ للرسائل الورقية.

٣- تكلفة إرسال منخفضة Lower transmission costs.

٤- كفاءة عالية في تداول وإعداد المعاملات المالية والإلكترونية.

٥- توفير بيانات ومعلومات إحصائية جيدة للبنوك الأعضاء.

ويمكن إيجاز القول بأن مزايا **سويفت** تتركز في:

أ- انخفاض التكلفة.

ب- السرعة.

ج- الرقابة

وهذه المزايا المشتركة تعتبر أهم الميزات التي تحتاجها جميع إدارات البنك التي تتناول أنشطة وعمليات تتصل بالبنوك المراسِلة أو البنوك الفرعية. فعلى سبيل المثال **تَستخدم خدمات الشبكة الإداراتُ التالية**:

١- المدفُوعات الداخلية والخارجية.
٢- تسوية الحسابات المالية.
٣- الصرف الأجنبي.
٤- عمليات سوق النقد.
٥- إدارة السيولة والموازنة.
٦- الاعتمادات المستَنَدِية.
٧- إدارة التحصيل.
٨- الأوراق المالية.
٩- المراجعة الداخلية.

وبالإضافة إلى المزايا السابقة فإن النظـام يحقـق للبنوك بعض الفوائد الأساسية على النحو التالي:

١- الاتصال المباشـر بـالفروع الدوليـة وبنـوك المراسلين:

حيث يوفر نظام S. W. I. F. T فرصة الاتصال المباشر مع حوالي ٢٠٠٠ بنك على مستوى ٥ قارات في العـالم علـى مدى ٢٤ ساعة يوميا، مع توفير الخدمات خـلال سـاعات

العمل الرسمية بالرغم من اختلاف المسافات الجغرافية بـين البنوك.

٢- تقليل تكاليف التشغيل Reduced operating costs:

نظرا لحجم معاملات شبكة الاتصالات في **سويفت** فـإن تكلفة الخدمات تمثل نسبة مئوية فعلية مـن تكلفـة إرسـال الاتصالات عبر التِلكس أو عن طريق التحويل البرقي.

٣- التنفيذ الفوري للتحويلات:

يتم تنفيذ تعليمات شبكة **سويفت** بين البنوك فـي الحـال، ويتم هذا من خلال شبكة رقابة بغرض تَتَبع التحديد الفـوري لنوع الرسائل المرسلة، لتقوم بتنفيذها في نفس الوقت بـدون أي تأكيد إضافي أو موافقة.

٤ ـ تحسين إنتاجية السلع والخدمات المالية الإلكترونية:

إن جودة خدمات شبكة **سـويفت** الإلكترونيـة والتطـور المستمر لخدمات نمطية باستخدام رسائل نمطية تطبق فيمـا بين البنوك، فإن الكثير من الخدمات البنكيـة التـي يمكـن

إرسالها أو استقبالها يمكن أن تتحول من الاستخدام الـ ورقي إلى الآلي.

٥ ـ زيادة وتطوير كفاءة إدارة الأموال:

يعتبر نظام **سـ ويفت** مصدرا أساسيا للمعلومات والقـ وائم المالية للبنوك العاملة بالنظام، حيث يمكن لأي بنك الحصول على هذه البيانات لتحديد جودة البنوك المراسـ لة ودراسـ تها والتأكد من درجة الخطر في محفظة الأصول والخصوم.

يساعد أيضا هذا النظام على سـ رعة إتمـ ام التحـ ويلات والإيداعات المالية وتوفير تكاليف الاتصالات المالية الأمـ ر الذي يؤدي إلى حدوث كثير من التوفيرات المالية.

٦ ـ تقليل أخطار الخطأ في التحويل:

إن توفر أوامر وجمل ثابتة من خلال الحاسب الآلي يسهل من عملية إرسال واستقبال الرسائل، ويجنب مشاكل التفسير الخاطئ للرسائل أو الأخطاء اللغوية المتَوقعة في الرسائل.

٧ ـ الأمان والسرية:

يتوفر من خلال نظام **سويفت** نظام متعدد للأمان يتكـ ون من أجهزة مادية وفنية وإجراءات تعمل على جعـ ل الشـ بكة

آمنة ومن الصعب اختراقها. فالنظام لا يسمح بـدخول أيـة إجراءات أو عمليات عن طريق الغش أو الخداع، بالإضـافة إلى صعوبة أية عملية عن طريق جهات غير مشتركة فـي النظام.

تنظيم نظام أو شركة S. W. I. F. T:

سويفت عبارة عن جمعية تعاونية بلجيكية مسـجلة فـي بروكسل، وهي مملوكة بالكامل للبنوك الأعضاء بها. وتوزع الأسهم بناء على حجم التحويلات عبر الشبكة.

يدفع العضو مرة واحـدة ١,٥ مليـون فرنـك بلجيكـي بالإضافة إلى ١٩٠,٠٠٠ فرنك رسوم تركيـب وتوصـيل، ٧٠٠,٠٠٠ فرنك بلجيكي للأجهزة والتدريب.

وتقوم الجمعية بتقديم خدمات إداريـة وتدريبيـة أخـرى للبنوك وذلك لتدعيم رفع كفاءة استخدام النظام من قِبل الدول الأعضاء، مثل:

١- تقديم خدمات التـدريب الميـداني العملـي، وخدمة الاستشارات للدول والبنـوك التـي تحتاج إلى الاشتراك في النظام من خـلال مكاتب الجمعية المحلية المنتشرة عالميا.

٢- المساعدة في عمليات التشغيل اليومي لنظام **سويفت** عن طريق الاتصال التليفوني.

٣- الرقابة على التقارير المالية من خلال تزويد البنوك بالعديد من التقارير للبنوك المشتركة في الشبكة تساعد في تقييم نشاط كل بنك.

نظام S. W. I. F. T والدول العربية:

إن عدد الدول العربية المشتركة في نظام **سويفت** محدود جدا فعلى سبيل الحصر توضح البيانات التالية أهـم الـدول المشتركة:

اسم الدولة	عدد البنوك
١- البحرين	٨
٢- الأردن	١
٣- الكويت	١
٤- تونس	١١
٥- الإمارات	١٦

ويتضح من البيانات السابقة أن عـدد الـدول والبنـوك العربية الأعضاء محدود جدا وهذا يعطي مؤشرا على تَخَاف

النظام المصرفي بتلك الدول عن مواكبة الأنظمة الإلكترونية الحديثة لتحويل الأموال.

الفصل العاشر

مقدمة عن المصارف الإسلامية

مقدمة

كان هناك اتجاه واضح خلال السبعينيات في العالم الإسلامي نحو الاهتمام بإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية Islamic Financial Institutions وخاصة البنوك الإسلامية، وشركات التمويل والتأمين الإسلامية. وتتمتع هذه المؤسسات والوحدات الاقتصادية الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تُميزها عن المؤسسات المالية التقليدية التي يحكم تعاملها أساسا نظام أسعار الفائدة العالمية. ويتميز الاقتصاد الإسلامي عن الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية بتطبيق قواعد الشريعة التي تُمثل القواعد والقوانين التي تم استخلاصها من القرآن والسنة.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم شرح مبسط لبعض المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة البنوك الإسلامية. وقد تم إعداده ليلائم طلاب مرحلة البكالوريوس، وطلاب الدبلوم المصرفي، والدراسات العليا، وكذلك القارئ العادي الذي يهتم بالتَعرف على بعض أساسيات المصارف الإسلامية. ويود القارئ أن يؤكد على أن الشرح الوارد في هذا الفصل عن المصارف

الإسلامية يعتبر مقدمة موجزة عن موضوع شامل ومتعـدد الجوانب، ولمزيد من التفصيل والدراسة ننصح القارئ بقراءة المراجع الواردة في نهاية الفصل.

ويتناول هذا الفصل الموضوعات التالية:

١- تطور إنشاء المصارف الإسلامية.

٢- مفهوم المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي.

٣- مصادر الأموال للمصارف الإسلامية.

٤- استخدامات الأموال للمصرف الإسلامي.

٥- علاقة المصرف المركزي بالمصرف الإسلامي.

٦- المشاكل والقيود التي تُواجه المصرف الإسلامي.

٧- تنظيم المصرف الإسلامي.

٨- التسويق المصرفي للمصارف الإسلامية.

٩- فروع المعاملات الإسلامية.

١ ـ تطور إنشاء المصارف الإسلامية:

يوجد حاليا ما لا يقل عن ٦٠ مؤسسة مالية إسلامية على مستوى العالم (مصارف وبيوت تمويل) وذلك طِبقًـا لآخـر دراسة قام بها المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ـ مركز الاقتصاد الإسلامي (القاهرة) ـ وقد أنشئت معظـم

هذه المؤسسات خلال النصف الثاني من السبعينيات في دول العالم العربي، مثل: الإمارات ومصـر والسـودان وقطـر والكويت وجنيف وإنجلترا وكثير من الفروع المنتشـرة فـي دول العالم.

بدأت الدراسة الحقيقية لإنشاء بنوك بلا فوائـد Interest free – banks فـي الأربعينيـات، وكانـت أول محاولـة لإنشائها في باكستان. ثم قامت في مصر أول تجربة لإنشـاء بنوك الادخار المحلية (تجربة ميت غمر) خلال الفترة مـن ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧. ويرجع أصل التجربة إلى بنوك الادخـار الألمانية التي تم تطويعها بما يتناسب مع ظـروف المجتمـع الإسلامي والدول النامية.

أتاحت تجربة ميت غمر ومهدت الطريـق لمزيـد مـن المشروعات الإسلامية، خاصة إنشاء بنك ناصر الاجتمـاعي في عام ١٩٧١، الذي يعتبر أول بنك إسلامي يقدم خـدمات اجتماعية لذوي الدخل المحدود، ويخضع البنك حاليا لإشراف المصرف المركزي المصري بعد أن كان تحت إدارة وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة المالية.

وفي منتصف السبعينيات أنشئت مجموعة من المصارف وشركات الاستثمار الإسلامية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المصارف التجارية الإسلامية Islamic commercial banks:

وهذه المجموعة تتضمن بعض البنوك التي تمارس الأنشطة والعمليات المصرفية التجارية وتعمل أساسا على تلقي الودائع من العملاء وخاصة على المستوى القومي لكل دولة على حدة مثل:

- بنك دبي الإسلامي (١٩٧٥).
- بنك التمويل الكويتي (١٩٧٧).
- بنك فيصل الإسلامي السوداني (١٩٧٧).
- البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل (١٩٧٨).
- بنك البحرين الإسلامي (١٩٧٩).
- المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (القاهرة) (١٩٨٠).
- بنك دبي الإسلامي الدولي (بنجلاديش) (١٩٨٢).
- مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين (١٩٨٢).

المجموعة الثانية: شركات الاستثمار والشركات القابضة العالمية: Islamic investment and international holding companies

هذه المجموعة عبارة عن شركات تمويل لها نشاط على المستوى العالمي، وساهمت في تمويل وإنشاء العديد من المشروعات والشركات التي تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي. وقامت بتجميع مدخرات فئة عريضة من المستثمرين وجدوا في هذه المؤسسات ما يشبع سلوكهم الاستثماري على أساس الشريعة الإسلامية، ومن أمثلة هذه المؤسسات المالية:

- الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، الشارقة (١٩٧٨).
- شركة البحرين الإسلامية للاستثمار، المنامة (١٩٨٠).
- شركة الشريعة لخدمات الاستثمار، جنيف (١٩٨٠).
- شركة الراجحي للاستثمارات الإسلامية، لندن (١٩٨٠).
- شركة دار المال الإسلامي، البهاما (١٩٨١).

٢ ـ مفهوم المصرف الإسـلامي والمصـرف التقليـدي: Islamic Bank & Traditional Bank Concept.

ـ مفهوم البنك التقليدي: Interest Bank

من الأسباب الرئيسية لنشأة المؤسسات المالية Financial instuitutions أنها تتولى إدارة الأموال نيابة عن المودعين الذين لا تتوفّر لديهم مجموعـة مـن المقومـات الأساسـية والمعلومات التي تساعدهم على توجيه الأموال إلى أفضـل سبل الاستثمار، وخاصة أن المودِع لا تتـوفّر لـه الخبـرة الخاصة بإدارة الأموال وظروف السوق، وهذا يـؤدي إلـى احتمال عدم قيامه باتخاذ قرار الاستثمار الصحيح.

على سبيل المثال إذا توفر أمام أحـد المـدخرين مبلـغ ١٠٠,٠٠٠ درهم ومستواه الثقافي محدود، ولا يستطيع القيام بمشروع مستقل ويرغب في استثمار هذا المبلغ أو ادخـاره لتحقيق أعلى عائد ممكن، مع تحمل أقل خطر ممكـن. وإذا افترضنا أيضا أن هذا المدخِر لا يتوفر لديه معلومات عـن فرص الاستثمار البديلة بالسوق والمخاطرة المتعلقـة بكـل

بديل. في هذه الحالة يقوم المستثمر بالبحث عن أحد الوسطاء الماليين الذي تتوفّر لديه خبرة مالية لكي يساعده في اتخـاذ قرار الاستثمار، أو ليشاركه في الاستثمار، أو لينـوب عنـه بناء على عقد وديعة، أو في شـكل بوليصـة تـأمين لإدارة الأخطار.

ولقد اتفق معظم الكتاب الـذين تنـاولوا أسـباب نشـأة المؤسسات المالية إلى تحديد عنصـرين أساسـيين لوجـود المؤسسات المالية أو البنوك التجارية وهما:

١- عنصر الخطر Risk element.

٢- مشـكلة عـدم تـوفر المعلومـات المتجانسـة Information asymmetry.

لذلك فإن البنك التجاري التقليدي يقوم بتوفير المعلومـات اللازمة عن فرص جذب المدخَرات من خلال الأوعية التـي يقَدمها للعملاء، بالإضافة إلى أنه يقوم بِتَحمل عنصر الخطر نيابة عن المستثمِر أو المدخِر أو المودِع عن طريق تحديـد سعر فائدة ثابت كعائد سيحصل عليه المدخر في نهاية فتـرة التعاقد، وذلك عند بداية فترة التعاقد بصرف النظر عن درجة الخطر المتَوقعة، وبصرف النظر عن تحقيق البنك لخسـائر

أو أرباح، (أي أنه جائز جدا أن يحقق البنك خسارة في نهاية السنة المالية، ومع ذلك يلتـزم بسـداد الفوائـد المسـتَحقة للمودعين).

إذن يقوم مفهوم البنك التقليدي على أساس التحديد المسبق Predetermined للعائد المتوقع على أساس أن البنك يتحمل الخطر نيابة عن المستثمر.

ويتحمل عميل البنك المقترض أيضا مخـاطر اسـتخدام القرض بالكامل مقابل حصول البنك التقليدي على معدل سعر فائدة ثابت (الفوائد المحصلة على القروض) بصرف النظـر عن درجة الخطر التي تحملها المقترض.

الخلاصة:

إن البنك التجاري التقليدي يعتمد أساسا في توزيع العائـد للمودِع أو تحصيل تكلفة إقراض الأموال من المقْتَرِض على نظام أسعار الفائدة Interest rate system التي يتم تحديدها مسبقًا عند إيداع الأموال أو عند الحصـول علـى القـرض بصرف النظر عن الأخطار المتَوقعة (أي المتوقع أن يتحملها البنك)، ولا يشارك العميـل البنـك فـي تحملـه مخـاطر

استثمارات البنك، ولا يشارك البنـك فـي تحمـل مخـاطر استثمارات المقْتَرض.

ـ مفهـوم البنـك الإسـلامي Islamic bank concept:

يتوقف مفهوم المصرف الإسلامي أساسـا علـى مبـدأ المشَاركة في الأربـاح والخسـائر (Profit – and loss – sharing principle) وذلك كبديل لمفهـوم سـعر الفائـدة الثابت الذي يتعامل به البنوك التقليدية، ويعتبر مـن وجهـة نظر الشريعة الإسلامية ربا Usury.

وبناء على ذلك نجد أن جميع عمليات وأنشطة المصرف الإسلامي تتم بدون تحديد أسعار فائدة ثابتـة كعائـد علـى الاستثمار.

ونجد أن السبب الأساسي ببساطة يـتلخص فـي وجـود عنصري الخطر وعدم التأكد Risk and uncertainty عند اتخاذ قرارات الاستثمار. ووجود عنصر الخطر يؤكد احتمال حدوث الربح أو الخسارة لأي قرار استثماري، ومن الصعب قياس درجة الخطر بدقة، وبالتالي العائد المتوقع بدقـة عنـد

بداية الاستثمار. فعلى سبيل المثال من الصعب القول إن استثمار الأموال في مشروع معين قد يحقق عائدا مؤكدا قدره ٢٠ % وذلك لأن هناك احتمال تحقيق عائد أقل، أو أكبر، أو تحقيق خسارة.

ويحقق مفهوم المصارف الإسلامية العدالة **في توزيع مخاطر الاستثمار بين العميل والمصرف** وخاصة في حالة تحقق أخطار السوق Market risk التي لا يستطيع كل من العميل أو المصرف أن يتحكموا في هذه المخاطر. ومن الناحية الأخرى فإن مفهوم البنك التقليدي لا يحقق مفهوم العدالة في توزيع مخاطر الاستثمار بين العميل والبنك.

فمن وجهة نظر المقْتَرِض فإنه ليس من العدل حصول البنك على سعر فائدة ثابت، حيث قد لا يستطيع المقترض أن يحصل على عائد كافٍ باستخدام الأموال المقترضة يمكنُه من سداد معدلات الفائدة، بالرغم من نجاحه في الإدارة.. أو قد يحقق العميل خسارة ولا يستطيع سداد قيمة القرض والفوائد المستَحقة بسبب أخطار السوق التي يصعب التحكم فيها أو إدارتها، سواء عن طريق التنبؤ أو بالتنويع، وبذلك لا يتحمل البنك جزءًا من المخاطر التي تحملها المقترض.

ومن وجهة النظر الأخرى فإنه ليس من العـدل بالنسـبة للمقْرض (البنك) إذا حصل المقترض (العميل) على أربـاح مرتفعة نتيجة لاستثمار أموال البنك وقام بتوزيع جزء بسيط على البنك في شكل سعر الفائدة. وذلك فإن لفظ **الربا** يطلـق على العائد الذي يحدد مسبقًا نتيجة للاستثمار بدون أن يتحقق العائد الحقيقي (سواء بالنسبة للودائِع أو القروض).

وتحديد سعر الفائدة مسبقًا يعتبر غير عـادل لكـل مـن العميل والبنك. أيضا، التحديد المسبق للعائد يعني عدم وجود عنصر الخطر (احتمال تحقيق ربح أو خسارة) وبالطبع هـذا المفهوم خاطئ لأن الأخطار موجودة ويجب الاعتراف بها.

والبديل بالطبع هو مشَاركة كل من العميل والبنـك فـي تحمل مخاطر الاستثمار حتى تتحقق العدالـة فـي توزيـع المخاطر وذلك بناء على نسب محددة تعكس مسـاهمة رأس المال وعنصر المشَاركة وعائد رب العمل. هذا بجانب اتفاق هذا المفهوم مع روح الشريعة الإسلامية.

يمكن التفرقة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي وذلـك من خلال النماذج المبسطة التالية [٢٨]:

---

(٢٨) راجع في ذلك:

أولاً ـ بنوك الفوائد التقليدية: Interest rate bank:

بفرض أن:

أ ص = أصل القرض الممنوح من البنك للعميل في الفترة ت أ صفر

أ ١ = قيمة المبلغ الذي يجب أن يسدده العميل المقتـرض عند الفترة ت ١

إذا كان أ ١ > أ صفر

د = أ ١ ـ أ صفر..... (١).

= الفرق بين أ ١، أ صفر يمثل القيمة الإضـافية (سـعر الفائدة الثابت المحدد مقدما) الذي يجب أن يدفعه المقتـرض

- Ingo Karsten, "Islam and financial intermediation, **international monetary fund (IMF),** Staff paper, Vol, ٢٩, No. ١, march ١٩٨٢ pp. ١٠٨ – ١٤٢.
- Abu N. M, Wahid, "Islamic banks & A theory of optimal profit sharing", **Islamic studies ouarterly journal.** Vol ٢٤, Autumn No ٣, ١٩٨٣, pp. ٣٨٩ – ٣٩٦.

للبنك، بالإضافة إلى أساس مبلغ القرض عند الفترة ت ١ وتعتبر ربا من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

ثانيا: نموذج البنوك بلا فوائد Interest free bank:

بما أن العائد المتوقع على الاستثمار غير مؤكد Uncertain فإن كل من البنك والعميل (الشريك) سوف يساهم في الاستثمار (برأس المال أو العمل) وسوف يتفقوا على توزيع العائد المتوقع الحقيقي بينهم بناء على نسبة معينة (أ)

بفرض أن...

س = إجمالي العائد

ص = إجمالي التكاليف

ح = قيمة حقيقية

م = قيمة متَوقعة.

- الأرباح المتَوقعة للمشارك في مشروع مشترك (البنك والمستثمر)

الأرباح المتَوقعة = م (س ـ ص)..... (٢)

ـ عند نهاية فترة الاستثمار، الربح الحقيقـي لكـل شـريك يساوي:

الأرباح الفعلية = ح (س ـ ص)..... (٢).

وتمثل المعادلة رقم (٣) النموذج الإسلامي للاستثمار حيـث تؤكد على أن كل من البنـك وشـركاء الاسـتثمار قـاموا بالمشَاركة في الأرباح الحقيقية، والتي تختلـف كليـة عـن الأرباح المتَوقعة التي يصعب التنبؤ بهـا لوجـود عنصـر الخطر وعدم التأكد. وبالتالي تحقق عدالة مشَاركة المصرف والعميل في تحمل الاستثمار.

٣ ـ مصـادر الأمـوال للبنـوك الإسـلامية:

Islamic banks sources of funds:

أهم مصادر الأموال بالنسبة للبنوك الإسلامية هي:

١- الحسابات الجارية.

٢- ودائِع التوفير والادخار.

٣- ودائِع الاستثمار.

٤- رأس المال والاحتياطيات.

٥- أموال الصدقات (مثل الزكاة، والتبرعات، والهبات).

١ ـ الحسابات الجارية: Current accounts deposits:

هي عبارة عن مبالغ من الأموال يضعها المدخر كأمانـة طرف البنك الإسلامي ويحق له السحب من الرصيد الـدائن في أي وقت، ولا يستحق عنها المدخر عائدا من البنك، ولكن قد يحصل من البنك على خدمات مجانية مثل:

أ- إصدار دفاتر الشيكات.

ب- دفع وتحصيل الشيكات نيابة عن العملاء.

ج- خدمة السحب على المكشـوف Overdraft التي تسمح بها البنوك في أضـيق الحـدود، وبناء على حدود متفق عليهـا بـين البنـك والعميل مقدما.

ويجوز للبنوك الإسلامية استثمار هذه الحسابات الجاريـة بموافقة أصحابها مع ضمان هذه الودائِع. ويحق للبنك أيضـا التصرف فيها ـ وكأنها قـرض حسـن ـ دون أن يمـنح العملاء نصيبا من الربح، أو تحمـيلهم الخسـارة، أو أيـة مصاريف إدارية. وعادة ما تستخدم هذه الحسـابات لمقابلـة

الاحتياجات المالية قصـيرة الأجـل حيـث مـن الصـعب استخدامها في عمليات الاستثمار.

وبالإضافة إلى الودائِع الجارية هناك نوع آخر من الودائِع العينية التي تمثل الأموال والأوراق والصكوك التي يودعهـا العملاء في الخزائن الحديدية للبنك في صورة أمانة مقابـل عقد إجارة مع البنك يجِيز للعميل اسـتخدام هـذه الخـزائن الحديدية لمدة معينة مقابل أجر متفق عليه مسبقًا، أو عمولة، وهو جائز شرعا.

ومن أهم الشروط الإجرائية لتنظيم إمساك الحسابات الجارية للبنك الإسلامي نوردها فيما يلي:

أ- ضرورة أن يتم السحب بواسطة شيكات يصرفها العميل، ويعتبر العميل مسئولاً عن ضياع أو سـرقة الشـيكات المعطاه له من البنك، إلا إذا قام بإبلاغ واقعة السرقة في الوقت المناسب، وتعتبر الشيكات بمثابة مستند عن نشاط حساب العميل.

ب- يجوز للبنك أن يقبل إيداعات للحسـاب الجـاري مـن أشخاص آخرين غير العميل، وهو مثلمـا يحـدث فـي الحسابات الجارية العادية للبنوك التقليدية.

ج- قد تقوم بعض البنوك بإعطاء نفسها الحـق فـي قفـل الحساب الجاري في أي وقت بعد إخطار العميل كتابـة. في هذه الحالة، يقوم العميل بسحب رصيده ورد الشيكات غير المستعملة للبنك مرة أخرى.

د- يأذن العميلُ للبنك (كما أشـرنا سـلفًا) فـي التصـرف بالأرصدة المودعة بهذا الحساب، والمختلطة بأموال البنك وأموال عملائه الآخرين، مع إلزام البنـك بالـدفع عنـد الطلب.

وفقهيا هذا الشرط ليس ضروريا طالما أصبحت الوديعـة في الحساب الجاري مِلْكًا للبنك بالقبض.

٢ ـ ودائِـع التـوفير والادخـار: Savings deposits:

تقبل البنوك الإسلامية المدخَرات والودائِـع ذات القيمـة الصغيرة في شكل ودائِع توفير تُوضع في دفـاتر ادخـار، ويحق للعميل سحب بعض أو كل هذه الوديعة. وقـد يكـون هناك ضوابط معينة حول حجم المبلغ الذي يمكن سحبه فـي المرة الواحدة.

يتم قيد عمليات السحب والإيداع في دفتر التوفير ولا يمنح العميل دفتر شيكات. وتتشابه الودائع الادخارية مع الودائع الآجلة في البنوك التقليدية في أن العميل يتقاضى في كلا النوعين عائدا في صورة فائدة ثابتة على الإيداعات، بينما نجد اختلافًا بين الودائع الادخارية والودائع الاستثمارية بالبنك الإسلامي.

لا يحق لصاحب الوديعة الادخارية المشَاركة في الربح إلا إذا تم الاتفاق مبدئيا عند التعاقد على تفويض البنك للمضاربة في المال المودع حسب الشروط الموضوعة، وحينئذ تُعامل الوديعة الادخارية معاملة الودائع الاستثمارية فيما يتعلق بحجم الوديعة، والمدة المطلوب بقاؤها في المصرف نصيبا من الأرباح.

تلعب الودائع الادخارية دورا هاما في توفير السيولة اللازمة للبنك الإسلامي، ويجوز للبنك استخدامها في عمليات الاستثمار بالشكل الذي لا يؤثر على طلبات السحب من هذه الودائع في أي وقت.

٣ ـ الودائـع الاسـتثمارية: Investment deposits:

تُمثل الودائِع الاستثمارية المصدر الأساسي للاستثمارات، وتخصيص الأموال في البنك الإسلامي. وتتكون من الأموال التي يودِعها أصحابها بالبنك بهدف المشَاركة في العمليـات الاستثمارية المختلفة التي يقوم بها البنك. وهناك تفويض من أصحاب ودائِع الاستثمار المختلفة التي يقوم بها البنك. وهناك تفويض من أصحاب ودائِع الاستثمار للبنك لاسـتثمار هـذه الأموال.

أهم شروط ودائِع الاستثمار:

ـ لا بد من توفر شرطان بالنسبة للوديعة الاستثمارية:

١. **الحد الأدنى للوديعة الاستثمارية**: يختلف الحد الأدنى للوديعة الاستثمارية من بنك إلى آخر، ولكن الملاحظ أن هناك اتجاه إلى رفع الحد الأدنى الذي يمكن قبوله لوديعة الاستثمار بسبب ازدياد الطلبات المقدمة لفتح حسابات الاستثمار مع البنوك الإسلامية.

٢. **المدة الزمنية للوديعة**: يشترط أن تظل الوديعة الاستثمارية مدة معينة طرف البنك دون سحب. وتختلف المدة الزمنية اللازمة لبقاء الوديعة من بنك إلى آخر، البعض يشترط ثلاثة شهور فقط، والبعض الآخر حددها بعام كامل.

أسلوب توزيع الأرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية:

يحتجز البنك جزءا من الأرباح الفعلية - يتَفَق عليه مسبقًا كنسبة مئوية - مقابل نصيب البنك لقيامه بدور الشريك المضارب بالنسبة لهذه الودائِع - رب عمل - (على سبيل المثال ٢٥ %)، ويحق لأصحاب الودائِع الاستثمارية في هذه الحالة ٧٥ % من الأرباح الفعلية توزع عليهم بنسبة ودائِعهم والمدة الزمنية لهذه الودائِع.

إذا تم سحب الوديعة قبل مدتها الزمنية المقررة فإن المودِع لا يستحق شيئًا من الأرباح على وديعته. وفي حالة الخسارة يكون نصيب العميل بنسبة ما لديه من أموال لدى البنك، ويقوم البنك الإسلامي باستثمار هذه الودائِع في

مجالات الاستثمار المختلفة حسب مبدأ المشَاركة في الأرباح والخسائر. حيث تدخل هذه الأموال مـع رأس مـال البنـك المخصص للاستثمار في مشروعات يقوم بها البنك.

٤ ـ رأس المال والاحتياطيـات: Capital & Reserves:

يمثل رأس المال والاحتياطيات مصـدرا مـن مصـادر التمويل الداخلية للبنوك الإسلامية، ويسـتخدم فـي تمويـل الاستثمارات طويلة الأجل للبنك. بالإضافة إلى ذلك، يمثـل رأس المال أحد الركائز الأساسية لتغطية الأخطار والخسائر المتوقع حدوثها نتيجة للاستثمارات الخطرة التي يخصـص البنك لها جزءا من الأموال. وتعتبر أيضا الاحتياطيات غير الموزعة التي تُستَقطع من أرابح المساهمين أحـد المصـادر المالية المتاحة.

وفي حقيقة الأمر أن هيكل رأس المال المملوك بالنسـبة للبنك الإسلامي يمثل أهمية خاصة عن رأس المال بالنسـبة للبنوك التجارية التقليدية. رأس المال للبنك الإسلامي يغطـي مخاطر استثمار أكبر، وخاصة أن البنوك الإسـلامية تهـتم

بإنشاء مشروعات إنتاجية تابعة للبنك وهذا بالطبع يحتاج إلى هيكل تمويل رأسمالي طويل الأجل.

٥ ـ أموال الزكاة والصدقات:

تحتمل الزكاة نظاما للضرائب الاجتماعية في الإسلام، ويتلقى البنك الإسلامي في حساب خاص أموال الزكاة الواجبة وصدقات التطوع والهبات والنذور. ويحق للبنك الإسلامي أن يقبل هذا النوع من الموارد ويقوم بتوزيعها في مصارفها الشرعية إن كانت صدقة واجبة، أو حسب رغبة أصحابها إن كانت غير ذلك.

وفيما يلي حصر لأهم مصادر حساب أموال الزكاة:

١- الزكاة الواجبة على أموال البنك.

٢- الزكاة المحصلة من حملة حسابات الاستثمار بالبنك.

٣- الزكاة المجمعة من المساهمين.

٤- الهبات والتبرعات الممنوحة من الأفراد والشركات لصندوق أموال الزكاة، سواء من عملاء البنك، أو من غير عملاء البنك.

استخدامات الأموال بالبنك الإسلامي

تقوم البنوك الإسلامية باستثمار أموالها طبقًا لمبدأ المشَاركة في الأرباح والخسائر في مجموعة من الأصول ذات الطبيعة الخاصة التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتحقق الخدمات اللازمة لعملاء البنك.

ويمكن تقسيم أوجه استخدامات الأموال للبنوك الإسلامية والعمليات والأنشطة والخدمات المالية التي تقدمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

١- استخدامات استثمارية.

٢- خدمات مصرفية.

٣- أنشطة وعمليات مصرفية.

أولاً: الاستخدامات الاستثمارية:

تنقسم الاستخدامات الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى استخدام مباشر واستخدام غير مباشر للأموال.

أ ـ الاستخدام المباشر للأموال:

يقصد بالاستثمار المباشر قيام البنك باستثمار الأموال التي يمتلكها مباشرة، وذلك عن طريق إنشاء مجموعة من

المشروعات الإنتاجية، أو شركات، أو مؤسسات تهدف إلـى إقامة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو خَدِمِي.

ب ـ الاستخدام غير المباشر للأموال:

يقصد بالاستخدام غير المباشر قيام البنك بالاشتراك مـع العملاء بالدخول في مشروعات تعاقدية مشتركة اسـتثمارية، والتي تتمثل في العقود التالية:

١- عقود التمويل بالمشَاركة.
٢- عقود المضاربة.
٣- عقود المرابحة.
٤- البيع بالتقسيط.

١ ـ عقود التمويل بالمشَاركة Mosharaka (Profit sharing)

عقود التمويل بالمشَاركة إحدى صور توظيـف الأمـوال بالبنوك الإسلامية، وهي عبارة عن عقد بين البنك وعميـل الاستثمار. بمقتضى هذا العقد يتم الاتفاق على المشَاركة فـي رأس المال بنسب محددة، على أن يقوم العميل بالإدارة ويتم اقتسام الأرباح فيما بينهم بنسبة مشَاركة كل شريك في رأس المال خلال فترة محددة.

ويتم حساب وتوزيع الأرباح الفعلية المتَحققة على النحو التالي:

أولاً: حصة الشريك الذي قام بالإدارة والإشراف بناء على النسبة المحددة سلفًا في عقد الشركة.

ثانيا: توزع باقي الأرباح بين البنك والشريك أو العميل المستثمر بناء على نسب المساهمة في رأس المال.

ثالثًا: في حالة الخسارة، توزع الخسارة بنسب المشَاركة في رأس المال فقط، ولا يتحمل رب العمل أي جزء من الخسارة إلا إذا ثبت تَقْصِيره.

ويطلق على عقود المشَاركة (شركة العنان)، ويشترط فيها أن يكون رأس المال من النقود والأثمان مع ضرورة كتابة وإعلام قيمة رأس المال، مع جواز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل مع الاشتراك في الربح بنسب متساوية أو مختلفة حسب رأس المال.

أنواع عقود المشَاركة:

يمكن للبنك الإسلامي تطبيق عقود المشَاركة حسب الثلاثة طرق التالية:

١ ـ المشَاركة في رأس مال المشروع:

يقوم البنك في هذا النوع من المشَاركة بشـراء الأسـهم أو المشَاركة في تمويل رأس المال العامل للمشروع مع قيام العميل بالإدارة.

٢ ـ عقد المشَاركة في صفقة معينة:

هو الاتفاق على الدخول في عقد مشَاركة لعملية استثمارية محددة ذات طبيعة نشاط معين، وتنتهي بفترة محددة. ومـن مزايا هذا النوع من المشاركات سـرعة دوران رأس مـال البنك، وتعظيم العائد المتوقع. وتوزيع مخـاطر الاسـتثمار نتيجة توزيع العمليات الاستثمارية على فئـات كثيـرة مـن المستثمرين والعملاء، وقد تنتهي بعض المشاركات بأن تئول ملكية العملية كلها للعميل إذا رغب في شراء نصيب البنك.

٣ ـ المشَاركة المتناقصة التي تنتهي بالتَملك:

يتميز هذا النوع من عقود المشَاركة بـأن البنـك يسـمح للعميل الشريك بحق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع دفعة واحدة، أو على دفعات حسب الشروط المنصوص عليها في التعاقد، وبالشكل الذي يكْفُل استخدام عائد المشَاركة فـي سداد حصة البنك.

أمثلة وحالات عملية عن عقود المُشَارَكَة

١ ـ حالة بنك فيصل الإسلامي

قام بنك فيصل الإسلامي بتوقيع عقـد مشَـاركة لشـراء ٣٠٠٠ جوال طحين مع المخبز العربـي الحـديث بمبلـغ ١,٦٠٠,٠٠٠ دولار يشارك فيها البنك بمبلغ مليـون دولار والمخبز العربي الحديث بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار.

- مدة المشَاركة ثلاثة شهور.
- يقوم عميل البنك بالإدارة نظير ٢٠ % من الأربـاح الفعلية.
- يوزع باقي الربح بين البنك والعميل بنسبة المشَاركة في التمويل.

المطلوب: إذا علمت أن الأرباح الفعلية المحققة ٣٢ ألـف دولار، فما هو العائد الصافي للبنك وللعميل؟

حل حالة بنك فيصل الإسلامي:

أولاً: نصيب العميل في الإدارة = ٢٠ % مـن الأربـاح الفعلية المحققة.

= ٣٢٠٠ × ٢٠ = ٦٤٠٠ دولار

١٠٠

ثانيا: نصيب البنك في الأرباح:

يتحدد على أساس نسبة المساهمة في رأس المال في ضوء:

= نسبة المساهمة في رأس المال × نسبة توزيع الأرباح بعد خصم نصيب الإدارة

نسبة المساهمة في رأس المال للبنك = ١,٠٠٠,٠٠٠ / ١,٦٠٠,٠٠٠ × ١٠٠ = ٦٢,٥ %

- نسبة توزيع الأرباح بعد خصم نصيب الإدارة = ١٠٠% - ٢٠ % = ٨٠ %.

- نسبة نصيب البنك في الأرباح = ٦٢,٥ % × ٨٠ % = ٥٠ %.

نصيب البنك في الأرباح الفعلية = ٣٢,٠٠٠ × ٥٠ / ١٠٠ = ١٦,٠٠٠ دولار

ثالثًا: نصيب العميل من الأرباح نظير نسبة التمويل:

نسبة مساهمة العميل في رأس المال = ٦٠٠,٠٠٠ / ١,٦٠٠,٠٠٠ × ١٠٠ = ٣٧,٥ %

- نسبة نصيب العميل في الأرباح = ٣٧,٥ % × ٨٠ % = ٣٠ %.

ـ نصيب العميل في الأرباح الفعلية كمشارك فـي رأس المال =

$$\frac{٣٢٠٠ \times ٣٠}{١٠٠} = ٩٦٠٠ \text{ دولار}$$

* إجمالي نصيب المخبز العربي الحـديث مـن صـافي الربح =

نصيبه نظير الإدارة + نصيبه كمشارك في التمويل

٦٤٠٠ + ٩٦٠٠ = ١٦٠٠٠ دولار.

حالة بنك دبي الإسلامي
وشركة العربي للحاسبات الآلية

عقد بنك دبي الإسلامي مشَـاركة مـع شـركة العربـي للحاسبات الآلية لشراء جهاز حاسـب آلـي ثمـن الوحـدة ١٠,٠٠٠ درهم.

فإذا علمت أن نسبة مساهمة البنك في التمويل ٦٠ %

- نسبة مساهمة العميل في التمويل ٤٠ %
- مدة المشَاركة ٦ شهور.
- شركة العربي تقـوم بـالإدارة نظيـر ٣٠ % مـن الأرباح الفعلية.
- توزع باقي الأرباح بنسبة المشَاركة في التمويل.
- صافي أرباح صفقة المشَاركة بعد بيع جميع وحدات الحاسبات الآلية ٢٠٠٠,٠٠٠ درهم.

المطلوب: احسب صافي أرباح بنـك دبـي الإسـلامي وصافي أرباح شركة العربي.

تطبيق على المشَاركة التي تنتهي بالتملك حالة بنك دبي الإسلامي ومحمد خان

اتفق محمد خان مع بنك دبي الإسلامي على شراء طائرة لرش المبيدات الحشرية لمزارع منطقة العين على أساس أن هناك ندرة في مثل هذه الخدمة، وتوفر خبرة جيدة لدى محمد خان في استخدام وقيادة الطائرات المروحية التي تستخدم في هذا الغرض.

تم الاتفاق على شراء طائرة مروحيـة مسـتعملة بمبلـغ ١،٠٠٠،٠٠٠ درهم على نفقة البنك، واتفق على أن يتحمـل محمد خان تكلفة المصروفات الدورية وعنصر العمل مقابـل ٢٥ % من صافي الربح الفعلي السنوي.

وقد رغب خان في أن تئول ملكية الطائرة له. ولذلك اتفق على احتجاز الأرباح الدورية السنوية للعميل عـن طريـق البنك حتى يتم سداد قيمة الأصل بالكامل.

وبفرض أن المشروع سيحقق الأرباح التالية خلال العشر سنوات القادمة:

السنة الأولى	٢٠٠,٠٠٠ درهم
السنة الثانية	٢٢٠,٠٠٠ درهم
السنة الثالثة	١٨٠,٠٠٠ درهم
السنة الرابعة	٢٠٠,٠٠٠ درهم
السنة الخامسة	١٥٠,٠٠٠ درهم
السنة السادسة	٢٠٠,٠٠٠ درهم
السنة السابعة	١٥٠,٠٠٠ درهم
السنة الثامنة	١٥٠,٠٠٠ درهم
السنة التاسعة	١٠٠,٠٠٠ درهم
السنة العاشرة	١٢٠,٠٠ درهم

المطلوب:

١- حساب حصة البنك وحصة العميل في رأس المـال بعد عشر سنوات.

٢- هل ستئول ملكية الطائرة للعميل بعد عشر سنوات.

٣- إذا اتفق البنك والعميل على استهلاك الطائرة علـى أساس القسط السنوي الثابت لمدة عشـرة سـنوات فمتى ستئول ملكية الطائرة للعميل؟

حل حالة

بنك دبي الإسلامي ومحمد خان

أولاً: حل الحالة بدون حساب قسط الإهلاك:

س	رأس مال البنك	رأس مال العميل	ربح فعلي	٧٥ % رأس المال	أرباح رأس المال للبنك	أرباح رأس المال للعميل	٢٥ % ربح رب العمل	إجمالي ربح خان
١	١٠٠٠٠٠٠	صفر	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	صفر	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٢	٩٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠	١٥٦٧٥٠	٨٢٥٠	٥٥٠٠٠	٦٣٢٥٠
٣	٨٨٦٧٥٠	١١٣٢٥٠	١٨٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١١٩٧١١	١٥٢٨٩	٤٥٠٠٠	٦٠٢٨٩
٤	٨٢٦٤٦١	١٧٣٢٥٠	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٢٣٩٦٩	٢٦,٣١	٥٠٠٠٠	٧٦٠٣١
٥	٧٥٠٤٣٠	٢٤٩٥٧٠	١٥٠٠٠٠	١١٢٥٠٠	٨٤٤٢٣	٢٨٠٧٧	٣٧٥٠٠	٦٥٥٧٧
٦	٦٨٤٨٥٣	٣١٥١٤٧	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٢٧٢٨	٤٧٢٧٢	٥٠٠٠٠	٩٧٢٧٢
٧	٥٨٧٥٤١	٤١٢٤١٩	١٥٠٠٠٠	١١٢٥٠٠	٦٦١٠٣	٤٦٣٩٧	٣٧٥٠٠	٨٣٨٩٧
٨	٥٠٣٦٨٤	٤٩٦٣١٦	١٥٠٠٠٠	١١٢٥٠٠	٥٦٦٦٤	٥٥٨٣٦	٣٧٥٠٠	٩٣٢٣٦
٩	٤١٠٣٤٨	٥٨٩٦٥٢	١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٣٠٧٧٦	٤٤٢٢٤	٢٥٠٠٠	٦٩٢٢٤
١٠	٣٤١١٢٤	٦٥٨٨٧٦	١٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٠٧٠١	٥٩٢٩٩	٣٠٠٠٠	٨٩٢٩٩

٢ ـ عقود المضاربة (Trust) Modarabah:

عقد المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين، يقوم الطـرف الأول بتقديم الأموال اللازمة للاستثمار (رب المال)، وهـو البنك الإسلامي، ويقوم الطرف الآخر (الضارب) أو العميـل بالإدارة. يتم المشاركة في الأرباح بناء على نسـب محـددة مسبقًا في عقد المضاربة.

في حالة حدوث خسارة يتحملها فقط رب المال (أصحاب الودائِع الاستثمارية) ويشاركهم البنك بنسبة رأس ماله. مـع الأخذ في الاعتبار أن الضارب (رب العمل) قد بـذل كـل الجهد المطلوب منه كمسئول عن عنصر العمـل فـي عقـد المضاربة، ويعاقب عن أي تقصير قام به، وفي حالة ثبـوت التقصير يتحمل الخسارة التي واجهها المشروع.

وفيما يلي حصر لأهم شروط المضاربة:

١- **المشَاركة في الأرباح والخسائر**: كما ذكرنا سلفًا أن الخسارة تقع بالكامل على رب المال، بينما الأرباح توزع بالمشَاركة بين رب العمل ورب المال، وذلك بناء على نسب محددة مسـبقًا، وخاصـة إذا كـان العميل يشارك البنك في رأس المال. ويشترط قيـام رب العمل ببذل كل جهد واستخدام عناصر العمـل، بالتالي لا يسأل عن المساهمة في خسارة رأس المال طالما أدى واجبه على أكمل وجه ـ خاصة بالنسبة للأخطار التي يصعب إدارتها أو التنبؤ بها أو التحكم فيها.

٢- **الأعمال المسئول عنها الضارب (القائم بـالإدارة):**

يعتبر الضارب مسئولا عن بذل كافة الجهود التـي تؤدي إلى تعظيم الربح طالما يعمل في مجال نشاط مشروع قانونًا، وفي هذه الحالة يحـق لـه القيـام بالأنشطة التالية:

١- شراء وبيع كافة أنواع البضائع التي يراها ملاءمـة للمشروع.

٢- البيع والشراء بالنقد والتقسيط.

٣- ترك البضاعة كوديعة أو رهنها.

٤- تشغيل العمالة اللازمة لإنجاز العمل.

٥- السفر برأس المال.

٦- شراء وتأجير المعدات اللازمة للمشروع.

٧- الاستثمار في مشَاركة مع طرف ثالث.

٣- **مـدة تنفيـذ عقـد المضـاربة**: Duration of business: قد تكون مدة التعاقد محدودة مقيدة، وقد تكون مفتوحة بناء على الاتفاق بين صـاحب رأس المال ومدير المشروع.

وهناك اختلاف بسيط بين الأئمة بخصوص تصفية وإلغاء عقد المضاربة. فالإمام أبو حنيفة يسمح بإلغاء عقد المضاربة بواسطة أي طرف بشرط إعلام الطرف الآخر بهذا القـرار قبلها بوقت كافٍ وبدون أن يتسبب هذا القرار في إحداث أية أضرار للطرف الآخر.

٤- شروط رأس المال:

أ- يشترط أن يكون رأس المال من النقـود المتداولـة، ويجوز أن يدفَع رأس المال فـي صـورة بضـاعة أو أراضٍ أو مباني.

ب- ألا يكون رأس المال دينًا.

ج- أن يتم كتابة رأس المال في العقد بوضوح.

د- أن يتم تسليم رأس المال إلـى رب العمـل. حيـث لا يصح أن تبدأ المضاربة مع بقاء رأس المال في يد رب المال.

ـ أنواع عقود المضاربة:

١- المضاربة المطْلَقة.

٢ ـ المضاربة المقَيدة.

١ ـ المضاربة المطلقة:

هي عقد بين البنك ورب العمل (العميل)، حيث يدفع البنـك مبلغًا من المال للضارب أو العامل يستخدمه بـدون أي قيـد زماني أو مكاني أو نشاط معين.

٢ ـ المضاربة المقيدة:

هي العقد الذي يتحدد فيه نوع النشـاط والمـدة الزمنيـة للمضاربة ويكون نصيب كلٍ من رب المال والمضارب نسبةً معينة محددة مسبقًا من الربح.

ويتكون عادة عقد المضاربة من طرفين هم (رب المـال) ومضارب بالعمل، ولكن قد يكون هنـاك رب مـال واحـد ومضاربان أو أكثر، والعكس رب مال أو أكثر ومضـارب واحد بالعمل.

حالة عملية عن عقود المُضَارَبَة

حالة بنك فيصل السوداني

قام بنك فيصل الإسلامي السوداني بإبرام عقد مضـاربة لتصدير توابل لإحدى الدول العربية مع أحد العمـلاء فـي حدود ٩٠٠ ألف دولار تُسدد بالكامل عن طريق البنك مـع قيام العميل بالإدارة وذلك لمدة شهرين.

وقد اتفق الطرفان على أن يقوم البنك بتخزين البضـاعة كضمان مع تقديم إيصال الشحن من شركة التخزين قبل دفع أي مبلغ.

فإذا علمت أن نسبة توزيـع الأربـاح كالتـالي: ٣٠ % للضارب، ٧٠ % للبنك.

المطلوب:

١- ما هو صافي العائد للبنك والضارب في حالة تحقق ٩٠ ألف دولار كصافي ربح؟

٢- بفرض تحقق ٩٠ ألف دولار كخسارة، كيف تقـوم بتوزيعها مع الشرح التوضيحي؟

حل حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني:

أولاً: في حالة تحقق ٩٠ ألف دولار كأرباح:

١ ـ نصيب الضارب (رب العمل) = $\frac{٩٠٠٠ \times ٣٠}{١٠٠}$ = ٢٧٠٠٠ دولار

٢ ـ نصيب البنك (رب المال) = $\frac{٩٠٠٠ \times ٧٠}{١٠٠}$ = ٦٣٠٠٠ دولار

إجمالي رأس مـال البنـك بعـد انتهـاء المضـاربة = ٩٠٠٠٠٠ + ٦٣٠٠٠ = ٩٦٣,٠٠٠ دولار.

ثانيا: في حالة تحقق ٩٠ ألف دولار كخسائر:

نصيب الضارب = لا يتحمل الضارب خسارة فـي هـذه الحالة إلا إذا ثبت تقصيره في إدارة النشاط حسـب شـروط التعاقد.

نصيب البنك = يتحمل البنك الخسارة بالكامل.

صافي رأس مـال البنـك بعـد انتهـاء المضـاربة = ٩٠٠٠٠٠ ـ ٩٠٠٠ = ٨١٠٠٠٠ دولار.

٣ ـ عقود المرابحة (الأمر بالشراء) Morabaha (Financing trade)

يعرف عقد المرابحة على أنه اتفاق بين مشْتَرٍ لسلعة وبائع (البنك) لبيع سلعة معينة بمواصفات محددة لدى البنك، ويقوم البنك في هذه الحالة بشراء السلعة لبيعهـا للمشـتري علـى

أساس التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح يتفق عليه الطرفـان. وقد يتم التسليم فورا أو آجـلاً، والـدفع نقـدا أو بالأجـل أو بالتقسيط.

ويحقق هذا النوع من التعاقد خدمة لعملاء البنك الإسلامي الراغبين في تمويل العمليات التجارية مع توفير عائد مناسب لأطراف التعاقد.

وتتم عملية المرابحة بطلب من أحد العملاء لشراء سـلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة حسب النِسب التي يتفَق عليهـا، ويـدفع الثمن كاملاً أو على دفعات حسب إمكانيات العميل.

وتنقسم دورة النشاط في هذه العملية من وعـد بالشـراء وبيع بالمرابحة، فهي ليست من قبيل بيـع الإنسـان مـا لا يمتلكه، أي أن البنك لا يعرض عملية البيع ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يمتلك السلعة المطلوبة ويعرضها على المشتري الآمِر.

وفي هذه الحالة يتم التأكد من المواصفات التـي حـددها المشتري الآمِر في عقد المرابحة، ومطابقة الصـفقة لهـذه المواصفات التي حددها المشتري الآمِر في عقد المرابحـة،

ومطابقة الصفقة لهذه المواصفات.. ومن الممكن إتمام عملية الشراء من السوق المحلي أو الأسواق الخارجية.

ويتم حساب تكلفة السلعة منذ وصولها حتى تخزينها (ثمن الشراء + مصاريف النقل والشحن + التكاليف الجمركيـة + مصاريف التخزين) ويضاف إلى التكـاليف هـامش الـربح المتفَق عليه.

ـ شروط عقد المرابحة:

يشترط في عقد المرابحة توفّر مجموعة مـن الشـروط أهمها:

١- أن يتم الاتفاق على مواصفات السلعة المراد شراؤها تفصيلاً.

٢- التأكد من توفر السلعة عند التعاقد، أو توفرها فـي المستقبل.

٣- عِلْم عميل البنك المشتري للسلعة بـالثمن الأولـى للسلعة التي اشتراها البنك من البائع.

٤- يحدد سعر البيع بالاتفاق بين البائع والمشتري علـى أساس تكلفة السلعة بالإضافة إلى هامش ربح يتفَـق عليه.

٥- إعلان البائع قدرته على تسليم البضاعة بناء على المواصفات المتفَق عليها في العقد.

٦- اتفاق أطراف التعاقد على وقت وطريقة ومكان التسليم، وطريقة الدفع.

* * * مثال على عقد المرابحة

قام بنك قطر الإسلامي بإبرام عقد مرابحة مع شركة الشرق للمواد الغذائية لتوريد ١٠٠ طن أعلاف بسعر ١٥٠ دولارا للطن على أن يحصل البنك على ٩ % هامش ربح، وتلتزم الشركة بدفع مقَدمٍ فَور إمضاء العقد قَدره ٢٥ % من قيمة سعر الشراء على أن تُسدد بقية قيمة الصفقة على أربع أقساط شهرية، وفترة سماح شهر. وقد اشترط في التعاقد أن تقوم الشركة بتقديم ضمانات شخصية وشيكات بالمبالغ التي ستدفعها.

٤ ـ البيع بالتقسيط (البيع الآجل):

البيع بالتقسيط أحد أنواع البيوع المتَعارف عليها في السوق التجاري. يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على بيع السلعة مقابل تأجيل عملية السداد على أقساط متفَق عليها بين

البنك (البائع)، والعميل (المشتري). وقد يكون السعر الـذي تباع به السلعة بالتقسيط نفس السعر الذي تباع به السلعة نقدا، أو قد يكون البيع على أجل بسعر أكثر من الثمن الحالي.

ويعتبر البيع بالتقسيط أحد أنواع استخدام الأمـوال الـذي يحقق للمجتمع خدمة جيدة وخاصـة للعمـلاء ذوي الـدخل المحدود والذين يرغبون في اقتناء وحيـازة بعـض السـلع المعمرة، أو قيام المشْتَري الصناعي بشراء المـواد الخـام اللازمة لاحتياجات الصناعة.

وفي حالة عدم قُدرة المشتري على تسديد أقساط السـلعة وقبول مبدأ التسوية فإن الجزء المدفوع يعتبر في هذه الحالة إيجارا يحق للمشتري استرداد أي فائض منه إذا ما زاد عن إيجار المدة السابقة منذ حيازته للسلعة، أو يحق أن يستمر في حيازتها والانتفاع بها إذا رغب هو في ذلـك وقَبِـلَ البنـك استمرار التأجير.

وقد أشار العديد من الكُتاب والعلماء إلى ضرورة تـوفر التشريعات والضوابط التي تحدد قواعد البيع بالتقسيط، وذلك لحماية المستهلك من استغلال البائع وإرهاق متوسطي الدخل

بأقساط عالية، والاختلاف الكبير بين السعر النقـدي وسـعر البيع بالتقسيط.

تطبيقات عملية وأسئلة للمراجعة:

١ ـ اتفق بنك دبي الإسلامي مـع شـركة المنصـوري الزراعية على تَسويق بعض المنتجات الزراعية في عجمان خلال فترة ثلاثة أشهر، يشارك البنك بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ دولار والشركة بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار على أن يتولى العميل مهمة الشراء والتوزيع والإدارة مقابل نسبة ٤٠ % مـن الأربـاح الفعلية، ويوزع باقي الربح بنسبة المساهمة في رأس المال.

فإذا علمت أن الأرباح الِفعِلية المتَحققة في نهايـة فتـرة المشَاركة ١٠٠,٠٠٠ دولار، فما هو العائد الصـافي للبنـك وللعميل.

٢ ـ شارك بنك البحرين الإسـلامي شـركةَ الروضـة لتجارة الأخشاب في توريد أحد صـفقات ألـواح الأخشـاب المنشورة المستوردة من الخـارج قيمتهـا ٦٠,٠٠٠ دولار، يساهم فيها البنك بمبلغ ٤٨,٠٠٠ دولار وتتحمل الشركة مبلغ ١٢,٠٠٠ دولار، وتتولى مهمة التخليص والنقل والتسـويق

والإدارة مقابل نسبة ٣٠ % من صافي الربح، ويوزع الباقي حسب نسبة المساهمة في رأس المال.

فإذا علمت أن الأرباح الفعلية بلغت ١٢,٠٠٠ دولار. فما هو العائد الصافي للبنك والعميل.

٣ ـ اتفق بنك الخليج الإسلامي مع أحد العملاء على توريد قطع غيار للسيارات من الخارج برأس مال إجمالي قدره ٢٠٠,٠٠٠ دولار، واتفق على أن يسدد البنك ١٠٠,٠٠٠ دولار والعميل ١٠٠,٠٠٠ دولار كمشَاركة في رأس المال، على أن يتم توزيع الربح والخسارة بنسبة المساهمة في رأس المال لكل منهما.

وفي نهاية التعاقد حققت العملية ربحا قدرة ٢٠,٠٠٠ دولار، فما هو صافي رأس مال البنك والعميل في نهاية التعاقد. ويفرض تحقق خسارة قدرها ٢٠,٠٠٠ دولار، فكيف يمكن توزيعها؟

٤ ـ قام بنك الوحدة الإسلامي بتمويل مضاربة لشراء قمح لأحد الدول الإسلامية قيمتها ٤ مليون دينار بالشروط التالية:

- القيمة الإجمالية للمضاربة ٤ مليون دينار.

- التزام البنك بالتمويل ٤ مليون دينار.
- فترة المضاربة ٣ شهور.
- الأرباح الفعلية ١٥٠,٠٠٠ دينار.
- نسبة توزيع الأرباح التي نص عليها العقـد ٤٠ % للضارب، و٦٠ % للبنك.
- وقد اتفق الطرفان على تخزين البضاعة في مخـزن البنك، فما هي صافي أرباح البنك والعميل، وفَرض تحقق خسارة قدرها ٥٠,٠٠٠ دينار، فكيف تـوزع بين البنك والعميل؟

٥ ـ قام بنك فيصل الإسلامي المصـري بـإبرام عقـد مشَاركة مع شركة العربي للخزف والصيني، وينص العقـد على الشروط التالية:

١- مدة التعاقد خمسة أشهر.

٢- تشارك الشركة بالإدارة والعمل بالإضافة إلـى نسـبة ٣٠% من إجمالي رأس المال الـلازم لإتمـام عمليـة المشَاركة.

٣- تَحصل الشركة على نسبة ٤٠ % من الأرباح الفعلية الصافية في نهاية مدة التعاقد نظير الإدارة والخبرة الفنية.

٤- توزع الأرباح الصافية بين الشركة والبنك بنسبة المشَاركة في رأس المال بعد استقطاع عائدِ عنصر العمل.

٥- رأس المال اللازم لإتمام الصفقة ٥٠٠,٠٠٠ دولار.

٦- ينحصر نشاط المشَاركة أساسا في عملية توريد أوانٍ خزفية من أسوان إلى القاهرة عن طريق النقل البري.

وقد حدث حادث بالطريق أثناء نقل البضاعة من أسوان إلى القاهرة، وانتهت المشَاركة بحدوث خسارة قدرها ١٠٠,٠٠٠ دولار.

وقد أثبتت تحريات البنك أن العميل لم يكن مسئولاً عن الخسارة أثناء عملية النقل ولا يوجد تقصير في إدارة النشاط.

المطلوب:

١- هل يتحمل العميل خسارة لقيامه بالإدارة؟

٢- إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يمكن حساب تلك الخسارة؟

٣- إذا كانت الإجابة بلا، فلماذا لا يتحمل العميل جـزءا من الخسارة نظرا لتحمله عبء العمل.. علل مبينًـا الفرق بين الأخطار التـي يمكـن الـتحكم فيهـا، والأخطار العامة الخاصة بالسوق والتـي يصـعب التحكم فيها.

٤- كيف يمكن توزيع الخسارة بين العميل والبنك، ومـا هو صافي رأس مال العميل والبنك؟

٦ ـ قام بنك دبي الإسلامي بالاشتراك مع أحد تجار قطع غيار السيارات برأس الخيمة بالاتفاق على عقد مشَاركة لمدة ستة شهور يشتمل على توريد إطارات سيارات وجـرارات زراعية وبيعها للجمهور. وتم الاتفاق على تمويـل الصـفقة مناصفة بين البنك والتاجر، على أن يقوم التـاجر بـالإدارة نظير ٢٠ % من صافي الأرباح تستقطع قبل توزيع الأرباح.

بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة من بيع إطارات السيارات للعملاء ٢,٨٠٠,٠٠٠ درهم، وفيما يلي أهم بنود المصروفات التي تَحملَها البنك والتاجر لعقد الصفقة:

- تكلفة استيراد إطارات السيارات ٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم

- مصاريف شحن ونقل داخلي وخـارجي ٢٠٠,٠٠٠ درهم.
- مصاريف تأمين ٥,٠٠٠ درهم
- أجور رجال بيع ٩٥,٠٠٠ درهم.
- مصاريف دعاية وتسويق ١٠٠,٠٠٠ درهم.

المطلوب:

١- احسب صافي الأرباح الفعلية للمشروع.
٢- احسب نصيب التاجر في الأربـاح نظيـر الإدارة والمشَاركة في رأس المال.
٣- احسب نصيب البنك في الأرباح مـع بيـان نسبة معدل العائد على رأس المـال التـي حققها البنك خلال فترة المشَاركة.
٤- احسب صافي رأس مال البنك والعميل فـي نهاية المشَاركة.

٧ ـ قام بنك فيصل الإسلامي بالاتفاق مع مطبعة النهار على المشَاركة لشراء طابعة أوفسيت جديدة لطبع احتياجـات السوق المحلي، بالشروط التالية:

١- تستحق المطبعة ٣٠ % من صافي الأرباح الفعليـة المتَوقعة نظير الإدارة.

٢- يقوم المصرف بسداد قيمة المطبعة بالكامـل عنـد التعاقد (التكلفة الفعلية للطابعة ٢,٥٠٠,٠٠٠ درهم).

٣- يشترط ثبات قيمة الأصل خلال فترة التعاقـد، فقـد اتفق الطرفان على أن تكون المشَـاركة متناقصـة، على أن يقوم العميل بالسداد على أساس ما يلي:

- سداد حصة دورية سنوية مقدارها ٢٠٠,٠٠٠ درهم ابتداء من السنة الثانية كحصة للمشَاركة فـي قيمـة الأصل وحتى يمتِلك العميل الطابعة.
- احتجاز الأرباح الدورية السنوية للعميل عن طريـق البنك حتى يتم سداد الأصل بالكامل.

وبفرض أن المشروع يتوقع أن يحقق أرباحـا خلال العشر سنوات كالتالي:

السنة الأولى	٥٠٠,٠٠ درهم
السنة الثانية	٤٥٠,٠٠٠ درهم
السنة الثالثة	٤٠٠,٠٠٠ درهم
السنة الرابعة	٤٥٠,٠٠٠ درهم
السنة الخامسة	٥٠٠,٠٠٠ درهم
السنة السادسة	٦٠٠,٠٠٠ درهم
السنة السابعة	٤٠٠,٠٠٠ درهم
السنة الثامنة	٥٠٠,٠٠٠ درهم
السنة التاسعة	٥٥٠,٠٠٠ درهم
السنة العاشرة	٤٠٠,٠٠٠ درهم

المطلوب:

- احسب إجمالي أرباح العميل السنوية نظير المشَاركة في رأس المال وعنصر العمل.
- احسب متى ستئول ملكية الأصل للعميل.

الفصل الحادي عشر

الاستخدامات الخِدْمِيَّة للمصارف الإسلامية

يمكن تقسيم أهم استخدامات الأموال للبنوك الإسلامية التي تندرج تحت المفهوم الخِدمِي إلى:

١- القَرض الحسن.

٢- توزيع أموال صندوق الزكاة والصدقات.

٣- الإجارة Ijara (Lease).

١ ـ القَـرض الحسـن (Interest – free – Loan) Kard Hossan:

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم قروض بدون فوائد في بعض الحالات وذلك كنوعٍ من المسـاعدات الاجتماعيـة لأفـراد المجتمع، وعادةً ما يستَرد المصرف الإسلامي أصل القرض بدون أية زيادة. ويفضل عادةً ألا نستخدم أموال الزكاة عنـد تقديم القروض الحسنَة، لذلك تقوم البنوك الإسلامية باستثمار نِسبٍ معينة من الحسابات الجارية بعد أخذ موافقة أصـحابها في تمويل القُروض الحسنَة للمحتاجين.

٢ ـ توزيع أموال صندوق الزكاة والصدقات:

من أهم الاستخدامات الخِدمِية للبنوك الإسلامية هي توزيع أموال صندوق الزكاة والصـدقات، حيـث يجـوز للبنـوك

الإسلامية أن تُنْشِئ أجهزة متخصصة في توزيع أموال الصدقات حسب مصاريفها الشرعية أو رغبة أصحابها. هذه الخِدمة تعتبر أحد وسائل تطبيق المبادئ الإسلامية في المجتمع.

ويبين الجدول رقم (١) حساب إيرادات ومصروفات صندوق الزكاة لبنك فيصل الإسلامي المصري عن العام المنتهي في ٣٠/ ١٢/ ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥).

ويمكن من الجدول تحديد أهم استخدامات الأموال لصندوق الزكاة في البنود التالية:

أ- زكوات الأفراد.

ب- زكوات الطلاب.

ج- زكوات المساجِد الأهلية.

د- زكوات الجمعيات المشْهرة بوزارة الشئون الاجتماعية.

ه- مسابقات تحفيظ القرآن التي ينَظمها البنك.

وجدير بالذكر أن من أهم مصادر الأموال لصندوق الزكاة حسابات الاستثمار الخيرية. ويجِيز النظام الأساسي لبنك فيصل الإسلامي المصري قبول الهبات والتبرعات من

الأفراد والهيئات مع جواز اشتراطهم تخصيص استخدامها في أغراض معينة لا تشوبها حرمة شرعية.

جدول رقم (١)

بنك فيصل الإسلامي المصري

حساب إيرادات ومصارف صندوق الزكاة (١٩٨٥)

مصروفات		إيرادات		جنيه مصري
١٤٠٤ هـ	١٤٠٥ هـ	البيان	١٤٠٤هـ	١٤٠٥هـ	البيان
٣٢٩٠٠٦	٦٢٣٨٧	زكوات للأفراد	١١٩٨٥٨	٤١٦٥٢٧	رصيد أول المدة
٤١١٢٧٧	٧٨٤٢١٤	زكوات للطلاب وقيمة المخصص لطلاب الجامعات للعام الدراسي ٨٥/ ٨٦	٣٦٣٦٢٣	٦٩٦٠٢٤	زكاة حقوق الملكية (المساهمين)
			٢٦٩٢٧٦	٦٠٢٥٠٧	زكاة أصحاب حسابات الاستثمار
٤٥٦٠٣	٦٦٠٥٤	زكوات للمساجد الأهلية			
٨٦٧٩٣	١٣٨٤٠٨	زكوات للجمعيات الأهلية المشْهرة	١٠٦٦٧٥	١١٤٤٢١	زكاة مقدمة من الأفراد
			١٣٦٨٠	٦٦٤١	عوائد حسابات الاستثمار الخيرية
٤٤٤٥٦	٦٧٠٩٤	مصروفات إدارية وعمومية			
٤٤٥٠٥	٦٢٢٢٦	زكوات مستَحقة تحت الصرف	١٧٥٠٠	.....	ما سبق تخصيصه لطلاب الجامعات ٨٤/ ١٩٨٥ م
٧٧٠٠٢٢	٢٩١٤٥	زيادة الإيرادات عن المصروفات			
١٢٠٠٠٠	-	المستحق لشركة بيع المصنوعات	.....	١٣٢٩٦٨	إيرادات متنوعة
			٢٠٦٥٠	٣٨٤٤٠	تبرعات
١١٦٨٧٦٢	٢٠٠٨٥٢٨	المجموع	١١٦٨٧٦٢	٢٠٠٨٥٢٨	المجموع

جدول رقم (٢)

بنك فيصل الإسلامي المصري

بيان تفصيلي عن حسابات الاستثمار الخيرية عـن العام المالي المنتهي فـي ٣٠/ ١٢/ ١٤٠٥ هـ ـ (١٩٨٥ م)

رقم الحساب	الغرض من الحساب	عدد الحسابات	جملة المبالغ المودعة	
			جنيه مصري	دولار أمريكي
١	تصنيع أجهزة تعويضية وعلاج طبيعي	٤	١٢٨٣٧٦	
٢	نشاط ومسابقات حفظ القرآن الكريم	٣	٦١٠٠٠	
٣	رعاية طلاب بالأزهر وغيره من دور العلم مصريين وأجانب	٢	٩٠٠٠	١٥٠٠٠
٤	المساهمة في بناء مساجد	٢	١٠١٣٢	
٥	ابتعاث داعية إسلامي لبلاد الأقليات الإسلامية	١		١٠٠٠
٦	الإنفاق على جمعيات خيرية محددة الإنفاق على أسر وأشخاص فقراء وأيتام محددين	١	١٠٠٠	
٧	الإنفاق في المصارف الشرعية للزكاة	٤	٢١٠٠٠	٧٠٠٠
٨	الإنفاق على أوجه البر بعد وفاة المودع	٥	٢٣١٠٠	
٩		١١	١٥٠٧٠٠	٩٠٠٠
	جملة	٣٣	٤٠٤٣٠٨	٤١٠٠٠
	حسابات يستهلك أصلها في أغراض بناء مساجد ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم وجمعيات أخرى محددة	٢	٦٥٦٨	١٢٦٤٧٤
	إجمالي حسابات الاستثمار الخيرية	٣٥	٤١٠٨٧٦	١٦٧٤٧٤

المصدر: بنك فيصل الإسلامي، التقرير السنوي لمجلس الإدارة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

٣ ـ عقد الإجارة Ijara (Lease) contract:

يقوم البنك الإسلامي بتأجير المعدات والآلات التي يحتاج إليها العملاء مقابل عقد إجارة متفق عليه من كِلا الطرفين، ويتضمن العقد مدة الإيجار، وقيمة الإيجار، وشروط السداد. ويجوز للبنك في بعض الأحوال أن يتفق مع العميل المؤَجر على شراء وتَملُك الأصل المؤَجر طبقًا لشروط معينة.

ثالثًا: الأنشطة والعمليات المصرفية للبنوك الإسلامية

تحدثنا في الأجزاء السابقة عن الاستخدامات الاستثمارية والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية، ويخصص الكاتب هذا الجزء للحديث عن أهم الأنشطة والعمليات المصرفية الأخرى التقليدية والحديثة التي تقدمها البنوك الإسلامية.

نود أن نشير إلى تعدد وتنوع الأنشطة والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى

الاستخدامات الأساسية للأموال التي سبق أن أشرنا إليها على الصفحات السابقة.

ونورد فيما يلي حصرا لأهم هذه الأنشطة:

١- فتح الاعتمادات المستَنَدِية للواردات والصادرات.

٢- إصدار خطابات الضمان.

٣- تَظْهِير وتحصيل الأوراق التجارية والكمبيالات المستَنَدِية للتجارة الداخلية والخارجية.

٤- القيام بالتحويلات النقدية الداخلية والخارجية.

٥- شراء وبيع العملات الأجنبية.

٦- القيام بأعمال الوساطة والسمسرة.

٧- تقديم الاستشارات الفنية وإدارة الصناديق الخاصة والصناديق الموضوعة تحت إدارة البنك.

٨ ـ الأنشطة الخاصة بالأوراق المالية:

أ- طرح وإصدار الأسهم للاكْتِتَاب العام.

ب- تحصيل قسائم " كوبونات" الأوراق المالية.

ج- شراء وبيع (تداول) الأوراق المالية لصالح العملاء، بالإضافة إلى تكوين محفظة استثمارات البنك في الأوراق المالية.

٩ ـ حفظ الأمانات:

أ- تأجير الخزائن الحديدية Safe box.

ب- تأجير المخازن.

ويقوم البنك الإسلامي بتأدية الخدمات السابقة لعملاء البنك مقابل أجر أو عمولة مقَابِل العمل أو الخدمة المؤَداة، بشـرط أن لا يرد على هذه الخِدمة المصـرفية محظُـور شَـرعِي، ويحكم ذلك عقد الإجارة في الفقه الإسلامي.

المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية:

يهدف هذا الجزء إلى إلقاء الضوء على أهم المؤسسـات المالية الأخرى غير المصـرفية، مثـل: شـركات التـأمين الإسلامية، والشركات الإسلامية للتجارة والخدمات والتمويل.

١ ـ شـركات التـأمين الإسـلامية Islamic insurance companies:

احتل موضوع التأمين في الفكر الاقتصـادي الإسـلامي الحديث اهتمام قليل من العلماء مقارنة بالاهتمـام والتطـور الذي لحق بالبنوك الإسلامية. بالرغم من ذلك فـإن حاجـة المسلم إلى خدمة التأمين جعلت الفقهاء والعلماء يهتمون بهذا

الموضوع الذي لا يقل أهميةً عن الخـدمات التـي تقـدمها المصارف.

يرى الباحثون أن التأمين التجاري حسب العقـود التـي تقدمها شركات التأمين التقليدية تتعارض مع الشريعة لعـدة أسباب نوردها فيما يلي:

أ ـ شُبهةَ الربا، ذلك أن هذا العقد ينطوي على معارضة مال بمال، والمبادلة تتم بين دينٍ مؤَجل ـ هـو القسـط ـ ودينٍ معلق ـ هو التعويض ـ ومبلغ التعويض يفُوق مبلـغ القِسط.

ب ـ شبهة الغَرر الكثير، إذ أن كِلا الطرفين لم يعـرف وقت العقد مقدار ما يعطِي أو يأخُـذ، ولـو كـان عنصـر الاحتمال أقل بالنسبة للمؤمن الذي يحسِن تقدير الاحتمـالات ويلتزم الأسس السليمة والإحصائية في التـأمين؛ وذلـك لأن المستَأمن يظل جاهِلاً مقدار ما يعطِي وما يأخُذ، وفي هذا من الغَرر ما يكفي لإفساد عقد التأمين.

جـ ـ شُبهة القِمـار، ذلـك أن المـؤمن يتحمـل عـن المعرضِين للكوارث مخاطرهم، دون أن يكون له مقدرة على منعها أو تقليلها (وقد رد البعض على هذا بأن التأمين توحيد

لمخاطر قائمة بتوزيع تكلفتها على كُل المعرضِين لها بخلاف القِمار الذي يوجِد مخاطر لا وجود لها عـن طريـق اللهـو واللعب، ويؤدي دائما إلى ربح أحدٍ علـى حسـاب شـخص آخر).

التجأ العلماء للأسباب السـابقة إلـى التـأمين التعـاوني أو التبادلي الذي يكْتَتِب فيه المستَأمنُون فقـط عـن طريـق الاشتراكات التي تستخدم في أداء التعويضات المستَحقة لمن يصيبه الخطر المتوقع من المستَأمِنين. ويشترط في العقد أن تُرد أية زيادة عن التعويضات للمشتركين، وفي حالة نقـص هذه الأموال يلتزم الأعضاء بتغطية العجز. وتحقق الشـروط السابقة مبدأ المشَاركة في الخطر بناء على النتائج الحقيقيـة لجميع المشتركين في عقد التأمين.

إذن الشكل القانوني لشركة التأمين الإسلامية هو عبـارة عن مؤسسة تعاونية يملكها ويديرها المستَأمنُون ولا تسـعى إلى تحقيق ربح.

ومفهوم التأمين التعاوني مقبـول مـن قبـل التشريع الإسلامي للأسباب التالية:

أ- تعاون المستَأمِنين أصحاب بوليصة التأمين التعـاوني Policy – Holders في نشاط لتحقيق المنفعة العامة فيما بينهم.

ب- يقوم كُل مستأمن من أصحاب البوليصة بدفع القسـط الخاص بمساهمته؛ وذلك لمسـاعدة زملائـه الـذين يحتاجون للمساعدة.

ج- يقوم مفهوم التأمين التعـاوني تحـت مبـدأ عقـود التبرعات Donation contract الذي يبغي توزيـع الخسائر Fraction losses وتوزيع الالتزامات بنـاء على نظام مشَاركة مجتمع المستأمنين Community pooling system.

د- لا تهتم عقود التبرع بتحقيق أية مميزات على حساب الأعضاء المشاركين.

ه- سوف يتم التقليل والتخاص من عنصر عـدم التأكـد Uncertainty والخطر وذلك عن طريـق توزيـع الخطر والمساهمة بين المشاركين.

ويجوز أن تقوم شركة التأمين الإسلامية باستثمار المبالغ المكْتَتَبة من المستَأمِنين؛ وذلك بهدف تنمية الاكْتِتَاب لتقليـل حجم الأقساط.

أهم شروط عقد التأمين التعـاوني لشـركات التأمين التعاونية الإسلامية:

أ- شرط التَخَصص.

ب-شرط المشَاركة.

ت-شرط الاستثمار.

أ ـ شرط التخصص: Speciality condition:

وهذا يؤكد أن طبيعة وظائف الشـركة مطابقـة لمبـادئ الإسلام التعاونية.

Islamic cooperative principles

ب ـ شروط المشَاركة:

Partnership condition.

يعطي هذا الشرط أصحاب البوليصة حق المشَاركة فـي الأرباح الفائضة كما يجعلهم ملتزمين بسداد العجـز الـذي

يمكن حدوثه نتيجة لعدم كفاية أقساط الاكْتِتَاب فـي تغطيـة الخسائر التي حدثت.

٣ ـ شرط الاستثمار Investment condition:

يشير هذا الشرط إلى أنه يجب أن تلتزم شركات التـأمين الإسلامية بالاستثمار في المجالات التي تتفق مـع الشـريعة الإسلامية والتي تبتعد عن التعاملات الربوية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المساهمين في بوليصة التأمين يجب أن يكون لهم حق التمثيل فـي مجلـس إدارة شـركة التأمين وحق الاطلاع على نتائج الأعمال.

ويجوز لشركات التأمين الإسلامية استخدام خدمة إعـادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين (إن وجدت).

أنشئت أخيرا مجموعة من شركات التأمين الإسلامية فـي العالم الإسلامي وقد ساعد على إنشائها البنـوك الإسـلامية، ومن بينها شركة التكافل الإسلامية التي أنشأتها مجموعة دار المال الإسلامي القابضة.

ومن أول شركات التأمين الإسلامية في العـالم العربـي هي: شركة التأمين الإسلامية بالخرطوم، التي أسسـها بنـك

فيصل السوداني في مارس ١٩٧٨ برأس مال قدره مليـون جنيه سوداني.

وتقوم شركة التأمين الإسـلامية التابعـة لبنـك فيصـل الإسلامي بتقديم خدماتها في مختلف مجالات التأمين، ما عدا التأمين على الحياة، بالإضافة إلى الاستشارات الفنية اللازمة لتخطيط برامج التأمين.

وتتركز معظم استثمارات شركات التأمين الإسلامية فـي عقود المضاربة الشرعية، والمجالات المباحـة للاسـتثمار. ويستخدم فائض أقساط التأمين في اسـتهلاك رأس المـال، وتكوين الاحتياطيات، والتوظيف، والتوزيع على المستأمنين، وما يحصل عليه المساهمين من أرباح يشكل نتيجة توظيـف رأس المال للشركة فقط.

٢ ـ الشركات الإسلامية للتجارة والتمويل:

مع زيادة الاهتمام بتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي خلال العشرين سنة الماضية، تعددت وتنوعت أنـواع المؤسسـات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى البنوك وشـركات التـأمين الإسلامية. فقد ظهرت خلال العشرين سنة الماضية العديـد من الشركات الإسلامية المتخصصة فـي مجـال التجـارة

وتجميع الأموال بغرض استثمارها بما ينطبق ومبادئ الاقتصاد والشريعة الإسلامية.

وعلى المستوى العالمي أنشئت العديد من الشركات الإسلامية للاستثمار والتمويل والتنمية، نورد منها على سبيل المثال فقط أسماء الشركات التالية:

١- شركة البحرين الإسلامية للاستثمار.
٢- شركة البركة للاستثمار - لندن.
٣- الشركة الإسلامية للاستثمار بفيينا.
٤- الشركة الإسلامية للاستثمار بالنيجر.
٥- الشركة الإسلامية للاستثمار بالسنغال.
٦- شركة الاستثمار الإسلامية بالسودان.
٧- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات بالسودان.
٨- خدمات الاستثمار الشرعي (سويسرا).
٩- الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (الشارقة).

علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية [٢٩]:

عندما أنشئت المصارف الإسلامية لأول مرة في الـدول الإسلامية أعطاها القانون الحق في التعامـل طبقًـا لقـانون خاص يتفق مع المبادئ التي تُنَادي بها، آخذًا فـي الاعتبـار طبيعة استثماراتها والتي تختلف عن نظام البنـوك التقليديـة التي تتعامل بسعر الفائدة الثابت.

---

(٢٩) اعتمد الكاتب في إعداد هذا الجزء على المراجع التالية:

أ ـ إسماعيل حسن، العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، المصرف الإسلامي الدولي للاسـتثمار والتنميـة. مركـز الاقتصـاد الإسلامي، برنامج الخدمات المصرفي ة من منظور إسلامي.

ب ـ با بكر محي الدين قبلي، علاقة البنـك المركـزي بـالبنوك الإسلامية، مجلة المال والاقتصاد، العدد الثالث، فبرايـر ١٩٨٦، ص ١٥ ـ ١٩.

جـ ـ عبد الرحيم بشير، تأثير السياسات النقدية والائتمانية لبنـك السودان على البنوك الإسلامية ممثلة فـي بنـك فيصـل الإسـلامي بالسودان، بنك فيصل السوداني، المجموعة العربية، بحث رقم ٢.

د ـ محمد هاشم عوض، دليل العمل في البنوك الإسلامية، مرجـع سابق ذكره، ص ٢٩ ـ ٣٢.

ولقد بدأت حكومات بعض الدول مثل: مصر والسـودان في تطبيق قواعد الرقابة بواسطة البنـوك المركزيـة علـى استثماراتها وأنشطة البنوك الإسلامية. وقد تناول العديد مـن الكُتاب علاقة البنك المركزي بـالبنوك الإسـلامية، وأثـر سياسات البنك المركزي على أداء البنوك الإسلامية.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات:

١- لا تتعارض معظـم إجـراءات البنـك المركـزي والقواعد التي يطبقها للرقابة على البنوك الإسلامية مع سياسات البنك الإسلامي فيما يتعلق بالاسـتثمار بناء على مبدأ المشَاركة، والبعد عن الربا، ولكنها قد تحد من نشاط هذه البنوك.

٢- الاعتراض الأساسي على المعاملات التي تنطـوي على وجود سياسة سعر الفائدة وضرورة اسـتبدالها بوسائل تؤثر على حجم الاستثمارات عـن طريـق التَحكُم في النِسب التي تتم بها المشَاركة في الأرباح بين البنوك الإسلامية وعملائهـا، أو اللجـوء إلـى الوسائل الكمية الأخرى البديلـة. عنـدما تـدخلت حكومات بعض الدول وفرضت رقابة على البنـوك

الإسلامية من قِبل البنك المركـزي كـان الهـدف الأساسي هو المحافظة على أموال المودعين لـدى هذه البنـوك، والتأكـد مـن قيامهـا بالاسـتثمار، والاستخدام في المجالات المشروعة، وذلـك إلـى جانب التأكد من توفر درجة السيولة الملائِمة حتـى تقابل هذه البنوك التقلبات المتَوقعـة فـي عمليـات السحب والإيداع.

كان هذا هو الهدف الأساسي، ولكن يظهر واضحا أن هذه الوسائل قد لا تتفق مع طبيعة الاستثمار بالبنوك الإسـلامية؛ وذلك لأن حسابات الاستثمار ـ على سبيل المثال بالبنـك ـ تمثل مشَاركة وليست من قِبل الائتمان.

٣- تؤدي سياسة الاحتياطي النقدي إلى عـدم اسـتثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار بالكامل أو تعطيل أموال المودعين عن الاستثمار على غير رغبـتهم التي اتفق عليها في التعاقدات بين المودعين والبنك الإسلامي.

٤- بالنسبة لنسبة السيولة يمكن قبول فكرة تطبيقها على الحسابات الجارية دون الحاجة إلى تطبيقهـا علـى

حسابات الاستثمار؛ لأن هذا قد يحول دون توجيـه أرصدة هذه الحسابات إلى ما أُودِعت من أجله.

ويشير أيضا بعض الكُتاب إلى عدم قُدرة البنوك الإسلامية على استخدام أدوات السيولة المعروفة مثـل أذون الخزانـة والسندات الحكومية والأوراق التجارية المخصـومة؛ وذلـك لمعالجة مشكلة السيولة ويجب استبدالها بأصول أخرى مثـل أسهم الشركات المدرجة في البورصة.

٥- صعوبة اقتراض البنـوك الإسـلامية مـن البنـك المركزي مثل البنوك التقليدية عندما تحتـاج إلـى سيولة، ولا بد من وجود بديل لها من خلال سـوق مالي إسلامي تعاوني يمكِن إنشـاؤه مـع البنـوك الإسلامية المحلية والعالَمِية،وهذا بالطبع لا يضـعها في موقف متكافئ مع البنوك التقليدية عنـد تطبيـق قواعد الرقابة التي تُطَبق على البنوك التقليدية التـي يمكِن أن تَقْتَرِض من البنك المركزي.

٦- إن تطبيق سياسة ضبط الائتمان والسقُوف الائتمانية يؤدي إلى انكماش استثمارات البنـوك الإسـلامية ويحد من قدرتها على استثمار الأموال، وخاصة أن

المصدر الأساسي للأموال ليست الودائع طويلة الأجل بل حسابات الاستثمار التي تتجه إلى توظيفات في صورة مشاركات وليست ديون بالمعنى التقليدي. ولذلك لا بد من أخذ ذلك في الاعتبار عند الرقابة على البنوك الإسلامية.

تقييم تجربة رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في السودان:

من الدول التي تطبق قواعد الرقابة الخاصة بالسياسات النقدية والائتمانية بواسطة البنك المركزي على البنوك الإسلامية السودان. يتناول المؤلف في هذا الجزء أهم النتائج التي توصل إليها أحد الباحثين في دِراسةٍ لتأثير قواعد البنك المركزي على أحد البنوك الإسلامية في السودان [٣٠].

---

(٣٠) راجع في ذلك بالتفصيل:

ـ بكري عبد الرحيم بشير، تأثير السياسات النقدية والائتمانية لبنك السودان على البنوك الإسلامية ممثلة في بنك فيصل الإسلامي السوداني، ص ٢٣ ـ ٣٨.

ومن أهم وسائل الرقابة على البنوك التي يطبقها البنك المركزي السوداني باختصار هي:

١- سياسة السقُوف الائتمانية وقواعد ضبط التوسع في الائتمان.

٢- سياسة نِسبة السيولة (١٠ % من جملة الودائِع بجميع أنواع حساباتها).

٣- سياسة سعر الفائدة.

٤- **اللجان الاستشارية**: لجان تابعة للبنك المركزي لدراسة واتخاذ القرار النهائي في جميع طلبات التسهيلات الائتمانية التي ترد إلى البنوك التجارية، وتبلغ قيمتها ١٥٠ ألف جنيه سوداني، أو ما يزد على ذلك.

ونورد فيما يلي ملخصا لنتائج الدراسة التي أعدها الباحث عن تأثير هذه السياسات النقدية والائتمانية على نشاط بنك فيصل الإسلامي السوداني:

(١) أدت سياسة سقُوف الائتمان إلى انكماش استثمارات البنك، وأثرت على سياسة تخطيط وتخصيص الأموال في مجالات الأنشطة

المختلفة، والحد من قدرة البنك على التوسع في المستقبل. وقد اضطر البنك إلى توجيه استثماراته إلى قطاعات معينة حتى لا يتخطى سقوف الائتمان.

أدى انخفاض حجم الاستثمار الكلي للبنك إلى مجموعة من الآثار الجانبية:

أ- انخفاض ربحِية البنوك الإسلامية وعائد المستثمرين.

ب- قرر بنك فيصل الإسلامي السوداني إصدار قرار داخلي بعدم تشجيع قبول ودائِع الاستثمار، وقَفْلَ الباب أمامها؛ وذلك لعدم إمكانية استثمارها في ضوء سياسات سقُوف الائتمان التي يصدِرها البنك المركزي.

ج- هز الثقة في قدرة البنوك الإسلامية وقدرتها على الاستثمارية مما أدى إلى نَقْص معدلات الزيادة في الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

د- تقييد الاستثمارات أدى إلى تقليـل التعامـل بصيغ: المشَاركة والمضاربة والمرابحة ممـا يؤدي إلى زيادة قيام الأفراد بالتعامـل مـع البنوك التقليدية باستخدام معدل الفائدة.

ه- تؤدي سياسة السقُوف الائتمانية إلى التـأثير على اسـتثمارات البنـوك واتجاههـا إلـى الاستثمارات قصيرة الأجل سريعة الربح بدلاً من تشجيع الاستثمارات فـي المشـروعات التَنْموية طويلة الأجل؛ وذلك للمحافظة علـى هـامش الـربح المطلـوب توزيعـه علـى المستثمرين.

(٢) أثر سياسة إيداع ١٠ % مـن أرصـدة البنـك الإسلامي ببنك السودان المركزي:

أدت هذه السياسة إلى زيادة سيولة بنك فيصل الإسـلامي السوداني؛ لأن هذه الأموال لا تُعتَبر من قِبل الاستثمار، بـل هي أموال معطلة وتعتبر من قِبل الإخلال بعقود العملاء التي تستوجب أن يقوم البنك باستغلال حسابات الاستثمار أحسـن

استغلال. لذلك يمكن تطبيق هذه القاعـدة علـى الحسـابات الجارية فقط التي لا يستَحق عليها أي عائد.

(٣) سياسة رفع أسعار الفائدة:

مع تطبيق قواعد الرقابة على البنوك الإسلامية صـاحب ذلك قيام البنك المركزي السوداني برفع سِعر الفائدة مع تقييد استثمارات البنوك الإسلامية مما أدى إلى زيادة العائـد مـن أسعار الفائدة الثابتة عـن العائـد الـذي يتحقـق بـالبنوك الإسلامية، وقد ذكر الباحث أن هذه السياسة في مجملها تعتبر إجحافًا في حق البنوك الإسلامية والمستثمرين فيه، ووقْـفٍ لعملية نموها وازدهارها؛ حيث إن البنك الإسـلامي يـوزع العائد بناء على العائد الحقيقي في نهاية فترة الاستثمار.

كما أكد الباحث أيضا على أن مخاطر المستثمرين بالبنك الإسلامي أكبر لعدم اليقين بالعائد منها، ولاحتمال الخسـارة وطول فترة استحقاق الأرباح (ثلاثة أشهر على الأقل).

ومع ارتفاع خطر الاستثمار يجب تَوقع عائِدٍ أكبـر مـن العائد غير الخطر Risk – free – investment المتَمثـل في العائد على المدخَرات ذات سعر الفائـدة الثابـت الـذي

توزعه البنوك التقليدية؛ لذلك يجب أن يأخذ البنك المركـزي ذلك في الاعتبار عند قيامه بالرقابة على البنوك الإسلامية.

تأثير وجود اللجنة الاستشارية علـى البنـوك الإسلامية:

إن قيام البنك المركزي السوداني بمراجعة المشـروعات الإنتاجية الخطرة يهدف إلى إخضـاع التسـهيلات الكبيـرة للدراسة قبل قرار البت والموافقة عليها، وقد يكون من أدوات السيطرة على حجم الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات الاقتصاد المختلفة.

ولكن على الجانب الآخر، فإن طبيعة معـاملات البنـك الإسلامي لا تُمثل قروضا أو ائتمانًا، بل هي استثمارات بين العملاء والبنك مقَيدةً بشكل التعاقدات التي تتم بينهما في شكل المشَاركة والمضاربة والمرابحة.

وعملية عرض الدراسات الخاصة بهذه الاستثمارات مرة أخرى على البنك المركزي السوداني يقَيد البنـك الإسـلامي ويحد من قدرته على سرعة تنفيذ هذه الاستثمارات مع وجود خطر عدم موافقة اللجنـة الاستشـارية علـى تنفيـذ هـذه المشروعات، الأمر الذي قد يشجع البنوك الإسـلامية علـى

القيام بالاستثمارات أقل من ١٥٠ ألف جنيه، والتي تتصـف بصغر حجم المشروعات ولا تشجع على تمويل المشروعات طويلة الأجل.

ويمثل العرض السابق الموجز لعلاقة البنـك المركـزي بالبنوك الإسلامية مثالاً عمليـا للقيـود المفروضـة علـى استثمارات البنوك الإسلامية والتي تحتـاج إلـى دراسـات مستَفْيِلية تفصيلية.

ويؤَيد المؤلف آراء الباحثين التي تُنَادِي بضرورة وجـود معايير وضوابط خاصة للتقييم والرقابة على نشـاط البنـوك الإسلامية تتفق مع طبيعة نشاطها الذي يختلـف كُليـةً مـع طبيعة نشاط البنوك التقليدية، بالإضافة إلى الرقابة في حدود أحكام الشريعة الإسلامية، والأحكام الواردة بالنظام الأساسي لكل بنك.

وإذا كان هناك ضرورة لرقابة البنوك المركزية التقليديـة على البنوك الإسلامية فإننا نرى حتمية وجود شعبة خاصة، أو إدارة للرقابة على البنوك الإسلامية بالبنك المركزي تقوم بتطوير وإعداد قَواعِد ونظمٍ للرقابة خاصة، كمرحلة تمهيدية لحين إنشاء بنوك إسلامية مركزية سواء محلية أو دولية.

المشاكل والقيود التي تواجه البنوك الإسلامية:

تواجه المؤسسات الماليـة الإسـلامية خاصـة البنـوك الإسلامية مجموعة من المشاكل والقيود بعضها يرجع إلـى البيئة التي تعمل من خلالها، والبعض الآخـر إلـى القِـوى البشرية اللازمة لرفع كفاءة الاستثمارات المالية، بالإضـافة إلى المشاكل الخاصة بالبيئة والمشـاكل القانونيـة، وأخيـرا المشاكل التي تتعلق بطبيعة أنشطة البنك نوردها فيما يلي:

١ ـ صعوبة توفر العمالة المتخصصـة فـي الاستثمارات الإسلامية:

إن أول مشكلة أساسـية، مـن وجهـة نظرنـا، تواجـه المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك الوحـدات الاقتصـادية الإسلامية هي مشكلة عدم توفر العمالـة المسـلِمة المؤْمِنَـة بعقيدتها أولاً، ثُم المدربة على أنواع الأنشطة المرتبطة بعمل هذه المؤسسات ثانيا، فِبدون هذه العمالة المؤْمِنَـة بعقيـدتها لا يتَّوقع إخلاصها في تنفيذ العمل، والفكرة التي بِنيت عليها أساسا عمل هذه البنوك.

وتجدر الإشارة إلى أن ٩٠ % من عوامل نجاح أية مؤسسة مالية يتوقف على عنصر العمل، فهو أحد العناصر الأساسية للإنتاج، وبدون توفر عمالة جيدة لا يستطيع البنك تحقيق أهدافه.

معظم العمالة التي تُوجد حاليا بهذه المؤسسات الإسلامية كانت تعمل من قبل بمؤسسات مالية تقليدية، ولم يتم اختيارها على الأسس السليمة؛ وذلك نتيجة للتوسع السريع في إنشاء هذه البنوك وللاستفادة من خبرتهم السابقة. أدى هذا إلى التحاق هذه العمالة بالمصارف الإسلامية دون أن يتوفر لديها المعايير التالية:

أ- الفهم الواضح للفرق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي.

ب- عدم وضوح صيغ العمل في البنك الإسلامي مثل: الاستثمار في المضاربة والمشَاركة ونوعية الخدمات المصرفية التي يقّدمها البنك الإسلامي.

ج- لا يوجد اتفاق بين العاملين على ماهية البنوك الإسلامية أو أهداف البنوك الإسلامية.

د- من النقاط الخطيرة أيضا، عدم توفر خصائص معينة للقيادات الإسلامية التي تسـيطر علـى إدارة هـذه الوحدات الاقتصادية الإسلامية مثل:

- العقيدة الصحيحة.
- الشُورى في اتخاذ القرار.
- حسن اختيار العاملين.
- ترشيد التكاليف وعدم الإسراف.
- الأسلوب الدِيمقْراطِي في الإدارة.
- تدريب العاملين وتنمية مهاراتهم، وخَلْق صف ثـانٍ من القيادات.
- تحديد الأجور على أساس نظام الأجر العـادل كمـا حدده الإسلام.
- المتابعة والتقييم المستمر لنشاط البنك.
- تقليل السيولة وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة.
- حسن اختيار فرص الاستثمار.
- وضع نظام دقيق لإثَابةِ العاملين وتَرقِيتهم.

ويرى البعض أن عملية اختيار العمالـة المناسـبة مـن العمليات الصعبة. ونحن نعارض هذه الفكرة؛ فـإن العلـوم

الإدارية الحديثة قد أتاحت لإدارة الأفراد الفرصـة لاختيـار العـاملين بأسـاليب عديـدة مثـل: الاختبـارات الشـفوية والتحريرية، أسلوب المقابلات المتَعمقَة، وأسـلوب التَحـري الدقيق عن هذه العمالة. هذه الأساليب تحد من تسرب العمالة غير المؤْمِنَة بالفكرة إلى مثل هذه المؤسسات، والبعـد عـن الأسلوب الشخصي والوساطَة في عملية التعيين.

ومن الأمور الهامة لتنمية قـدرات العـاملين: **التـدريب**. ويحتاج التدريب إلى توفر المدربين المتخصصين في مختلف العلوم الاجتماعية ذات الخلفية الإسلامية والعقائدية، وتـوفر مراكز التدريب المتخصصة لشرح التطبيق العملي لأنشـطة المؤسسات المالية الإسلامية.

٢ ـ المشاكل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها هذه البنوك:

هناك مجموعة من العناصر التي ترتبط بالبيئة التي تعمل من خلالها البنوك الإسلامية ولها تأثير مباشر على نشـاطها مثل:

أ- وجدت البنوك الإسلامية نفسها تنافس بنوكًا تعمل بفوائد، ومؤسسات مالية أخرى عريقة متقدمة لها قوة في السوق المالي، وتسيطر على معظم الاستثمارات، الأمر الذي جعل البنوك الإسلامية تواجه تحدياتٍ كثيرةً وتحتاج إلى تطويرٍ مستمرٍ في أساليب العمل؛ وذلك حتى يمكِن أن تتفاعل مع المواقف المتَجددة الموجودة بالواقع العملي.

ب- واجهت البنوك الإسلامية عند الإنشاء العديد من المشاكل المتعلقة بالإجراءات والتعقيدات الإدارية للحصول على الموافَقَات التي تفرضها الأجهزة الحكومية.

ج- هناك اختلاف واضح بين مبادئ الاستثمار الإسلامي والمناخ والسوق المالي الذي تعيش فيه هذه البنوك، حيث تعمل في ظل مجتمع يتعامل بالفوائد ولا يطَبق فيه كُل قواعد الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يصعب من الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات المالية.

د- الضغُوط التي تفرضها الأجهزة الرقابية على هذه البنوك مثل: تطبيق قواعـد وأسـاليب الرقابة من البنك المركزي مما يحـد مـن قدرتها على التوسع والاستثمار.

ه- صـعوبة اختيـار المسـتثمرين والعمـلاء المشاركين في عمليات المشَاركة والمرابحة والمضاربة؛ وذلك من أجل تقليل المخـاطر التي يتعرض لها رأس المال، ولـذلك فـإن معظم الاستثمارات قد تُوجه إلى المرابحـة لقلة المخاطر عن باقي صور الاستثمار.

و- بعـض إدارات البنـوك الإسـلامية نقلـت النموذج التقليدي للبنوك التي تتعامل بالفائدة مع تغيير أسماء الإدارات، مثلاً مـن قسـم الائتمان إلى قسم الاستثمار بدون الاسـتفادة من خبرات البنوك الإسلامية الرائـدة فـي الاستثمار الإسلامي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك الكثيـر مـن علامـات الاستفهام تثيرها تجربة وجود فروع للمعـاملات الإسـلامية

تابعة للبنوك الربوية، وكيفية تنظـيم التعامـل بـين البنـك الرئيسي الربوي وفرع المعاملات الإسلامية.

من أهم هذه التساؤلات: إذا كان البنك الذي يعمل بسـعر الفائدة الثابتة يؤْمِن بالفكر الاقتصادي الإسـلامي، وينشـئ فروعا للبنوك الإسلامية فكيف يمكـن الجمـع بـين الفكـر الرأسمالي التقليدي والإسلامي في وقت واحد، أم هو مجـرد تَسويق لخدمة يحتاجها المستهلك في المجتمع الإسلامي.

هذه علامات استفهام تحتاج إلى دراسة وتوضيح لطبيعـة العلاقة بين الفرع الإسلامي والبنك التقليدي من حيث مـدى الإيمان بالفكرة، ومدى خلو ونقاء معاملات الفروع من شُبهة الربا.

٣ ـ المشاكل القانونية التـي تتعـرض لهـا تعاقدات البنوك الإسلامية:

تتمثل معظم أنشطة البنك الإسلامي فـي شـكل عقـود للمشَاركة والمضاربة والمرابحة والإيجار. ولا تندرج هـذه العقود تحت قواعد وإجراءات القانون المدني، ومن الطبيعي صعوبة تعديل القانون إلا في ظل مجتمع لا يتعامـل بسـعر

الفائدة السائد. وفي حالة وجود مشاكل بين البنك والمستثمرين قد تنشأ مشاكل تتعلق بتطبيق القانون المدني على هذه العقود، ومن المعروف أن البنوك تأخذ رأي لجنة الفتـوى والرقابـة الشرعية في هذه العقود بالشكل الذي لا يؤدي إلى اخـتلاف هذه العقود مع روح الشريعة الإسلامية.

٤ ـ مشاكل متعلقة بطبيعة استثمارات البنـك الإسلامي:

فيما يلي حصر لأهم المشاكل التي تنشأ نتيجة قيام البنـك بتنفيذ أنشطته وعملياته:

أ- مشكلة وجود فائض من السيولة وصـعوبة إيجـاد مجالات التوظيف المناسبة لهذه الأموال، خاصة ذات الطبيعة قصيرة الأجل. هذا بالإضافة إلـى صـعوبة استخدام رأس المال من العملات الأجنبية محليا، مع وجود العديد من القيود على استثمارها في أسـواق المال العالمية في أوجه تتفق مع الشريعة الإسلامية.

ب- عدم نجاح بعض البنوك الإسلامية في خلق أوعيـة ادخارية طويلة الأجل واتجاه الجانب الأعظـم مـن استثماراتها إلى المشروعات قصيرة الأجل.

ج- ضعف أجهزة الاستثمار وعدم توفر العمالة المدربة القادرة على دراسة فُرص الاستثمار وسرعة تحويل فائض السيولة إلى استثمارات غير نمطية.

د- ما زال النشاط التسويقي لهذه المؤسسات يحتاج إلـى أساليب جديدة للترويج لفكرة الاستثمار فـي البنـك الإسلامي، وتشجيع وتعريف رجال الأعمال بنظـام عقود المشَاركة والمضاربة والمرابحة بالإضافة إلى تَسويق كافة خدمات البنك الإسلامي.

ه- مشكلة الضمانات اللازمة من أجل التوظيف قصـير ومتوسط الأجل.

و- تأثير أسعار الصرف وتَغَيرها المستمر على أنشـطة وعمليات البنوك الإسـلامية التـي تـتم بـالعملات الأجنبية.

ز- المشاكل المتعلقة باختيار منافذ تدفق الأموال الشرعية بين البنوك الإسلامية على المستوى الـدولي، ومـن خلال أسواق المال الدولية.

أخيرا، فإن تجربة المؤسسات المالية الإسلامية والبنـوك الإسلامية ما زالت في مرحلة النمو الأولي، ووجـود هـذه المشاكل لا يقَلل من أهمية التجربة التي قدمت إلى مجموعـة عريضة من المستثمرين والمدخَرين حاجة ماسة ملحة إلـى مناخ استثماري يقوم علـى مبـادئ الشـريعة الإسـلامية والاقتصاد الإسلامي، وهناك تطور إيجابي مستمر لحل هذه المشاكل، وإيمان أكبر بأهميـة دورهـا فـي المجتمعـات الإسلامية وللاستفادة من استثماراتها العديدة.

الفصل الثاني عشر

التسويق المَصْرِفِي للمصارف الإسلامية

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى توضيح أهميـة وظيفـة التسـويق للسلع والخدمات المالية التي تنتجها المؤسسات المالية، وذلك كهدف نهائي لهذه المؤسسات الإسلامية، وخاصة المصارف الإسلامية التي أُنْشِئَت على أساس مفاهيم مختلفة تماما عـن المصارف التقليدية، بالإضافة إلى أن عملية تَسويق نشـاطها يتوقف أساسا على اقتناع العميل بمفهوم عملها ثـم محاولـة تقديم خدمات تتفق مع احتياجات المستهلك.

وينقسم هذا الفصل إلى الأجزاء التالية:

١- أهمية التسويق المصرفي للمصارف الإسلامية.

٢- التسويق المصرفي وعملية إنتاج السلع والخـدمات المالية.

٣- دراسة سلوك العميل ودوافع التعامل مع المصـارف الإسلامية.

٤- تحليل سياسات المنافسين.

٥- ملخص الفصل.

أولاً: أهمية التسويق المصـرفي للمصـارف الإسلامية

بدأت المؤسسات المالية بالاهتمام بوظيفة تَسـويق السـلع والخدمات المالية وذلك خلال فترة الثمانينيات؛ نتيجة لدخول العديد من الوحدات المصرفية الجديدة إلى السـوق المـالي المصرفي، مما أدى إلى زيادة حِدة المنافسة، وتَنَوع أسـاليب تَسويق وتقديم السلع والخدمات المصرفية، وزيـادة الكثافـة المصرفية، وتَحول السوق المصرفي من سوق البائعين إلـى سوق المشترين.

وتحولت المؤسسات المالية من تطبيق المفهوم الخِدمِي في تَسويق السلع والخدمات المالية Service oriented banks (الذي يعني إنتاج مجموعة من السلع والخـدمات والإعـلان عنها بالنسبة للمستهلك، وينْتَظِر البنـك أن يحضـر العميـل لاستخدام أو طلب هذه السلع والخـدمات)، إلـى اسـتخدام المدخل التسويقي Marketing approach وذلك باسـتخدام مفهوم رجال البيع والاتصـال المباشـر وغيـر المباشـر بالمستهلك الأخير، بالإضافة إلى تطبيق المفهـوم الحـديث

للتسويق الذي يتفق مع روح ومفهوم التسـويق المصـرفي الإسلامي كما سنبين على الصفحات القادمة.

ويتوقف المدخَل التسويقي على قيـام رجـال التسـويق العاملين بالمصرف الإسـلامي كـذلك (أو رجـال البيـع) Marketing officers وجميع العاملين بالبنك خاصة الذين لهم اتصال مباشر بالعملاء الحاليين أو المرتَقِبين بالاتصـال المباشر بالعملاء والعمل على جـذبهم لاسـتخدام خـدمات المصرف المتعددة، إما من خلال الزيارات الميدانية، أو عن طريق إرسال الخطابات الدورية، أو عـن طريـق أجهـزة الإعلام؛ وذلك للتسويق لفكرة المصارف الإسلامية والتركيز على ضرورة قيام المستثمر المسلِم باتباع قواعـد الشـريعة الإسلامية، والابتعاد عن التعامل مع البنوك التقليديـة التـي تتعامل بالفوائد؛ وذلك لوجود شبهة الربا.

ويزداد الاهتمام بالمفهوم التسويقي بالنسـبة للمصـارف الإسلامية؛ لزيادة المؤسسات الماليـة الإسـلامية، وكـذلك الوحدات الاقتصادية الإسلامية، والشركات التي تسعى إلـى تطبيق مفهوم الشريعة الإسلامية في معاملتها. وفـي نفـس الوقت تعتبر من المؤسسات التي تنافس المصارف التقليديـة

وتعمل على جذب المدخَرات من الجمهور المسـلِم، وأيضـا استطاعت أن تقوم بتوزيع عائد للمستثمرين أعلى من العائـد الذي تقدمه المؤسسة المالية البنكية التقليدية. ولقد دخلت أيضا فروع المعاملات الإسلامية كمنـافس حقيقـي للمصـارف الإسلامية (في مصر زاد عددها إلى ما يقرب من ٥٨ فرعا تعمل في مختلف المحافظات أو ما زالت تحـت التأسـيس) وذلك كما يتضح من الجدول التالي رقم ٣/ ١.

ومن الأسباب الأخرى التي تُؤَيد اتباع المنهج أو المفهـوم التسويقي أن القيود التي تضعها البنوك المركزية والخاصـة بتقييد مِنَح الائتمان بنسبة معينة من ودائِع العملاء (السـقوف الائتمانية) والتي تطبق علـى كـل مـن البنـك التقليـدي والمصرف الإسلامي، سوف تـؤدي إلـى زيـادة منافسـة الوحدات المصرفية، والاهتمام بتنمية وزيادة حجـم الودائِـع حتى تستطيع هذه البنوك أن تَتَوسع في منْح الائتمان بالنسبة للبنوك التقليدية، أو زيادة الاستثمارات غير المباشـرة فـي مجال المضاربة والمرابحة والمشَاركة بالنسـبة للمصـرف الإسلامي.

جدول رقم ٣/ ١

بيان البنوك والوحدات المصرفية التي تم تسـجيلها لدى البنك المركزي المصري لتزاول نشاطها وفقًـا لأحكام الشريعة الإسلامية حتى ١٩٨٧

أسماء البنوك التي يتبعها فروع معاملات إسلامية	عدد الفـروع العاملة	عدد الفـروع تحت التأسيس
١- بنك مصر.	١٩	٦
٢- بنك النيل	٢	-
٣- بنك قناة السويس	١	-
٤- البنك المصري الخليجي	١	-
٥- البنك الوطني المصري	١	-
٦- بنك الاعتماد والتجارة	١	-
٧- المصرف الاتحادي العربي للتنمية والاستثمار	١	-
٨- بنك التجارة والتنمية (التجاريون)	٢	-
٩- البنك الرئيسي للائتمان الزراعي	٢	-
١٠- بنك الجيزة الوطني للتنمية	٢	-
١١- بنك دمياط الوطني للتنمية	٢	-
١٢- بنك كفر الشيخ الوطني للتنمية	٢	-
١٣- بنك الغربية الوطني للتنمية	٢	-
١٤- بنك أسيوط الوطني للتنمية	١	-
١٥- بنك الدقهلية الوطني للتنمية	٤	-
١٦- بنك سوهاج الوطني للتنمية	١	-
١٧- بنك القليوبية الوطني للتنمية	٢	-

١٨- بنك الشرقية الوطني للتنمية	١	-
١٩- البنك الوطني للتنمية/ القاهرة	١	١
٢٠- بنك القاهرة الشرق الأقصى	-	١
	٤٨	٨

- أهمية وظيفة التسويق للإدارة العليا للمؤسسات المالية الإسلامية:

في ضوء العرض السابق نجد أن المديرين العاملين في المصارف الإسلامية يواجهون العديد من المشاكل والقضايا الجديدة المعقدة الدورية التي تحتاج إلى وضع استراتيجية تسويقية تتفق مع الضغوط والمتَغَيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في البيئة الخارجية المحيطة بالمصرف الإسلامي.

ويتميز التسويق المصرفي والسوق المالي المتاح أمام المصارف الإسلامية بالخصائص التالية:

١- يقوم مفهوم البنك الإسلامي على ترسيخ مفهوم الاقتصاد الإسلامي وتسويق فكرة اتفاق المعاملات الاقتصادية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وبالرغم

من وضوح وجهات النظر الفقهية واتفاقهـا علـى تحريم التعامل بالربا، أو التحديد المسبق للعائد سواء بالنسبة للودائِع أو القروض، إلا أن هناك عدم اتفاق بين آراء رجال الدين على المستوى المحلي، ممـا يذَبِذب آراء العملاء ويجعلهم لا يقدمون على التعامل مع البنوك الإسلامية.

٢- تواجه المصارف الإسلامية منافسة شديدة من:

- المؤسسات المالية التقليدية.
- المصارف الإسلامية الأخرى العاملة بالسوق.
- شركات توظيف الأموال.
- فروع المعاملات الإسلامية.
- الوحدات الاقتصادية الإسلامية غير المالية (الشركات الإسلامية).

فكل هذه الوحدات تتنافس على جذب العميل الذي يرغب في استثمار أمواله بطريقة حلال تتفق مع الشريعة الإسلامية، ويتعين على المصرف الإسلامي دراسة سياسات المنافسـين حتى يمكن الثبات في السوق.

٣- هناك تأثير مباشر للظروف السياسية والاجتماعيـة والاقتصادية على شكل السلع والخدمات المالية التي يتوقع أن يقَدمها المصرف الإسلامي على أساس أن الاستثمار يقوم على أساس المشَاركة مع العملاء في ضوء احتياجات المجتمـع الفعليـة. أي أن لتلـك الظروف تأثير في تحديد تشكيلة المنتجات.

٤- إن السوق المالي المصرفِي بالنسبة للسلع والخدمات المالية التي تقدم لمعظم الدول الإسلامية يعتبر سوقَ مشْتَرين وليس سوق بائعين، وبالتالي تصعب عملية التسويق وتحتاج إلى مجهودات خاصة.

٥- هناك تطور سريع ملحوظ وتَقَـدم تكنولـوجي فـي أسلوب تقديم الخدمات المصرفِية، الأمر الذي يحـتم قيام البنـوك الإسـلامية بدراسـة الاسـتراتيجيات التسويقية للمصـارف المنَافِسـة وإدخـال السـلع والخدمات المصرفِية الإلكترونية مثل الصراف الآلي ونقاط البيع الآلية.

٦- هناك طلب متَزايِد واقتناع مستَمِر للمستهلك والعميل المسلِم بأهمية الاستثمار الحلال القائم على مبـادئ

الشريعة الإسلامية، لذلك يجب توفير المناخ المناسب لاستغلال هذه الفرصة، وتقديم خدمات متميزة عن المؤسسات المالية التقليدية العاملة في السوق المالي.

٧- تستطيع المصارف الإسلامية أن تَستقطِب مدخرات العاملين في الخارج الذين يرغبون في الاستثمار الحلال، وذلك من خلال مراسِلي المصارف الإسلامية في دول العالم العربي والعالم الخارجي.

٨- ضرورة قيام المصرف الإسلامي بتوفير كافة الخدمات المصرفِية والسلع المالية التي يحتاجها العملاء، والتي تتوفر لدى البنوك التقليدية طالما لا تختلف مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل: الصياغة المناسبة لبطاقات الائتمان التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

٩- اختلاف سلوك وأنماط وعادات المستَهلِك العربي المتَعامِل مع البنوك مما يحتاج الأمر إلى التعرف على نوعية العملاء حسب الطبقات الاجتماعية في المناطق المختلفة.

والمحصلة النهائية أن وظائف المصرف الإسلامي يجـب أن ترتكز على استراتيجية تسويقية واضحة لضـمان زيـادة واستقرار نتائج الأعمال. ويقصد بالتسويق المصـرفي هنـا تقديم الأنشطة التي تؤدي إلى الاهتمام بتدفق السلع والخدمات المالية من المصرف إلى العميل بصفة دورية بالشكل الـذي يحقق رغبات العميل شريك البنك.

فيجب أن يلاحظ أن العلاقة بين البنك والعميل في البنوك التقليدية تختلف عن العلاقة بين المصرف الإسلامي وشريك البنك (العميل)، حيث يشارك عميل البنك دائما المصرف في أخطار الاستثمار والأرباح الفعلية المتَحققَة في نهاية فتـرات الاستثمار.

ويستطيع المصرف الإسلامي تحقيق هذه الأهـداف من خلال مجموعة من الأنشطة التسويقية:

١- التعرف على سلوك ورغبات العملاء.

٢- دراسة وتحليل سياسات المؤسسات المنافسة.

٣- تحديد أساليب توزيع السلع والخدمات مـن خـلال الفروع المختلفة. ويدخل ضمن هذا النشـاط تحديـد منافذ التوزيع (الفروع)، تحديد الموقع الأمثّل لفروع

البنك، وتحديد المزيج الأمثل من السلع والخدمات المالية للفرع.

٤- تطوير وتجديد السلع والخدمات المالية وخلق سلع وأوعية ادخارية جديدة.

٥- الاهتمام بتسعير الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي بالنسبة للخدمات التي تقوم على تكلفة حقيقية، وكذلك لتغطية بعض الأنشطة التي يقوم بها البنك الإسلامي على سبيل الإدارة.

ويجب توضيح أن تسعير الخدمة والسلع المالية التي يقدمها المصرف الإسلامي يختلف تماما عن البنوك التقليدية التي يحدد فيها أسعار بعض السلع مثل الودائع والقروض مقدما، بينما يركز أسلوب التسعير في المصرف الإسلامي على أساس طرح المصروفات الفعلية التي تحملها المصرف من الأرباح الحقيقية المتحققة في نهاية الفترة المالية، وتوزيع الأرباح الفعلية الصافية على المساهمين والمودعين والمستثمرين.

٦- تركز إدارة التسويق أيضا على التنسيق بين سياسات المصرف وتخطيط وإعداد الاستراتيجية التسويقية.

٧- الاهتمام ببحوث التسويق، وذلك لتطوير الخـدمات المصرفية من خلال:

٧/ ١: دراسة خصائص الأسواق المتَوقعة.

٧/ ٢: إعـداد الدراسـات الخاصـة بتطـوير أنشـطة المصرف.

٧/ ٣: دراسة سلوك ودوافع العملاء في السوق.

٧/ ٤: تقييم البرامج التسويقية للمصرف بصفة مستمرة.

٧/ ٥: إعداد مجموعة من التوصيات للإدارة العليا.

المدخل التسويقي لتقديم خدمات المصرف الإسلامي:

في ضوء العرض السابق لأهمية وظيفة التسـويق فـإن جميع إدارات المصرف يجب أن تهتم بتنفيذ الأنشطة التالية:

١- التعرف على رغبات العملاء وتحديد احتياجاتهم من السلع والخدمات المالية.

٢- تصميم السلع والخدمات المالية بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات العملاء.

٣- تحديد أسعار هذه السلع والخدمات المالية وذلك فـي ضوء التكلفة الفعلية وأسعار السـلع المنافسـة فـي السوق والتكلفة والعائد الحقيقي.

٤- الترويج عن هذه السلع والخدمات المالية بالأسـاليب المختلفة (الإعـلان/ الدعايـة/ البيـع الشخصـي/ الاتصال).

٥- توزيع هذه السلع والخدمات المالية من خلال فروع البنك مع تحديد تَشْكِيلَة الخدمات المناسبة لكل فرع.

ونظرا للتَغَير الدائم في البيئة التسويقية فإن مدير التسويق المصرفِي يعمل على تَفَهم وتحليل المؤثرات السلوكية علـى أنماط العملاء وحجم أعمالهم المصرفِية.

ويمكن تقسيم هذه المؤثرات إلى ما يلي:

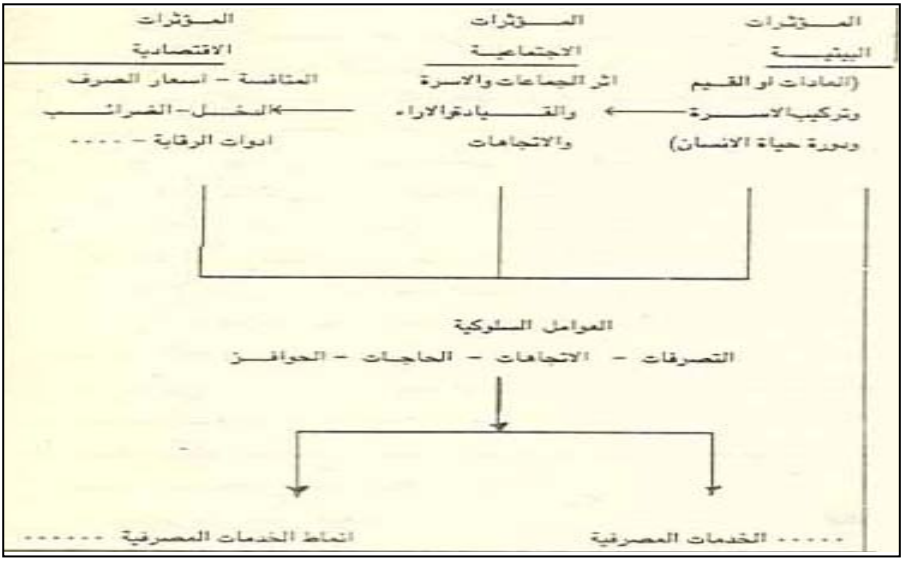

ويحقق التسويق المصرفي منافع مكانية وزمانية وشكلية.

١- **فالمنافع المكانية** التي يحققها التسويق المصرفي تأخذ أشكالاً عديدة منها إمكانية الاستفادة من العمليات المصرفية في الأماكن الجغرافية المختلفة محليا ودوليا من خلال شبكات التوزيع بأنواعها المختلفة.

٢- وتتم **المنفعة الزمانية** للعلميات المصرفية من خلال التَوقيتَات المختلفة للإيداعات.

٣- وتتحقق **المنفعة الشكلية** للخدمات المصرفية عن طريق التحصيل النقدي أو بالشيكات أو بالأسهم أو بالحصول على الأرباح. وتؤدي هذه المنافع إلى زيادة قيمة وجودة الخدمات المصرفية، لذلك تحاول العديد من المصارف تقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات المصرفية وتطبيق مفهوم العميل متعدد الخدمات Multi – service client.

حيث يفَضل دائما حصول العميل على أكثر من خدمة من البنك الواحد كوسيلة لزيادة المبيعات.

ثانيا: التسويق المصرفي وعملية إنتاج السلع والخدمات المالية:

تركز الدراسات الحديثة بالنسبة لصناعة البنوك في العالم على إدخال مفهوم العملية الإنتاجية Production process وذلك بالنسبة لإنتاج السلع والخـدمات الماليـة Financial services and commodities التي يقَدمها البنك التجاري.

وتبدأ العملية الإنتاجية للمصرف وذلك عن طريق خلـق الطلب على رأس المال والودائِـع والمـدخرات بأنواعهـا المختلفة، ويمثل الجمهور (الأفراد والشركات) جانب العرض أو العملاء المتوقعين للتعامل مع المصرف الإسلامي.

وتنحصر مـدخَلات العمليـة الإنتاجيـة لإنتـاج السـلع والخدمات المالية للمصرف الإسلامي فيما يلي:

- رأس المال وحق الملكية.
- عنصر العمل.
- عنصر الإدارة والتسويق.
- مواد خام.

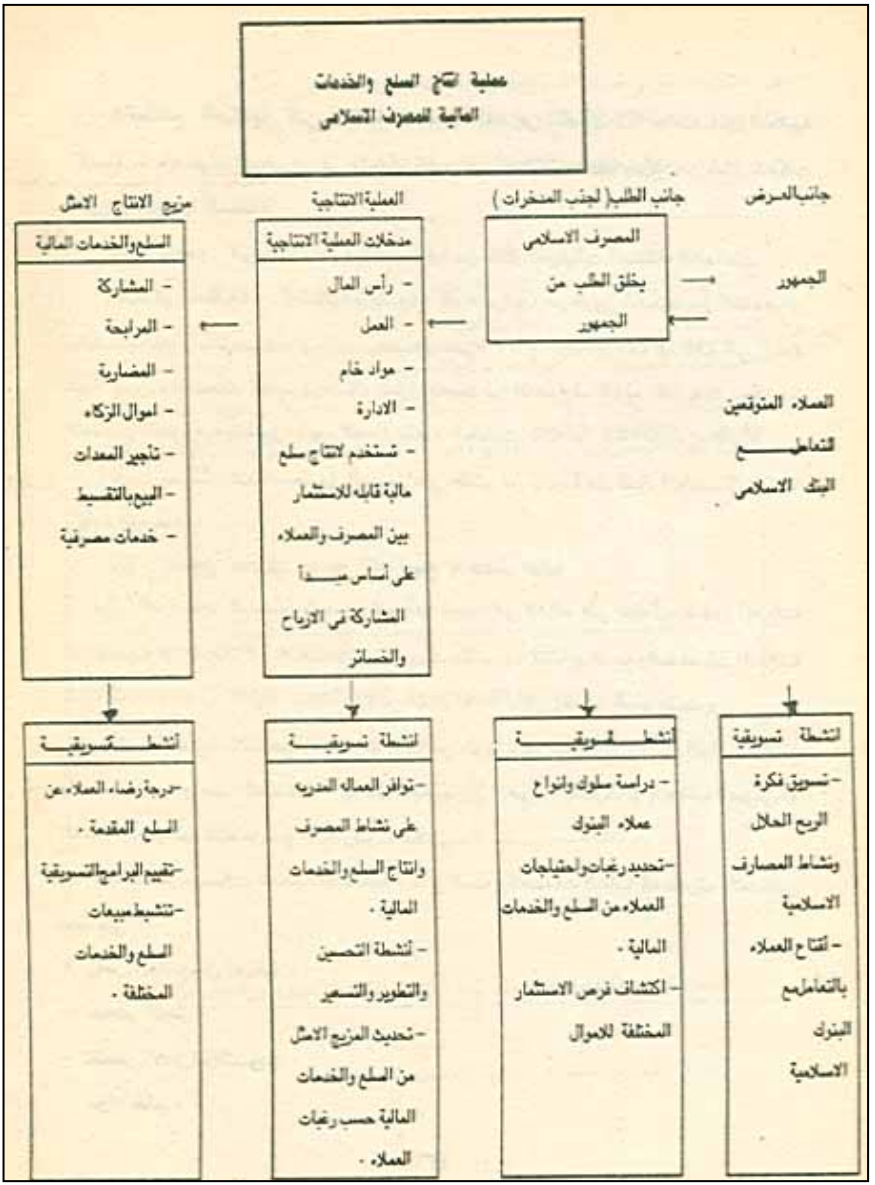
عملية انتاج السلع والخدمات
المالية للمصرف الاسلامي
جانب العرض
جانب الطلب (لجنب المدخرات)
العملية الانتاجية
مزيج الانتاج الامثل
المصرف الاسلامي
يخلق الطلب من
الجمهور
الجمهور
مدخلات العملية الانتاجية
- رأس المال
- العمل
- مواد خام
- الادارة
- تستخدم لانتاج سلع
مالية قابله للاستثمار
بين المصرف والعملاء
على أساس مبدأ
المشاركة في الارباح
والخسائر
السلع والخدمات المالية
- المشاركة
- المرابحة
- المضاربة
- اموال الزكاة
- تأجير المعدات
- البيع بالتقسيط
- خدمات مصرفية
العملاء المتوقعين
للتعامل مع
البنك الاسلامي
انشطة تسويقية
- تسويق فكرة
الربح الحلال
ونشاط المصارف
الاسلامية
- اقناع العملاء
بالتعامل مع
البنوك
الاسلامية
انشطة تسويقية
- دراسة سلوك وانواع
عملاء البنوك
- تحديد رغبات واحتياجات
العملاء من السلع والخدمات
المالية .
- اكتشاف فرص الاستثمار
المختلفة للاموال
انشطة تسويقية
- توافر العمالة المدربة
على نشاط المصرف
وانتاج السلع والخدمات
المالية .
- انشطة التحسين
والتطوير والتسعير
- تحديث المزيج الامثل
من السلع والخدمات
المالية حسب رغبات
العملاء .
انشطة تسويقية
- درجة رضاء العملاء عن
السلع المقدمة .
- تقييم البرامج التسويقية
- تنشيط مبيعات
السلع والخدمات
المختلفة .

ويقوم المصرف الإسلامي بإنتاج سِلَع ماليـة أو بتـوفير الأموال القابلة للاسـتخدام أو الاسـتثمار بـين المصـرف والعملاء على أساس مبدأ المشَاركة في الأرباح والخسـائر. ويشترط في العملية الإنتاجية اتفاق السـلع والخـدمات مـع رغبات عملاء المصرف الإسلامي، وفي نفس الوقـت مـع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إشـراف هيئـة الرقّابة الشرعية.

وتهدف بصفة عامة المؤسسات المالية كل حسب نوعهـا إلى إنتاج مجموعة من السلع والخدمات المالية بأقـل تكلفـة مالية. وتُكّون هذه المجموعة المزيج الأمثَل للإنتاج في ضوء التكلفة، والعائد المتوقع، ورغبات العملاء، والعرض والطلب على خدمات المصرف الإسلامي.

ويقوم عملاء المصرف مرة أخرى بالاتصـال بالبنـك؛ وذلك لطلب السلع والخدمات المختلفة المقَدمة والتي تتفق مع مبدأ المشَاركة في الأرباح والخسائر. وفي ضوء المراحـل السابقة الخاصة بالعملية الإنتاجية فإن المصرف الإسـلامي يجب أن يهتم بالتسويق المصرفِي وذلك من خلال كل مرحلة

من المراحل الخاصة بعملية إنتاج السلع والخـدمات الماليـة على النحو التالي:

١- بالنسبة لمرحلة طلب المصرف الإسلامي للودائِـع والمدخرات الاستثمارية من العملاء، وكذلك تَسويق فكرة الاقتصاد الإسلامي فإن المصرف يقـع عليـه عِبء إقنـاع العمـلاء بـالفكرة الخاصـة بنشـاط المصارف الإسـلامية، وضـرورة قيـام المسـلم باستخدام أوجه الاستثمار الحلال التـي تتفـق مـع الشريعة الإسلامية، والتي تقوم على مبدأ المشَاركة في الأرباح والخسائر وعدم التحديد المسبق للعائـد المتوقع، سواء بالنسـبة للودائِـع أو الاسـتخدامات المختلفة للأموال.

إذا نجح المصرف الإسلامي في إقنـاع المسـلم بأهميـة الابتعاد عن شبهة الربا في المصارف التقليديـة فـإن هـذا سيشجع بعض العملاء على توجيه استثماراتهم إلى الوحدات الاقتصادية الإسلامية، أو المؤسسات المالية الإسلامية التـي يعتبر المصرف أحد فروعها.

٢- بعد تَسويق فكرة المصرف الإسلامي يزداد أهميـة وظيفة التسويق؛ وذلك لتسهيل مرحلة خلق الطلـب وجذْبِ المخدرات إلى المصرف الإسـلامي حيـث يجب أن ينَفذ المصرف الأنشطة التالية:

- دراسة وتحديد نوع العميل الذي يتَوقع أن يتعامل مع البنك الإسلامي.
- تحديد رغبات واحتياجـات العمـلاء مـن السـلع والخدمات المالية التي يتَوقـع أن يحصـل عليهـا العملاء من البنك الإسلامي.
- اكتشاف مجالات الاستثمار المشتركة بـين العمـلاء والمصرف.
- دراسة خدمات المؤسسات المالية المنَافِسة في السوق المالي المصري.
- الترويج لسلع وخدمات المصـرف؛ وذلـك لجـذب مدخرات العملاء إلى المصرف الإسلامي والإعلان والترويج والاتصال.

٣- تحديد الأنشطة التسويقية التي يمكن أن تُؤَدى أثنـاء مرحلة إنتاج السلع والخدمات المالية:

٣/ ١ ـ التأكد من توفر العمالة المدربة على الاتصـال بالعملاء، وأيضا المدربة على القيـام بأنشـطة المصـرف الإسلامي.

٣/ ٢ ـ تحديد المزيج الأمثَل من الخدمات والسلع المالية التي يمكن توزيعها عن طريق كل فرع من الفروع التابعـة للمصرف الإسلامي.

٣/ ٣ ـ القيام بالأنشطة الخاصة بـالتطوير والتحسـين والتسعير.

٣/ ٤ ـ الأنشطة التسويقية الخاصة بتوزيع وبيع المزيج السلعي الأمثَل للعملاء.

- الاتصال والإقناع.
- المشَاركة مع العملاء.
- دراسة فُرص الاستثمار المتاحة.

٣/ ٥ ـ القيام ببحوث التسويق؛ وذلك للرقابة على جودة السلع والخدمات المالية المقدمة للعملاء، ودراسة مدى اتفاق السلع والخدمات المقدمة مع رغبات واحتياجات عملاء البنك، والعمل على تطوير وتجديد السلع والخدمات المقدمة للعملاء، والتقييم المستمر للسياسات والبرامج التسويقية، بالإضافة إلى

قياس مدى نجاح البنك في تَسويق كل سلعة وخِدمـة علـى حدة، والعمل على تنشيط المبيعات للسلع التي ينخفض الطلب عليها.

ثالثًا: دراسة سلوك العميل ودوافع التعامل مع المصارف الإسلامية:

يجب على البنك أن يقوم بدراسة سلوك العملاء والعوامل التي تؤثر على استخدام السـلع والخـدمات الماليـة التـي يصدِرها البنك.

وتُقَسم العوامل التي تؤثر على سلوك عميل البنـك إلى: عوامل داخلية، وعوامل خارجيـة، ومراحـل الشراء

العوامل الداخلية :

(أ) عوامل نفسية :

- الدوافع والادراك
- الاتجاهات والمعتقدات

(ب) عوامل شخصية :

- موقف العميل من دورة الحياة
- السن
- الوظيفة
- الموقف الاجتماعى
- الشخصيه

العوامل الخارجية :

(أ) عوامل ثقافية :

- ثقافة العميل
- الطبقه الاجتماعية التى ينتمى اليها

(ب) عوامل اجتماعية :

- المجموعات التى ينتمى اليها
- الاسرة
- مكانة ودور العميل

المستهلك

مراحل الشراء

أهم العوامل المؤثرة فى سلوك عميل البنك

: Arthur Meidan, Bank Marketing Management. (London : Macmillan Publishers

وتساعد دراسة سلوك العملاء في تحديد أسلوب تَسويق السلع والخدمات المالية التي يرغب البنك في تقديمها.

ويقوم البنك من خلال بحوث التسويق بدراسـة وتحليـل المستهلك أولاً بأول حسب التَغَيرات المتَوقعة فـي العوامـل الداخلية والعوامل الخارجية.

ـ دراسة دوافع التعامل مع البنوك الإسلامية:

يهتم هذا الجزء أساسا بتحديد وحصر لأهم الدوافع التـي تشجع الجمهور على اختيار السلع والخدمات التـي يقَـدمها المصرف الإسلامي.

تفتقد معظم المصارف الإسلامية إلى الدراسات الميدانيـة التفصيلية، وذلك لتحديد دوافع العملاء للتعامل مع خـدمات المصرف. قدم أخيرا أحد الباحثين دراسة ميدانية عن دوافع التعامل مع البنوك الإسلامية بالتطبيق على دولة الإمـارات العربية المتحدة [٣١].

---

(٣١) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

ـ محمود فؤاد، دوافع التعامل مع البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية لسوق الأفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد ٣٣، ١٩٨٥، ص ٣١٨ ـ ٣٤٨.

قام الباحث بإجراء الدراسة على عينة ميسرة تتكون مـن ٢٥٠ مفْردة موزعة على إمارتي دبي و(أبو ظبي). ثم تجميع البيانات المطلوبة بواسطة قائمة استبيان وعن طريـق عقـد مقابلات شخصية مع مفردات العينة.

وفيما يلي ملخص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة [٣٢]:

١- أشارت الدراسة إلى أن دوافـع العمـلاء الحـاليين للتعامل مع المصارف الإسلامية هي:

أ- الرغبة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والبعد عن شبهة الربا.

ب- الثقة في دور المصارف الإسلامية في تدعيم أركان الاقتصاد الإسلامي.

ج- تدعيم ومساندة المصارف الإسـلامية علـى تنقيـة المعاملات والمجتمع مما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

(٣٢) المرجع السابق، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٨.

د- قيام المصرف نيابة عن العملاء بحساب واقتطاع الزكاة من أرباح المستثمرين والمساهمين، أو قبولها من الجمهور بصفة عامة وتوجيهها إلى مصارفها الشرعية.

ويبدو واضحا تأثير العقيدة الدينية على دوافع العملاء في النتائج التي انتهت إليها الدراسة.

وقد أوضحت الدراسة أيضا أنه بالنسبة لعملاء البنوك التجارية التقليدية فإن الدوافع التي قد تشجعهم على التحول من هذه البنوك للتعامل مع البنوك الإسلامية هي ما يلي:

- ضرورة تحسين أسلوب الإدارة، وتوفُر كوادر إدارية ماهرة.
- تنويع فرص الاستثمار حتى يمكن توفير أكبر درجة من الأمان بما يزيد من احتمالات الربح ويقلل من احتمالات الخسارة.
- ضرورة انتشار البنوك الإسلامية وفروعها داخليا وخارجيا.
- التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

- تطوير نظم العمل وإدخال الـنظم الحديثـة مثـل: الكمبيوتر، والخـدمات المصـرفية الحديثـة مثـل: الصِراقة الآلية والخدمة الليلية.

بالإضافة إلى النتائج السابقة والخاصـة بالدافعيـة فقـد أوضحت الدراسة أيضا أهم الجوانب السلبية في أداء البنوك الإسلامية والتي قد تعمل على طرد وتقليل إقبـال العمـلاء للتعامل مع المصارف الإسلامية، نورد منها ما يلي:

أ- قيام المصارف الإسلامية باستثمار أموالها في بـلاد غير إسلامية في حين أن الكثير من البلاد الإسلامية في مسِيس الحاجة إلى مثل هذه الاستثمارات.

ب- تحصيل مصاريف عن القرض الحسن قـد تقـارب سعر الفائدة السائدة في السوق.

ج- انخفاض العائد مع عدم توفر عنصر الأمان؛ لوجود احتمالات الخسارة.

د- عدم توفر الخبرة الكافية لدى القائمين على إدارتها.

ه- التَخَوف من مستقبل هذه البنوك.

و- مغَالاة البنوك فيما تُحصل عليه مـن نصـيب فـي عمليات المضاربة والمشَاركة.

ز- عدم استخدام الأجهزة الحديثة للمعلومات مثل: الكمبيوتر.

ح- الازدحام الشديد والبطْء في الإجراءات.

ولقد استعرضت الدراسة أيضا العديد من المشاكل والتوصيات التي تعمل على ترشيد تجربة المصارف الإسلامية.

ومما هو جدير بالذكر، فإن قيام بحوث التسويق بإعداد مثل هذه الدراسات الخاصة بالدوافع، والسلبيات التي يراها العملاء في تجربة المصارف الإسلامية تعتبر أحد الركائز الأساسية وذلك عند تخطيط وإعداد السياسات التسويقية في البنك، بالإضافة إلى أن العاملين بالبنك يجب أن يتوفر لديهم معلومات كافية تساعدهم للرد على انتقادات العملاء، وذلك للتأكد من اقتناعهم بالخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية.

رابعا: تحليل سياسات المنافسين:

ينعكس الموقف التنافسي الذي تواجهه المصارف الإسلامية من المصارف الإسلامية الأخرى أو المؤسسات

المالية الأخرى العاملة في السوق المالي على أسلوب تقـديم وتسويق السلع والخدمات المالية.

ومن الضروري دراسة وتحليل سياسات المنافسين وذلـك لتحقيق الأهداف التالية [٣٣]:

١- التخطيط لسياسات واستراتيجيات المصرف بالشـكل الذي يقَلل من أهمية سياسات المنافسـين، وإبـراز الخدمات التي يقَدمها المصرف بقوة، مـع اختيـار تشكيلة السِلَع والخدمات المالية التـي يتَوقـع لهـا النجاح.

٢- تسهيل مهمة العميل المتوقع في مقارنة وتمييز وتقييم خدمات المصرف الإسلامي عن خدمات المؤسسات المالية التقليدية المنافسة.

٣- إقناع عميل البنك الإسلامي المتوقع بأسباب اختيـار المصرف الإسلامي بدلاً من اختيار التعامـل مـع المؤسسات المنافسة.

---

(٣٣) Derek F. Channon, Bank strategic management and marketing, (New York: John Wiley, ١٩٨٦) pp. ٦٢ – ٦٣.

٤- على المصرف الإسلامي أن يتَفَهم نواحي الضعف والقُوة في الخدمات التي يقَدمها المصرف حتى يستطيع أن يطور أسلوب تقديم الخدمة في مواجهة المنافسين.

ومن الممكن أن يقوم المصرف الإسلامي بدراسة وتحليل المنافسين من خلال الأنشطة التالية [٣٤]:

١ ـ تحديد المؤسسات المنافسة للمصرف الإسلامي:

يجب على المصرف أن يقوم بتحديد أهم أنواع المنافسين الحاليين والمؤسسات التي يتَوقع أن يكون لها تأثير على سياسات المصرف الإسلامي.

تحديد المنافسين الحاليين:

على سبيل المثال ينَافس بنك فيصل الإسلامي المصري المؤسسات المالية التالية:

أ- بنك ناصر الاجتماعي.

---

(٣٤) Ibid, pp. ٦٤ – ٦٩.

ب- المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

ج- فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية التقليدية.

د- شركات توظيف الأموال الإسلامية.

فقد تنافس هذه المؤسسات البنك في جميع الأنشطة أو قد تتنافس مع بعضها على تقديم بعض السلع والخدمات المالية التي يقَدمها بنك فيصل الإسلامي، أو قد تنافس بعض المؤسسات على جذب المدخَرات من العميل الذي يرغب في التعامل طبقًا للشريعة الإسلامية.

تحديد المنافسين المتَوقعِين:

قد تدخل إلى السوق المالي بعض شركات التأمين الإسلامية وتتنافس على جذب العملاء عن طريق تقديم خدمات لا يقَدمها بنك فيصل الإسلامي، وقد يفكر البنك في تكوين شركة تأمين تابعة للعمل على الاحتفاظ بالعملاء الذين يرغبون في مثل هذه الخدمة غير الموجودة بالسوق المحلي.

٢ ـ تجميع بيانات تفصيلية عـن سياسـات المنافسين:

بعد أن يتم تحديد أهم أنواع المؤسسات المنافسة الحاليـة والمتَوقعة، على المصرف الإسلامي أن يقوم بتجميع بيانات تفصيلية عن هؤلاء المنافسين. وفيما يلي أهـم أنـواع هـذه البيانات:

١- التقارير المالية السنوية.
٢- أهم أنواع السلع والخدمات التي تُقَدمها المؤسسـات المالية المنافسة.
٣- أهم النشرات والدوريات التي تُصدِرها المؤسسـات المنافسة.
٤- تاريخ كامل لإنشاء هذه المؤسسات.
٥- سياسات الإعلان للمنافسين.
٦- مجلس إدارة المؤسسات المنَافِسة.
٧- هيئة الرقّابة الشرعية في كل مؤسسة ودرجة تأثيرها على العملاء.
٨- الدراسات والندوات واللقاءات التي قام بها العاملون في هذه المؤسسات.

٩- إعداد دراسات عن درجـة رضـاء عمـلاء هـذه المؤسسات عن الخدمات التي تُقَدمها، وذلـك عـن طريق بعض المكاتب الاستشارية بالسوق.

١٠- بيانات عن الشركات التابعة للمصارف المنافسـة واتصالات المنافسين بالبيئة والمجتمع الخارجي.

١١- تحليل إيجابيات وسلبيات السلع والخدمات الماليـة التي يقَدمها المنافسين.

١٢- أسلوب المؤسسات المنافسة في اختيار العمالة.

١٣- تقييم أجهزة الإعلام للمؤسسات المنافسة.

٣ ـ إعداد قاعدة بيانات دائمة عن المؤسسات المنافسة:

من الأفضل دائما تجميع البيانات السابقة بصـفة دوريـة وذلك لتقييم أهم نواحي الضعف والقوة لكل منَافِس.

٤ ـ تحليل استراتيجيات المؤسسات المنَافِسة:

يفيد تحليل وتقييم سياسات المؤسسات المنافسة في تحديـد سياسات المصرف الإسلامي البديلة والاسـتجابة المتَوقعـة

أو السياسات التي يتَوقع أن يقَدمها المنافس وذلـك لمقابلـة سياسات المصرف الإسلامي.

وهناك أكثر من أسلوب يستخدم في تحليل اسـتراتيجيات المنافسين، ونُورد هنا التحليـل علـى الأسـاس الـوظيفي Function analysis [٣٥].

يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد أهم السياسات الوظيفية التي يقَدمها كل منافس مع مقارنتها بالسياسات التي يقَـدمها البنك.

على سبيل المثال بالنسبة للاستراتيجيات التسويقية:

(١) ما هي سياسة البنك تجاه الخـدمات الجديـدة التـي يستخدمها كل منافس؟

نوع	المؤسسات المنافسة			موقف
الخدمات	١	٢	٣	المصرف
أ	ق	ت	ـ	ت
ب	ق	ت	ت	ت
ج	ت	ت	ت	ق

(٣٥) المصدر الأساسي لهذا الجزء ـ ibid, pp٦٩-٧١.

ق = قائد، ت = تابع

(ب) ما هي الأهمية النسبية لجودة الخدمات التي يقدمها المنافسون بالمقارنة بالمصرف؟

نوع الخدمات	المؤسسات المنافسة ١	٢	٣	موقف المصرف
أ	م	ض	-	م
ب	م	ع	ض	ع
ج	م	ع	ض	ع

م = ممتازة، ع = عادية ض = ضعيفة

المصدر الأساسي لهذا الجزء: Ibid, pp ٦٩ – ٧١.

(ج) ما هي أهم السياسات الخاصة بـالإعلان والتـرويج لكل منافس؟

إجمالي المصروفات الخاصة بالإعلانات والترويج	المنافسين ١	٢	٣	المصرف
- كنسبة مئوية من الودائع - موزعة على المحافظات التابعة - نسبة كل فرع من الفروع - حسب تجزئة العملاء.				

ـ حسب وسيلة الإعلان. ـ خلال كل شهر.				

(د) ما مدى سرعة كل مؤسسة منافسة في تعديل سياساتها التسويقية لمواجهة المواقف والأحداث الجديدة؟

كيف تم حدوث هذه التَغَيرات في الماضي؟

إجمالي المصروفات الخاصة بالإعلانات والترويج	المنافسين			المصرف
	١	٢	٣	
ـ تقديم الخدمات بتكلفة أقل من السوق ـ زيادة الإعلانات ـ انخفاض في نسبة المشَـاركة فـي حجم السوق ـ الاستجابة لتَغَيرات السوق المحلي.				

* تحليل اسـتراتيجيات المنافسـين علـى أسـاس العمليات: Operations analysis:

- ما هو عدد وحجم ومواقـع فـروع كـل منـافس والمكاتب التابعة لها؟
- مقارنة الفروع بين المنافسين وبين المصرف.
- تقدير حجم الخدمات التي يقَدمها كل منافس؟

- تحليل ودائِع المنافسين حسب أنواعها؟
- تحليل استثمارات المنافسين حسب مجالات الاستثمار المختلفة؟
- عدد العاملين في كل فـرع وكـل إدارة ومسـتوى الأجور المدفوعة؟
- نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصـول لكل منافس؟

*** تحليل قُـدرة المنافسـين علـى تطـوير السِـلع والخدمات المالية:**

- أهم السلع والخدمات المالية الجديـدة التـي يقَـدمها المنافسون.
- التكلفة والعائد لكل خدمة أو سلعة جديـدة مقارنـة بمستوى التكلفة والعائد لدى المصرف.
- عدد العاملين في إدارة تطـوير السـلع والخـدمات المالية الجديدة لدى المنافسين. يجـب تحديـد عـدد العاملين الذين يستطيعون فعلاً القيام بهذه الوظيفة.

الاستراتيجيات المالية للمنافسين:

- أهم المؤشرات التي تساعد في تقيـيم كفـاءة الأداء المالي للمنافسين مثـل: العائـد علـى الأصـول، والتدفقات النقدية، ونسبة الخسائر إلى الاستثمارات.
- نسبة الأرباح الفِعلِية الموزعـة علـى المـودِعِين، والأرباح الموزعة على المساهمين لكل منافس.
- معدل النمو في إجمالي حجم المؤسسات المنافسة.
- السياسات التي يستخدمها كـل منـافس فـي إدارة الأصول والخصوم ومدى استجابته في تعديل هـذه السياسات طبقًا للتَغَير في ظروف السوق.

وبقيام البنك الإسلامي بإعداد مجموعة مـن الدراسـات التفصيلية التحليلية عن المؤسسات المنافسة من خلال بحوث التسويق ليستطيع أن يحدد السياسات التسويقية التي سيتبعها؛ وذلك لمواجهة سياسات المؤسسات المنافِسة خاصة مع زيادة المنافسة بين وحدات المؤسسات المالية الإسلامية في السوق المالي.

حالة عملية عن دراسة سلوك عملاء المَصْرِف الإسلامي ودوافعهم

يبغِي أحد المصارف الإسلامية التعـرف علـى بعـض الاتجاهات والآراء بالنسبة للعملاء الحاليين الـذين يتَعامـل معهم، وذلك بغرض تطوير تشكيلة المنْتَجـات مـن السـلع والخدمات المالية، بالإضـافة إلـى تحسـين مسـتوى أداء الخدمات الحالية من خلال الفروع المنتشرة للبنك.

وتحدد العناصر التالية أهم الموضوعات التي يحتاج البنك إلى الحصول على معلومات عنها والتي يمكِـن أن يوفرهـا العملاء الحاليون:

- الأسباب التي تدفع العملاء للتعامل مع المصرف.
- الفرع الذي يستخدمه العميل.
- الخدمات التي يحصل عليها العميل وآراؤه عنها.
- السلع والخدمات المالية الجديدة التي يرغب العميـل في الحصول عليها.
- المشاكل التي يواجهها العميل عند التعامل مع البنك، مع التفرقة بين عملاء الودائِع وعملاء الاسـتثمارات غير المباشرة.

- أهم اقتراحات العملاء لتحسين أسلوب تأدية الخدمة.
- هل يتعامل العميل مع البنك الإسلامي والبنك التقليدي في آن واحد، وما هي الأسباب؟
- هل يفَضل العميل الاستثمارات الخطرة ذات العائـد المرتفع، أم يفضل الاستثمارات الأقل خطورةً.
- آراء العملاء في الخدمات الجديدة التـي يرغـب أن يقَدمها البنك (خدمات التأمين ـ التوسع فـي البيـع بالتقسيط للسلع المعمرة ـ تقـديم خـدمات مكمّلـة لأصحاب الودائِع).

المطلوب: ـ إعداد قائمة استقصاء وذلك للتعرف علـى آراء واتجاهات عملاء البنك.

مراجع الفصل الثاني عشر

١- محمود فؤاد، دوافع التعامل مع البنوك الإسـلامية، دراسـة ميدانية لسوق الأفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة، **مجلـة المحاسبة والإدارة والتأمين**، العـدد ٣٣، ١٩٨٥، ص ص، ٣١٨ ـ ٣٤٨.

٢- Arthur Median, Bank marketing management, (London: Macmillan publishers, ١٩٨٤).

٣- Dered F. Channon, Bank strategic management and marketing (Chichester, John Wiley & Sons, ١٩٨٦).

٤- R. Eric Redienbach and Robert E. Pitts. Bank marketing: A Guice to strategic planning. (New Jersy: Prentice – Hall. ١٩٨٦).

الملاحق

ملحق رقم (١)

مصادر واستخدامات الأموال بالبنك التجاري

Commercial bank sources and uses of funs

مع شرح (للقوائم المالية للبنك التجاري)

مقدمة

يهدف هذا الملحق إلى إلقاء ضوء مبسط على أهم مصادر الحصول على الأموال، وكذلك استخدامات الأموال بالبنـك التجاري وذلك للتعرف على أهم الأنشطة والحقـوق الماليـة والعمليات التي يقوم بها البنك.

إن المدخل التقليدي لدراسة مصادر واستخدامات الأموال بالبنك هو فحص القوائم المالية للبنك:

١- الميزانية العمومية Balance sheet.

٢- حسـاب الأربـاح والخسـائر profit and loss account.

٣- حسـاب توزيـع الأربـاح Profit allocation account.

إن دراسة الميزانية العموميـة للبنـك Balance sheet يعتبر أسلوبا هاما للتعرف على مكونات أو محتويات محفظة الأصول Assets portfolio التي تمثل استخدامات الأموال، ومحفظة الخصوم التي تمثل مصادر الحصول على الأمـوال Liabilities portfolio، وتفيد الميزانية العمومية أيضا في

توضيح العلاقات المتَداخِلَة بـين بنـود محفظـة الأصـول والخصوم.

وتختلف ميزانية المؤسسات المالية عن ميزانية المؤسسات غير المالية لأن ميزانية البنك تتكون أساسا من أصول مالية Financial assets وليس من أصـول ماديـة Physical assets، وتتمثل هذه الأصول المالية أساسا فـي القـروض التي تمنحها البنـوك للقطـاع العـائلي وقطـاع الأعمـال والحكومات. وتمثل الأصول الثابتة بالبنك نسبة ضئيلة جـدا من إجمالي الأصول قد لا تتعدى حوالي ٢٠ % ممثلة فـي المباني والمعدات والأثاث. ومع وجود هذه النسبة الضـئيلة من الأصول الثابتة فـي البنـك التجـاري، تكـون نسـبة المصروفات التشغيلية الثابتة أيضا قليلة مثـل: (الإهـلاك، الضرائب..) ولذلك فإن أحد الخصائص الأساسية لميزانيـة البنك التجاري هو عدم وجود حجـم كبيـر جـوهري مـن الأصول الثابتة، وبالتالي درجة منخفضة مـن المصـاريف التشغيلية.

أما بالنسبة للخصوم والتي تعتبر مصادر الحصول علـى الأموال للبنك التجاري Sources of finance فهي عبـارة

عن حقوق مالية Financial claims يمتلكها القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة. وهذه الحقوق المالية في ميزانيـة البنك يطلق عليها الودائِع Deposits.

أهم الخصائص الخاصة بودائِع البنك:

١- الودائِع عبارة عن حقوق مالية ذات طبيعة قصـيرة الأجل.

٢- حجم هذه الحقوق المالية كبير جدا بالمقارنة بحجـم رأس المال وحق الملكية.

والخصائص السابقة لها تأثير هام على أنشطة وعمليـات البنك؛ لأنها تؤثر على السيولة Liquidity وعلـى اتجـاه الخطر Risk exposure في أصول البنك.

ولذلك فإننا نشعر أن هناك حاجةً ماسـةً للملاءمـة بـين سيولة البنك والأصول ذات الجودة العالية. إن حجم ومكونات ميزانية البنك تعتبر من الأشياء الهامة التي تؤثر على درجة الخطر (تغير العائد المتوقع) وربحِية البنك.

ويبين الشكل التالي الميزانية العموميـة لأحـد البنـوك التجارية المشتركة مع أحد البنوك الأجنبية.

هيكل بنود الميزانية العمومية: The balance sheet structure:

١ ـ هيكل محفظة الخصوم: Liabilities portfolio structure:

*** رأس المال المدفوع** paid up capital.

يتمثل رأس المال المدفوع في الأسهم التي يمتلكها حملـة الأسهم سواء من الأفراد أو المؤسسات. معظم الأسهم التـي تصدرها البنوك عبارة عن أسهم عادية Ordinary shares ولكن قد تصدر بعض البنوك أسهما ممتـازةً preference Shares.

*** الأرباح المحتجزة** Retained profits.

هي عبارة عن الأرباح التي تُحتَجز في نهاية السنة المالية وذلك بهدف إعادة استثمارها مرة أخرى داخل البنك.

الميزانية العمومية
لأحد البنوك التجارية

الأصول (استخدامات الأموال)	الخصوم (مصادر الأموال)
١ ـ النقدية.	١ ـ رأس المال وحق الملكية
٢ ـ أرصدة طرف المصرف المركزي	١/ ١: رأس المال المدفوع.
٢/ ١: رصيد نقدي للودائع بالعملة المحلية	١/ ٢: الأرباح المحتجزة.
٢/ ٢: رصيد نقدي للودائع بالعملة الأجنبية.	١/ ٣: الاحتياطيات:
٢/ ٣: المستحق على البنوك المحلية والأجنبية.	ـ الاحتياطي القانوني.
٤ ـ استثمارات البنك:	ـ الاحتياطي العام.
١/٤: استثمارات في أوراق مالية.	
٤/ ٢: استثمارات في حقوق ملكية الشركات.	ـ احتياطي زيادة رأس المال:
٥ ـ القروض والسلفيات.	١/ ٤: المخصصات:
ـ قروض بضمان البضاعة.	ـ مخصصات ديون معدومة أو مشكوك
ـ قروض بضمان أوراق تجارية.	في تحصيلها.
ـ قروض بضمان شخص.	ـ مخصصات الأصول الخطرة
ـ قروض إسكان.	٢ ـ المستحق للبنوك (ودائع البنوك).
ـ قروض لتمويل الاعتمادات المستَنَدِية.	٣ ـ محفظة الودائع. (ودائع العملاء).
ـ سحب على المكشوف.	ـ الودائع الجارية.
ـ قروض قصيرة الأجل.	ـ الودائع الادخارية.
ـ قروض متوسطة الأجل.	ـ الودائع الآجلة.
ـ قروض طويلة الأجل.	ـ شهادات الودائع والادخار.
٦ ـ حسابات مدِينَة أخرى.	
٧ ـ الأصول الثابتة	٤ ـ الخصوم الأخرى
إجمالي الأصول	إجمالي الخصوم

ـ الاحتياطيات: Reserves:

الاحتياطيات عبارة عن الأرباح التي احتجـزت خـلال سنوات سابقة ولم تُوزع بهدف تَجنِيبها لمقابلـة احتياجـات متَوقعة في المستقبل، مثل: زيـادة رأس المـال، أو تغطيـة احتياجات طارئة للبنك. وفي بعض الأحيان يتم تجنيب جزء من الأرباح في صورة احتياطي قانوني، وذلـك كمتَطَلبـات لقانون الشركات المساهمة.

ـ المخصصات: Provisions:

عبارة عن أموال يتم تخصيصها لتغطية أو لمقابلة خسائر متَوقعة في الأصـول أو الخصـوم، بالإضـافة إلـى إدارة الأخطار التي يقابلها البنك.

ويعتبر بند رأس المال بالإضافة إلى حسابات حق الملكية عبارة عن أموال حملَة الأسهم Shareholders funds.

* المستحق للبنـوك (ودائِـع البنـوك) Due to banks:

عبارة عن أرصدة الحسابات الجارية والودائِع المسـتَحقة للبنوك المحلية والبنوك الخارجية بالإضـافة إلـى خطـوط

الائتمان Credit lines التي يحصل عليها البنك من البنـوك الأخرى.

*** محفظة الودائِع (ودائِـع العمـلاء)** Deposits portfolio:

تُعتَبر محفظة الودائِع أهم مصدر من مصادر الحصـول على الأموال للبنك التجاري (حوالي من ٧٠ % ـ ـ ٨٠ % من إجمالي الأصول) وتُعتَبر هذه الودائِـع مـن الخصـوم أو الالتزامات؛ لأنها عبارة عن أموال تم إيـداعها بواسـطة الأفراد أو المؤسسات أو البنوك في البنك على شكل حسابات مختلفة، وعلى البنك أن يقوم بسداد هذه الأموال عند الطلـب أو عند حلول أجل الاستحقاق. ولذلك يعتبر البنك مدِينًا بهـذه الأموال، أما المودِعِين فهم عبارة عن دائنين للبنـك ولـديهم حسابات دائنة.

وطِبقًا لممارسات البنوك الحديثة فـإن هيكـل حسـابات الودائِع تأخذ العديد من الأشكال، فبالإضافة إلـى الحسـابات الجاريـة Current accounts والودائِـع الآجلـة Time deposits التي تعتبر مثل الخُبز والزبد لأي بنك (Bread and butter) فقد أدخَلت البنوك حسـابات أخـرى مثـل:

شهادات الادخار، وشهادات الاستثمار، والحسابات الخاصـة لكبار العملاء.

*** الخصوم الأخرى** Other liabilities**:**

يحتوي هذا البند على بعـض الخصـوم الدائنـة مثـل: مخَصص الضرائب المستَحقة، وأموال مسـتَحقة للـدائنين، وتوزيعات الأرباح المستَحقة للمساهمين.

٢ ـ هيكل محفظة الأصول Assets portfolio structure**:**

*** النقدية** Vault cash**:**

تعتبر النقدية من أهم الأصول السائلة بالبنـك، ويحـتفظ البنك بالقدر الكافي لمواجهة احتياجات العملاء منها، سـواء للسحب من الودائِع، أو للحصول على قروض في أي وقت.

*** أرصدة طرف المصرف المركـزي** Balances with the central bank**:**

طِبقًا لقواعد الرقابة الخاصة بالمصرف المركزي والتـي قد تختلف من دولة إلى أخـرى، تلتـزم البنـوك التجاريـة

بالاحتفاظ بأرصدة في صورة حسـابات جاريـة أو ودائِـع طرف المصرف المركـزي؛ لمواجهـة أخطـار السـيولة؛ ولضمان حقوق المودعين. وتستخدم هذه الأرصدة أيضا في تسوية الحسابات المدِينَة والدائنة بين البنوك.

*** أرصـدة مسـتَحقة علـى البنـوك المحليـة والخارجية** Due from banks**:**

عادة ما يحتفظ البنك التجاري طـرف البنـوك الأخـرى محليا وخارجيا بأرصدة في صورة حسابات جارية أو آجلـة أو شهادات ادخار، وذلك كوسيلة للحصول على أرصدة نقدية أو للاستثمار أو لتسوية الحسابات المدينة مع هذه البنوك.

*** الاستثمارات في الأوراق المالية وحق الملكيـة** Securities portfolio**:**

هذا البند عبارة عن الأموال التي تُسـتَثمر فـي محفظـة الأسهم والسندات، وعادة ما تميل البنوك إلى شراء السندات، خاصة السندات الحكومية؛ لأنها أقل خطـرا مـن الأسـهم. وتوجه أيضا البنوك جزءا من الأموال للمساهمة كاستثمارات

مباشرة في حق الملكية لبعض المشـروعات أو الشـركات التابعة.

* **محفظـة القـروض والسـلفيات** Loans and advances portfolio:

يعتبر هذا البند من أهم البنود بالنسـبة لأصـول البنـك، وأكثره تحقيقًا للربحِية. ويتضمن هذا البنـد جميـع أنـواع القروض سواء للأفراد أو المشروعات أو المؤسسات، وكذلك القروض التي تُمنح لقطاعات النشاط المختلفة، مثل: القروض الصناعية والزراعية والعقارية وقـروض تمويـل التجـارة الخارجية.

* **الأصول الثابتة** Fixed assets:

يتكون هذا البند من قيمة الأصول الثابتة التي يحتفظ بهـا البنك، مثل المباني والسيارات والمعِدات والأدوات والأجهزة. ومن الجدير بالذكر أن البنوك غير مسموح لهـا بالاحتفـاظ بالأصول الثابتة كأحد صور الاستثمار.

حساب الأرباح الخسائر للبنك التجاري

المصروفات	الإيرادات
١ ـ الفوائد المدفوعة:	١ ـ الفوائد المحصلة
١/ ١: لعملاء البنك:	١/ ١: من عملاء البنك
ـ الودائع الجارية	ـ قروض بضمان البضاعة
ـ الودائع الادخارية.	ـ قروض بضمان أوراق مالية
ـ الودائع الآجلة.	ـ قروض بضمان شخص
ـ شهادات الودائع والادخار.	ـ قروض إسكان
١/ ٢: فوائد مدفوعة للبنوك.	ـ سحب على المكشوف
ـ سحب على المكشوف.	١/ ٢: من البنوك
ـ الودائع.	ـ سحب على المكشوف
ـ القروض.	ـ الودائع الثابتة
٢ ـ العمولات المدفوعة:	ـ شهادات الودائع
ـ للبنوك.	ـ قروض
ـ للعملاء.	٢ ـ العمولات المحصلة
٣ ـ المصروفات الثابتة:	ـ خطابات الضمان
٣/ ١: تكلفة العمالة:	ـ الاعتمادات المستَنَدِية
ـ المرتبات	ـ القروض المشتركة
ـ إشراف طبي	ـ عمولة ارتباط
ـ معاشات وتأمينات	ـ أوراق تجارية مخْصومة
ـ بدلات السكن.	ـ قروض متوسطة الأجل
ـ حوافز	٣ ـ إيرادات أخرى
ـ بدل انتقال	ـ إيرادات الصرف الأجنبي
٣/ ٢ المصروفات الإدارية	ـ العائد من الأوراق المالية
ـ الإيجار	ـ أتعاب استشارات مالية

ـ التأمين ـ كهرباء وماء ونور ـ مصاريف خدمات الأمن. ٣/ ٣. مصاريف التشغيل: ـ مصاريف صيانة السيارات. ـ مصاريف التلكس. ـ مصاريف السفر والانتقال. ـ الإعلان. ـ مصاريف قانونية. ـ أتعاب مراجع الحسابات. ـ مصاريف مجلس الإدارة. ـ الإهلاك. ٤ ـ المخصصات: ـ رصيد (صافي الأرباح)	ـ إيرادات متنوعة أخرى
إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات

حـ/ توزيع الأرباح

المصروفات	الإيرادات
ـ الاحتياطي القانوني ـ الاحتياطي العام ـ احتياطي زيادة رأس المال ـ توزيعات الأرباح للمساهمين. ـ توزيعات مجلس الإدارة. ـ توزيعات العاملين. (رصيد) الأرباح المحتجزة للعام الحالي	ـ صافي الأرباح للعام الحالي ـ أرباح مرحلة من سنوات سابقة (رصيد حـ/ الأرباح المحتجزة)
إجمالي المصروفات	إجمالي الإيرادات

حالة رقم (١)

حالة "بنك أبو ظبي المحلي"

فيما يلي البيانات المستخرجة من القوائم المالية لبنك أبو ظبي المحلي عن العام المالي المنتهي في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٨، والمطلوب استخدام هذه البيانات في إعداد حساب الميزانية، وكذلك حساب الأرباح والخسائر.

أولاً: البيانات الخاصة بالميزانية: (القيمة بالألف دولار):

٤١٠٠	استثمارات في أوراق مالية	٩٠٠٠	قروض متوسطة الأجل
٥٠٠	ودائع البنوك	٢٣٠٠٠	ودائع آجلة
٦٥٠	خصوم أخرى	٢٧٠٠	نقدية
٢٥٠	مخصصات	٨٠٠	شهادات الادخار
٧٠٠	أصول ثابتة	٩٠٠	أصول أخرى
٢٠٠٠	أرصدة طرف البنك المركزي	١٤٠٠	الأرباح المحتجزة
١٦٠٠٠	الودائع الجارية	٧٧٠٠	سندات خاصة
٥٥٠	احتياطي عام	٥٢٠٠	ودائع ادخارية
٢٠٦٠٠	قروض قصيرة الأجل	٢٣٠٠	سندات حكومية
١٠٠٠	أرصدة طرف البنوك الأجنبية	٢٦٥٠	رأس المال المدفوع

ثانيا: البيانـات الخاصـة بحسـاب الأربـاح والخسائر:

٣٠٠	عمولات محصلة	١٠٠٠	الفوائد المدفوعة للعملاء
٨٠٠	أجور	٢٠٠	مصروفات التشغيل
٧٠٠	فوائد مدفوعة للبنوك	٦٠٠	إيرادات أوراق مالية
٢٠٠	مخصصات القروض	٥٠	مصروفات التسويق
٣٠٠	إيرادات السندات	٣١٠٠	الفوائد المحصلة
١٠٠	الضرائب المدفوعة	٦٠٠	مصروفات أخرى

حالة رقم (٢)

حالة "بنك الاعتماد المحلي"

فيما يلي البيانات المستخرجة من القـوائم الماليـة لبنـك الاعتماد المحلي، والمطلوب استخدامها في إعداد الميزانيـة العمومية للبنك، وكذلك حساب الأرباح والخسائر عن العـام المالي المنتهي في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٨ م.

أولاً البيانات الخاصة بالميزانيـة العموميـة: (القيمة بالألف دولار):

١٢٠٠	أرباح محتجزة	٦٠٠	أصول ثابتة
١٥٠٠٠	ودائِع جارية	٤٠٠٠	قروض طويلة الأجل
٢٠٠٠	نقدية	٣٧٠٠	سندات الحكومة
١٢٠٠	احتياطيات	٥٠٠٠	ودائِع ادخارية
١٠٠	خصوم أخرى	٧٠٠	رأس المال المدفوع
٢٠٠	أصول أخرى	٢٦٠٠	أرصدة لدى المصرف المركزي
٢٢٠٠٠	ودائِع آجلة	١٥١٠٠	قروض قصيرة الأجل
١٠٨٠٠	أوراق مالية	٢٠٠	مخصصات
٦٠٠٠	قروض متوسطة الأجل	١٠٠٠	أرصدة لـدى البنـوك الأخرى
٦٠٠	ودائِع مستَحقة للبنوك.		

ثانيا: البيانـات الخاصـة بحسـاب الأربـاح والخسائر:

٢٠٠	مصاريف التشغيل	٦٠٠	أجور ومرتبات
٣٠٠	العمولات المحصلة	٧٠٠	فوائد مدفوعة
٦٠٠	الفوائد المدفوعة للبنوك	٧٠٠	عائـد الأوراق الماليـة والسندات
٥٠٠	مصاريف التسويق	٢٠٠	مخصـص خسـائر القروض
١٠٠	ضرائب ودمغات	٢٤٠٠	الفوائـد المحصـلة للقروض

حالة رقم (٣)
حالة "بنك العين المحلي"

استخدم البيانات التالية في إعداد حساب الأرباح والخسائر لبنك العين المحلي عن العام المالي المنتهي في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٨، ثم استخدام رصيد الحساب في إعداد حساب توزيع الأرباح.

أولاً: البيانات الخاصة بحساب الأرباح والخسائر (القيمة = ألف دولار):

٦٠٠	مصاريف إدارية	٨٠٠	أجور ومرتبات
٣٠٠	عمولات محصلة	٢٠٠	مصاريف تشغيل
١٠٠٠	فوائد مدفوعة للعملاء	٣٠٠	إيرادات سندات حكومية
٣١٠٠	فوائد محصلة	١٠٠	ضرائب مدفوعة
٢٠٠	مخصصات ديون معدومة	٦٠٠	إيرادات أوراق مالية
٥٠	مصاريف تسويقية	٧٠٠	فوائد مدفوعة للبنوك

ثانيا: البيانات الخاصة بحساب توزيع الأربـاح (القيمة = ألف دولار):

١٠٠٠	أرباح مرحلة عن سنوات سابقة	٨٠٠	توزيعات المساهمية
٢٠٠	احتياطي عام		الاحتياطي القانوني ١٠ % من صافي الأرباح بعد الضرائب
٢٠٠	توزيعات أعضـاء مجلـس الإدارة والعاملين		

حالة رقم (٤)
حالة بنك دبي الدولي

فيما يلي البيانات المستخرجة من القوائم المالية لبنك دبي الدولي عن العام المـالي المنتهـي فـي ٢١/ ١٢/ ١٩٨٨ والمطلوب استخدام هذه البيانات في إعداد حسـاب الأربـاح الخسائر وحساب توزيع الأرباح.

أولا: البيانات الخاصة بحساب الأرباح والخسـائر (القيمـة بالألف دولار):

٦٠٠ ضرائب ودمغات مدفوعة ـ ١٠٠٠ فوائد محصلة من عملاء قروض متوسطة الأجـل ـ ١٠٠٠ مصـروفات عموميـة ـ ١٠٠٠ إيـرادات أخـرى متنوعـة ـ ١٠٠٠ إيرادات أوراق مالية ـ ٢٠٠٠ مصروفات تَسويق ـ ٨٠٠ عمولات مدفوعة ـ ٥٠٠٠ فوائد محصلة مـن البنـوك ـ ١٠٠٠ فوائد محصلة من عملاء قروض قصيرة الأجـل ـ ٢٠٠٠ مصروفات تشغيل ـ ٣٠٠٠ أجـور ومرتبـات ـ ٩٠٠ عمولات محصلة ـ ٧٥٠٠ فوائد مدفوعـة لعمـلاء الودائِع ـ ٣٥٠٠ فوائد مدفوعـة للبنـوك ـ ٥٠٠ أتعـاب استشارات إدارية محصلة.

ثانيا: فإذا علمت أن الاحتياطي القانوني ٢٠ % من صـافي أرباح العام، والأرباح المرحلة من السنوات السـابقة ٢ مليون دولار، ويقْتَرح أعضـاء مجلـس الإدارة التوزيعات التالية (القيمة = ١٠٠٠ دولار)

٢٠٠٠ احتاطي عام ١٠٠٠ احتياطي زيادة رأس المال

١٤٠٠توزيعات مجلس الإدارة والعاملين ٣٠٠٠ توزيعات المساهمين

المطلوب: إعداد حساب توزيعات الأرباح.

حالة رقم (٥)

"حالة البنك الأهلي العربي"

فيما يلي البيانات المستخرجة من القوائم الماليـة للبنـك الأهلي العربي عن العام المالي المنتهي في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٨ والمطلوب استخدام هذه البيانات في إعداد حساب الميزانيـة وحساب الأرباح والخسائر للبنك.

أولاً: البيانات الخاصـة بحسـاب الميزانيـة (القيمة = ١٠٠٠ دولار):

٥٠٠٠ قروض قصيرة الأجل ـ ٢٥٠٠٠ أرصدة طرف البنـوك الخارجيـة ـ ١٠٠ الاحتيـاطي العـام ـ ١٠٠ الاحتياطي القانوني ـ ٨٠٠٠ استثمارات في أوراق مالية ـ ١٥٠٠ قروض متوسـطة الأجـل ـ ١٠٠٠ رأس المـال المدفوع ـ ٨٠٠٠ سندات الحكومة ـ ١٠٠٠ قروض طويلة الأجل ـ ٣٠٠٠٠ ودائِع ادخارية وآجلة بالعملة المحليـة ـ ١٠٠ مخصصـات قـروض خطـرة ـ ٨٠٠٠ نقديـة ـ ١٩٠٠٠ ودائِع جارية بالعملة المحلية ـ ١٠٠ مخصصـات ديون معدومة ـ ٢٠٠٠٠ ودائِع جارية بالعملة الأجنبيـة ـ

١٥٠٠٠ أرصدة طرف البنك المركـزي ـ ٦٠٠ خصـوم أخرى ـ ١٠٠٠ أصول ثابتة ـ ٦٠٠٠٠ ودائِـع ادخاريـة وآجلة بالعملة الأجنبية.

ثانيا: البيانـات الخاصـة بحسـاب الأربـاح والخسائر (القيمة ١٠٠٠ دولار):

١٠٠٠ فوائد محصلة من العمـلاء ـ ٥٠٠٠ عمـولات محصلة ـ ٣٠٠٠ مخصصات قروض ـ ٣٠٠٠ أجـور ـ ٢٠٠٠ أتعاب استشارات محصلة ـ ٥٠٠ ضرائب مدفوعة ـ ٧٠٠٠ فوائد مدفوعة للعملاء ـ ٥٠٠٠ فوائد محصلة من البنوك ـ ٤٠٠٠ فوائد مدفوعة للبنوك ـ ٣٠٠٠ إيـرادات أوراق ماليـة ـ ١٠٠٠ عمـولات مدفوعـة ـ ١٠٠٠ مصروفات تشغيل ـ ١٠٠٠ إيرادات أخـرى متنوعـة ـ ١٠٠٠ مصروفات تسويقية.